

الملك محمد السادس

نائبه في عهدنا

الجمهوريات في القانون

في المادة العامة

الملك محمد السادس

قانون المخدرات

معلقا عليه بالفقد وأحكام القس

والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٢

بالإضافة إلى ملحق ببعض

الكتابة عدل المواد المخدرة وفي الأحداث

العدلات حتى سنة ١٩٩٢

القرارات الجمهورية والقوانين الوزارية

الصادرة بشأن المخدرات

المادة ١٠٠ من الدستور

و كالة بـ

القانون الجنائي

الجمهوريات في شأن المخدرات

الطبعة الأولى

من سنة ١٩٩٢

١٩٩٢

قانون المخدرات
معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٣

الدكتور
مجدى محب حافظ
دكتوراه فى القانون بمرتبة الشرف
من جامعة القاهرة
أستاذ القانون المتدب بجامعة القاهرة

قانون المخدرات

معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٣
بالإضافة إلى ملحق يتضمن :
• كافة جداول المواد المخدرة وفقاً لأحدث
التعديلات حتى سنة ١٩٩٣ .
• القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية
الصادرة بشأن المواد المخدرة .
• المذكرات الإيضاحية لقانون المخدرات
وكافة تعديلاته .
• تقارير اللجان التشريعية بشأن قانون المخدرات .
• فتوى فضيلة مفتي الجمهورية فى شأن المخدرات .

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

١٩٩٤

﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾

« صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ »

(الآية ٢٥٥ من سورة البقرة)

مقدمة

التطور التشريعي لقوانين المخدرات

يعتبر الامر العالى الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ باكورة المحاولات التشريعية لمكافحة المواد المخدرة فى مصر، وقد تضمن هذا الامر منع زراعة الحشيش واستيراد ورصد مخالفة احكامه عقوبة الغرامة التى لا تزيد على مائتى قرش .

وفى ١٠ مارس سنة ١٨٨٢ صدر أمر حال الفى بموجبه احكام الامر السابق، وتضمن النص على تجريم زراعة الحشيش واستيراده وبيعه، ورصد عقوبة الغرامة التى تصل الى مائتى قرش عن كل لقة فضلا عن المصادرة ، وعلى ان تزداد الغرامة الى ثمانمائة قرش عن الافة فى حالة العود. كما تضمن توقيع عقوبة الاكراه البدنى فى حالة عدم دفع الغرامة ، و مصادرة ادوات ووسائل النقل التى استخدمت فى انتاجه أو استيراده .

وفى ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ صدر امر حال نص على رفع قيمة الغرامة المقررة لجريمة زراعة الحشيش الى خمسين جنيهًا لكل فدان أو جزء من الفدان ، كما قرر رفع قيمة الغرامة عن جريمة استيراد الحشيش أو التسروع فيه الى عشرة جنيهات للكيلو، على الا تقل عن جنيهين مهما كانت قيمة المخدرات المضبوطة.

ثم صدر فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ قرار من وزير الداخلية بمنح اصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه، ونص على عقاب المخالفين بغرامة من ٢٥ قرشاً الى مائة قرش مع غلق المحل المخالف اذا صدرت على صاحبه ثلاث عقوبات فى خلال ستة شهور ولو تعاقب عليه ملاك مختلفون.

وفى اوائل هذا القرن وبساربخ ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ صدر قرار من وزير الداخلية بتشديد العقوبة المقررة فى القرار السابق، فجعل الغرامة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش، والحبس من يوم الى سبعة ايام، وغلق المحل لمدة شهر، على ان يكون الغلق نهائيا اذا صدرت ثلاثة احكام

بالادانة .

وبتاريخ ٩ يناير عام ١٩٠٤ صدرت اللائحة المنظمة للمحلات العمومية وقد الفت
قراري وزير الداخلية الصادرين بتاريخ ١٨٩٥/١/١٤ و ١٩٠٠/٥/١٩ وجعلت العقوبة
الغرامة من خمسة وعشرين قرشا الى مائتي قرش والغلق نهائيا في حالة وجود سابقة واحدة
على الأقل .

وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ صدر اول قانون لتجريم زراعة الافيون وذلك بهدف
زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، الا انه بحلول عام ١٩٢٠ صدر قرار وزير الزراعة
بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ اعيد بموجبه السماح بزراعة الافيون .

ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٥ الذي جعل احرار الافيون جنحة بينما
تعتبر زراعته مباحة . وبعد ذلك صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ في ٢١ مايو
سنة ١٩٢٦ والذي تضمن حظر زراعة الحشيش الذي ينتج منه الأفيون ، واعتبر هذا الفعل
مخالفة عقوبتها الحبس لمدة من ٢٤ ساعة الى سبعة أيام .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في أبريل سنة ١٩٢٨ ، وهو
يتضمن أول نظام للإتجار في المخدرات واستعمالها ، ويعتبر هذا القانون أول محاولة جادة من
المشرع لمكافحة المواد المخدرة ، اذ أنه ورد مفصلا وشاملا لكثير من النصوص التي تهدف الى
درء خطر هذه الآفة الخطيرة .

وقد نص هذا القانون في مادته الأولى على المواد التي تعتبر جواهر مخدرة ، ثم نص
في مادته الثانية على صور التجريم المؤتممة في الاتصال بالجواهر المخدرة ، كما وضع قيودا
خاصة للجب وتصدير وتجارة الجواهر المخدرة ، وسن احكاماً لصرف الأدوية المشتعلة على
مواد مخدرة بالصيديات وجعل العقاب على تصدير أو جلب أو الإتجار في الجواهر المخدرة
دون ترخيص الحبس مع الشغل من ستة الى خمس سنوات والغرامة من مائة جنيه الى ألف
جنيه ، كما جعل العقاب على الإحراز أو الحيازة أو الشراء بقصد التعاطي الحبس من ستة

أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة من ثلاثين جنيهًا إلى ثلاثمائة جنيه أو الإرسال إلى
اصلاحية خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة .

كما تضمن هذا القانون احكاما خاصة بالترخيص بالاتجار في الجواهر المخذرة ،
وأضاف إلى عقوبات الحبس والغرامة المقررة لمخالفة هذه الاحكام الحكم بإغلاق الصيدلية أو
إحفل المرخص له بالاتجار في الجواهر المخذرة في الحالات التي بينها القانون .

وفي عام ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٥٢ الذي أكد على حظر زراعة نبات القنب
الهندي ورصد لمخالفة احكامه عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين ، وغرامة من مائة جنيه
إلى مائتي جنيه عن كل فدان يزرع أو جزء منه ، وجعل العقاب الحبس من ثلاثة شهور إلى
سنة والغرامة من خمسين إلى مائة جنيه عن حيازة أو إحراز شجيرات الحشيش أو بذوره غير
المحموسة حصاً يكفل عدم اثنائها ، وأوراق شجيرات الحشيش مع مصادرة الدواب
والعربات والأدوات المستخدمة في نقلها .

ثم صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وجعل عقوبة جلب
المخدرات أو الاتجار فيها الاضغال الشاقة المؤبدة وعقوبة الاحراز بقصد التعاطي الاضغال الشاقة
المؤقتة .

واخيراً صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها، وقد نص فيه على إلغاء القانون السابق رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، ثم
عدلت بعض أحكامه بالقوانين أرقام ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٦ لسنة ١٩٧٣ ، ١٦ لسنة
١٩٧٧ ، ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ثم صدر التعديل التشريعي الأخير بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ (١) .

(١) نشر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بالجريدة الرسمية بتاريخ ٤ يوليو ١٩٨٩ - المجلد ٢٦ (مكرر) .

قانون المخدرات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠
المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض
والدستورية العليا

الفصل الأول

في الجواهر المخدرة

مادة (١)

تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكام هذا القانون المواد المينة في الجدول رقم (١) - الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات المينة بالجدول رقم (٢) .

الفقه

١- تعريف الجواهر المخدرة :

لم يعرف المشرع المصري «الجواهر المخدرة» في قانون المخدرات ، ولذلك فقد عرفها جانب من الفقه بأنها «كل مادة يترتب على تناولها انتهاك للجسم وتأثير سئ على العقل حتى تكاد تذهب به ، وتكون عادة الادمان وتجربتها القوانين الوضعية» (١) .
بينما عرفها جانب آخر من الفقه بأنها « مادة ذات خواص معينة يؤثر تعاطيها أو الادمان عليها في غير اغراض العلاج ، تأثيراً ضاراً بدنياً أو ذهنياً أو نفسياً ، سواء تم تعاطيها عن طريق البلع أو التشم أو الحقن أو أي طريق آخر » (٢) .

٢- رأينا في تعريف الجواهر المخدرة :

نرى أن الجواهر المخدرة هي «كل مادة يؤدي تعاطيها إلى إلحاق الأذى

١- انظر : السيد حسن البخال وفواد محمد علي : قانون المخدرات العربي الجديد فقها وقضاء . عالم

الكتاب ، ١٩٦١ ، ص ٦ .

٢- انظر : الدكتور عوض محمد : قانون العقوبات الخاص (جرائم المخدرات - التهريب الجمركي والتدقي) . الإسكندرية ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٦٦ ، بند ٨ ، ص ٢٥ .

الفصل الأول « في الجواهر المخدرة »

مادة (١)

بالنشاط الذهني أو العقلي للإنسان .

٣- نطاق تجريم الجواهر المخدرة :

نظراً لأن المشرع لم يضع تعريفاً للجواهر المخدرة لذلك فإنه قد أورد قوائم « جداول » بين فيها المواد التي تعتبر « جواهر مخدرة » .

ففي الجدول الأول حصر « المواد المتبصرة مخدرة » (٣) ، وفي الجدول الثالث بين « المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة » ، (٤) وفي الجدول الرابع حصر « الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة التي لا يجوز للأطباء الشرعيين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفة طبية واحدة » ، وفي الجدول الخامس حدد « النباتات الممنوع زراعتها » .

وقد أورد المشرع في الجدول الثاني « المستحضرات المستتة من النظام المطبق على المواد المخدرة » ، وفي الجدول السادس « أجزاء النباتات المستتة من أحكام هذا القانون » . وبذلك فإن المواد الواردة في هذين الجدولين تخرج من نطاق التجريم .

٤- بيان كنه المادة المخدرة في حكم الادانة :

نظراً لأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير الدليل الفني ، لذلك فإنه يجب على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها (٥) .

(٣) مواد الجدول الأول معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ مكرر

في ٤ يوليو ١٩٨٩ . وكان قد سبق استبدالها بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٤) مواد الجدول رقم ٣ مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٥) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون الاجراءات الجنائية ، المرجع السابق ، بند

٥٠٧ ، ص ٤٧٤ .

« الفقه »

وقد نصت المادة ٢٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر في الدعوى ». وحق المحكمة في ندب الخبير في غنى عن نص يقرره، فهو نتيجة لواجبها في تحرى الحقيقة في شأن الوقائع ذات الاهمية في الدعوى الجنائية.

ولاشك أن المحكمة يجب عليها أن تبين في حكمها بالإدانة كنة المادة المضبوطة ، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت هذه المادة مخدرة أم غير مخدرة وذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون ، فإذا اغفلت المحكمة ذلك كان حكمها قاصراً وبالتالي معيباً ومتعيناً نقضه .

٥- كمية المخدر :

لا تعتبر كمية المادة المخدرة عنصراً من عناصر التجريم في كل الحالات، فالقاعدة العامة أن أية كمية من المخدر تكفي للعقاب، حتى لو كان مقدارها ضئيلاً، متى كان لها كيان مادي محسوس وامكن تقديره ، فآثار المادة المخدرة دون الوزن تكفي للإدانة في جريمة احراز المخدرات ، وذلك لأن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة .

يبد أن كمية المخدر قد تعتبر عنصراً في الجريمة في بعض الحالات ، بحيث لا تقوم إذا لم تتوافر هذه الكمية التي نص عليها القانون ، ومثال ذلك المادة ٣/٤٣ من قانون المخدرات التي عينت نسب فروق الوزن المتسامح فيها مع الأشخاص المرخص لهم بحيازة واحراز المواد المخدرة ، والجدول رقم (٤) الملحق بقانون المخدرات الذي بين الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذي لايجوز للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفة طبية واحدة .

٦ - تحديد نسبة المخدر :

قد يرى المشرع اعتبار المادة مخدرة إذا بلغت فيها المادة المكونة لها نسبة معينة، فإذا قلت المادة الأساسية عن نسبة معينة خرجت من نطاق التجريم . ومثال ذلك البند رقم (٩)

من الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات المدرج تحت عنوان « الأفيون » - الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المحضر بجميع مسمياتهم . وقد اضاف المشرع إلى ذلك « كافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة بدساتير الادوية والتي تحتوي على أكثر من ٢,٠٪ من المورفين » . كما نص المشرع في البند (٧٦) من ذات الجدول والمتعلق بالكوكايين على ان تعتبر مادة مخدرة كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الادوية والتي تحتوي على أكثر من ١,٠٪ من الكوكايين .

اما إذا لم يحدد المشرع نسبة معينة من المخدر ، فلا يشترط ان يبين الحكم هذه النسبة ، حتى ولو استدلت بالكمية المضبوطة على توافر الاتجار لدى المتهم .

٧- ضبط المادة المخدرة :

لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن تضبط المادة المخدرة محل الجريمة، فيكفي لسلامة الحكم أن تتأكد محكمة الموضوع من وقوع الفعل المكون للجريمة من المتهم ، وإن المادة التي اتصل بها من المواد التي حددها المشرع في نصوص القانون وتطبيقاً لذلك فقد قضى بأنه لا يلزم لتوافر ركن الاحراز أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم ، بل يكفي أن يثبت إن المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك ، فتمتى كان الحكم قد عنى بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم قد دس الأفيون للمتهم الآخر ، فذلك يعتبر أن ذلك المتهم قد أحرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه ، وبذلك يتوافر ركن الإحراز في حقه . (٦) .

(٦) انظر نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤٠١ .

• أحكام التقض •

أحكام التقض

أولاً - المواد المخدرة محددة على سبيل الحصر في الجداول الملحقه بالقانون :

١- إذا صدر التشريع وقد خلت جداوله من النص على احدى المواد كجواهر مخدر رغم أنها في قانون سابق كانت تعتبر كذلك ، فإنها في ظل القانون الجديد لا تعتبر مؤتمه مادام ان القانون الجديد قد ألغى القانون السابق الذي كان يؤتمها ، وأصبح حيازتها فعلاً مباحاً . وحتى إذا صدر قانون لاحق يؤتمها ويرجع تاريخ اعماله إلى تاريخ اعمال التشريع الجديد لأنه لا يجوز تأكيهم فعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب الرها الى الافعال التي لم تكن مؤتمه قبل اصدارها.

(تقض ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة التقض ص ١٣ رقم ٩١ من ٣٦١)

٢- ان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة أنه في خصوص مادة المورفين ، أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة أملاحها وكذلك كافة مستحضرات المورفين المدرجة أو غير المدرجة في دسائير الأدوية والتي تحتوي على أكثر من ٠,٢٪ من المورفين ، وكذلك مخففات المورفين في مادة غير فعالة أو صلبة أيما كانت درجة تركيزها ، هذا ولم يورد مادة الكوداين على أنها من المواد المخدرة . وإذا كان مفاد ذلك أن مادة المورفين تعتبر مخدرة إذا كانت غير مختلطة بغيرها ، أما حيث تختلط بمادة أخرى فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة ، فإن كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٠,٢٪ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة ، أما ان كانت الثانية أي اختلطت بمادة غير فعالة فحيازتها اثم معاقب عليه قانوناً مهما كانت درجة تركيزها . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المعلوم فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو سائل يحتوى على مادتي المورفين والكوداين ، وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده احتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان ما إذا كانت المادة

المضافة إليه فعالة أم غير فعالة ، وقعدت المحكمة عن تفصي هذا الأمر عن طريق الخبر الفني مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما إذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٣ ص ٤٧٠)

٣- إن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢- هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بمصل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات . ويبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمناً - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها، إذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها دون أن تعرض إلى تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية للدول المنضمة إليها، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه «لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية» . ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في مصر.

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٧٠ ص ٣٠٣)

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٧٠ ص ٣٠١)

٤- لا يجوز القياس على المواد المبينة في الجداول ، لما هو مقرر من أن

« أحكام النقض »

القياس محظور في مجال التأثيم .

(نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٦ رقم ١٥٩ ص ٧١٨).

٥- لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على أنه يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات مادة الجلبوتميد وأملاحها ومستحضراتها «كالنودرين» وكانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أن «تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) ، وتنص المادة الثانية منه على أن «يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يسمح جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة كانت أو أن يتدخل بصفتها وسيطاً في شئ من ذلك إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به» ، فإن المشرع بإضافة مستحضر «النودرين» إلى المواد المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعتبرة جواهر مخدرة قد دل على أن إحراز أو حيازة هذا العقار محظور وفقاً لأحكام المادة الثانية سالفه البيان - في غير الأحوال المصرح بها في القانون ، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبينة بالجدول المذكور ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن إحراز مستحضر «النودرين» غير مؤثم إلا أن يكون بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب أو التصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده لأن سلطة الاتهام لم تسند إليه إحراز العقار المذكور لأحد هذه الأغراض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٠ رقم ١٥٨ ص ٧٥١)

٦- لما كان المدافع عن الطاعن قد اثار بجلسة المرافعة الاخيرة دفاعاً محصله أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولون الذي لم يرد بالجدول الملحق

بالقانون المبين للمواد المخدرة، وطلب استدعاء خبير الطب الشرعي لمناقشته في هذا الشأن ، وكان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وللمعدل بقرار من وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن المادة الواردة بالبند (٩٤) منه هي مادة «الميتاكوالون» وأورد البند مشتقاتها العلمية ، وليس من بينها المورتولون - وإذا كان ماتقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة احراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون المحرم ، ولأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجديدة كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفني الذي يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقضي هذا الأمر عن طريق الخبير المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٦٣ ص ٣٢١

ثانيا - القطع بكنه المادة المخدرة لا يصلح فيه سوى الدليل الفني (التحليل) .

١- الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ، ولا يجدي في ذلك التبدل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيماً متعيناً نقضه .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة)

أحكام محكمة النقض س ١١ رقم ٤٨ ص ٢٣١

٢- أن تحديد المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي

• أحكام النقض •

تحويها بعض اللفافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللفافات التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(نقض ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ٦٧ ص ٢٣٩)

٣- لن كان الكشف عن حقيقة المادة المخدرة ، والقطع بحقيقتها ، لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكفي فيه بالرائحة ، إلا أن قسم الرائحة المميزة للمخدر ، يصح اتخاذه قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحرزه من ناحية الواقع وإذا كان ذلك وكان ادراك وكيل نيابة المخدرات للرائحة المميزة للمخدر هو من الامور التي لا تخفى عليه بحاسته الطبيعية ، ومن ثم فإن النعي على الحكم - بقالة أنه أقام علم الطاعن بأن الحقيبة تحتوي على مخدر على ما لاحظته المحقق من أن رائحة الحشيش تنبعث منها ، مع أن الكشف عنها لا يصلح فيه غير التحليل - لا يكون له من وجه كذلك ولا يعتد به .

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤)

٤ - متى كان القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ قد نص في البنود أرقام ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ منه على أن المشتقات الثلاثة « الديسكا أو الميثيل أو البتردين » هي من المواد المخدرة المؤتم احرازها قانوناً ، وكان تحديد كنه المادة المضبوطة قد قطع بحقيقتها المختص قنياً ، فإن عدم تحديد المشتق لا ينفي عن الطاعن احرازه المادة المخدرة .

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٧٠ ص ٣٠٣)

٥- ان التنى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاستناد تأسيساً على انه لم يتم تحليل ماضبط من طرب الحشيش جميعها ، إنما هو منازعه موضوعيه في كنهه بقيمة المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل ، فضلاً عن أنه لا يفتي عن الطاعن احرازه لكمية الحشيش التي ارسلت للتحليل ، فمستوليته الجنائية قائمة على احراز هذه المواد قل ماضبط منها أو كثر .

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٢ رقم ١٣٠ ص ٥٣٩)

٦- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٣ رقم ٧٠ ص ٣٠١)

٧- لا على الحكم ان هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه عن خلوه جيهه من آثار الأفيون ، ذلك بأنه فضلاً عما جاء بمذونات الحكم من ان المخدر المضبوط وجد مغلفاً بفرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(نقض ١٤ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٣ رقم ١٥٧ ص ٧٠٤)

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٥ رقم ٢٧ ص ١١٥)

٨- على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثه ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الامر فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات الحشيش المبين بالبند رقم ١ من المجلول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً إلى تقرير المعمل الكيماوي ، في حين انه يبين من الاطلاع علي المفردات المضمومه ان ذلك التقرير قد وصف المادة المضبوطة بأنها اجزاء نباتية خضراء وجافة عبارة عن اجزاء من سيقان وأوراق وقسم زهرية ثبت أنها جميعاً لنبات الحشيش، ودون أن يعرض

• أحكام النقض •

لوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتمالها على العنصر المخدر وما قد يترتب على ذلك من امكان دخولها في نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان مقتضاه أن تجري المحكمة تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر ، فإن حكمها يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الباتها بالحكم مما يعيه ويوجب نقضه .

(نقض اول ديسمبر سنة ١٩٧٥ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٢٦ رقم ١٧٩ ص ٨١٥)

٩- لما كان تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي، وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاساتها - علم الطاعن بكنه الجوهر المخدر المضبوط داخل الانابيب ، وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائفاً في العقل والمنطق ، يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢٧ رقم ٢١١ ص ٩٢٩)

١٠- لما كان طلب الطاعن إعادة تحليل المواد المضبوطة لبيان نسبة الجوهر المخدر فيها وما إذا كان مضافاً إليها ام نتيجة عوامل طبيعية لا ينطوي على منازعه في كمية المواد المضبوطة بل على التسليم بوجود جوهر مخدر فيها فإن هذا الطلب لا يستلزم رداً صريحاً مادام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية القائمة في الدعوى ومن ثم فإن هذا الوجه من التمي في غير محله .

(نقض ٢٤ فبراير ١٩٨٠ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٣ ص ٢٧١)

ثالثاً - كمية المخدر :

١- متى كان الحكم قد أقيم قضاءه في ادانته المتهم بجريمة احراز المخدر على انه عشر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان ابيض وظهر من نتيجة تقرير المعمل الكيميائي ان كلا من الورقتين تحتوي على آثار دون الوزن من مادة مسرء ثبت من التحليل انها حشيش وان هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحوز مادة الحشيش ، فإن ما اورده الحكم من ذلك يكون كافياً للدلالة على ان المتهم كان يحوز المخدر وانه يعلم بأن ما يحزره مخدر .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٤٤ ص ٨٩٥).

٢- لم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالمعاقب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ، وأذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عالقاً بالاحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علقت به من الاحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس امكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى ادانة المتهم لاحراز المخدر يكون صحيحاً في القانون .

(نقض ٧ أكتوبر ١٩٥٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٩٠ ص ٧٨٢)

٣- لا يكون بيان كمية المخدر جوهرياً مادام المتهم لم يشر في دفاعه امام محكمة الموضوع ان قصده التعاطي ، ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(نقض ١١ ابريل سنة ١٩٦٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١١ رقم ٦٨ ص ٣٤٣)

٤- إذا كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم تأسيساً على أنه ثمة اختلافاً في الوصف وفروقاً في الوزن مقدرة بالجرامات بين حرز المواد المخدرة الذي ارسلته النيابة إلى

• أحكام النقض •

الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل ، فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه ان هذا الحرز غير ذلك ، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضي تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلي به حقيقة الامر، مادام الثابت ان كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على ان الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيياً بالقصور وفساد الاستدلال متعيناً نقضه .

(نقض ٢ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة احكام)

محكمة النقض من ١٣ رقم ٧٠ ص ٢٨٠)

٥ - من المقرر أن القانون لم يحدد حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتماً مهما كان القدر ضئيلاً متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره ، وأذ كانت المحكمة قد التفتت عن طلب التحليل لتحديد كمية المخدر في النبات المجلوب ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء للأسباب التي أوردتها بعد أن وضحت لديها الواقعة . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض من ٣٦ رقم ٤٧ ص ٢٧٨)

٦ - لما كان القانون لم يبين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أن المادة المضبوطة مع المتهم تحوي مادة مخدر الهيروين وتزن ١١٠ر٥ جراماً ، فإن هذه الكمية كافية للدلالة على حيازة الطاعن لهذا المخدر ، ويكون ما ينهيه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة التحليل لتحديد نسبة المخدر في المادة المضبوطة فإن معناه في هذا الصدد يكون غير مقبول لما

الفصل الأول : في الجواهر المخدرة »

مادة (١)

هو مقرر من أنه لا يقبل النعى على المحكمة إغفال اتخاذ إجراء لم يطلب منها .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٩ طعن رقم ٥٨٠٩ سنة ٥٨ قضائية)

رابعاً - نسبة المخدر :

١- إن الامزجة والمركبات والمستحضرات المحتوية على مورفين لا تعتبر من المواد المخدرة إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الألف على الأقل (وهذه النسبة كانت تنص عليها المادة الأولى من القانون الملغى رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨) وهذا يقتضي أن يبين الحكم القاضي بالمعقوبة على احراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين فيه والا كان ناقص البيان واجباً نقضه .

(نقض ٧ يونيو سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد)

في ٢٥ عاماً جـ ٢ رقم ٦ ص ١٠٤٤)

٢- ان المادة الأولى من قانون المخدرات قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة في الفقرات الأخرى ومنها الفقرة الخاصة بالحشيش واذن فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له في حكمها .

(نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٣٤٦ ص ٦٨٩)

٣- لما كانت مادة الديكسامفيتامين واملاحها ومستحضراتها قد اضيفت بالقانون

رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى بما مفاده ان القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ، ومن ثم فإن القول بضرورة ان يبين الحكم بالادانة نسبة المخدر في تلك المادة لاسند له من القانون .

(نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ٨٣ ص ٤٥٤).

خامساً - ضبط المادة المخدرة :

١- لا يلزم لتوافر ركن الاحراز ان تضبط المادة المخدرة مع المتهم ، بل يكفي ان يثبت ان المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه ان يؤدي إلى ذلك ، فمتى كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم قد دس الأفيون للمتهم الآخر ، فذلك يفيد ان ذلك المتهم قد احرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه ، وبذلك يتوافر ركن الاحراز في حقه .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة

القواعد القانونية - ج ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤٠١)

٢- متى اثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الخشيش، فإن هذا يكفي لاعتباره محرزاً لتلك المادة من غير ان يضبط معه فعلاً عنصر من عناصرها.

(نقض ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٧ رقم ٢٢٧ ص ٨١٩)

مادة (٢)

يحظر علي أى شخص ان يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأي صفة أو أن يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك الا في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة فيه

الفقه

١ - تمهيد :

تضمنت المسادة الثانية المبيد من الافعال المادية التي عاقب المشرع علي مقارفتها ، وهذه الافعال وردت علي سبيل الحصر لا المثال، وهي الجلب أو التصدير أو الانتاج أو التملك أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التبادل أو التنازل أو الوساطة .

٢- مدلول الافعال المادية المحظور مباشرتها الا في الاحوال المنصوص عليها في قانون المخدرات وبالشروط المبينة فيه :

نظرا لأن المشرع لم يحدد المقصود بكل فعل من الافعال السالف الاشارة اليها، لذا فقد تصدي الفقه و القضاء للتعريف بها .

٣ - (اولا) - الجلب :

يري جانب من الفقه ان مدلول لفظ الجلب ينصرف الي معنى الاستيراد^(١). اي ان الجلب هو ادخال الجوهر المخدر الي لراضى الدولة بأية وسيلة، وتقع الجريمة بمجرد دخول المخدر الي الدولة أو الي مياهاها الاقليمية، أو في اقليمها الجوي. ويرجع في تحديد اقليم الدولة

(١) انظر الدكتور رؤوف عبيد: فسخ قانون المشروبات الكحولية. الطبعة الثالثة، ١٩٦٦، ص ٢٠ المذكور.

فوزيه عبد الستار: فسخ قانون مكانحه المخدرات. القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠، بند ١٧،

ص ٢٢ .

الفقه

بمناصره الثلاثة الارضي والمائي والجوي الي قواعد القانون الدولي العام .
وقد توسعت محكمه التقض في مفهوم الجلب، فقررت إنه أكثر اتساعاً من مفهوم
الاستيراد، اذ بينما يقتصر الاستيراد علي ادخال الشيء من خارج اقليم الجمهوريه الي
داخلها، اي الي المجال الخاضع لها، فإن الجلب يشمل نقل المخدر من داخل المياه الاقليمية الي
داخل البلاد^(٢).

٤ - (ثانيا) التصدير :

ويقصد به اخراج الجوهر المخدر من داخل اقليم الدولة الي خارجها^(٣).

٥ - (ثالثا) الاتاج :

يقصد به استحداث مادة مخدرة لم تكن موجودة من قبل^(٤).

٦ - (رابعا) التملك :

يعرف حق الملكية بأنه «حق الاستئثار باستعمال الشيء وباستغلاله وبالتصرف فيه
علي وجه دائم^(٥)».

(٢) انظر نقض جلسته ١٩٧٦/٣/٢٨ طعن رقم ٣٢٠ سنة ٤٥ رقم ٧٤ ص ٣٤٨.
(٣) انتقد جانب من الفقه استعمال المشرع للفظي الجلب والتصدير، اذ ان هذين الفعلين لا يكونان
الا ترخيص من الدولة عن طريق اذن استيراد أو تصدير. وقد كان احرى بالمشرع ان يستخدم
لفظ « تهريب » في احوال ادخال لو اخراج الجوهر المخدر بغير ترخيص.
- انظر الاستاذ السيد حسن البغال وفؤاد محمد علي: المرجع السابق، بند ٥٤٣، ص ٢٠٣.
(٤) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق، ص ٤٥.
(٥) انظر الدكتور عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني. الجزء الثامن - حق
الملكية -، دار النهضة العربية، ١٩٦٧، بند ٢٩٧، ص ٤٩٢، ٤٩٣.

٧ - (خامساً) الاحراز : (Detention)

ويقصد به الاستيلاء المادي على الجوهر المخدر^(٦) وذلك بغض النظر عن الغرض من الاستيلاء، ولا يهيم الباعث على الاحراز ، فيستوى أن يكون بمقد معانة المخدر تمهيدا لشرائه أو لأي غرض آخر ، طالبت فترة هذا الاحراز أم قصرت .

كذلك يتوافر الاحراز اذا كان المخدر موجودا في مكان في حيازة المتهم أو تحت سيطرته أو في حقيقته أو في أرضه، أو في محل يديره .

وتعتبر جريمة الاحراز جريمة مستمرة لانتهى الا بانتهاء حالة الاستمرار، فيبدأ من هذا التاريخ سريان مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية (٧).

٨ - (سادساً) الشراء والبيع :

عرف المشرع في المادة ٤١٨ من التقنين المدني الحالي البيع بأنه « عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكه شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي » .

ومن ذلك يظهر ان البيع عقد ناقل للحق نظير عوض، علي ان يتم النقل حال حياة البائع ، فإن كان النقل بلا عوض فالعقد هبة، وان كان مضافاً الي ما بعد وفاة الناقل فهو

(٦) انظر الدكتور فوزيه عبد الستار: المرجع السابق، بند ٣٠، ص ٣٧،

(٧) انظر التمديل الذي أدخل علي قانون المخدرات بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - عدم تقادم الدعوى الجنائية في جنابات المخدرات كقاعدة عامة - وإن كان أثر التقادم يمكن أن يتصرف الي تحديد الاختصاص المحلي للمحاكم التي تكون حالة الاستمرار قد وقعت في دائرتها.

- انظر الاعمال التحضيرية لقانون مكافحة المخدرات، مجلس الشعب، ١٩٨٩، الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، ص ١١٦.

الفقه

وصيه، كما يشترط في العوض ان يكون مبلغاً من النقود والا كان المقد مقايضه لا يماً (٨).

٩ - (سابعاً) التبادل :

عرفت المادة ٤٨٢ من التقنين المدني التبادل « المقايضة » بأنه « عقد به يلتزم كل من المتعاقدين ان ينقل الي الآخر علي سبيل التبادل، ملكية مال ليس من النقود » .

ويتميز التبادل عن البيع في ان الاول لا يكون المقابل فيه مبلغاً من النقود، وانما هو حق من الحقوق المالية . بيد أن المادة ٤٨٣ من التقنين المدني تميز عند اختلاف قيمه البديلين ان يكمل الأقل بمعدل نقدي ولذلك فإنه يشترط لاعتبار العقد مقايضة في هذه الصورة الا يكون المعدل النقدي هو العنصر الغالب والا كان العقد عقد بيع.

ويمكن القول بان التبادل عقد يلتزم به كل من المتعاقدين بأن يعطي للآخر شيئاً مقابل ما اخذه منه. وينبغي علي ذلك ان كل متبادل يعتبر بائعاً ومشترياً في آن واحد (٩).

١٠ - (ثامناً) العاقل :

نصت المادة ٤٨٦ من التقنين المدني علي ان الهبة « عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في ماله دون عوض » .

ونخلص من هذا التعريف ان للهبة (التنازل) مقومات اربعة :-

١ - فهي عقد ما بين الاحياء Contrat entre vig.

ب - موجبه يتصرف الواهب في ماله Transmission de valeur

(٨) انظر الدكتور جميل الشراوي: محاضرات في عقد البيع في القانون المدني المصري. القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧، بند ١٠، ص ٢٦.

(٩) انظر الأستاذ محمد كمال عبد العزيز: التقنين المدني في ضوء القضاء والفقه. القاهرة، اصدار نادي القضاة، الجزء الثاني، في العقود المسماة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ماده ٤٨٢، ص ٤٩٧، ٤٩٨.

Absence de contrepartie

ح- دون عوض

Intention Libérale

د- بنية التبرع

وتختلف الهبة كحقد عن التنازل في ان الاولى عقد شكلي، فهي تقتضي اقتضاء اجراءات رسمية، حتي يتسع الوقت للواهب فيتدبر امر هذا التصرف، وهل يمضي فيه أو ينثني عنه، بينما التنازل لا يشترط فيه الشكلية وإن كانت كافة خصائصه تتفق مع خصائص الهبة (١٠).

١١- (تاسعا) الوساطة :

ويقصد بها التقريب بين وجهتي نظر شخصين بقصد اتمام عقد بينهما زهاء اجر يكون عادة نسبة مئوية من قيمة الصفقة المراد ابرامها. والوسيط ليس وكيلأ عن اي من الطرفين، بل يقتصر عمله علي السعي لاتمام التعاقد، ولكنه لا يعتبر طرفاً في العقد الذي يبرم بوساطته فيظل بمنأى عن الالتزامات والحقوق الناشئة عنه، ولا يكون مسؤولاً عن تنفيذه لا بصفته الشخصية ولا بصفته ضامناً.

وقد حظر المشرع التدخل بالوساطة في اي فعل من الأفعال المحظور القيام بها والسالف سردها في المادة الثانية. ويمتد حظر الوساطة ليشمل ما يقع منها بمقابل أو بدون مقابل .

(١٠) انظر الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني . القاهرة ، الجزء الخامس، العقود التي تقع علي الملكية ، الطبعة الثانية ، تنقيح المستشار مصطفى محمد الفقي ١٩٨٧ ، بند رقم ١ ، ص ٧ ، بند رقم ٦ ، ص ٢٦ وما بعدها.

• أحكام النقص •

احكام النقص

اولا-الجلب :

١-الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا، بل أنه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة علي خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الي ٦. فتخطي الحدود الجمركية من الاقليم السوري الي الاقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت بينهما، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه في كل اقليم، يعد جلبا محظورا. ذلك أنه علي الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل اقليم بحلوه الجمركية. ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوي السابقة التي أوردها أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري الي الاقليم المصري قد تم خلاف الاحكام المنظمة لجلب المخدرات. وأنزل علي الطاعن العقوبة المقررة قانونا لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليماً .

(نقض ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣ مجموعة

احكام محكمة النقص س١٤ رقم ٧٤ ص ٤٧٠)

٢-الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- ليس مقصورا علي استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا، بل أنه يمتد ايضا الي كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة علي خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الي ٦، اذ يبين

من استقراء هذه النصوص ان الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة او تصديرها الحصول علي ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للفتات المينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الي الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب لو لم يحل محله في عمله. وأوجب علي مصلحة الجمارك في حالتي الجلب أو التصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الي الجهة الادارية المختصة. كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأول من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركي الاراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن « الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة و الدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي ترم بها هذه القناة » وانه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحري من الخط الجمركي الي مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به . اما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تتحدد بقرار منه. ومفاد ذلك أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استفتاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه بعد جليا محظورا.

(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢١٥ ص ١١٤٠)

٣- جلب المخدر معناه استيراده ، وهو لا يتحقق الا إذا كان الشيء المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس، يدل علي منحي التشريع نفسه وسياسته في التدريج بالمقوبة علي قدر جسامة الفعل ووضع كلمة الجلب في مقابل كلمة التصدير في ذات النص، فضلا عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت اليها مصر قيا ما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء علي تداول المواد

• أحكام النقض •

المخدرة وانتشارها، ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركي بالمخدر يسبغ على فعل الحيازة أو الاحراز معني زائد عن طبيعته، الآن يكون تهريباً لا جلباً كما تقدم إذ الجلب أمر مستقل بذاته، ولكن تجاوز الخط الجمركي بالسلعة الواجبة المنع، أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلباً ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والحالة لقصوره عن استظهار هذا القصد الذي تدل عليه شواهد الحال

(نقض ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام محكمة

النقض س ٢١ رقم ١٣٠ ص ٥٤٧)

٤ - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركي وذلك بنقلها إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس، فإن فعل الجلب يكون قد تم فعلاً وحق العقاب عليه. ولا وجه للتحدي بما خاض فيه الطاعن من جدل حول منطقة عيون موسى التي جلب منها المخدر وكونها داخلة في المياه الإقليمية للجمهورية مادام أن الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى الساقطة التي أوردها الفعل أنه تم باجتياز الخط الجمركي على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات.

(نقض ٤ أبريل سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٨٠ ص ٣٢١)

٥- أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠- في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً فحسب، بل أنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك المجال- على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة

وتصديرها، فأشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها علي سبيل الالتزام والوجوب، فضلاً عن حظره تسليم ما يصل الي الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل محله في عمله، وإجابه علي مصلحة الجمارك تسلم هذا الاذن من صاحب الشأن واعادته الي تلك الجهة. وتحديده كيفية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ «جلب» ، أي ساق من موضع الي آخر- أن المشرع لو كان يعني الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامية، ولما منعه مانع من ايراد لفظ « استيراد » قرين لفظ « تصدير » علي غرار نهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين نقلوا الجواهر المخدرة من المركب الاجنبي خارج بوغاز رشيد - في نطاق المياه الإقليمية - علي ظهر السفينة الي داخل البوغاز، علي خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة - واختصها استيفاء الشروط التي نص عليها، والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها - فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون.

(نقض ٨ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٢٨ رقم ١١٧ ص ٥٥٦)

٦- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه علي جلب المواد المخدرة، فقد دل علي أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالوساطة لمحتوظاني ذلك طرحة وتداوله بين الناس، سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أم لحساب غيره، متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصداً من الشارع إلي القضاء علي انتشار المخدرات في المجتمع الدولي، وهذا المعنى يلبس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلي بيان، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه علي إستقلال إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع التهم

• أحكام النقض •

بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه و كان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملاساتها يشهد له، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استتبعه في الحيازة أو الإحراز لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتزعمه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب زنته ٢٠٨٠ كيلو جراما ضبطت مخبأة في مكان مري في حقبة الطاعن ودخل بها ميناء الاسكندرية قادمة من سوريا، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك الجلب بعينه كما هو مرفق به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه، وهو لم يفعله الطاعن - مادام مستفادا بدلالة الاقتضاء من تقريره واستدلالة الأمر الذي يكون معه معني الطاعن في هذا الخصوص على غير سند.

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٣ مجموعه احكام)

(محكمة النقض ص ٣٤ ورقم ٢١٨ ص ١٠٩٤)

٧- إن الشارع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر في الأصل هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي فصلا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وإذا كان استيراد المواد المخدرة لا يخلو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في ملو له القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها. وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية لو كان المحرز

للمخدر شخصا غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت علي أن يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لحطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لفرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في انقاع تلك الجريمة للمعينة واسهم فعلا بدور في تنفيذها.

(نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٤ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٨٧ ص ٨٢٩)

٨ - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن استورد نبات الحشيش المضبوط من الهند واجتاز به الخط الجمركي بنقل الجواهر المخدر علي ظهر السفينة الي داخل ميناء بور سعيد ليبيعه في نطاق المياه الإقليمية- علي خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة وبغير إستيفاء الشروط التي نص عليها والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة التي حددتها- فإن ما أثبته الحكم في حق الطاعن يعد كافيا في حد ذاته لأن ينطبق علي الفعل الذي قارقه لفظ الجلب كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من نقل الجواهر المخدرة علي خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون متخطيا الخط الجمركي ومن طرحها في التعامل، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير مديد.

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٤٧ ص ٢٧٨)

٩- لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر في المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع ، واذا اقامت

• أحكام التقض •

النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وباشرت التحقيق بوصف انه جلب مخدرا دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - ودان الحكم الطاعن على مقتضى احكام هذا القانون الذى خلا من اى قيد على حرية النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بمناصرتها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فان قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور اذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتى جلب جوه مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وتهريب جمركي واعمل فى حقه للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة للجريمة الاشد ، فانه لا جدوى للطاعن مما يثيره تمييزا للحكم بشأن جريمة التهريب الجمركى وهى الجريمة ذات العقوبة الاعم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٢٨٩١٧ سنة ٥٩ قضائية)

ثانيا - التصدير :

١- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على تصدير المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس شأنه فى ذلك شأن المستقر عليه فى جلب المخدر - سواء أكان المصدر قد صدره لحساب نفسه أو لحساب غيره متجاوزا بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولي - وهذا المعنى يلاص الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه استقلالاً الا اذا كان الجوهر المصدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لدية أو لدى من نقل المخدر لحسابه . وكان ظاهر الحال من

ظروف الدعوي وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فرق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ التصدير آن المشرع نفسه لم، يقرن نصه على التصدير بالإشارة الي القصد منه بعكس ما استنه في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون تزويدا للمعنى المتضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع اذ التصدير بطبيعته لا يقبل تفاوت القصود ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه .

(نقض ٩ فبراير سنة ١٩٨٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٢٦ ص ١٣١)

٢- لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها، مادام انه يقيم حكمه على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الي قصد الطاعن من تصدير المخدر ورد على دفاعه أنه قصد الي تعاطيه لا الاتجار فيه، في قوله : انه عن القصد من هذه الجريمة، فان الثابت ان ما ضبط مع المتهم يبلغ ٨٩٠ ٢ كيلو جرام عبارة عن اربع عشرة طربة، فهذه الكمية تقطع بان المتهم قصد تصديرها للاتجار فيها للتداول في الخارج، وهي تفيض عن حاجة المتهم، كما زعم عند سؤاله بالشرطة وأن ادعائه بأنه يتعاطاه، ليس الا بقصد تخفيف جرمته، فأن الحكم يكون قد استدلل من ضخامة الكمية المضبوطة على ان الشروع في تصديرها إنما كان بقصد الاتجار فيها هو رد سائق على دفاع الطاعن تنحسر به عن الحكم دعوي القصور في خصوص القصد من التصدير .

(نقض ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٣٤٣ سنة ٥٦ قضائية)

٣- الجلب والتصدير في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد الي كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها أو تصديرها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الي ٦، اذ يبين من اسقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنع الا للفتات المبينة في المادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الي الجمارك الا بموجب

« أحكام النقض »

اذن سحب كتابي تعطيته الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل محله في عمله وأوجب علي مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الي الجهة الادارية المختصة ومقاد ذلك أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بقهر استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول علي الترخيص المطلوب من الجهة الادارية للنوط بها منحة بعد جلبها أو تصديراً محظوراً. واذا كان ذلك وكان ما اورده الحكم فيما تقدم تتوافق به اركان جريمة الشروع في تصدير الجواهر المخدرة كما هي معرفه به في القانون وكافها في الدلالة علي ثبوت الواقعة في حق الطاعن، ولا وجه للتحدي بما غاض فيه الطاعن من أن لفظ « التصدير » لا يصدق لا علي الافعال التي ترتكب من التفتة الميئة بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ذلك بأنه ولكن كان الشارع قد اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول علي ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنع الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها علي سبيل الالتزام والوجوب فان المقاب واجب في كل حالة يتم فيها نقل المخدر علي خلاف، أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة وتصديرها سواء وقع الفعل المؤثم من تلك الفئات التي أفردھا الشارع بالحصول علي ترخيص الجلب أو التصدير أو وقع من أشخاص غير مصرح لهم أصلا بالحصول علي هذا الترخيص دلالة ذلك في المادة ٣٣ من القانون سالف الذكر التي تماقب علي فعل الجلب أو التصدير جاءت عامة النص وينسب حكمها علي كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول علي الترخيص المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب أو التصدير فان الحكم وقد عرض مع ذلك الي التقصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة علي أن الشروع في تصديرها كان بقصد الاتجار فيها فان ما يثيره الطاعن في شأن القصد من التصدير لا يعتد أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثاره أمام محكمة النقض .

(نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٧٢٤ سنة ٥٦ قضائية)

٤- التصدير في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إنما يصدق علي كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة الي خارج جمهورية مصر العربية علي خلاف الأحكام المنظمة لتصديرها المنصوص عليها في القانون يستوي في ذلك يستوي في ذلك أن يكون التصدير لحساب المصدر نفسه أو لحساب غيره الا اذا كان الجوهر المخدرا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملاساتها يشهد له بذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في الدلالة علي ثبوت واقعة الشروع في تصدير الجوهر المخدر في حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة اصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل التصدير فان الحكم وقد عرض - مع ذلك - لذلك القصد واستدل من كبر الكمية المضبوطة علي أن الشروع في تصديرها كان بقصد ترويجها في الخارج خاصة وأن المتهم- الطاعن- لم يدفع بقيام قصد آخر لديه فتكون قد انحسرت عن الحكم دعوي القصور في البيان أو الفساد في الاستدلال .

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٢٨٠٢ سنة ٥٦ قضائية)

ثالثا - الحميابة والإحراز :

١- ان القانون يحرم إحراز المخدرات ومنها الأفيون وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها وإحرازها فيستوي ان يكون المخرز قد انتقل اليه المخدر من غيره من الناس او صنعه هو بنفسه ان كان من ثمار الزروع كالحشيش والأفيون. فمن اعتبر محرزا للأفيون تأسيسا علي أنه زرع شجرته ولما نضجت واثمرت خدش الثمرة فخرج منها الافراز الذي هو الافيون فاعتباره كذلك صحيح .

(نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد)

القانونية جـ ٣ رقم ٧٤ ص ١٠٥)

٢- ان الحميابة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة

« أحكام النقض »

معناها وضع اليد علي الجوهر المخدر علي سبيل الملك والاختصاص Possession ولا يشترط فيها الاستيلاء للمادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للجوهر شخصا آخر نائبا عنه. واما الاحراز Detention فمعناها مجرد الاستيلاء ماديا علي الجوهر المخدر لاي باعث كان كحفظه علي ذمة صاحبه أو نقله للجهة التي يريدها أو تسليمه لمن أراد أو اخفائه عن اعين الرقباء أو السمي في اتلافه حتي لا يضبط الي غير ذلك من البواعث .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ مجموعہ القواعد)

(القانونية جـ ٣ رقم ٢٠٥ ص ٢٦٩)

٣- المقصود بالحيازة في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هو وضع اليد علي المخدر علي سبيل التملك والاختصاص وليس يشترط فيها الاستيلاء للمادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه. فاذا ضبط مخدر مع زوجته وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك لهذا المخدر وجب اعتبار الزوج حائزا اسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب .

(نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ جـ ٢ مواد مخدرة رقم ١٢ ص ١٠٤)

٤- أن المادة (٥) من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاقب علي الحيازة Possession وعلي الاحراز Detention والحيازة لا يشترط فيها وضع يد الحائز ماديا علي الجوهر المخدر كما هو الشأن في الاحراز، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان الجوهر تحت يد شخص آخر نائب عنه فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم سلم المخدر الي احد الخفراء وكلفه نقله الي جهة معينة ايقاعا به. أعتبر المتهم حائزا للمخدر الذي ضبط مع الخفي، وحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٥ سالفة الذكر.

(نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ طعن رقم ٢٠٠ سنة ٧ قضائية)

٥- اذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوي والأدلة التي اوردها ان المخدر الذي ضبط في دولا ب التهمة قد دسه فيه الشخص الذي بلغ عن احرازها هذا المخدر فاعتبرته هو

المحرز وأداته ويرأت التهمة فلا تثريب عليها في ذلك مادام هذا الامتخلاص سابقا.

(نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٦ قضائية)

٦- وان كان صحيحا ان قانون العقوبات نص في المادة ١٤٥ علي اعفاء الزوجة من العقاب اذا هي اعانت زوجها الجاني علي الفرار من وجه القضاء بأية طريقة كانت الا أنه متي كان عملها يكون جريمة أخرى كان عقابها عن هذه الجريمة واجبا ما دام أنه لانص علي اعفائها من عقوبتها. ولأن فاذا كانت الزوجة قد ضبطت معها مخدر فانها تكون مستحقة للعقاب لو كانت حيازتها له حاصلة بقصد تخليص زوجها .

(نقض ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٧)

سنة ١٧ قضائية مجموعة القواعد في ريع قرن ص ٢٧٣ بنادى)

٧- يكفي لاعتبار التهم محرزا ان يكون سلطاته مبسوطة علي المخدر ولو لم يكن في حيازته للمادية. فاذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدرات هو مستخدم عند التهم ويوزع المخدر لحسابه. فذلك يكفي في إثبات حيازة التهم للمخدر.

(نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة)

احكام محكمة النقض ص ١ رقم ١٥ ص ٤٣)

٨- لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي لاحتباره كذلك ان يكون قد وضع يده علي الجوهر المخدر علي سبيل التملك والاحتصاص ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر تابعا عنه وذلك تطبيقا للمعنى المتصورود قانونا في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة .

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ١ رقم ١١٩ ص ٣٥٦)

٩- لا كان المحكم قد أثبت علي الطاعن أن الحشيش سقط من حجره عندما انتصب

« أحكام النقض »

واقفاً لدي رؤيته رجال البوليس فان ذلك يتحقق به معنى الاحراز كما هو معروف به في القانون، اذ الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادياً بغض النظر عن الباعث على الاحراز يستوي في ذلك أن يكون الباعث هو معاقبة المخدر تمهيداً لشرائه أو أي امر آخر طالبت فترة الاحراز أو قصرت، وكان الطاعن قد دفع التهمة بأنه علي فرض صحة الواقعة فإنه لا يهدد محرراً للمخدر لأن المخدر كان معروضاً عليه للبيع من المتهم الثاني ولم يكن قد تم شراؤه بعد. ولم ينتقل الي ذمته ولا استولي عليه كما لم تكن له عليه سيطرة فعلية مما يتحقق معه معنى الاحراز لغة وقانوناً، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من دفاع لا يكون له محل .

(نقض ١١ لإيريل سنة ١٩٥٥ مجموعة

احكام محكمة النقض ص ٦ رقم ٢٥١ ص ٨١٤)

١٠- أن ما ذهبت اليه محكمة الموضوع من براءة المتهم استناداً الي قولها في حكمها وحيث انه يخلص من الاقوال المقدمة واعتراف المتهم أن هذا الأخير كان يحكم صلتة بـ (وهو الذي كان هدف التفتيش الأول) بوصفه عاملاً عنده يكبد ويكدر في عمل الأقاص لحسابه لقاء أجر زهيد يقيم أوده وبقية ذل السؤال، فكان من اجل ذلك واقعا تحت سلطانه وسلطان الحاجة في الوقت ذاته، وكان يستغل ناحية الضعف هذه فيه فيلزمه وهو مسلوب الارادة ان يكون الي جواره يحمل المخدر حتي ينفذ مجلسه فيسترده منه وهو في هذه الحالة أنسبه ما يكون بماعون أو مخلاة « ثم استطرد الحكم الي القول « وحيث انه علي فرض تصور حيازة المتهم للمخدر المضبوط مع متقدم من ظروف الواقعة فإنها لا تكون مع التجاوز في الوصف والتسمية أكثر من حيازة عارضة ناقصة لاتعقد بها ملكية المتهم للمخدر المضبوط، ولا تمكنه من حق التصرف فيه بأي وجه من الوجوه، بل يشترط للتصرف وبالتالي لحمل المسؤولية أن تكون الحيازة تامة غير ناقصة حتي يكتمل للفعل المكون للجريمة أهم عناصره، واقوي دعاماته، ولما كان احراز المخدر جريمة معاقبا عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وكان الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاءً

ماديا طالبت فترته أم قصرت يستوي في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانتفاع به. وكان القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة للمادية وعلم الجنائي بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا. لما كان ذلك ، وكان استدلال المحكمة علي عدم توافر الحيازة من الناحية المادية علي ما سلف بيانه لا يؤدي الي ما انتهى اليه وينطوي علي خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، وكانت المحكمة بهذا الخطأ قد حجبت نفسها عن نظر وموضوع الدعوي وتقدير الأدلة فيها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم .

(نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٧ رقم ٢٠ ص ٥٢)

١١- الاحراز في صحيح القانون- هو مجرد الاستيلاء المادي علي المخدر لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاغفائه، أو سعي لالتلافه حتي يفلت المتهم الاصلي في جناية الاحراز .

(نقض ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ١١ رقم ٩ ص ٤٩)

١٢- لما كان مناط المسؤولية في حائتي احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجنائي بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه علي سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وكان البين مما استخلصه الحكم لصورة واقعة الدعوي الماثلة أن الطاعن الثاني هو الذي عرض علي المرشد أن يبيعه المخدر وما أن تظاهر بالمواقفة حتى جمعه بالطاعن الأول الذي احضر المخدر المضبوط في محل الطاعن الثاني وفي حضوره حيث تم الاتفاق بينهم علي الصفقة كما تم ضبط المخدر وان لم تتحقق بالنسبة للطاعن الثاني الحيازة المادية له .

(نقض ٢٤ فبراير ١٩٨٠ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٢ ص ٢٦٢) .

« أحكام النقض »

١٣- من المقرر ان حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها علي ما يتجهاء وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار في قوله : « وحيث أنه عن قصد الاتجار في حق المتهمين - الطاعنين - فالثابت من الأوراق أنه متوافر في حقهما ذلك ان الضابط عندما دخل الي مسكن المتهم الأول - الطاعن الأول - والتقى به قد أفهمه أنه حضر لشراء كمية المخدرات التي يعرضها للبيع وفي تلك اللحظة حضر المتهم الثاني - الطاعن الثاني - الذي حضر الحديث حول أسعار المواد المخدرة وأن المتهمين انصرفا سويا وعادا ومعهما كمية المخدرات المضبوطة فضلا عن ان التحريات قد اكدت أن المتهم الأول يتجر في المواد المخدرة ويمارنه في تجارته أشخاص آخرون . فضلا عن أن الكمية المضبوطة كبيرة نسبيا اذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جرامات ومائه وستة جرامات وأن وزن الأفيون تسعة جرامات وأربعون سنتي جرام ومن ثم فان المتهمين يكونان قد احزرا وحازا جواهر مخدرة بقصد الاتجار . وكانت المحكمة قد اقتضت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - بأن حيازة واحراز الطاعن الثاني للجوهرين المخدرين كان بقصد الاتجار ، فان نميه علي الحكم في هذا الشأن يكون علي غير أساس .

(نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٤٠ ص ٦٣٦)

١٤- لما كان ما يثيره الطاعن من عدم انبساط سلطانه علي المكان الذي جرت به واقعة الضبط مما يجعل الاتهام شائما مردودا بما أورده الحكم من أنه « ثبت من المراقبة التي أجرتها النيابة العامة أن المتهم له السيطرة الكاملة علي مكان الضبط ، فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن اليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه علي ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن علي المخدر المضبوط تأسيسا علي أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتحقق الاقتضاء العقلي . فان ما يثيره الطاعن في هذا

الفصل الأول : في الجواهر المخدرة :

مادة (٢)

الشأن غير مليد .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٨٩ طعن رقم ١١٤٦ سنة ٥٩ قضائية)

رابعا - شراء المخدر أو بيعه :

١- ان قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الاحراز ، واذ كان لا يشترط قانونا لا انعقاد البيع أو الشراء ان يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الي تسليم المخدر للمشتري، اذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز، ولما كان هناك من محل للنص علي العقاب علي الشراء .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة

القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٢٩٩ ص ٥٦٧)

٢- أن تسليم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق علي شرائه يكون جريمتين تامتين، فان وصول يده بالفعل الي المخدر يتسلمه اياه هو حيازة تامة، واتفاقه جدبا من جهته علي شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بسناعا علي التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجرمه .

(نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة

القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٦٣ ص ١٠٥١)

٣- من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة معاقبا عليها غير جريمة الاحراز . واذ كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم، فان هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الي تسليم المخدر للمشتري، اذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز، ولما كان هناك من محل للنص علي العقاب علي الشراء مستقلا عن الاحراز .

(نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة

احكام محكمة النقض ص ٢١ رقم ١١٨ ص ٤٩٠)

• أحكام النقض •

خامسا - الوساطة :

١- ان قانون المخدرات الملغى رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لم ينص صراحة على تحريم الوساطة، الا انه وقد نص على صرف المادة المخدرة بأية صفة كانت ، و الوساطه وصف للتصريف مبین لطريقة من طرقه، فالوسيط يعاقب علي فعله لدخوله في مدلول عبارة النص .

(نقض ٢٤ يناير مسـننه ١٩٢٩ مجموعة

القواعد القانونية جـ ١ رقم ١٣١ ص ١٥٠).

٢- لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وقد عدت الامور المحظور علي الاشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتازل بأية صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى علي عقاب تلك الحالات، وأنه وان كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا انه في حقيقة الأمر قد سوى بينها وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عيبا ينزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالة من حالات المحظر التي عدتها تلك المادة والمجرمة قانونا، لا يعملو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجة برباطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٥ مجمـوعة

احكام محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٢ ص ٢٦٢)

٣- لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتازل

بأى صفة كانت والتدخل بصفة وسيط فى شئ من ذلك وكان نص الفقرة الاولى من كل من المادتين ٣٣ ، ٣٤ من القانون ذاته قد جرى على عقاب تلك الحالات وانه ولن كان كل منهما قد اغفل ذكر الوساطة الا انه فى حقيقة الأمر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التى حظرها الشارع فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عبثا ينتزه عنه الشارع ذلك لان التدخل بالوساطة فى حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والجريمة قانونا لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب الجريمة مما يرتبط بالفعل الاجرامى فيها وتنتجته برابطة السببية ، كما ان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها الى المجال الخاص لا اختصاصها الاقليمى على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى القانون ، فان ما ينمى الطاعن من ان دورة اقتصر على نقل الجوهر المخدر لقاء اجر وانه يعتبر بهذه المثابة مجرد وسيط فى الجريمة مما يخرج عن دائرة التأثيم يكون غير سليم .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٢٨٩١٧ سنة ٥٩ قضائية)

الفصل الثاني

فى الجلب والتصدير والنقل

مادة (٣)

لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة .

الفقه

١ - مدلول الجلب :

ان المقصود بالجلب فى مجال قانون المخدرات هو ادخال المواد المخدرة الى المجال الخاضع لاختصاص الدولة الإقليمى حسبما هو محدد دولياً ، وذلك بأية طريقة من الطرق .

وتأسيساً على ذلك فإن الجلب ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دولياً ، بل أنه يمتد كما قالت محكمة النقض - ليشمل كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة ولو فى نطاق ذلك المجال على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ الى ٦ التى رصد لها الشارح الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها .

احكام النقص

١- إن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو فى نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى المواد من ٣ الى ٦ التى رصد لها الشارع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التى بينها بيان حصر ، وبالطريقة التى رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يوصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب ولن يحل محله فى عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب والتصدير تسليم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أنه يقصد بالإقليم الجمركى ، الأرضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة ، وأن الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة ، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة ، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحرريا فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن يتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه ، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية للنوط بها منحة ، يعد جلبا محظورا .

(نقضى ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٨ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١ هيئة عامه ص ١)

والفقهاء

مادة (٤)

لا يجوز منح إذن الجلب المشار اليه في المادة السابقة إلا للأشخاص الآتيين :-

- أ - مديري ائحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر الخندرة .
- ب - مديري الصيدليات المرخص لها في الإتجار في الجواهر الخندرة .
- ج - مديري معامل التحاليل الكيميائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية .
- د - مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللجهة الإدارية المختصة رفض طلب الحصول على الإذن أو خفض الكمية المطلوبة ، ولا يمنح إذن التصدير إلا لمديري ائحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر الخندرة .

ويبين في الطلب اسم الطالب وعنوان عمله واسم الجوهر الخندر كاملاً وطبيعته والكمية التي يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التي تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التي تطلبها منه الجهة الإدارية المختصة .

الفقه

١- الفئات التي يجوز لها الحصول على إذن بجلب أو تصدير الجواهر الخندرة :

بين المشرع في المادة الرابعة من قانون الخندرات الفئات التي يجوز لها الحصول على إذن بجلب الجواهر الخندرة وذلك على سبيل الحصر والتحديد وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز لأي شخص آخر ولأي سبب كان الحصول على إذن بجلب الجواهر الخندرة .

أما في حالة إذن التصدير فإن المشرع قد قصر الحصول عليه على مديري ائحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر الخندرة . ومع ذلك فقد ذهب رأى في الفقه المصري صوب الترخيص لكافة الفئات المأذون لها بالجلب في الحصول على حق التصدير^(١) . وفي رأينا أن هذا الرأي مبطلد مع صراحة النصوص ، والقاعدة الاصولية أنه لا إجتهد في مورد النص .

(١) انظر السيد البقال وفؤاد على : المرجع السابق ، بند ٤٤٣ ، ص ٢٠٠ ومابعدها .

أحكام النقض

١ - أنه على أثر توقيع مصر لاتفاقية الأفيون الدولية ووضعها موضع التنفيذ صدر القانون رقم ٢١ فى ١٤/٤/١٩٢٨ وحظر فى المادة الثالثة منه على أى شخص أن يجلب الى القطر المصرى أو يصدر منه أى جوهر مخدر ، إلا بترخيص خاص من مصلحة الصحة العمومية ، وحدد فى المادة الرابعة منه الاشخاص الذين يمكن أن يحصلوا على رخص الجلب ، وهم أصحاب الصيدليات والمعامل وتجار المخدرات المرخص لهم ومصالح الحكومة و الوكلاء أو الوسطاء للمتحصلات الطبية الاقرباذنية والاطباء ، ثم صدر بعد هذا القانون المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢٥/١٢/١٩٥٢ ثم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وتضمنت كلها النص على ذات الحظر فى شأن الجلب على توال فى تشديد العقوبة حالا بعد حال .

(نقض ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ١٣٠ ص ٥٤٧)

الفقه

مادة (٥)

لا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمارك إلا بموجب اذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله .
وعلى مصلحة الجمارك في حالتي الجلب أو التصدير تسليم اذن السحب أو التصدير من اصحاب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة (١).

الفقه

٩ - الحكمة من النص :

ترجع الحكمة من تقرير هذا النص إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرقابة على الاذون الخاصة بالتصريح بجلب أو تصدير الجواهر المخدرة . وينصرف هدف المشرع بصفة خاصة إلى منع العبث الذي يمكن أن يقع في هذه الاذون ، ولذلك فقد أوجب المشرع تسليم الإذن الى مصلحة الجمارك وذلك للتأكد من عدم عدول الجهة طالبة الترخيص عن جلب الجواهر المخدرة .

وحرصاً على مطابقة ماتم جلبيه من جواهر مخدرة بالفعل مع ماهو مدون في الاذن ، فقد أوجب المشرع اعادة الاذن للجهة طالبة الترخيص .

(١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة مصححة بالامتلاك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢١٨ في

١٩٦٠/٩/٢٦

مادة (٦)

لايجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى - ويجب أن يكون إرسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها ، وإن يبين عليها اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

الفقه

١ - ضوابط تنظيم تداول المواد المخدرة :

استهدف المشرع بهذا النص بعض وضع الضوابط التى تهدف إلى تنظيم تداول المواد المخدرة . وتأسيساً على ذلك فقد أوجب المشرع الا تتضمن طرود الجواهر المخدرة أية مواد أخرى حتى يسهل مراقبة محتوى الطرود . كما اوجب المشرع اثبات اسم الجوهر المخدر وطبيعته وكميته ونسبته ، ويسرى هذا النص على كافة الطرود المحتوية على جواهر مخدرة سواء كانت مرسله بطريق البريد أو غيره من طرق النقل الاخرى .

الفصل الثالث

فى الاتجار بالجوهر الخندرة

مادة (٧)

لا يجوز الاتجار فى الجوهر الخندرة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة فى كل من الاقليمين .

ولا يجوز منح هذا الترخيص الى :

(أ) المحكوم عليه بعقوبة جنابة .

(ب) المحكوم عليه فى إحدى الجنح المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ج) المحكوم عليه فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض وأفساد الاعلاق أو تشرد أو اشتباه ، وكذلك المحكوم عليه لشرع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم .

(د) المحكوم عليه فى إحدى الجنح المنصوص عليها فى الباب السابع (الفصلين الأول والثانى) من قانون العقوبات السورى .

(هـ) من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقضى ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائياً .

الفقه

١ - شروط الترخيص بالاتجار فى الجوهر الخندرة :
نظراً لطبيعة الإتجار فى المواد الخندرة وخطورته على المجتمع ، فقد احاط المشرع بالإتجار

فيه بضمانات متعددة تستهدف ابعاد الاشخاص الذين لا يؤتمن عليهم فى الاتجار بهذه الحرفة ولذلك فقد تشدد المشرع فيمن يجوز منح الترخيص لهم بالاتجار فى المواد المخدرة . فبعد ان كان المشرع يكتفى بشروط يسيره تمثّل فى حسن السير والسلوك والالمام بالقراءة والكتابة ، والقدرة على التمييز بين اصناف المواد المخدرة ، جاءت احكام المادة السابعة من القانون الحالى لتحدد الاشخاص الذين يجوز منح الترخيص بالاتجار فى الجواهر المخدرة لهم ، وتضع ضوابط للاتجار فى الجواهر المخدرة .

ويجوز للفئات المنصوص عليها فى الفقرات أ ، ب ، ج الحصول على الترخيص بالاتجار فى الجواهر المخدرة اذا انتضى اثر الحكم سواء برد الاعتبار عنه قانوناً أو قضائياً ، أو اذا صدر عفو شامل عن الجريمة .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

١- وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « حشيشًا » في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . ومحكمة الجنايات دانت الطاعن بحكمها المظعون فيه وطبقت المواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٢٤١/٢ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من المجدول رقم (١) المرفق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المظعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها استخلص ادانة الطاعن في قوله « وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله بشهادة فهور الإثبات .. وتتضمن على التفصيل السابق بيانه ضبط المادة المخدرة يجب جلباب المتهم ومن تقرير التحليل الذي ثبت منه أن المادة المضبوطة هي جوهر مخدر « حشيش » .. وحيث أنه لما تقدم من بيان يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة « حشيشًا » . في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .. » لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذي يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة احرارز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين مامية كل من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة للجريمة احرارز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، لما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه مخدرًا وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احرارز جوهر مخدر بقصد الاتجار .. من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو « قصد الاتجار » لدى الطاعن فان حكمها يكون مشوبًا بالقصور ويتعين نقضه .

(نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ١٤ رقم ١٤٥ م ٨٠٨) .

مادة (٨)

لا يرخص فى الاتجار فى الجواهر المخدرة الا فى مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديريات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر فى هذه الاماكن الاشتراطات التى تحددها بقرار من الوزير المختص .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشعرك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن يكون له منافذ تصل بشئ من ذلك .

على أنه يجوز الجمع بين الاتجار فى الجواهر المخدرة والاتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد .

الفقه

١- الحكمه من النص :

أورد المشرع فى المادة الثامنة شروطا معينة للأماكن التى يجوز أن يصرح فيها بالاتجار فى الجواهر المخدرة ، وقد استهدف المشرع من هذه الشروط التحقق من صلاحيتها لحفظ الجواهر المخدرة ، والحيلولة دون تسرب المواد المخدرة إلى بعض الأفراد المخالفة للأهداف المرجوة من القانون .

٢- الشروط الواجب توافرها فى أماكن الاتجار بالجواهر المخدرة :

أ - يجب أن يكون المستودع أو المخزن فى مدن المحافظات وعواصم المديريات وقواعد المناطق والمراكز . ومن ثم فإنه لايجوز الترخيص بالاتجار فى المخدرات فى القرى أو العزب أو

النجوع .

ب - يجب أن يكون المستودع أو المخزن فى غير محافظات ومراكز الحدود ، وذلك برغم انها مدن ، إلا أن قربها من أماكن التهريب ، يؤدى الى صعوبة الرقابة عليها ، بل ويجعلها منفذا لتخزين المواد المخدرة من قبل المهربين .

جـ - حرص المشرع على ألا يكون للمكان المعد للتجار فى المخدرات المصرح بمزاولةها باب مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو أى محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك . بقصد إمكان السيطرة على منافذ المخزن أو المستودع ، وحتى لا يكون عرضة للعبث بمحتوياته من المترددين على الأماكن المشتركة معه .

د - اجاز المشرع الجمع بين تجارة المخدرات المصرح بها قانونا مع تجارة السموم فى مكان واحد ، وذلك لوجود اشتراطات خاصة فى الاتجار بالاخيرة ، ويترتب على مراعاتها وتنفيذها أن تكفل الضمان لسلامة تأمين التجارة فى الجواهر المخدرة .

مادة (٩)

علي طالب الترخيص أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة طلباً معضمنا البيانات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقا به الأوراق والرسومات التي يعينها ذلك القرار .

الفقه

١ - طلب الترخيص بمزاولة الاتجار في الجواهر المخدرة :

نص القرار الوزاري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر من وزير الصحة على أن يقدم طلب الترخيص بمزاولة الاتجار في الجواهر المخدرة إلى مديريات الشؤون الصحية المختصة مشتملاً على البيانات الآتية :

أ - اسم الطالب كاملاً وعنوان مسكنه وإذا كان الطلب مقدماً من إحدى شركات القطاع العام فيجب أن يذكر في الطلب اسم ممثل الشركة .

ب - بيان كامل عن موقع المخزن أو المستودع المطلوب الترخيص به ورقم العقار واسم صاحبه واسم الشارع وقسم الشرطة الواقع في دائرته هذا العقار واسماء الحائزين للمحال التي تحت المخزن أو المستودع من الجهات الأربع .

٢ - المستندات المطلوب ارفاقها بالطلب :

نص القرار الوزاري رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩٢ الصادر من وزير الصحة على أن يرفق بالطلب الأوراق والمستندات الآتية :

أ - صحيفة الحالة الجنائية وتعفى منها شركات القطاع العام .

ب - ثلاث رسومات هندسية على ورق معين موقعاً عليها من أحد المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشتمل الرسم على ما يلي :

- رسم أرشادي يبين موقع المخزن أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به .
- مسقط أفقي لا يقل مقياس رسمه عن ١ : ١٠٠ يبين عليه أبعاد المخزن أو المستودع والمنافذ الموجودة فيه والموارد للمائي وطريقة مد المياه إذا كان مزوداً بها .
- قطاع رأسى يبين ارتفاع المخزن أو المستودع .

الفقه

مادة (١٠)

يعين للمحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة (سواء أكان مخزناً أو مستودعا)
صيدلي يكون مسئولاً عن ادارته طبقاً لاحكام هذا القانون . ويجوز له الجمع بين ادارة
هذا المحل وبين ادارة المحل المعد للتجار في الأدوية السامة إذا كان في محل واحد .

الفقه

١ - تحديد مسئولية ادارة المحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة :

أوجب المشرع أن يكون المسؤول عن ادارة المحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة
صيدلياً ، ويجوز له في هذه الحالة أن يدير المحل المعد للتجار في الجواهر المخدرة ، أو يعين
صيدلياً غيره لادارة هذا المحل .

كما يفيد نص المادة العاشرة أيضاً أنه ليس هناك ما يمنع من الجمع بين تجارة الجواهر
المخدرة وبين الاتجار في الأدوية السامة في محل واحد .

مادة (١١)

لا يجوز لمديري ائمال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر الخدرة أن يبيعوا أو يسلّموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص الآتين :

(أ) مديري ائخازن المرخص لها فى هذا الاتجار .

(ب) مديري الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية.

(ج) مديري صيدليات المستشفيات والمصحات والمسرصفات إذا كانوا من الصيادلة .

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلّموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص النصوص عليها فى المادة ١٩ إلى الاشخاص الآتين :

(أ) الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمسرصفات التى ليس بها صيادلة .

(ب)مديري معامل التحليل الكيمائية والصناعية والابحاث العلمية .

(ج) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

ولايجم تسليم الجواهر الخدرة المبيعة أو التى نزل عنها إلا إذا قدم المستلم ايصالا من اصل وثلاث صور مطبوعا على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحا بالمداد أو القلم الاليلين اسم الجواهر الخدرة بالكامل وطبيعته ولسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالارقام والحروف .

ويجب أن يوقع المستلم اصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوبا فى وسطه كلمة مخدر.

وعلى مدير المجل أن يؤشر على الايصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الاصلية ويعطي المستلم احدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة الادارية المختصة فى اليوم التالى لتاريخ الصرف على الاكثر .

الفقه

١- الفئات التي يجوز لها التصرف في الجواهر المخدرة :

يبيّن المشرع في المادة الحادية عشر كيفية تصرف المحال المرخص لها بالاتجار في المواد المخدرة في هذه المواد ، وحدد الفئات التي يجوز لها التصرف فيها.

وقد قصر المشرع الحق في البيع أو التسليم على فئتين فقط هما :

- **الفئة الأولى : أ -** مديري المخازن المرخص لها في الاتجار، ب - مديري الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية ، ج- مديري صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصيادلة.

ويلاحظ ان القاسم المشترك بين هذه الفئات انها من المصرح لها بالتعامل أو الاتجار في المواد المخدرة ، وذلك نظراً لطبيعة العمل المنوط بهم . قد لورد المشرع لفظي «بيعه» أو «يسلمه» للتمييز بين فعل « البيع » وهو في الغالب بمقابل ، وبين فعل « التسليم » وهو ما يمكن أن يكون بدون مقابل كما لو كان المستلم وكيلاً للمشتري ، أو نائباً عنه كما لو كان مستشفى أو مصحة أو مستوصف .

- **الفئة الثانية : أ -** الاطباء الذين تخصصهم للمستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيدالة ، ب- مديري معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والابحاث العلمية ، ج- مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها . وهذه الفئات ليس من طبيعة عملها المستديم اصلاً التعامل في المواد المخدرة ، ومن ثم فإنه غير مصرح لهم بالتعامل في الجواهر المخدرة .

ولذلك فقد رأى المشرع الترخيص لهم في هذه الحالة - وعلى خلاف الاصل - بالتعامل في الجواهر المخدرة ، وذلك بعد الحصول على بطاقات الرخص للنصوص عليها تفصيلاً في المادة ١٩ من هذا القانون .

٢- القيود الواردة على التصرف في الجواهر المخدرة :

أوجب المشرع اتباع بعض القيود الاجرائية استهدف منها وضع ضوابط تهدف الى ضمان عدم تسرب الجواهر المخدرة إلى من ليس له الحق في حيازتها ، ويمكن حصر هذه القواعد فيما يلي :

أ- لا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبعة أو التي نزل عنها الا إذا قدم المستلم ايصالاً من اصل وثلاث صور مطبوعاً على كل منها اسم وعنوان الجهة المستلمة ، وموضحاً بالمداد أو بالقلم الانهين اسم الجوهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالارقام والحروف .

ب- ان يوقع المستلم اصل الايصال وصوره الثلاث وان يختمها بخاتم خاص بالجهة المستلمة مكتوباً في وسطه كلمة مخدر .

ج- يجب على مدير المحل أن يؤتمر على الايصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وان يحفظ بالنسخة الاصلية ويعطي المستلم احدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة الادارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الاكثر .

وقد اوجب المشرع الاحتفاظ بالايصالات السالف الاشارة إليها في المادة الحادية عشر لمدة عشر سنوات حسبما نص عليه في المادة ٣١ من هذا القانون .

ويعاقب من يخالف القواعد المنصوص عليها في المادة (١١) بالمعقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من قانون المخدرات .

مادة (١٢)

جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة ويجب ان يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الادارية المختصة .

الفصل

١- ضوابط القيد في دفاتر الجواهر المخدرة :

بأني نص المادة الثانية عشر ضمن مجموعة المواد التي تهدف إلى احكام السيطرة على تداول الجواهر المخدرة ، وقد ضمن المشرع هذا النص القواعد التي يجب الالتزام بها في القيد في الدفاتر المخصصة لهذا الغرض، وهذه القواعد هي :

١- يجب قيد كافة الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الاتجار بها دون أي استثناءات ، وكذا المنصرفة منه ، على ان يتم القيد في الدفاتر المخصصة لهذا الغرض.

٢- يجب ترقيم صحائف الدفتر، وختمها بخاتم الجهة الادارية المختصة، على ان يذكر بهذه الدفاتر تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكافة البيانات التي تقررها الجهة الادارية المختصة .

ولاشك ان واجب القيد لا يلزم إلا من كان حيازتهم للمواد المخدرة مشروعة عن طريق الترخيص لهم بحيازتها من الجهة المختصة . اما إذا لم يوجد هذا الترخيص فتكون حيازة المخدر غير مشروعة ، وتعتبر الواقعة في هذه الحالة جنائية وليست جنتحة .

وتقع مخالفة المادة ١٢ اما بعدم قيد كل أو بعض البيانات المطلوبة، أو بقيدها ولكن على وجه يخالف القانون .

احكام النقص

١- كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيّد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فأول في دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية. وظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا اذا كان للدفر قوة تدللية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به ، مما لا يدع أي شك في أن الدفر يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت في النص وإن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدفر يحق عليه العقاب .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ طعن رقم ٦٨٣

سنة ٩ قضائية مجموعة الربع قرن بند ٨٠ ص ١٠٥٥).

مادة (١٣)

على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موسى عليه إلى الجهة الادارية المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعاً عليه منهم مبيناً به الوارد من الجواهر المخدرة والمصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

الفقه

١ - الاخطار عن حركة الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة :

اوجب المشرع على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة الاخطار عن حركة بيع وشراء واستلام الجواهر المخدرة المنصرفة للمحل وذلك بكتاب موسى عليه يرسل إلى الجهة الادارية المختصة في الاسبوع الأول من كل شهر ، أي بصفة دورية وفي خلال فترة زمنية محددة، على أن يتضمن هذا الاخطار كشفاً مبيناً به الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها ، وذلك على النموذج الذي تعده الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض ، وعلى ان يوقع هذا الكشف من مديري المحال المرخص لها بالاتجار في الجواهر المخدرة .

ويعاقب كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص به في الاتجار في الجواهر المخدرة ولم يقم بارسال الكشف المنصوص عليها في المادة ١٣ بالمقوبات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من قانون المخدرات .

الفصل الرابع فى الصيدليات

مادة (١٤)

لا يجوز للصيدالة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبية من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة ووفقاً للأحكام التالية :

يحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤).

ومع ذلك إذا استنزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

الفقه

١ - الأشخاص الذين يجوز لهم صرف جواهر مخدرة :

سبق لنا أن قدمنا أن الصيدالة من الفئات التي إجاز لها المشرع حق الحصول على إذن بجلب الجواهر المخدرة ، كما إجاز لهم الحصول عليها من الأشخاص المصرح لهم بالاتجار فيها . إلا أن المشرع قد وضع ضوابط وقيود بشأن تصرفهم في الجواهر المخدرة حرصاً على درء أساءة استخدام الحق الممنوح لهم في التصرف فيها . وقد حدد المشرع في المادة ١٤ من القانون الأشخاص الذين يجوز أن يصرف لهم جواهر مخدرة وحصرهم في طائفتين ، الأطباء البشريون وأطباء الأسنان أو بموجب بطاقة ترخيص . وأوجب المشرع أن يكون هذا الطبيب حائز على دبلوم أو بكالوريوس . ومن ثم فإن مخالفة هذه القواعد ، والتصرف على غير مقتضاها ، يخضع الفاعل للعقوبة المقررة بالمادة ٣٤ من القانون .

والنفسه ،

وبلاحظ أن المشرع قد ألزم الصيادلة بأن يصرفوا الجواهر المخترة بموجب تذاكر طبية صادرة من الأطباء البشريين ، أو أطباء الأسنان وبشرط ألا تزيد الكمية المدونة في هذه التذاكر على الكميات المقررة بالجدول رقم ٤ الملحق بالقانون. واشترط لأمكان صرف الكميات على هذا النحو أن يستصدر الطبيب للمعالج بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض إذا كانت حالة المريض تستلزم ذلك .

مادة (١٥)

يصدر الوزير المختص قراراً بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة تسلم بالالمان التي تقررها تلك الجهة على ألا يجاوز ثمنها مائتي مليم أو ليرتين سورينين للدخول الواحد ، وللوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهرياً .

الفقه

١-الشروط والبيانات الواجب توافرها في التذاكر الطبية التي توصف بها

جواهر مخدرة :

أوجب المشرع أن تكون التذاكر الطبية التي يسمح بصرف الجواهر المخدرة بمقتضاها من نموذج خاص يتضمن بيانات معينة يحددها الوزير المختص بقرار منه . ويرجع حرص المشرع في هذا الصدد الى رغبته في ضبط وتقييد صرف الجواهر المخدرة ، وتسهيل الرقابة على عملية الصرف من جهات التفتيش التي تعينها الجهة المختصة لهذا الغرض .

وقد استثنى المشرع التذاكر الطبية التي تصرف من صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات من هذا القيد ، ويرجع ذلك الى وجود قواعد ادارية منتظمة لمعاملات الصرف بهذه الجهات .

وقد اشترط المشرع ان تكون التذاكر الطبية الصادرة منصرفة من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة ، وعلى ان تسلم من الصيدليات وذلك بهدف انضباط عملية الصرف ومراجعة الدفاتر قبل القيد فيها .

واحكاماً لانضباط عملية صرف الجواهر المخدرة ، فقد اجاز المشرع للوزير المختص ان يقوم بتحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهرياً .

مادة (١٦)

لا يجوز للمصادلة صرف تذاكر طيبة تحتوي على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها.

الفقہ

١ - المدة التي يمين خلالها صرف التذاكر الطيبة المخدرة على جواهر مخدرة :

يرجع صرف الجواهر المخدرة بالدرجة الأولى إلى استعمالها للعلاج والتداوي ، ولما كان تراخي صاحب الشأن في صرف الجواهر المخدرة يستشف منه عدم حاجته الماسة إليها (١) ، لذلك فقد ورد نص المادة السادسة عشر مستهدفاً وضع ضابط عام هو عدم جواز صرف التذاكر الطيبة المدون بها صرف جواهر مخدرة اذا مضى خمسة ايام من تاريخ تحريرها .

ويلاحظ أن المشرع لم يرصد عقوبة محددة لمن يخالف المدة التي يتعين خلالها صرف التذاكر الطيبة المحتوية على مواد مخدرة وهي خمسة أيام من تاريخ تحريرها ، ولذلك يتعين الرجوع للمادة ٤٥ من قانون المخدرات التي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز الف جنية أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفصلة له ، وعلى ذلك فإن المخالف للالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة عشر يعاقب بمقتضى المادة ٤٥ من قانون المخدرات .

(١) وقد يكون فوات المدة راجع الى ان هذه التذاكر قد صرفت وفات الصيدلي الذي صرفها ان يحجزها ويبين تاريخ صرفها . انظر السيد حسن البغال وفؤاد محمد على : المرجع السابق ، بند

مادة (١٧)

لا ترد التذاكر الطبية المحترقة على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر استعمالها اكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز استخدام الصورة فى الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوي على تلك الجواهر .

الفقه

١ - ضوابط صرف التذاكر الطبية الخاصة بالجواهر المخدرة :

جاء نص المادة السابعة عشرة مستهدفاً استكمال حلقات الضوابط التي وضعها المشرع بهدف منع تكرار صرف الجواهر المخدرة التي تصرف بمقتضى تذاكر طبية .

فقد أوجب المشرع على الصيادلة الاحتفاظ بالتذاكر الطبية المدون بها صرف جواهر مخدرة بعد صرفها وذلك حتى لاتتماد للمريض للمبث بها . وأوجب المشرع ان يقوم الصيدلي بإثبات تاريخ صرف الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية .

ونظراً لأن المريض الذي صرف الجواهر المخدرة بمقتضى التذكرة الطبية سوف يكون عرضة للخضوع لاحكام القانون لحيازته لها ، فقد اجاز له المشرع ان يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها . ولما كانت حيازة هذه الصورة بقصد اثبات مصدر الجواهر المخدرة فقد حظر المشرع استخدامها فى الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوي على تلك الجواهر .

مادة (١٨)

يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولاً بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادوية المختصة.

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولاً : فيما يخص بالوارد :

تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه ونوع الجوهر المخدر وكميته .

ثانياً : فيما يخص بالمصرف :

(أ) اسم وعنوان محرر التذكرة .

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه .

(ج) التاريخ الذي صرف فيه الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذي يحوي عليه .

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الاخرى التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

الفقه

١ - نظام القيد في دفاتر الجواهر المخدرة :

ورد نص هذه المادة في اطار الضوابط التي قررها المشرع بهدف احكام الرقابة على تصرف التجار والصيدالة المصريح لهم بحيازة الجواهر المخدرة والتعامل بها .

وفي سبيل تيسير هذه الرقابة اوجب المشرع على الصيدالدة ان يخصصوا دفتراً لقيد الوارد والمنصرف من الجواهر المخدرة، على ان ترقم صحائفه وتختتم بخاتم الجهة الادارية المختصة .

وقد اوجب المشرع ان يذكر في القيد بحروف واضحة بعض البيانات الاساسية على النحو التالي :

١- البيانات الخاصة بالوارد : يجب ذكر تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه ونوع الجواهر المخدر وكميته .

٢- البيانات الخاصة بالمنصرف : يجب ذكر سند الصرف واسم محرر التذكرة الطبية وعنوانه ، واسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه ، وتاريخ صرف الدواء ورقم القيد في دفتر التذاكر الطبية ، وكمية الجواهر المخدر الذي يحتوي عليه .

ولا يفرض الصيدلي ان يحسك دفتراً آخر غير ما اشترطه المشرع في هذا النص مهما بلغت قيمة هذا الدفتر من التنظيم والالابات ، إذ ان اغفال امساك هذا الدفتر جريمة معاقب عليها بالمادة ١/٤٣ من قانون المخدرات، كما ان امساك الدفتر واغفال القيد فيه علي النحو الذي اوجبه المشرع يعرض المخالف للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢/٤٣ من القانون .

« احكام النقض »

احكام النقض

١- ان المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الولد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص فهي تنطبق على الاطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الاشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات . والقصد الجنائي في جريمة عدم امساك الدفاتر المشار إليها في هذه المادة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بأي عذر آخر دون الحادث القهري

(نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية جـ ٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤)

٢- أن نص المادة ٢٦ من قانون الجواهر المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيم الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولاً فأولاً في دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية . وظاهر من الاعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق اغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدفتري قوة تدللية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به، مما لا يدع أي شك في أن الدفتري يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت في النص وأن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدفتري يحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٤/٣٥ من القانون المذكور ولا يشفع له امساك أي دفتر من نوع آخر .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ طعن رقم ٦٨٣ سنة ٩ قضائية .)

٣- أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المتصرف منها يجب قيدها أولاً فأولاً في دفتر خاص للوارد وللمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية .

وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة «كل صيدلي وكلًا .. لايمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ . . أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب ان تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة» .. حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن توقع العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلي لم يقيد في الدفتر الخاص المذكور أولاً فأولاً الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فإن إيجاب مسك الدفاتر لايمكن ان يكون قد قصد به إلا القيد فيها على النحو الذي يتطلبه القانون امسا اعتبار عدم امساك الدفاتر جنحة ، وإهمال القيد فيها عند امساكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص، سواء بالنسبة إلى الصيدالة أو إلى الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في تلك المواد أو في حيازتها ولايمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور . وإذن فإذا كان المحكم قد أثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتهاه العمل فيه . ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفة من صيدليته من أول يولييه إلى ٧ اغسطس سنة ١٩٤٣ - فإن ادانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد للمواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الاختام على الدفتر الذي أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أي تلاعب في المخدرات التي في صيدليته ، وذلك لأن النص صريح في إيجاب القيد في الدفتر الخاص .

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة)

القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٤٣٥ ص ٥٦٩)

٤- لما كان قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية - الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الأولى على أن تخضع المواد

• أحكام النقض •

والمستحضرات الصيدلانية - المشار إليها في المادة الثانية منه والتي وردت مادة الفاتوردم كالمسوم بالبند ٣ من الفقرة جـ منها - لقواعد صرف عددها من بينها ما لوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من تلك المادة من قيد الوارد والتصرف من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص بمحمد من إدارة الصيدلة بمديرية التسعون الصحية التابعة لها الصيدلية ، وعدم صرفها إلا بناء على تذاكر طبية تحفظ بها وأن لا يصرف في المرة الواحدة أكثر من علبه للمريض الواحد ، وأن تقيد تلك التذاكر بدفتر خاص بأرقام سلسلة كما تقيد بدفتر للمستحضرات . وأحال في البند ١٩ من المادة ذاتها على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ في بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن استناداً لأدلة الثبوت التي أوردها أنه المدير المسعول عن الصيدلية يوم الضبط وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتوردم كالمسوم بدون تذكرة طبية ، وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علبه من هذه المادة غير مقيمة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية ، وأنه انتهى إلى مساءته بالسواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما يكفي بياتاً للواقعة المسترجعة للعقوبة ، فإن ما جهره الطاعن من تصور الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام)

(محكمة النقض من ٣٣ رقم ١٧٧ من ٨٥٩)

مادة (١٩)

يجوز للصيدليات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المواد التالية للأشخاص الآتين :

(أ) الأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .

(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمعرضات التي ليس بها صيادلة .

الفقه

١ - المحكمة من النص :

حدد المشرع كيفية حصول الصيدليات على الجواهر المخدرة ، وذلك اما عن طريق استيرادها من الخارج بعد الحصول علي اذن بجلبها وفقاً للمادة الرابعة من قانون المخدرات ، أو عن طريق شرائها من المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة وفقاً للمادة الحادية عشرة من القانون .

كما حدد المشرع كيفية التصرف في الجواهر المخدرة الولودة للصيدليات، وبين في اسهاب الشروط الواجب توافرها فيمن يجوز له صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات ، وذلك حتى يسهل مراقبة هذه التصرفات، حرصاً على عدم تسرب هذه الجواهر المخدرة لمن لايجوز له حيازتها.

٢ - نظام صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات :

اجاز المشرع صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات لثلاث حددها على سبيل المصير

الفقه

وهي :

أولاً : من يحوزهم تذاكر طبية منصرفة لهم من الأطباء واطباء الاسنان وفقاً للمادة الرابعة عشر من قانون المخدرات .

ثانياً : الحاملون لبطاقة رخصة صادرة من الجهة الادارية . وتصرف هذه البطاقة لطاقنتين فقط هما :

١- الاطباء البشريون والاطباء البيطريون واطباء الاسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .

٢- الاطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس بها صيادلة .

ومفاد نص المادة التاسعة عشر ان طائفة الأطباء لايجوز لها ان تصرف الجواهر المخدرة من المحال المرخص لها في الاتجار ، وإنما يكون الصرف لها من الصيدليات فقط .

كما ان مفاد نص المادة التاسعة عشرة انه لايجوز صرف اية جواهر مخدرة من الصيدليات بمقتضى بطاقة رخصة سواء لمديري المخازن المرخص لها في الاتجار بالمواد المخدرة أو لمديري الصيدليات أو لمصانع المستحضرات الاقرباذينية . ويجوز لهذه الطوائف ان تصرف الجواهر المخدرة بمقتضى ترخيص من المخازن والمستودعات المخصصة للاتجار بالجواهر المخدرة وفقاً للمادة الحادية عشرة من القانون .

مادة (٢٠)

تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الادارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :

(أ) أسماء الجواهر المخدرة كاملاً وطبيعة كل منها .

(ب) الكمية اللازمة للطالب .

(ج) جميع البيانات الاخرى التي يمكن أن تطلبها الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة رفض اعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة .

الفقه

١ - البيانات الواجب استيفاؤها فى طلب بطاقة رخصة صرف جواهر مخدرة :

حدد المشرع فى هذه المادة البيانات الواجب استيفاؤها فى طلب الترخيص بصرف الجواهر المخدرة ، وقد أوضح النص ان الجهة الادارية لها أن توافق على الطلب أو ترفضه ، كما ان لها أن توافق على الطلب وتخفض الكمية المطلوبة وذلك فى ضوء التحري عن الطالب من حيث مدى حاجته للكمية المطلوبة . ومفاد هذا النص ان الطلب يجب ان يكون مدوناً حتى يتسنى الاطلاع عليه ومتابعة تنفيذه .

الفقه

مادة (٢١)

يجب ان يبين في بطاقة الرخصة ما يأتي :

(أ) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .

(ب) كمية الجواهر الخدرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة .

(ج) التاريخ الذي ينتهي فيه مفعول البطاقة .

الفقه

١ - البيانات التي يلزم الباتها في بطاقة صرف الجواهر الخدرة :

اوضحت هذه المادة البيانات الواجب توافرها في بطاقة الرخصة ومنها بيان اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه لامكان الاستدلال على شخصيته ، وكذا بيان كمية الجواهر الخدرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة حتى يضمن مراقبة صرف الكميات المحددة له فقط وعدم تجاوزها وكذا بيان التاريخ التي ينتهي فيه مفعول البطاقة حتى يوقف الصرف بعد انتهاء المدة المحددة فيها . ويلاحظ بوجه عام أن المشرع قد استهدف من وجود هذه البيانات اتاحة الفرصة لجهات الرقابة للتأكد من تنفيذ الشروط التي أوجب المشرع توافرها في نصوص القانون .

مادة (٢٢)

يجب على الصيادلة أن يمتنوا في بطاقة الرخصة الكمية التي صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات .

ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الانيلين التاريخ واسم الجواهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .

وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الجهة الإدارية المختصة خلال اسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها .

الفقه

١ - القيود التي يعين على الصيادلة الالتزام بها عند صرف الجواهر المخدرة :

احاط المشرع عملية صرف الجواهر المخدرة بكافة الضمانات التي تكفل الرقابة على عملية الصرف ، ومنها الزام الصيادلة ببيان كافة الكميات التي تم صرفها ، وتواريخ الصرف ، والتوقيع على هذه البيانات .

وحرصاً على عدم العبث بالبيانات المثبتة اوجب المشرع ألا يسلم الجواهر المخدر لصاحب البطاقة إلا بعد ان يتسلم منه ايصالاً مكتوباً بالمداد أو بقلم الانيلين مبيناً به اسم الجواهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم البطاقة وتاريخها .

واستكمالاً لاحكام حلقات الرقابة لم يكتفى المشرع بعدم الاعتماد بالبطاقة التي انتهى تاريخ مفعولها ، بل اوجب على صاحبها اعادتها الى الجهة الادارية المختصة التي اصدرتها في خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً .

الفقه

مادة (٢٣)

على مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التي تعينها الجهة الإدارية المختصة خلال خمسة عشر يوماً من شهري يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصي عليه كشفاً تفصيلياً موقفاً منهم عن الوارد والمصروف والباقي من الجواهر المخدرة خلال السنة أشهر السابقة وذلك على النموذج الذي تصدره الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض .

الفقه

١ - الكشوف التي يصين على مديري الصيدليات إرسالها إلى الجهات المختصة :

الزم المشرع مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التي تعينها الجهة الإدارية المختصة اختصاراً يتضمن كشفاً تفصيلياً عن حركة الجواهر المخدرة بصيدياتهم ، واشترط المشرع عليهم أن يستعملوا النماذج التي تصدرها الجهة الإدارية لهذا الغرض ، وقد حدد لهم المشرع خمسة عشر يوماً الأولى من شهري يناير ويوليو من كل عام لإرسال هذا الاختصار ، وذلك على خلاف الموعد الذي الزم المشرع به اصحاب المخازن والمستودعات (م ٣٠ من القانون) حيث الزمهم بالاختصار في الاسبوع الاول من كل شهر ، والعلة في هذا الاختلاف ترجع إلى أن حجم تداول الجواهر المخدرة بالنسبة لاصحاب المخازن والمستودعات يفوق ما تقوم به الصيدليات .

ويلاحظ أن المشرع لم يرصد عقوبة محددة لمن يخالف الالتزامات الواردة في المادة ٢٣ ، ولكنه عاقب على مخالفتها بمقتضى المادة ٤٣ / ٢ من قانون المخدرات حيث رصد لذلك عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تتجاوز ألف جنية .

مادة (٢٤)

على كل شخص ممن ذكروا في المادتين ١١ و ١٩ رخص له في حيازة الجواهر المخدرة أن يقيده الوارد والمصرف من هذه الجواهر أولاً بأول في اليوم ذاته وفي دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة مع ذكر اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملاً ولقبه ومنه وعنوانه إذا كان الصرف في المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات - وإذا كان الصرف لأغراض أخرى تبين الغرض الذي استخدمت فيه هذه الجواهر .

الفقه

١ - نظام القيد في دفاتر الجواهر المخدرة :

ورد نص هذه المادة في اطار الاجراءات التنظيمية للدفاتر المخصصة لاثبات حركة الجواهر المخدرة والسابق الاشارة اليها في المادتين الثانية عشر والثامنة عشر ويقضى هذا النظام بقيد كافة أنواع الجواهر المخدرة في دفترى الوارد والمصرف ، على أن يكون ذلك يوماً بيوم . كما الزم المشرع بأن تكون الدفاتر مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة حتى لا يحدث عبث بها.

ويلاحظ ان المشرع لم يلزم الفئات الملزمة بأمسك الدفاتر وفقاً للمادة الرابعة والعشرين بارسال اي كشوف الى الجهات الادارية على غرار ما الزم به المشرع طائفتي التجار والصيدالة في المادتين ١٣ ، ٢٣ .

وقد رصد المشرع لمن يخالف احكام القيد في هذه الدفاتر عقوبة الغرامة التي لا تقل عن الف جنية ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنية (المادة ٤٣ من قانون المخدرات)

« أحكام النقض »

أحكام النقض

١- ان امساك الطبيب دفترًا مبصوماً بختم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لأمحيص عنه والعقاب على التفريط في هذا الواجب أمر لأمفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بما يوجبه القانون من امساك الدفاتر وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أن نسيان أو أي علم آخر دون الحادث القهري .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ طعن رقم ١٢٧٧ سنة ٦ قضائية)

٢- ان المادة ٢٦ من قانون الاتجار بالمخدرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة في دفتر خاص إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد الشرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة ، أما اذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للمخدر غير مشروعه ومعاقباً عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدر في دفتر قيد المواد المخدرة .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٨ طعن رقم ١٣٢٨ سنة ٨ قضائية)

الفصل الخامس

فى إنتاج الجواهر المخدرة

وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها

مادة (٢٥)

لا يجوز انتاج أو استخراج أو فعل أو صنع أى جواهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) .

الفقه

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص :

أورد المشرع بعض الأفعال التى يحظر اتيانها وعددها على سبيل الحصر والتحديد وهى الانتاج والاستخراج والفصل والصنع للجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) .
وفيما يتعلق بتعريف الانتاج فقد سبق لنا ان تناولناه تفصيلاً عند تحليل نصوص المادة الثانية من القانون .

اما الفصل فإنه يعرف «بأنه تحليل مادة قائمة وفصل عناصرها المكونة لها فصلاً يتم به الحصول على المادة المخدرة» (١)

كما يعرف الصنع بأنه « مزج مواد معينة يؤدي فى النهاية إلى ايجاد المادة المخدرة » (٢)

(١) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٤ .

(٢) انظر الدكتور ادوار غالى الذهى : جرائم المخدرات فى التشريع المصرى دار النهضة العربية ،

الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٥٢ . - ٨٢ -

الفقه

مادة (٢٦)

لا يجوز في مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل في تركيبها جواهر مخدرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٧).

ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التي توجد لديها إلا في صنع المستحضرات التي تصنعها وعليها أن تبيع أحكام المادتين ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما يرد إليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما تنتجها من مستحضرات طبية يدخل في تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

الفقه

١ - ضوابط استخدام الجواهر المخدرة في مصانع المستحضرات الطبية :

مفاد هذه المادة ان المشرع افترض توافر قصد الاتجار في حالة انتاج مستحضر طبي يدخل في تركيبه اي جواهر مخدرة ، ولذلك فقد اشترط المشرع ضرورة الحصول على ترخيص بالاتجار من الجهة الادارية المختصة وقائلاً هو مبين في المادة السابعة من القانون.

ونظراً لافتراض توافر قصد الاتجار لدى مصانع المستحضرات الطبية التي تصنع مستحضرات يدخل في تركيبها جواهر مخدرة ، لذلك فقد ألزم المشرع هذه المصانع بأحكام المادتين ١٢، ١٣ من القانون وذلك فيما يتعلق بالجواهر المخدرة التي ترد إليها . كما ألزم المشرع هذه المصانع بتنفيذ احكام المادة الحادية عشر في شأن تسليم أو بيع أو النزول عن الجواهر المخدرة إلا للأشخاص المحددين في النص على سبيل الحصر .

الفصل السادس

في المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

مادة (٢٧)

لا يجوز انتاج أو فصل أو صنع أو احراز أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أي من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .
وتسري أحكام الفصل الثاني على جلب هذه المواد وتصديرها . وفي حالة جلب أحد امثال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة لاحدى هذه المواد وجب عليه اتباع احكام القيد والاعطار المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ .

الفقه

١ - الاعمال المخطورة بمقتضى النص :

لايتدخل المواد الواردة في الجدول رقم (٣) المنصوص عليه في المادة السابعة والعشرين في عداد المواد المخدرة ، وإنما هي مواد ومستحضرات صيدلية تؤثر على الحالة النفسية والذهنية إذا تجاوزت كميتها ١٠٠ ملليجرام في الجرعة الواحدة ، أو تجاوز تركيزها في المستحضر الواحد ٢,٥ ٪ .

والاعمال التي حظر المشرع مقارفتها في غير الاحوال المصرح بها قانوناً هي الانتاج أو الاستخراج أو الفصل أو الصنع أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو النقل أو التسليم . وقد سبق لنا أن بينا المقصود بها .

كما اعتبر الشارع جلب هذه المواد كجلب الجواهر المخدرة ، وكذلك الحال في شأن تصديرها ، وأوجب على القائم به ان يحصل على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة . وقد رتب المشرع على ذلك اخضاع امثال المرخص لها في جلب هذه المواد باتباع قواعد واحكام القيد والاعطار المنصوص عليها في المادتين الثانية عشر والثالثة عشر .

الفصل السابع في النباتات المنوع زراعتها

مادة (٢٨)

لا يجوز زراعة النباتات المينة بالمجدول رقم (٥) .

الفقه

١ - علة النص :

تعتبر زراعة النباتات المنتجة للمواد المخدرة صورة من صور الانتاج بمعناه الواسع ، فعملية الزراعة تعتبر من الاعمال التحضيرية التي تؤدي الى استخراج وانتاج المواد المخدرة . ونظراً لأن قواعد الشروع في الجريمة غير كافية لتجريم عملية الزراعة في ذاتها إذ أنها قد تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تتم عملية الانتاج ، لذا فقد اتجه المشرع صوب تجريم فعل الزراعة حتي لا تقلت هذه الجريمة من طاقفة العقاب .

٢ - مدلول زراعة النباتات المخدرة :

يقصد بمفهوم « الزراعة » وضع بذور النبات في الأرض أو غرس شتلات النبات في باطنها ، ويتبع ذلك كافة افعال التعهد اللازمة للزراع ، سواء اتصبت هذه الافعال عليه مباشرة كأعمال التسميد والتقليم ، أو وقعت علي الأرض ذاتها كأعمال الري والمزق واستئصال النباتات الطفيلية .

٣ - الجريمة التامة والشروع فيها :

تقع الجريمة تامة بمجرد وقوع فعل الزراعة، سواء نبت الزرع أو لم ينبت (١)، وسواء اخضرت شجيراته أم جفت ، وسواء تحقق انتاج المخدر منه أو لم يتحقق. ولا يجدي الجنائي نفعاً أن يكون قد عدل باختياره عن الاستمرار في رعاية النبات بعد القاء البلور في الأرض ذلك أن المدول الاختياري لا ينتج اثره في عدم قيام الجريمة إلا قبل أن تكتمل اركان الشروع فيها، أما بعد وقوعها فلا قيمة لهذا المدول .

وتتفق غالبية الفقه المصري على أن التوسع في معنى الزراعة توسع محمود ويتفق مع مراد الشارع (٢).

وتعتبر جريمة زراعة النباتات المخدرة من الجرائم المستمرة، ولذلك فهي تخضع لاحكام هذا النوع من الجرائم في شأن التقادم وسريان القانون الجنائي وحجية الأمر المقضي به .

(١) انظر : الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٧ -

(٢) انظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ٢٣ ، ص ٣٢ .

- الدكتور ادوار غالي الذهبي : لمرجع السابق ، ص ٥٥ .

٥ أحكام القنب

أحكام القنب

١- أن الأفيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يفرزها نبات الخشخاش ويحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره - أما كون هذا الأفيون يخرج رطباً لا جامداً فهذا لا يطمئن في أنه مخدر معطور وكل ما فيه أن به مائة تطاير بعد قليل .

(نقض ١٦ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٧٣ ص ١٠٥)

٢- القنب الهندي - كما عرفته الاتفاقية الدولية التي انتهى إليها مؤتمر الأفيون الذي انعقد في مدينة جنيف هو الرؤوس المجففة للزهرة أو للثمرة من السيقان الأنثى لنبات الكنايس ساتيفا الذي لم تستخرج مادته الصمغية أبداً كان الاسم الذي يعرف في التجارة . وهذا المعنى هو الذي كان ملحوظاً لدى الشارع المصري عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . إذ هو قد وضعه بعد إبرام الاتفاقية المذكورة، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها، ومع ذلك لم يشأ أن يعرف هذه المادة بغير هذا المعنى .. وأذن فإذا كان تجبيرات القنب الهندي للضبيطة لا تزال في دور التزهير الذي تكون في خلاله مادة الخشخيش فلا عقاب بمقتضى قانون المخدرات المذكور علي إحراقها، وإنما يصح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الخشخيش.

(نقض ٢٣ يونيو ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٢٨٢ ص ٥٤٩)

٣- ان قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أورد في المادة الأولى القنب الهندي (الخشخيش) ضمن الجواهر المعتبرة مواد مخدرة دون أن يذكر تعريفاً لهذه الكلمة. ولكن لما كان هذا القانون قد صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد أن كانت الحكومة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ قد قبلت الاتفاق الدولي الذي انتهى إليه مؤتمر الأفيون للتعقد في مدينة جنيف في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا - كما سبق أن ارتأت هذه المحكمة - ان الشارع إنما أراد عند وضعه هذا القانون أن يعتمد ما تضمنته اتفاقية جنيف من تعريف القنب الهندي إذ قالت : « يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة © Séchées للزهرة أو للثمرة من

الفصل السابع : في النباتات المنوع زراعتها :

مادة (٢٨)

السيقان الاناث لنبات الكنايس ساتيفا ©Canabis Sativa© الذي لم تستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يصرف به في التجارة . هذا ولما كان القانون المذكور لا هو ولا القانونان السابقان له في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش، لم يشر أي منها إلى إلغاء الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الحشيش فإنه لهذا وعلى ضوء التعريف سالف الذكر، يكون محل تطبيق احكام قانون المخدرات هو عندما توجد الرؤوس المزهرة أو الثمرة من السيقان الاناث لنبات القنب الهندي بعد اجراء عملية تجفيف الرؤوس لتحويلها إلى جوهر الحشيش ولما كانت عبارة التصريف تتضمن أن المادة الصمغية التي تحتوي عليها الرؤوس هو جوهر الحشيش ذاته، فإنه يتعين، تبعاً لذلك، أن تطبق احكام قانون المخدرات أيضاً كلما وجدت المادة الصمغية بأية طريقة كان استخراجها، كما يحصل في بعض البلاد التي تزرع نبات القنب الهندي إذ يمر الصال في الزراعة وعليهم لزدية من المطاط لتلصق بها المادة الصمغية ثم تتسرع بعد ذلك للاستعمال. فإذا لم يعمل الأمر في الزراعة إلى هذا الحد، فإن الأمر العالي السابق ذكره يكون هو الواجب التطبيق... وهذا التحديد الصحيح لنطاق قانون المخدرات هو الذي حدا بالشارع على اصدار قانون آخر يمنع زراعة الحشيش في مصر ويشدد في عقوبتها .

وإذن فإذا كانت شجيرات الحشيش وقت ضبطها عند المتهم قائمة وسط زراعته، ولم يكن قد أجرى تجفيفها فلا تصبح معاملته بمقتضى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ رقم ٢٨٢ ص ٥٤٩)

٤- إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الأولى الجواهر المستبصرة مواد مخدرة، وذكر عن الحشيش : القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته بأي اسم تعرف به في التجارة ، ولم يذكر غير ذلك. وإذا كان مؤتمر الأفيون الذي انعقد بمدينة جنيف قد انتهى إلى اتفاق دولي في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٦ جاء في المادة الأولى منه أن المصلطين اتفقوا على قبول تعاريف بعض

« أحكام النقض »

المواد المخدرة منها القنب الهندي الذي ذكر عنه ، « يطلق اسم القنب الهندي على الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان لنبات الكنايس ساتيفا الذي لم يستخرج مادته الصمغية ، أما كان الأسم الذي يعرف به في التجارة» ، وإذا كان قانون المخدرات صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام مصر إليه ، وهذا فيه كما في غيره من الأسباب ما يفيد أن الشارع في قانون المخدرات أراد في صدد القنب الهندي ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق - إذا كان ذلك كذلك فإن ماعدا الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الأثاث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون المذكور ، بحيث يعاقب علي احرازه .. إلخ بالعقوبات المخصصة للمخدرات عليها فيه . وذلك حتى لو احتوى في الواقع على العنصر المخدر . ووجهة النظر هذه هي التي راعاها الشارع في وضع القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندي) في مصر

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية رقم ٤٣٦ ص ٦٨٩)

٥- أن الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . فإذا كانت شجيرات الحشيش قد ضبطت في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون من المتعين تطبيق أحكام هذا القانون بعقوباته المخالفة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل به ، فإن المفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب علي وضع بذور الحشيش في الأرض فقط بل يعاقب أيضا على كل ما يتخذ نحو البلور من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزراعة إلى حين نضجه وقلعه ، لئلا ذلك كله يدخل في مدلول «الزراعة» التي نهى عنها .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٢ رقم ٦٨ ص ١٠٥٢)

٦- انه لما كان القنب الهندي (الحشيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان الأثاث لنبات

الكنائس ساتيفاء، كان الحكم الذي يدين المتهم في احراز الحشيش وبما يقضي القانون المذكور، مكتفيا بقوله انه زرع شجيراته وانه تبين من فحصها عند اكتشافها انها نبات حشيش كامل النمو في حالة ازهار، قاصر البيان لعدم تعرضه لمجلس الشجيرات وتخفيف الرؤوس التي عليها، إذ بدون ذلك لا يعرف ما إذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون المذكور أو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش .

(نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد

القانونية جـ ٧ رقم ٢٦٧ ص ٢٦٣)

٧- يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الاتاج .

(نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٨ رقم ٨٤ ص ٣٠٢)

٨- لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أن «جميع المضبوطات عبارة عن نبات الحشيش المنتج للأفيون»، ولكن كان الأفيون هو المادة التي يفرضها نبات الحشيش ويحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره، إلا أن زراعة نباتات الحشيش بجميع اصنافه ومسمياتها في اي طور من اطوار نموها مؤتممة بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من المجلول رقم (٥) الملحق ، ومعاقب عليها - في حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٣٤ (ب) و ١/٤٢ من هذا القانون، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعنان من ان زراعة نباتات الحشيش غير مؤتممة إلا إذا استخرج منها الأفيون بعد خدش ثمارها يكون غير سديد، واذا انتهى الحكم إلى ادائتهما بوصف انهما زرعاً نبات الحشيش بقصد الاتجار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً ..

(نقض ٧ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٣٦ رقم ٥ ص ٥٨)

والفقہ

مادة (٢٩)

يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يبادل أو يسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) في جميع أطوار نموها وكذلك بلورها مع استثناء أجزاء النباتات المينة بالجدول رقم (٦) .

الفقه

١ - الأفعال المحظورة بمقتضى النص :

حددت هذه المادة الأفعال المحظور مبادئها في حالة زراعة النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) . وهذه الأفعال وردت على سبيل الحصر وهي الجلب والتصدير والنقل والتملك والاحتراز والشراء والبيع والتنازل والتسليم والاستلام والنزول.

وبلاحظ ان النص قد حظر هذه الأفعال في جميع أطوار نمو النبات، ولا يعني ذلك ضرورة وجود النبات قائماً وملتصقاً بالأرض دون وجوده جافاً ومنفصلاً عنها، إذ أن هذه التفرقة لا سند لها من القانون، والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص، ومن شأنه إذا أخذ بها أن يؤدي إلى نتيجة غير منطقية ، وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات وتخفيفها، مع أن هذه المرحلة لازمة لاستخراج الجوهر المخدر، ولا يتصور ان الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة.

وقد استثنى المشرع من التجريم اجزاء النباتات المينة بالجدول رقم (٦) وهي الياف سيقان نبات القنب الهندي وبلوره الحموسة حمساً يكفل عدم انباتها، ورؤوس الخشخاش المجرحة الحالية من البذور. ويرجع ذلك الي أن وجود النباتات بالحالة النصوص عليها سلفاً لاخطورة منها، ولأن تأثير مخدر فيها بحيث يستحق تجريمها.

احكام النقص

١- زرع نبات الحشيش مخالفة والعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية، والحكم بها من اختصاص اللجنة الجمركية ، وهي تستحق بمجرد زرع هذا النبات سواء نضج والمر أم لا يزال صغيرا غير مشمر. وتقدم الزارع الى اللجنة الجمركية ومعاقبتها اياه بالغرامة من اجل الزراعة لا يمنع من تقديمه مرة اخرى للمحكمة الجنائية لحاكمته جنائيا باعتباره محرزا لما انتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه.

(نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦ طعن رقم ٨٦١ سنة ٦ قضائية)

٢- أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إذ نص في المادة الأولى على أن «زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية». وإذ نص في المادة (٢) التالية لها على أن «كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالسج» . وإذا نص في المادة (٣) على معاقبة « من مضبط حائزا أو محرزا لشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبلور الحشيش غير المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشئ» إذ نص على ذلك فقد دل في غير ما غموض على انه لم يقصد ان يقصر الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى على مجرد وضع بلور الحشيش في الأرض، بل قصد أن يتناول هذا الحظر ايضا كل ما يتخذ نحو البلور من اعمال التجهيد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه. لأن وضع البلور ان هو الا عمل بدائي لا يؤتي ثمرته الا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سوؤه وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب مع ان حيازة هذه اسوأ حالا وأوجب عقابا. ثم ان قوله في المادة الثانية «كل مخالفة السج» يدل على انه اتما قصد النظر السالف ذكره، إذ هذا القول يفيد انه قدر ان الحظر الوارد في المادة الأولى بتعدد صور المخالفة له، والتعدد لا يكون الا لتغاير الافعال التي تقع بها المخالفة مع وحدة الفرض منها جميعاً . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات للحشيش اiban العمل بهذا القانون معاقبا بمقتضى المادة الأولى منه

• أحكام النقص •

ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره، وسواء أكان هو الذي وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذي وضعها .

(نقص ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة)

القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٦٩ ص ١٠٥٢)

٣- إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له واحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه -لحدائه سنه- لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصاً للزراعة الممنوعة عنه، واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها بكون قاصراً ، إذا أن ما قالته إن صح اعتباره منتجاً استبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤد إلى مارتب عليه من ثبوت عناصر كل من المجرمين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحياسة ثمره مع العلم بحقيقة أموره.

(نقص ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ قضائية)

٤- إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحياسة شجيراته المقلوعة وأوراق شجيراته وبذوره. فدل بهذا الإطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لاثني نبات الحشيش إلخ. مما يشترط للمقاب على الجرائم الخاصة بالانحمار بجوهر الحشيش واحرازه في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الانحمار بالهدرات واستعمالها. واذن فالمتهم الذي يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجديده أن يظن على الحكم بأن المحكمة لم تنجبه إلى ماطلبه من استدعاء الخبير الذي أجرى التحليل لتناقضه فيما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الاثني أم الذكر، ولم ترد علي هذا الطلب.

(نقص ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ مجموعة القواعد)

القانونية جـ ٧ رقم ٤٦٦ ص ٤٣٤)

٥- إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه احرز مسحق أوراق نبات الحشيش، وطلبت معاقبته بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤، فأدانت المحكمة احراراً مادة مخدرة (هي الحشيش) وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإنها لا تكون قد جرت في محاكمته على أساس صحيح. إذ العقاب على زرع الحشيش وحيازة شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤. أما الحشيش بالمعنى المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من سيقان الكنايس ساتيفا الذي لم تستخرج مادته الصمغية.

(نقض ١٠ يناير ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٧٨٥ ص ٧٥٠)

٦- لما كانت زراعة نبات الحشيش واحرازه في أي طور من اطواره نموه مجزماً بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقباً عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون، وكان الحكم المطعون فيه قد ردأ صحيحاً على ما أبدها الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذي جاء خالياً من التخصيص، وكان الثابت من الحكم أن نبات الحشيش وجد مزروعاً بكثرة في حقل المتهم وأنه هو الذي كان يائس شؤون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة احراراً نبات الحشيش التي وجهتها المحكمة إلى المتهم هي من الجرائم المستمرة، فإن ما انتهى إليه الحكم من أدانة المتهم بوصف أنه هو الذي زرع الحشيش المضبوط وأنه مالكه ومحرضه هو تطبيق صحيح القانون لا خطأ فيه .

(نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٥ رقم ٢٣٨ ص ٧٢٠)

٧- إذا كانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد استخلصت من الادلة التي يبتها في حكمها أن الطاعن وهو الزارع للنبات أنه أحرز المادة المخدرة التي استخرجها منه بعد نضجه على دفعات وتعرضت لما دافع به من نفي قيامه بالتجريح واستخراج المادة المخدرة واستناده

« أحكام النقض »

ذلك إلى غيره من المارة بالزراعة وردت على ذلك بما يفنده، كما استظهرت من المساحة المزروعة وكثرة عدد الشجيرات وانتشارها وما شهد به رئيس فرع إدارة مكافحة المخدرات الذي صدقته وعولت على ما شهد به من أن عnderها يبلغ الآلاف - أن زراعة نبات الخشخاش وحيازته كان يقصد انتاجه ويجه كما أن احراز ما انتجه من مادة الأفيون لم يكن يقصد الاستعمال الشخصي، فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائنا سليما في المنطق والقانون.

(نقض ٧ يوليه سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام)

محكمة النقض م ٥ رقم ٢٤٩ ص ٧٢٤)

٨- ان اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع انكاره علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بادانته في جريمة زراعة نبات الخشخاش، دون ايراد الأدلة على أنه كان يعلم ان ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصرا متينا نقضه .

(نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض م ٦ رقم ٢٧٦ ص ٩٢٧)

٩- لما كان ما تقدم وكان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع قد أفصح في المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهي أثم الاتصال بها في المادة ٣٨ المار ذكرها عند انعدام القصد من هذا الاتصال . أما احراز النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) بغير قصد والمحظور بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهو الواقعة المستوجبة للعقوبة في الدعوى - فإن المشرع قد رصد لها بمقتضى المادة ٤٥ آتفة البيان عقوبة المخالفة. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أنه « تلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد ادنى مقداره عشرة جنيهات وبحد أقصى مقداره مائة جنيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النص وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة

تجاوز المقررة للجرمة التي أثبتتها في حق المحكوم عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. وإذا كان الملب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يمين حسيماً أوجبته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تقضي محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

(نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٣٦ ص ٦١٧)

١٠- لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان قد نص في المادة التاسعة والمشرعين منه على أنه يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو يتزل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم ٥ في جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم ٦، ولم يستثن الشوارع في الجدول رقم ٦ المشار إليه سوى الياف سيقان نبات القنب الهندي وبذوره المحمومة مما يكفل عدم اثباتها، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلاً عن تقارير التحليل بمصلحة الطب الشرعي أن ما ضبط مع الطاعن هو أجزاء من سيقان وأوراق وقمم زهرية وبذور نبات الحشيش وقد أعطت وصف « يمين إيجابيا » وإن معنى هذه العبارة الأخيرة أن نبات الحشيش موضوع الفحص يحتوي على المادة الفعالة للحشيش المدرج بالبند ٥٧ من الجدول المرفق بقانون المخدرات المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن ما أثبتته المحكمة استناداً إلى الدليل الفني يدخل في عداد الجواهر المخدرة المبينة بالبند ٥٧ من الجدول الأول والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ المرفق بقانون المخدرات وهي بهذه المثابة ليست من الغلات المستثناة بالجدول السادس الملحق بالقانون التي اقتصر على الياف السيقان وبالبذور المحمومة مما يكفل عدم اثباتها، ولا وجه للتحدث

فيما خاض فيه الطاعن من جدل بأن البند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات لا يحظر احراز وحيازة الحشيش إلا في حالة فصله من النبات سواء لإنتاجه أو تحضيره أو استخراج منه ذلك بأن البند ٥٧ المار ذكره إذ نص على أن يعتبر جوهرًا مخدرًا الحشيش بجميع أنواعه ومسمياته الناتج أو المحضر أو المستخرج من زهار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب الهندي ذكرًا كان أو أنثى فلا يعني بالضرورة كي يتحقق العقاب على إحراز أو حيازة مخدر الحشيش ان تكون مادة الحشيش منفصلة عن النبات إذ ان هذه التفرقة لاسند لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بشير مخصص ومن شأنه إذا أخذ بها أن يؤدي إلى نتيجة غير منطقية وهي أن تخرج من دائرة التجريم كافة صور الحظر المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون المخدرات بالنسبة للنباتات المذكورة في الجدول رقم ٥ ومنها نبات القنب الهندي المحضوي على المادة المخدرة الفعالة المنصوص - عليه في البند الأول من هذا الجدول ، ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٤٧ ص ٢٧٨).

مادة (٣٠)

لوزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أي نبات من النباتات المتنوعة زراعتها وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التي يضمنها لذلك.

وللوزير المختص أن يرخص في جلب النباتات المينة بالجدول رقم (٥) وبلورها، وفي هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبلور لأحكام الفصلين الثاني والثالث.

الفقه

١- الحالات التي يجوز فيها جلب أو زراعة النباتات المهددة :

أجاز هذا النص للمعاهد العلمية بعد إذن الوزير المختص ان تقوم بزراعة أي من النباتات المتنوع زراعتها، وذلك للأغراض والبحوث العلمية. واشترط المشرع ان تلتزم تلك المصالح والمعاهد بالقيود التي يضمنها لذلك هذا الأذن.

كما أجاز النص للوزير المختص أن يصرح لهذه المعاهد بجلب هذه النباتات أو البلور من الخارج، وإن كان استعمال هذا التصريح يلزم هذه المعاهد باتباع القواعد التي نظمها المشرع لجلب الجواهر المهددة، سواء من حيث الحصول على الترخيص أو كيفية الاستلام من الجمارك، وغيرها من القواعد التي وضعها المشرع والمنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من هذا القانون.

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة (٣١)

يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢، ١٨، ٢٤، ٢٦ لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها ، كما تحفظ الايصالات المنصوص عليها في المواد ١١ ، ٢٢ ، ٢٦ والتذاكر الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها.

الفقه

١- المدة التي يجب حفظ دفاتر المخدرات خلالها :

حدد المشرع المدة التي يجب فيها الزام مديري المحال المرخص لها في الاتجار في المواد المخدرة بامساك دفاتر مرقمة ومختومة بعشرة سنوات. وتسري نفس هذه المدة على مديري الصيدليات، كما تسري على الاطباء ومصانع مستحضرات التجميل التي يدخل في تركيبها جواهر مخدرة نفس هذه المدة.

ويستهدف المشرع من القيود التنظيمية سالفه الذكر تيسير الرقابة على التعامل في الجواهر المخدرة، وضمان عدم اساءة التصرف فيها، أو تسريبها للغير مصرح له بحيازتها.

مادة (٣٢)

للووزير المختص بقرار يصدره ان يعدل في الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها.

الفقه

١- اسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المقارن :

تجرى التشريعات العقابية على الاخذ بأحد سبيلين في بيان مايمد مادة مخدرة، فتأخذ بعض التشريعات بمبدأ حصر المواد المخدرة في جداول تلحق بنصوص التجريم ، بينما يأخذ البعض الآخر بمبدأ الاختصار على اطلاق لفظ المخدر دون حصر للمواد التي يصدق عليها، على أن يكون للقاضي السلطة التقديرية في تحديد طبيعة المادة على ضوء ما توفر لديه من تحليلها بمعرفة الخبراء.

وفي مجال المقارنة بين هذين الأسلوبين يرجح الأسلوب الأول وهو حصر المواد المخدرة في جداول تلحق بالقانون على ماعداه من الأساليب الأخرى، ويرجع ذلك لتمييز هذا الأسلوب بالوضوح والتحديد ، فهو لايسمح للمتهم بالدفع بعدم العلم بطبيعة المادة المضبوطة ومدى تأثيرها المخدر، اذ يكفي للعقاب أن يدرك المتهم اسم المادة، ولو جهل فعلاً - أو زعم جهله - بمفعولها^(١). وإن كان هذا الأسلوب يتتقد بأنه قاصر عن استيعاب وحصر كافة أنواع المواد المخدرة، فالاكتشافات العلمية والطبية المتتابعة أدت إلى اكتشاف المزيد من هذه المواد. ولذلك فقد لجأت التشريعات التي تأخذ بهذا الأسلوب صوب الأخذ بمبدأ اعطاء السلطة المختصة حق تعديل هذه الجداول بالحذف أو التغيير أو الإضافة.

٢- اسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المصري :

أخذ المشرع المصري بالأسلوب الأول وهو حصر المواد المخدرة في جداول تلحق

(١) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٩.

القانون. ويتفرع عن مسلك المشرع المصري في هذا الصدد أن المواد غير المنصوص عليها في هذه الجداول تخرج عن دائرة التجريم ويصبح التعامل بشأنها مسموحاً به. وتطبيقاً للمادة ٣٢ من القانون فقد أصدر وزير الصحة قراراً في سنة ١٩٧٦ بالغاء الجدولين رقمي (١) ، (٣) الملحقين بالقانون وإعادة صياغتهما من جديد (٢).

٣- مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون المخدرات :

ثار التساؤل عن مدى دستورية نص المادة ٣٢ من قانون المخدرات ، فذهب رأى في الفقه إلى أن اضافة عقاقير جديدة إلى الجداول الملحقه بالقانون هو تعديل في صلب القانون وانشاء لجرائم جديدة، إذ انه من المتعار القول بأن اجراء هذه الاضافات عن طريق اصدار قرار وزاري يمكن أن يلتزم مع حكم المادة ١٤٤ من الدستور القائم أو أن يلتزم مع وجود سلطة تشريعية من وظائفها وحدها أن تصدر أمثال هذه التشريعات الدقيقة الخطيرة.

بينما ذهب رأى آخر الى انه وان كان استعمال الرخصة الواردة في المادة ٣٢ من القانون يتم وفقاً للمادة ٦٦ من الدستور بيد أنه لايجوز غرض الطرف عن ضرورة تحديد اطار هذه الرخصة وحصرها في أدنى درجات التجريم، لأن اطلاقها بشئ حدود ينقل سلطة التشريع من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وفي ذلك اهدار لمبدأ دستوري هام هو مبدأ الفصل بين السلطات ، وإذا كان ذلك مرفوضاً بالنسبة للتشريع مطلقاً فإنه مرفوض ومن باب أولى بالنسبة للتجريم والعقاب بصفة خاصة ، إذ لا يقتصر الاعتداء عندئذ على مبدأ الفصل بين السلطات فحسب، وإنما يمتد الاعتداء إلى مبدأ بالغ الخطورة هو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي يعتبر الضمانة الدستورية لحماية حقوق الأفراد وواجباتهم .

وفي رأينا أنه إذا أمكن إجازة مشروعية تفويض وزير الصحة بأضافة مواد مخدرة إلى الجداول الملحقه استناداً إلى المادة ٣٢ من القانون، إلا أن القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ باضافة

(٢) أنظر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ المنشور في الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٩/٥ العدد رقم ٢٠٦.

بعض المقاقير النفسية المسكنة والمهدئة والصادر من وزير الصحة في هذا الصدد قد خرج عن حدود هذا التفويض، اذ ان ما نص عليه القرار المذكور هو بمثابة جدول جديد ذو نوعية وطبيعة تختلف عن جداول المخدرات وهو ما يخرج عن حدود التفويض التشريعي الممنوح لوزير الصحة بمقتضى نص المادة ٣٢ من القانون ، ويغفلوا هذا القرار غير دستوري ومتعينا الغاؤه . .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

١- من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وإذا كان البين مما جاء بدياجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ في ٢ مايو ١٩٦٦ بالموافقة عليها أن غايتها قسر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقهام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من استقراء نصوص الاتفاقية وأخصها المادتان الثانية - في دعوتها الدول لبلذ غاية جهودها لتطبيق اجراءات الاشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير المشروع - والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن «لا تتضمن هذه المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي تنص عليها محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية» فإن هذه الاتفاقية لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها أشخاص في القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات لأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها، بل لقد حرصت على الانصاح عن عدم اخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية . واذ كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد حولت الوزير المختص بقرار يصدره أن يمدل في الجداول الملحقه به بالحدف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها فإن عدم صدور قرار بشئ من ذلك من بعد العمل بتلك الاتفاقية يعني أن الشارع المصري لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول.

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٧٠ ص ٣٠١)

٢- وحيث أن المدعي يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً إلى أن المادة الأولى منه تنص على أن تحبير جواهر مخدرة في تطبيق احكامه المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به، وبذلك يكون هذا الجدول جزءاً مكملًا للقانون وتصبح له ذات قوته التشريعية. وإذ أجازت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقة به، فإنه تكون قد خالفت المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ذلك أن التعديل بإضافة مادة جديدة إلى الجدول يجعل من حيازتها واحرازها والاتجار فيها فعلاً مجرمًا بعد أن كان مباحاً الأمر الذي لا يجوز اجراؤه بنهر القانون تطبيقاً لهذه القاعدة الدستورية. ويستطرد المدعي إلى أنه لا مجال للقول بأن ما يصدره الوزير المختص من قرارات بتعديل الجداول تعد من اللوائح التنفيذية أو التنفيذية التي يميزها الدستور، لأن التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة ١٠٨ مقصور على رئيس الجمهورية وذلك عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبشروط محددة. كما أن اللوائح التنفيذية للقوانين يجب ألا تتضمن تعديلاً لها طبقاً لما تقتضي به المادة ١٤٤ من الدستور. وإذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استناداً إلى المادة ٣٢ منه التي تخالف المادة ٦٦ من الدستور، فإنه يكون بدوره غير دستوري ... وحيث أن المادة ٦٦ من الدستور الحالي تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وهي قاعدة دستورية وردت بهذه العبارة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذي نص عليها في المادة السادسة منه .

وحيث أنه يبين من الأعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة في المشروع الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضي بأنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون » فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي نقحت المشروع الي « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وذلك -وعلى ما جاء بتقريرها- «لأنه لا يصبح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون لان العمل جدى فى التشريع على أن يتضمن القانون نفسه

« أحكام النقض »

تفويضاً إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ، فالأصوب إذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المشرع إذا لورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين، وجب صرفه إلى هذا المعنى في كل نص آخر يرد ذات المصطلح ، وكان الدستور الحالي قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة «بناء على قانون» - الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي أصبحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها - في حين أنه استعمل عبارة مغايرة في نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة «بقانون» مثل التأميم في المادة ٣٥ وانتشاء الضرائب وتعديلها في المادة ١١٩ ، فإن مؤدي ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تميز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لاحقة تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يبينها القانون الصادر منها.

لما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد عمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما ناضه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحق بهذا القانون بالحذف والإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها.. وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا تستند في سلطة إصدارها إلى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التوضيحية أو اللوائح التنفيذية وإنما إلى المادة ٦٦ من الدستور على ما سلف بيانه ، فإن العمل على المادة ٣٢ المشار إليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس.

(نقض ٣١ مايو سنة ١٩٨١ طعن رقم ١٥ سنة ١ قضائية دستورية -

مجلة المحكمة الدستورية العليا الجزء الأول بند ٦ ص ١٨٨)

٣- لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه في الجداول الملحق بهذا القانون، وما

كان ذلك منه إلا اعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ جواز ان يعهد القانون الي السلطة التنفيذية باصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع في الحدود وبالشروط التي يمينها القانون الصادر منها. لما كان ذلك، وكان ماناؤه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجدول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب فيها إنما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لمصالح المجتمع، فإنه يكون متفقا واحكام الدستور ويكون النعي على المادة ٣٢ المشار إليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير اساس، ولا يملو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا علي الحكم ان هو التفت عنه أو لم يرد عليه، ولا علي المحكمة المتار امامها هذا الدفع ان هي استمرت في نظر الدعوي المطروحة عليها دون أن تمنح مبدئه أجلاً للطعن بعدم دستورية تلك المادة سائلة الذكر.

(نقض ٣١ مايو ١٩٨١ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٣٢ ورقم ١٠٤ ص ٥٨٦)

٤- لما كانت الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم اشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات، وبيان من الاطلاق على نصوصها انها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قواتين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التي تدعو الدول الى تجريمها والعقاب عليها، دون أن تعرض الي تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب، وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية في الدول المنضمة إليها، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه «لا تتضمن هذه

• أحكام النقص •

المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية - لما كان ذلك، وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحق بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها، وذلك تقديرًا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من عبء فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقاً لمصالح المجتمع - وإذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مستنداً إلى المادة ٣٢ آنفة الذكر وقد الحق تعديلاً على تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كان من شأنه اعتبار مادة «التياكوالون» من المواد المخدرة التي جرم المشرع حيازتها. فإن ما تنص عليه المادة في هذا الصدد يكون غير سديد لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(نقض ٤ فبراير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٣ رقم ٣٠ ص ١٤٩)

٥- لما كانت المادة التي دين الطاعن بحيازتها تعتبر من المواد المخدرة ومؤتمة طبقاً للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والجدول رقم ١ الملحق به، وكان من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بنص تشريعي لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، وكان البين مما جاء بهد الحاجة تلك الاتفاقية من أن غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية، والبين من استقرار نصوص الاتفاقية وأغصها المادتان الثانية - في دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق إجراءات الاشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير

المشروعة، والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن «لا تتضمن هذه المادة أي حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي تنص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعايشتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية» . لما كان ذلك، فإن هذه الاتفاقية لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول بصفتها الشخص القانون الدولي العام «لأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا- أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها، بل لقد حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد غولت الوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجدول الملحق به بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها، ولم يتدخل الوزير بإصدار قرار يعدل فيه هذه الجدول لتصبح متفقة مع الجدول المرفقة بالمعاهدة بما مفاده أن الشارع المصري أراد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بهذه الجدول، وتحشيا مع هذا المنهج اصدر الوزير القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ معدلا ومضيفا إلى جدول المخدرات المرفق بالقانون عقار «ديكسا منيتامين» المضبوط في الدعوي المطروحة - تحت البند رقم ٥٨ ، متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النمي عليه بمخالفة القانون يكون غير سديد.

(نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢ طعن رقم ٢٥٠٩ سنة ٥٢ قضائية)

٦- لما كان من المقرر أنه لايجوز إلغاء النص التشريعي إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يستعمل علي نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع، وكانت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالمواقة عليها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦، غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام مقاومة ومراقبة دوليين لتحقيقها، وكان البين من استقراء نصوصها أنها لاتعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات، فهي لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا- أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها، بل حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية، ولم يشأ الشارع المصري الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد العمل بتلك الاتفاقية، بدلالة عدم صدور قرار وزاري طبقا للمادة ٣٢ من

• أحكام النقض •

ذلك القانون بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب في المواد المخدرة في تلك الجداول، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يخلو غير سديد.

(نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ طعن رقم ٦٦١٠ سنة ٥٢ قضائية)

٧- حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في ان النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية أحرز بقصد الاتجار جوهرا « أفهونا » في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات كرموز (١٠٠٦ لسنة ١٩٨٩ (كلى مخدرات) ، طالبة معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ١ / ٧ ، ٣٤ / ١ - أ ، ١ / ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم ٩ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه ، وبجلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر القضية الى جلسة ٣٠ يوليو سنة ١٩٩٠ وصرحت له باتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فأقام الدعوى الماثلة.

وحيث ان البين من استقراء احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية ، أنه أدخل تعديلات جوهرها على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وذلك بأن استعاض عن بعض مواد بنصوص أخرى ، فضلا عن اضافة بنصوص جديدة اليه ، واحلال جدول جديد يتضمن تعويضا بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث ان الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع وقدرت جديته قد انصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان المقرر - على ما حرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها

ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لا رما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكانت الجريمة التى نسبتها النيابة العامة الى المدعى هى احرازه بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا جوهرى مخدرا و افيوناه فان المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى فى الدعوى الماثلة انما تنحصر فى الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التى لا صلة لها بها ، كتلك المتعلقة بانتاج الجوهر المخدر أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطى ، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراهنة بالمواد ٣٤ / ١-أ ، ٤٢ / ١ ، والبند (٩) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار اليه والمستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وذلك دون المواد ١ ، ٢ ، ٧ / ١ التى وان تضمنتها قرار الاتهام فى الدعوى الموضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوب الى المدعى اقترافها ، الا ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل ، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد اليها - فى الدعوى الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التى لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها فى المادة ٢٩ / ب من قانونها .

وحيث ان المدعى ينهى على النصوص ساقفة البيان بطلانها من الناحية الشكلية بقوله ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه أدخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى أصدره رئيس الجمهورية اعمالا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التى توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقا لحكمها على مجلس الامة فور انعقاده لأقرارها أو الاعتراض عليها ، وهوما لم يتحقق بالنسبة الى ذلك القرار ، بقانون ، بما يؤدى الى بطلانه ومن ثم بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لعصر أحكامه والذى يدور وجودا و عدما وصحة وبطلانا مع القانون الاصلى ، كما ينهى علم انصوص المطعون عليها مخالفتها احكام المواد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٧٠ من الدستور

« أحكام النقض »

لإعلان تكوين المجلس النيابي الذي أقرها ترتيباً على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة القضاء الإداري بوقف تنفيذ ثم الغاء قرار لجنة أعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات هذا المجلس ، فيما تضمنه من عدم إعلان فوز المحكوم لصالحهم - وعددهم علي حد قول المدعى خمسة وسبعون ليققد المجلس بذلك ولايته التشريعية التي افترض الدستور لجواز ممارستها ان يكون عضوية أعضاء المجلس ثابته وفقاً لأحكامه .

وحيث ان هذه المطاعن جميعها سبق ان تناولتها هذه المحكمة بالنسبة الى النصوص المطعون عليها في الدعوى الماثلة عدا البند رقم (٩) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) والمشار اليه ، واصدرت المحكمة في شأنها حكمها بجلسته ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية « دستورية » متهمه الى رفضها والى موافقة النصوص المطعون عليها لأحكام الدستور ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر لسنة ١٩٩١ .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه في الدعوى المتقدم بيانها - انما يحوز حججة مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو إعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك ان الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - انما توجه الى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها للدستور ، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعي لأوضاعه الشكلية التي يتطلبها الدستور أو بتوافقه أو بتعارضه مع الأحكام الموضوعية في الدستور منصرفاً فحسب الى الخصوم في الدعوى التي صدر فيها بل متعدياً الى الكافة ومنسحباً الى كل سلطة في الدولة بما يردّها عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه ، ومتى كان ذلك فان المصلحة في الدعوى الماثلة - في شقها الخاص بالطعن على البند (أ) من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ والفقرة الأولى من المادة ٤٢ - تكون قد انتفت ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها في هذا الشق .

وحيث ان البند رقم (٩) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) المشار اليه ينص على أن « الافيون » ويشمل الافيون الحام والافيون الطبي والافيون المخضر بجميع مسمياتهم وكافة

مستحضرات الافيون المدرجة أو غير المدرجة بدساتير الادوية والتي تحتوى على أكثر من ٢٪ من المورفين ومخفضات الافيون فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيما كانت درجة تركيزها ، وكان المدعى ينمى على هذا النص بطلانه بمقولة بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى تضمنه على سند من ان هذا القانون صدر معدلا للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى لم يعرض على مجلس الامة فور انعقاده لاققراره أو الاعتراض عليه ، بالمخالفة للمادة ٥٣ من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ ، وكان ذلك النص قد حل محل النص المقابل له الذى كان يتضمنه القرار بقانون المشار اليه ، وقد عمل بالنص الجديد اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون ملغيا لما يقابله من أحكام تضمنتها التشريع السابق ، ويقوم مستقلا عنها ، ذلك ان الاصل فى النصوص التشريعية هو سريانها باثر مباشر مالم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء أو يشتمل على نص يتعارض والتشريع القديم أو ينظم من جديد للموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع ، ومتى كان ذلك وكانت النصوص البديلة التى أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - ومنها النص المطعون عليه - محل النصوص السابقة عليها - كنتظيم جديد لموضوعها - وهى التى جرى تطبيقها - واعتبارا من تاريخ العمل بها - فى شأن الواقعة الاجرامية المنسوبة الى المدعى ، فان أى عوار يمكن أن يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالى الى النص المطعون عليه فى الدعوى الرهنة ، وذلك أيما كان وجه الرأى فى شأن الآثار التى يربتها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التى يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة ٥٣ منه على مجلس الامة فور انعقاده ، ومن ثم يكون هذا النص فاقداً سنده .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٩٢ - الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٢ قضائية دستورية منشور بالجريدة الرسمية ،

المعد ٢٣ فى ٤ يونية سنة ١٩٩٢)

الفصل التاسع

فی العقوبات

(مادة ۳۳) (۱)

يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(أ) كل من صدر أو جلب جوهرًا مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (۳).

(ب) كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدراً وكان ذلك بقصد الاتجار.

(ج) كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (۵) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو اشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أيًا كان طور نموه، وكذلك بدوره، وكان ذلك بقصد الاتجار أو التجر فيه بأية صورة، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

(د) كل من قلم ولو في الخارج بتأليف عصابة ، أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد.

(۱) المادة ۳۳ معدلة بالقانون رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۸۹ وكانت قد عدلت بالقانون رقم ۴۰ لسنة ۱۹۶۶.

وتقتضى الحكمة فضلاً عن الطوبتين المقرتين للجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة بالصويض الجرمي المقرر قانوناً.

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

تعتبر هذه الجريمة من أكثر صور جرائم المخدرات خطورة ، ولذلك فقد رصد لها المشرع عقوبة مشددة تصل إلى الاعدام .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى :

أولاً : أركان الجريمة :

ثانياً : عقوبة الجريمة :

٢ - (أولاً) أركان الجريمة :

لا تقوم جريمة بغير أركان تشكل بنيانها الرسمى ، والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ تقوم شأن باقى الجرائم على ركنين مادى و معنى .

٣ - الركن المادى :

تتضمن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات أربعة صور تشكل فى مجملها أفعالاً تمثل اتصالاً بالمخدر على نحو يؤدى إلى الأضرار بمصالح المجتمع بالإضافة إلى الأضرار بالمصالح الفردية

ونظراً لاختلاف الركن المادى فى كل صورة من صور التجريم فى المادة ٣٣ من قانون المخدرات لذا فأننا سوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :

أ - الركن المادى فى جريمة تصدير أو جلب جوهر مخدر قبل الحصول على الترخيص اللازم (الفقرة الأولى من المادة ٣٣) .

ب - الركن المادى فى جريمة انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر
و كان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) .

ج - الركن المادى فى جريمة زراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم ٥ أو
تصدير.... الخ .. وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثالثة من المادة ٣٣) .

د - الركن المادى فى جريمة القيام بتأليف عصابة أو ادارتها أو الخ وكان من
اغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة (الفقرة الرابعة من المادة ٣٣) .

٤ - (أ) الركن المادى فى جريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول
على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ (الفقرة الاولى من المادة ٣٣) :

سوف نتناول الركن المادى للصورة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٣
وهى تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣
على النحو التالى :

٥. الجريمة التامة .

تضمنت المادة ٣٣/ أ النص على صورتى الجلب أو التصدير ، وهما اكثر صور
التعامل فى المواد المخدرة خطورة، إذ أن جلب المواد المخدرة هو المنفذ الرئيسى الذى يؤدي إلى
وجود المواد المخدرة فى الاقليم المصرى. كما ان تصدير المواد المخدرة يؤدي إلى تشجيع زراعة
النباتات المخدرة بقصد تصديرها للخارج.

والجلب هو استيراد المادة المخدرة بقصد ادخالها الى اقليم الدولة بأية وسيلة. وتعتبر
جريمة الجلب تامة الوقوع لحظة دخول المواد المخدرة إلى اقليم الدولة البرى أو البحرى أو
الجوى.

واستيراد المواد المخدرة ليس خاضعاً لاعتراطات قانونية معينة بل هو فعل مادى
يتضمن ادخال تلك المواد فى أراضي الجمهورية المصرية بأية كية كانت، ولذلك فإن امر

تقديره خاضع لسلطة قاضى الموضوع (٢).

ولا يلزم لوقوع فعل الجلب أن يتجه قصد الجاني الى ترويج المواد المخدرة داخل اقليم الجمهورية، فحاصل فعل الجلب يقع حتى لو كانت المواد المخدرة قد ادخلت البلاد بقصد نقلها الى اقليم دولة اخرى.

ولم يشترط المشرع في فعل الجلب أن تكون المواد المخدرة بصحبة الجاني، فيستوي أن تكون واقعة الجلب قد وقعت بمعرفة الجاني وكان المخدر في حيازته المادية أو ان تكون قد تمت لحسابه أو لمصلحته ، كما لا يشترط وجود الجاني وقت ارتكاب واقعة الجلب داخل اقليم الدولة (٣).

اما التصدير فهو اخراج المواد المخدرة خارج اقليم الدولة، وتتم الجريمة كاملة بتجاوز المواد المخدرة حدود اقليم الدولة.

• الشروع في الجريمة .

تقضى المادة ٤٥ عقوبات بأن الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب اثره لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه. ويجب التمييز بين فعل الجلب وفعل الشروع فيه.

والشروع في الجلب غير متصور ، إذ أن وقوع فعل الجلب كاملاً لا يتم إلا بدخول الاقليم المصري، وضبط الجاني خارج الاقليم المصري حال وجود المواد المخدرة بحوزته لا يجعل الجاني خاضعاً لاختصاص القانون الجنائي المصري، إذ لا يمتد سلطان القانون الجنائي خارج اقليم الدولة إلا في حالات استثنائية حددها المشرع على سبيل الحصر في المادتين الثانية والثالثة من قانون العقوبات ، وليس من بينها الشروع في الجلب.

(٢) انظر نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ رقم ٢٧ من ٥٥

(٣) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٣

الفقه

• كمية المخدر محل الجلب أو التصدير .

ثار التساؤل عما إذا كان يشترط في الجلب أو التصدير توافر كمية معينة للتمييز بين هذين الفعلين وبين حالتي الاحراز أو الحيازة ، فذهب فريق من الفقه إلى أن الجلب والتصدير يتمثلان مع الحيازة والاحراز، وأن كان هناك من وجه للاختلاف بينهما فهو تخطي الجلب والتصدير بقعة معينة من الحدود ، بينما لا يشترط ذلك في فعلَي الحيازة والاحراز، ويترتب على ذلك نتيجة هامة مؤداها أن فعلَي الجلب والتصدير يمكن وقوعهما على أي قدر مهما كان ضعيفاً من المادة المخدرة (٤) .

يبد أن جانب كبير من الفقه (٥) يتجه صوب اشتراط أن يكون فعلَي الجلب والتصدير بكمية من المخدر تفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي، بحيث لا تقوم جريمة الجلب إلا إذا تحقق لدى الجاني قصد طرح المخدر في الاسواق. وقد تبني قضاء النقض المصري هذا الاتجاه ، وعلي هذا استقرت احكامه (٦).

• المساهمة في الجريمة .

تقضي المادة ٣٩ من قانون العقوبات بأن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة اعمال ، فيأتي عملاً من الاعمال المكونة لها. ولذلك فإن كل من تدخل في تنفيذ جريمة جلب المواد المخدرة مهما كان قدر فعله، طالما أن

(٤) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٥) انظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٩ ، ص ٢٦ .

- الدكتور ادوار غالي الدهمي : المرجع السابق ، ص ٤١ .

- الدكتور عصام احمد محمد : جرائم المخدرات قضا وقضاء . ١٩٨٤ ، ص ٨١ .

(٦) انظر تقضى ٦ أبريل سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام محكمة النقض م ٢١ رقم ١٣٠ م ٤٧ .

الجرمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل أكثر من شخص متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة، وهو ادخال المواد المخدرة الي داخل اقليم الجمهورية بقصد طرحها للتداول، فإن كل من قام بعمل تنفيذي للجريمة أو اسهم فيها بعد مرتكباً للجلب أو للتصدير. أما من لم يقم بدور في تنفيذ عملية الجلب أو التصدير، وإنما اقتصر مهمته علي مجرد الاتفاق أو التحريض أو المساعدة ، فإنه يعد شريكاً في الجريمة .

• - الركن المادى فى جريمة أنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) :

ان الافعال المعاقب عليها في هذا النص هي الانتاج والاستخراج والفعل والصنع . ويعتبر فعل الانتاج شاملاً لكافة معاني الالفاظ الاخرى، إذ أن خلق المادة المخدرة وبراءها إلى حيز الوجود هو المعنى الذي تسمح له كافة الالفاظ الواردة بالنص.

ولا يهم في الانتاج أو الصنع أو الاستخراج أو الفصل الوسيلة التي يتم بها الحصول على المادة المخدرة، فهستوى أن يكون ذلك بطريقة يدوية أو آلية، كما يستوى أن تكون المادة أو المواد التي تستخدم للحصول على الجواهر المخدرة من المواد المخدرة بطبيعتها أو من غير المخدرة (٧).

٦- الركن المادى فى جريمة زراعة النباتات الواردة فى المجدول رقم ٥ • أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثالثة من المادة ٣٣) :

تعتبر زراعة النباتات المخدرة بمثابة اعمال تحضيرية لانتاج المواد المخدرة، ولذلك فإن اعمال قواعد الشروع المتصوص عليها في قانوني المقوبات والمخدرات لا تكفي لتجريم افعال

(٧) انظر الدكتور ادوار غالي الذهبي : المرجع السابق ، ص ٥٢.

الزراعة إذ انها ليست بدءاً في تنفيذ انتاج المخدر، فاعمال الزراعة قد تستغرق وقتاً طويلاً قبل ان تتم عملية الانتاج، والبدء في التنفيذ الذي يشكل شروعاً معاقباً عليه يجب أن يؤدي حالاً ومباشرة الى ارتكاب الجريمة، وليس هذا شأن افعال الزراعة .

ولذلك فقد رأى المشرع تجريم افعال الزراعة بدءاً من اعمال التعهد المختلفة اللازمة للزروع الى حين التزجج والحصاد . كما يمتد النص للمقاب على افعال الجلب أو التصدير أو الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو النقل وذلك سواء كان بقصد الاتجار أو انجر فيه فعلاً بأية صورة، وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانوناً.

وتقع الجريمة تامة بمجرد وقوع فعل الزراعة أو الجلب أو التصدير أو الحيازة أو الاحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو النقل .

وتعتبر جريمة زراعة النباتات المخدرة من الجرائم المستمرة، ولذلك فهي تخضع لاحكام هذا النوع من الجرائم في شأن التقادم وسريان القانون الجنائي وحجية الامر المقضي به (٨) .

٧- الركن المادى فى جريمة القيلام بمألف عصابة ولو فى الخارج أو ادارتها أو التدخل فى ادارتها أو فى تنظيمهما أو الائتمام إليها أو الاشعراك فيها وكان من اغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للصاوى أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ داخل البلاد (الفقرة الرابعة من المادة ٣٣) :

استحدث هذا النص لأول مرة بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، وقد استهدف المشرع منه استكمال حلقات مكافحة المخدرات وذلك بتجريم افعال المصابات الدولية التي تهدف إلى ادخال المواد المخدرة الى داخل البلاد.

ولم يكن المشرع مبالغاً في مد مظلة التجريم لمعاقبة هذه الفئة، إذ ان انه قد راعي انتقال مركز الثقل في مجال المخدرات من دائرة النشاط الفردي الى دائرة المنظمات الاجرامية التي

(٨) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - القاهرة ، الطبعة السابعة ، لم يذكر دار النشر ، ١٩٧٥ ، بند ٦٢٥ ، ص ٧٢٣ .

تمتد شبكاتها في معظم الاحوال الي عديد من الدول فجعل تأليفها والانضمام اليها بأية صورة من الصور التي عددها النص ولو في خارج البلاد هو محل التأمين طالما كان من اغراضها ممارسة أي من الانشطة المشار اليها داخل البلاد.

ويتكون الركن المادي في هذه الجريمة من عدة عناصر يمكن تفصيلها على النحو التالي :

• صور المساهمة الاجرامية .

حدد النص صور المساهمة الجنائية في افعال تأليف العصابة، أو ادارتها، أو التدخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام اليها أو الاشتراك فيها. وفي الحقيقة فإن الافعال الواردة بالنص قد جمعت بين صور المساهمة الاصلية و التبعية . فإدارة العصابة يقصد بها القيام بالدور الرئيسي في التوجيه والاعداد والتنظيم، وتوزيع الادوار على الشركاء، وتحديد الجرائم المزمع ارتكابها . والتدخل في ادارة العصابة أو تنظيمها فيقصد به تقديم المساعدة للقيام بأعمال الادارة أو ارتكاب الجرائم، اما الانضمام الى العصابة أو الاشتراك فيها فيقصد به الموافقة على الانخراط ضمن صفوف العصابة للقيام بالاعمال المستهدفة منها.

• اغراض التنظيم الاجرامي .

حدد النص على سبيل الحصر الاغراض المستهدفة من التشكيل العصابي، وهي الاتجار في المواد المخدرة أو تقديمها للتعاطي، أو ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ داخل البلاد وهي جرائم جلب المخدرات أو تصديرها أو انتاجها أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون أو تصدير هذه النباتات أو جلبها أو حيازتها أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها وكذلك بنور هذه النباتات إذا كان بقصد الاتجار أو انجر فيه بالفعل بأية صورة في غير الاحوال المصرح بها قانوناً.

ولم يشترط المشرع وقوع أي من هذه الجرائم داخل مصر أو خارجها، وإنما اكتفى

المشرع بأن تكون هذه الجرائم من بين الاغراض التي تستهدف العصابة الوصول اليها حتى لو لم تبدأ في تنفيذها بعد.

= امتداد قانون العقوبات خارج اقليم .

ان مبدأ اقليمية النص الجنائي لا يكفي وحده لحماية مصالح الدولة، وذلك لأن بعض الجرائم قد يقع خارج اقليم الدولة ومع ذلك ينال من مصالحها الجوهرية، وقد يهدد كيانها ذاته. ولذلك فقد اقتضى الامر أن تأخذ الدولة -الى جانب مبدأ اقليمية - بمبدأ ثانوي يكمله هو مبدأ عينية نص قانون العقوبات ومقتضاه ان يمتد نطاق تطبيق قانون العقوبات الي خارج اقليم الدولة لمسري علي الجرائم التي ترتكب في الخارج إذا كانت تنال من مصالح الدولة الاساسية. ولايهم شخصية الجاني أو مكان وقوع الفعل، فيستوى أن يكون الجاني مصرياً أو اجنياً، مقيماً في مصر أو خارجها، ولايهم ان يكون الفعل معاقباً عليه أو غير معاقب عليه في مكان وقوعه^(٩).

وتطبيقاً لذلك فقد خرج المشرع في المادة ٣٣/د على مبدأ اقليمية فجرم الافعال الواردة في النص سالف الذكر وذلك علي سبيل الاستثناء تطبيقاً لمبدأ عينية النص الجنائي^(١٠).

(٩) انظر مؤلفنا عنوانه الحماية الجنائية لاسرار الدولة (دراسة تحليلية تطبيقية للجرائم الخيانة والتجسس في التشريع المصري والمقارن) القاهرة، ١٩٩١، الطبعة الأولى، ص ٥٣٦ وما بعدها.

(١٠) انظر مناقشات مجلس الشعب للمادة ٣٣/د من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . اصدار مجلس الشعب ، ١٩٨٩، صفحة ٤٤٠ وما بعدها.

٨ - الركن المعنوي :

ان كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات تتخذ صورة الجنابات ، ومن ثم فإنها - شأن جميع الجنابات - جرائم عمدية ، ووفقاً للقاعدة العامة فإن المشرع يكتفي فيها - بالاضافة إلى قيام الركن المادي- بتوافر القصد العام ، الا في بعض جرائم خاصة يرى فيها اشتراط توافر القصد الخاص بالاضافة الى ذلك .

٩- القصد العام :

يقوم القصد العام على توافر عنصري العلم والارادة، فيجب ان تصرف ارادة الجاني صوب مقارفة النشاط الاجرامي مع العلم بعناصر الجريمة ومن ذلك ان المادة المضبوطة من المواد المخدرة المخطورة قانوناً . والعلم بأن الفعل مجرم علم مفترض لاسبيل الي نفيه بحسب الاصل، اما العلم بكنه المادة المخدرة فهو غير مفترض، ولذلك يجب على المحكمة ان تدلل عليه في اسباب الحكم من واقع لوراق الدعوى.

ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن مايجوزة مخدر، بل يكفي ان يتضح استظهار الحكم للعلم من مدوناته، والمطلوب من حكم الادانة ان يثبت - علي أي نحو يراه- توافر القصد المطلوب في حق الجاني توافراً فعلياً، فلايصح افتراضه افتراضاً قد لايتعلق والحقيقة في واقعة الدعوى .

اما اذا دفع الجاني بانتفاء العمد المطلوب لديه لقيام الجريمة فإنه يجب على المحكمة ان تحقق هذا الدفع لأنه يعتبر دفعاً جوهرياً منصباً على نفي توافر ركن في الجريمة لانتحقق بدونه، ويكون بالتالي مؤثراً في مصير الدعوى، ولذلك يتعين على المحكمة اما أن تأخذ به ان كان له سند من الاوراق، أو ترد عليه باسباب صحيحة سائفة مستمدة من وقائع واوراق الدعوى .

كما ينفي المسؤولية عن الواقعة توافر الاكراه المادي أو حالة الضرورة إذا توافرت اركانهما، ولايعد من الضرورة في شئ حاجة المتهم إلى تعاطي المخدر اشباعاً لشهوة الادمان

لدية، لأن هذا هو ما قصد الشارع حفظه بالشرع .

وقد استقر قضاء النقض على ان صغر السن وحده لا يبعد اكرامها، فلا يجوز لشهم قاصر ان يحتل عن جريمة ارتكبتها بأنه كان مكرها على ارتكابها بأمر والده^(١١). ولا يعني من المسؤولية من كان صغير السن واشترك في جريمة احراز مواد مخدرة مع متهم آخر من أهله هو مقهم معه ومحتاج اليه، ذلك لأنه ليس في صغر السن واقامته مع المتهم الآخر وحاجته اليه ما يجعل حياته في خطر جسيم لو لم يشترك مع هذا المتهم في احرازه المواد المخدرة^(١٢).

١٠ - الباعث على ارتكاب الجريمة .

إن الباعث هو ما يختلج الجاني من شعور واحساس مما قد يحمله على ارتكاب الجريمة فقد يكون سبب ارتكاب الجريمة ، هو الفقر والحاجة الي المال أو قد يكون بسبب الحصول على خاصية التخدير من أجل الهروب من واقع الحياة الي غيالات الوهم أو قد يكون الدافع هو الانتقام. والاصل أن لا يعتبر الباعث من عناصر القصد الجنائي^(١٣).

(١١) انظر نقض ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣٢١ ص ٤١٤ .

(١٢) نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ رقم ٣٤٤ ص ٣٩١ .

- كما قضت محكمة النقض برفض دفاع الزوجة أو البنت بأنها اخفت المادة المخدرة بعله عدم إمكانها الخروج عن طاعة زوجها أو أبيها.

- انظر نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٤ رقم ٥ ص ٧٢ .

(١٣) انظر الدكتور محمود نجيب حسني : النظرية العامة للقصد الجنائي دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية . دار النهضة العربية، ١٩٧٨، بند ٦٢، ص ٢٠٤ وما بعدها.

- وانظر نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٣٥ رقم ١٢ ص ٦٥ .

وتأسيساً على ذلك فإن المشرع لم يتطلب توافر باعث معين دون غيره كركن مطلوب للتعريم فى قضايا المخدرات، وإن كان للباعث أثره فى تقدير العقوبة فى حدود النص المطبق. ولذلك فقد حكم بأن الجريمة تقع من أحرز المادة المخدرة مع علمه بطبيعتها ولو كان الباعث على ذلك هو الرغبة فى دخول السجن لخلاف بينه وبين والده ولا تصح تبرئته بزعم أنه لم يتوافر لديه أى قصد إجرامى لأن القانون إنما أراد أن يعاقب على الاحراز مهما كانت وسيلته أو سببه أو مصدره أو الغاية منه ما لم يكن بترخيص قانونى (١٤).

كذلك تقع الجريمة من الزوجة التى ضبطت وهى تحاول إخفاء المادة المخدرة التى يحرزها زوجها ولو كان باعثها على ذلك دفع التهمة عنه (١٥).

١١ - القصد الخاص :

إن الأصل أنه يكفى فى جميع الجنايات توافر القصد العام بشقيه العلم والإرادة، بيد أن المشرع قد اشترط توافر قيام القصد الخاص فى بعض الجنايات، ويتربط على توافره تقرير عقوبه المد أو أخف من تلك المقررة فى حالة الاقتصار على القصد العام.

١٢ - قصد الاتجار :

يختلف الفقه المصرى فى شأن تفسير معنى قصد الاتجار، فذهب البعض صوب توافر قصد الاتجار إذا كان الجاني قد اتجهت إرادته وقت مقارفة الركن المادي للجريمة إلى الاتجار فى المادة المخدرة ولو لم يتجر فيها فعلاً، أى أن يقوم الجاني لحسابه الخاص بعمليات بيع متعددة للمخدر متتابعاً جعلها حرفة معتادة له.

وتأسيساً على ذلك فإنه لا يكفى لتوافر قصد الاتجار أن تتوافر لدى الجاني إرادة تحقيق

(١٤) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ٣٠٨ ص ٣٧٨.

(١٥) نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ رقم ١٢٨ ص ٢٧٥.

الربح أو الحصول علي منفعة فقط، وذلك لأن الاتجاه الي الربح يتوافر في كل عمليات التعامل في المخدر، فإذا اخذ بهذا المعنى كانت كل حالات التعامل في المخدر بمقابل حيازة أو احراز بقصد الاتجار الامر الذي يتعارض مع قصد المشرع، ولذلك يجب علي القاضي للقول بتوافر قصد الاتجار ان يثبت اتجاه ارادة المتهم الي اتخاذ الفعل حرفة محتادة له، فلا يكفي اثبات استهداف الكسب المادي فقط (١٦).

كما ذهب البعض الآخر إلى ان قصد الاتجار يتوافر اذا كان تقديم المخدر للغير بمقابل، سواء كان هذا المقابل نقداً أو عيناً أو منفعة، وللتدليل علي ذلك فإن قانون المخدرات قد ميز بين نوعين من التصرفات في المواد المخدرة، الأول وهو التصرف فيها بقصد الاتجار والثاني هو تقديمها للتعاطي بغير مقابل، ولم يرد ضمن نصوص القانون تقديم المواد المخدرة بمقابل، وهذا يدل علي ان التقديم للتعاطي بمقابل يدخل في عموم الاتجار الذي يعنيه المشرع، فلو كان المشرع يعتبر التصرف في المادة المخدرة بمقابل غير مندرج ضمن قصد الاتجار لنظم ذلك تشريعياً (١٧).

هذا وقد اخذت محكمة النقض بالرأي الثاني اذ اكدت ان قصد الاتجار يتوافر ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له، إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركناً من اركان الجريمة (١٨).

وتوافر قصد الاتجار مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير تحقيب

(١٦) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٤٨ ، ص ٦٩ .

- الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ٥٦ ، ص ٦٦ .

(١٧) انظر الدكتور ادوار غالي الذهبي : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(١٨) انظر نقض ١٨ اكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام محكمة النقض س ٢١ رقم ٢٣٣ ص

عليه طالما كان استخلاصه لثبوت قصد الاتجار استخلاصاً مسافئاً، أما لو كان الحكم لم يحصر ظروف وقرائن الدعوى ويتحدث عنهما بما يصلح لاقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتهما في هذا الخصوص فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه.

ويكون استخلاص القصد الخاص مسافئاً إذا ضبط مخدر الحشيش وهو مجزأ الى اجزاء عديدة وضبطت اداة قطع كسكين أو مطواة وعليها آثار لتقطيع المادة المخدرة ، وادوات الوزن الخاصة بالمخدر المضبوط ، وذلك ما لم يتم التهمة دليله على انتشاء هذا القصد. كما يمكن ان يستدل قاضي الموضوع على توافر قصد الاتجار من التحريات على المتهم أو صحيفة سوابقه اذا كان قد سبق ضبطه في قضايا اتجار في المواد المخدرة وان قصده قد اتجه الى الاتجار في المواد المخدرة ، وعلى العموم فإن للمحكمة ان تستمد استدلالها وتقيم قضائها من عناصر وظروف الدعوى.

١٣ - (ثانياً) العقوبات :

(ثانياً) جاءت غطة الشارع في تحديد العقوبات المقررة في الفصل التاسع من قانون المخدرات في المواد من ٣٣ الي ٥٢ محددة عقوبة معينة لكل جريمة أو مجموعة من الجرائم، بحيث يتدرج الشارع في تحديد العقوبات من اقصى عقوبة وهي الاعدام المقررة في المادة ٣٣ الى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر لكل من ارتكب اية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له في المادة ٤٥ من القانون.

وقد رصد المشرع عقوبة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة الف جنيه للجرائم المنصوص عليها في الفقرات أ، ب، ج، د من المادة ٣٣ من القانون (١٩).

(١٩) نصت المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية علي انه لا يجوز الحكم بعقوبة الاعدام إلا باجماع اراء اعضاء المحكمة، ويجب علي المحكمة قبل ان تصدر هذا الحكم ان تستطلع رأي= مفتي الجمهورية، وذلك بإرسال اوراق القضية إليه فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ ارسال القضية إليه جاز للمحكمة ان تحكم في الدعوى .

الفقه

وقد اجاز المشرع في المادتين ١٧ من قانون العقوبات و٣٦ من قانون مكافحة المخدرات النزول من عقوبة الاعدام الى العقوبة التالية لها مباشرة وهي عقوبة الاغتيال الشاقة المؤبدة وذلك إذا ما اقتضت رأفة القضاة ذلك.

ولا تدخل عقوبة الغرامة الواجب تطبيقها ضمن العقوبات التي يجوز تبديلها الى العقوبة الاقل ، فيعين الحكم بها والتزام الحدين الاقصى والادنى لها حسبما جاء ذلك بالنص.

أحكام النقض

أولاً - جلب أو تصدير الجواهر المخدرة :

١- جلب المخدر معناه استيراده ، وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كان الشيء المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس، يدل على ذلك منحي التشريع نفسه وسياسته في التدرج بالعقوبة على قدر جسامة الفعل ووضع كلمة المجلب في مقابل كلمة التصدير في ذات النص ، فضلاً عن نصوص الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها مصر قياما منها بواجبها نحو المجتمع الدولي في القضاء على تداول المواد المخدرة وانتشارها. ولا يعقل أن مجرد تجاوز الخط الجمركي بالمخدر يسبغ على فعل الحيازة أو الاحراز معنى زائد عن طبيعته، إلا أن يكون تهريباً لا جلباً، إذ أن المجلب أمر مستقل بذاته، ولكن تجاوز الخط الجمركي بالسلعة الواجبة المنع أو موضوع الرسم شرط لتحقيقه. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطلون فيه قد أطلق القول باعتبار الفعل جلباً ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يضمن معه نقضه والاحالة لقصوره عن استظهار هذا القصد الذي تدل عليه شواهد الحال .

(نقض ٦ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٢١ رقم ١٣٠ ص ٥٤٧)

٢- ان المشرع إذ عاقب على جلب المواد المخدرة فقد دل على ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس، سواء كان المجلب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره، حتى تجاوز بفعله الخط الجمركي، قصداً من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي، وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه علي استقلال ، إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي، أو

« احكام النقض »

دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له. يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه على الجلب بالاشارة الي القصد منه، بعكس ما استنته في الحيازة أو الاحراز، لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل، مما ينتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد، ولا كذلك حيازة المخدر أو رحراره .

ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المجلوب التان وعصمون طربة من الحشيش ضبطت في جيوب سرية لحقائب اعدت من قبل خصيصا لنقله، فإن ما أثبت الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملاصق لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه - مادام مستفادا بدلالة الاكتضاء من تقريره واستدلاله .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام)

محكمة النقض من ٢١ رقم ١٦٨ ص ٧١٣)

٣- لما كان الحكم قد اثبت ان الكمية المضبوطة تزن كيلو جراما وستين جراما، وانتهى الي أن المحكمة تعتقد في يقين جازم أن الطاعن اقبل الي الديار المصرية جالبا معه المخدر بقصد طرحه للتداول، ودل على ذلك بأدلة مؤدية تكفي لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصد من الجلب والتدليل على ذلك بمقدار المضبوط من المخدر لا يعمدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٥ اكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام)

محكمة النقض من ٢٣ رقم ٢٣٥ ص ١٠٥٢)

٤- ان جلب المواد المخدرة لا يعمدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الي داخل أراضي الجمهورية ، فهو في مدلوله القانوني الدقيق يطوي ضمنا على

عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها.

(نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام)

محكمة النقض م ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦)

٥ - من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان المجلب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط المحركي قصدا من الشارع الى القضاء علي انتشار المخدرات في المجتمع الدولي. وهذا المعنى يلاشى الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع التهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملايساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ المجلب ان المشرع نفسه لم يقرن نفيه على المجلب بالاشارة الي القصد منه بعكس ما استه في الحيازة او الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع اذ المجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر او احرازه - لما كان ذلك- وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المجلوب ٤٤٩ جراما من مادة الأفيون اخفاها الطاعن في امبولات داخل مكان حساس من جسمه فان ما اثبتته الحكم من ذلك هو المجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التداول.

(نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام)

محكمة النقض م ٢٥ رقم ٨٢ ص ٣٧٨)

٦- ان جلب المخدر - في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان- يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى

• أحكام النقض •

الجمال الخاضع لاختصاصها الاقليمي. على خلاف الاحكام المنظمة لذلك في القانون وهو مالم يخطئ الحكم في تقريره - ومن ثم لا محل للنصي عليه بعدم استظهار قصد الاتجار، اذ الجلب بطبيعته - وعلي ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصد فلا يلزم الحكم ان يتحدث عن القصد إلا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك.

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٧ رقم ١٧٢ من ٧٥٧)

٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجنايتي الاشتراك في الاتفاق الجنائي وجلب المواد المخدرة وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجرمة الجلب باعتبارها لجرمة الأشد التي أثبتت في حقها، فانه لا جدوى للطاعنة مما تثيره تعصبا لحكم في شأن جرمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي.

(نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٧ رقم ١٧٦ من ٧٧٤)

٨- لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة جلب الجوهر المخدر التي دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الي ما رتب عليها، فلا عليه - من بعد- أن هو لم يعرض للتحدث عن قصده من هذا الجلب، لما هو مقرر - من أن الجلب - في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يحكم واقعة الدعوى، إنما يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الي المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي علي خلاف الاحكام المنظمة لذلك في هذا القانون - وهو مالم يخطئ الحكم تقريره- اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد. ولا يلزم الحكم بالتحدث عن

القصد إلا اذا كان الجوهر المخدر المقول بجلبه لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك.

(نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٧ رقم ٢١١ ص ٩٢٩)

٩- لما كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الثاني والثالث قاما - بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول - بفض محتويات الاجولة العشرين التي نقلها من المركب الاجنبي إلى ظهر السفينة ووضعها اكياس النايلون المعبأ بالأفيون . التي كانت بداخل تلك الاجولة - بواقع اربعين كيسا في الجوال الواحد. وفي مكان خفي بجسم السفينة. عبارة عن حاجز مفرغ صنع بين حجرة الماكينة وحجرة التلاجة له فتحة في جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق الخشخشة ولا يظهر للعيان، وقد ادخلت كميات الافيون من الفتحة واحكما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الاعتداء اليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعهم في كسر اجزاء من جدار التلاجة. ثم استخلص الحكم - من واقع ادلة الثبوت في الدعوى - توافر اركان الجريمة في حق الطاعنين بقوله واذ ثبت من ادلة الثبوت ساقطة الاشارة اليها استراكتهما في تفريغ المخدرات من حمولتها ونقلها الي اثنى السري بالتلاجة فهو يفصح عن فعل من جانبيه يسهم بذاته في اتمام عملية جلب المخدر بملولها القانوني ، لما كان ذلك، وكان هذا الذي ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيها في الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنة الجوهر المخدر المضبوط الذي استخرجاه باكياسه من الاجولة التي نقلها من المركب الاجنبي، واختفاه في مخبأ سري بالسفينة - توافراً فعلياً- بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي. فإن الحكم يكون برأ من قاله القصور في التسيب التي يرميه بها الطاعن .

(نقض ٨ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

• احكام النقض •

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١١٧ ص ٥٥٦)

١٠- من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل علي أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بقعله الخط الجمركي قصداً من الشارع الي القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي. وهذا المعنى يلاص الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه علي استقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له. يدل علي ذلك فرق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يقرن نفيه علي الجلب بالإشارة الي القصد منه بعكس ما استته في الحيازة أو الاحراز لان ذلك يكون ترديداً للمعنى التضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه .

(نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢٨ رقم ١٣٢ ص ٦٢٦)

١١- من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل علي علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة المخطور احرازها قانوناً، وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة وان آخر سلمها اليه بمحتوياتها. فانه كان يتعين علي الحكم المطعون فيه ان يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة اما استناده إلى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لثافة المخدر مخبأة فيها وردة علي دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحرزه مخدر ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طريقة اخفاء المخدر بالثلاجة المضبوطة فان فيه انشاء لقرينة قانونية مبنها افتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو ما

لا يمكن اقراره قانوناً مادام ان القصد الجنائي من اركان جريمة يجب ان يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً، لما كان ذلك فان منحى الطاعن يكون في محله.

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٦٢ ص ٧٧٠)

١٢- وكان من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه علي تصدير المواد المخدرة فقد دلل علي ان المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس شأنه في ذلك شأن المستقر عليه في جلب المخدر - سواء أكان المصدر قد صدره لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخطأ الجرمي قصدا من الشارع الي القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي - وهذا المعنى يلائس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه استقلالا إلا إذا كان الجوهر المصدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملاحظاتهما يشهد له، بذل علي ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ التصدير أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على التصدير بالإشارة الي القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتزعه عنه الشارع إذ التصدير بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرارته وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المصدر يز ١,٩٥٠ كيلو جراماً من الحشيش وقد اخفاه الطاعن في حقيبة داخل صندوق أسفل كمية من البسكويت فإن ما أنتهى إليه الحكم فيما تقدم من التدليل على توافر جريمة التصدير في حق الطاعن يكون كافيا وصحيحا ويكون ما ينهاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد من قاله القصور في التسيب غير سديد.

(نقض ٩ فبراير ١٩٨٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٢٦ ص ١٣١)

• احكام النقض •

١٣- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه علي جلب المواد المخدرة فقد دل علي أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائم الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الي بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه علي استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدي من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوي وملاساتها يشهد له، بذل علي ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نفيه علي الجلب بالإشارة الي القصد منه بعكس ما استنه في الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترددها للمعنى المتضمن في الفعل مما يتزعه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه.

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض من ٣٦ رقم ١٦ ص ١١٧)

١٤ - ومن حيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أذ داته بجريمة جلب مخدر قد شابه إخلال بحق الدفاع ، ذلك فانه على الرغم من تمسك المدافع عنه بعدم إمكان مقارفته لفعل الجلب ، عن طريق ابتلاع المخدر ، بسبب مرضه بقرحة مزمنة فى المعدة وطلبه - تحقيقا لهذا الدفاع - عرضه على الطبيب الشرعى ، إلا أن الحكم أعرض عن ذلك ورد عليه بما لا يصلح رداً ، مما يبيحه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن جلب إلى داخل الجمهورية عقار الهيروين ملفوفاً داخل ١٦٤ كرة صغيرة مطاوعة وأنه قام بابتلاع هذه الكرات ليلة سفره وحضوره صباح يوم ١٨ / ٥ / ١٩٩٠ إلى القاهرة حيث قام بإنزائه من جوفه ، وبعد أن ساق الأدلة التي عول عليها ، نوه إلى دفاع الطاعن ورد عليه بقوله : •

وحيث أنه بالنسبة لطلب محامى المتهم ندب أحد الأطباء الشرعيين لتوضيح إمكانية ابتلاع المتهم للكرات المطاطية التى تحوى عقار الهيروين المضبوط فإن المحكمة تشير فى هذا الشأن إلى أنها وبعد أن أطمأنت تماماً إلى الاعتراف الوارد على لسان المتهم فى التحقيقات وذلك التفصيل الذى حواه ذلك الاعتراف فإنها تخلص إلى اطمئنانها إلى حدوث الواقعة على النحو الذى قال به المتهم ومن ثم فإنها تلقت عن أجابة المحامى لمثل هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . لما كان ذلك ، كان الحكم المطعون فيه قد ذهب - لما أورده على البيان المتقدم - إلى عدم إجابة الطاعن إلى طلب عرضه على الطبيب الشرعى ودون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فيها فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ١٠٣٩٠ سنة ٦١ قضائية) .

ثانياً - زراعة النباتات المخدرة بقصد الاتجار :

١- ان رد الحكم على دفاع الطاعن الذي رده فى طعنه ، بأن النباتات التى فوهدت وسط زراعة الطاعن وجدت فى خطوط منتظمة داخل زراعة البصل وفى خطوط متوازية ولا يتخللها نبات آخر مما يدل على أنها زرعت بمهارة واتقان، ويبد خبير بزراعتها وأثبت الحكم فى معرض الرد على الدفاع ان المحكمة قضت احراز هذه النباتات بالجلسة وفى حضور هيئة الدفاع عن المتهمين فتبين أن الاشجار جميعها من نوع واحد وليس بينها شدة خلاف ولا محل بعد ذلك لارسال النباتات جميعها للتحليل خصوصاً وأن ما ارسل منها للمعمل الكيماوي كان قدراً كافياً وثبت من تحليله انه نبات الحشيش، لما كان ذلك وكان ما اثبتته الحكم من وصف هذه النباتات وأنها كلها متشابهة لم يختلط بها غيرها من الزراعات الاخرى وأنها زرعت صفوفاً مستوية فى خطوط محاذية لزراعة البصل ، ما اثبتته الحكم من ذلك يفيد أن المحكمة اطرحت طلب الدفاع تعيين اخصائي للبت فيما آثاره من اختلاط تلك البلور المخطور زراعتها بغيرها مادامت قد اقتنعت بالدليل المادي الذى ثبت لديها من أن

• احكام النقض •

زراعة نبات الحشيش انما كانت مستقلة عما عداها من زرع بجوارها وخالصة من شائبة الاختلاط به ، وهي لا تلزم بعد ذلك ان ترد ردا صريحا في حكمها عن طلب الدفاع ، لما كان ذلك .. وكان الجدول رقم ٥ .. قد ذكر بين النباتات الممنوع زراعتها نبات الحشيش، وكان الحكم قد أثبت ان زراعة نبات الحشيش المضبوطة كانت نامية وفي خطوط منتظمة وأن عدد أشجارها المضبوطة قد بلغ ٤٣٥٠ شجرة كلها من نوع واحد، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة يكفي أن تكون الزراعة بقصد الانتاج - في ظل المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢- وكان هذا القصد من المسائل المتعلقة بالموضوع ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون علي حق اذا هي استنتجت من وقائع الدعوى ومن الأدلة والقرائن التي استخلصتها أن المتهم (الطاعن) هو الزارع لما زرع سواء في ذلك الزراعة المباحة والزراعة المحرمة وأنه لم يكن ذلك الا منتويا انتاج مخدر الحشيش الذي حرم القانون انتاجه وتكون فيما انتهت اليه من ادائته علي فعلته قد طبقت القانون تطبيقا سليما ،

(نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٨ رقم ٨٤ ص ٣٠٢)

٢- ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله وان ضابط مباحث .. علم من مصدر مسري تأيد لديه من التحريات التي اجراها بأن .. والد المتهم قام بزراعة نبات القنب الهندي -الحشيش- في أرض له بناحية .. فاستأذن النيابة في تفتيش .. والماكينة التي يعمل فيها، وفي تفتيش وضبط زراعة القنب المذكورة فأذنت، وخف يوم الحادث الي الناحية سالفة الذكر وعلى رأس قوة لتنفيذ هذا الاذن ، وهناك فتش شخص .. والماكينة فلم يثر معه أو فيها علي شيء وطلب من المذكور ارشاده عن زراعه قطنه فأرشده عن محل الحادث وباليبحث فيه مع .. وجدنا به ست عشرة شجرة من نبات الحشيش تكاد تكون كاملة النمو في ثلاث مناطق، وقد أنكر .. زرعه أو علمه بهذه الشجيرات، وتقدم ولده المتهم (الطاعن) مقرا بأنه يقوم بزراعة القطن واعترف بزراعه لنبات الحشيش . وحيث ان الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة المحاكمة اعتبار حيازة نبات الحشيش -على فرض ثبوتها

علي الطاعن - لم تكن الا بقصد التعاطي لا الاتجار، لأن التحقيقات لم تسفر عن قصد الاتجار عند الطاعن، ولكن المحكمة دانتته بالحقبة المخلطة المقررة للاتجار دون ان تعرض لدفاعه وترد عليه، وحيث انه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان عدد شجيرات الحشيش التي زرعها الطاعن ضئيلة، وكان ما أورده من عناصر وادلة يفيد بذاته في توفر الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي مما كان يوجب علي المحكمة تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة ٣٣ فإنه يتعين تصحيح الحكم بمحاسبة الطاعن علي مقتضى المادة المذكورة .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ١٠ رقم ١١٤ ص ٥٢٢)

٣- عبارة « في أي طور من اطوار نموها » التي تشير الي النباتات المذكورة في الفقرة (و) من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا تعني ضرورة ، جود النبات قائما وملتبصا بالارض دون وجوده جافا ومنفصلا عنها - اذ ان هذه التفرقة لا، نذ لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص ، ومن شأنه اذا أخذ بها ، تؤدي الي نتيجة غير منطقية وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات ونجد ينفها- مع ان هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر المخدر، ولايتصور ان الشارع قد قصد الي هذه النتيجة.

(نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١١ رقم ١١٦ ص ٦١٠)

٤- الاصل في الجرائم علي اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال. ولما كانت جريمة زراعة واحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار التي دين بها الطاعن يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري علي سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات.

(نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

احكام النقض هـ

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٩١ ص ٨٤٤)

هـ- لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومعاينة النيابة وتقرير المعامل الكهملوية، عرض لدفاعه القائم علي جهله بكنه نبات الحشخاش المزروع بحقله واطرحه بقوله : « وحيث انه بالنسبة لقالة الدفاع انه ليس من دليل علي أن المتهم هو الذي زرع نبات الحشخاش المضبوط فرودود بما هو ثابت في التحقيقات من أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن اقرار المتهم نفسه في التحقيقات ايضا انه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه أحد في ذلك، ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم من أنه رأي ذلك النبات - يقصد نبات الحشخاش- ناميا في الأرض دون أن يعرف كنهه وكان يطعمه لماشيته، وهو أمر بعيد عن التصديق العقلي ازاء ما تم ضبطه من نباتات الحشخاش الكثيرة تنتشر في زراعة الترمس البالغ مساحتها حوالي أربعة افدنة فضلا عن ان المتهم علي ما قرره في التحقيقات يمتنع حرفة الفلاحة ومن ثم لم يكن سائقا فيه القول بعدم معرفة ذلك النبات الا أن يكون هو الذي زرعه علي ما استقر في وجدان المحكمة واطمأناتها هـ ، لما كان ذلك وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة علي بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج. وكان من المقرر أنه لايشترط في الدليل في المواد الجنائية ان يكون صريحاً ودالاً مباشرة علي الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج علي المقدمات. فإن ما أورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه- يؤدي الي ما رتب عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الحشخاش المزروع بحقله توافراً فعلياً ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون.

(نقض ٦ فبراير سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٤٦ ص ٢٠٦)

٦- لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات المنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات المنوع زراعتها، كما ان القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز بان المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة في الاصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات او المادة المضبوطة اذا كان ما اورده في حكمها كافياً في الدالة علي ان المتهم كان يعلم بان ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله :وكما انه زعم ان المتهمين الثاني والثالث - المحكوم عليهما غيباً- أوهما ان النبات لكراوية افرنجي ولقد ثبت من اقوال المختصين بالزراعة انه يوجد خلاف كبير بين نبات الافيون ونبات الكراوية وانه لا يوجد في الزراعة شيء يسمى كراوية افرنجي مما يقطع بعلم المتهم بأن النبات المنزرع هو نبات الخشخاش المنتج للافيون وخاصة انه قام بزراعته وسط الارض المملوكة له والواضع يده عليها واحاطها من الخارج بزراعة الفول ثم زراعة البرسيم ، واذا كان ما اورده الحكم رداً علي دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفي في الدلالة علي علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة ، فإن منعي الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(نقض ١٤ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٨ ص (٧٥)

٧- لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم علي جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله واطراحه في قوله «..كما ثبت من المعاينة ان مساحة الارض مكان الضبط وجدت مزروعة بكاملها بنبات الخشخاش وانه شوهد بهذه النباتات خدوش اي انها مجرحة، وهذا التجريح دليل علي انه قد استخلص من هذه النباتات مادة الافيون التي تزرع هذه النباتات بقصد استخلاص هذه المادة منها. ومن ثم فانه يستخلص من كل ذلك علي سبيل القطع والجزم ان المتهم كان علي علم تام بنوع النباتات المضبوطة وماهيته وكنهها الامر الذي يتفي معه دفاعه في هذا الخصوص، خاصة وأن الثابت من

• احكام النقض •

تحقيقات النيابة ان المتهم اقر باقواله بأنه علم بحقيقة هذه النباتات قبل يوم الضبط والتفتيش ثم ادعى انه طلب من المتهمين الثاني والثالث اقتلاعها من الارض وابعادها دون ان يحاول ان يبلغ الجهات المختصة لو كان صادقا فيما ادعاه لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة ذرعة نبات الحشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لايتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر انه لايشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، واذ كان ما اورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدي الي ما رتب عليه ويقوم به الدليل علي توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الحشخاش المزروع بحقله توافراً فعلياً ويسوغ به اطراح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون . ومن ثم فإن منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان زراعة نبات الحشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفاً تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها، وكان ما اورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي اقوال الضابط مرتباً علي ذلك القول «بأن المتهمين قصدوا من زراعة نبات الحشخاش المضبوط انتاج مادة الافيون التي تستخلص من هذه النباتات والاتجار فيها» .. فإن ما اورده الحكم في ذلك يكفي لاثبات هذا القصد وفي اظهار اقتناع المحكمة بشيوته من ظروف الواقعة التي اوردها وادلتها التي عولت عليها. ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن يرمته يكون علي غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(نقض ١٧ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٣٦ رقم ٧٠ ص ٤٠٩)

٨ - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بكنه نيات الخشخاش القائم واطرحه بقوله : انه (الطاعن) اقر بالتحقيقات بانّه هو الذى قام بزراعة الأرض - التى عثر بها على نبات الخشخاش ولايشاركة أحد فى زراعتها وان المعانة اثبتت ان نبات الخشخاش مزروع فى مساحة ثمانية قراريط من بين المساحة التى يقوم المتهم بزراعتها ويصل لارتفاع بعض الشجيرات حوالى ٧٥ سم ومن ثم لايقبل منه القول وهو يمتنع حرفة الفلاحة انه لايعرف نوع هذه الزراعة : لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع نستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لايتناظر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، واذا كان ما اورده الحكم على النحو المتقدم يانه - يؤدى الى مارتبه عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نيات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائى لجريمة زراعة النبات المخدر التى دين بها كما هى معرفه به فى القانون ، فان منى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيّنا رفضه موضوعا .

(نقض ٢ يونه سنة ١٩٨٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٣٦ رقم ١٣٠ ص ٧٤٢)

ثالثا - العقوبات :

١- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المطعون ضدهم من الثانى إلى الخامس أنهم جلبوا مواد مخدرة إلى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص، وأن المطعون ضده الأول اشترك معهم بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب هذه الجريمة، بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاينة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة كل من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة الى عقوبتي

« احكام التقض »

الغرامة والمصادرة المقضي بهما.

(نقض أول فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة التقض من ٢١٢ رقم ٤٧ ص ١٩٠)

٢- اذ تنص المادة ٣٣/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنية إلى عشرة الاف جنية مصري (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضدهم من الثاني الى الخامس أنهم جلبوا مواد مخدرة الى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص، وأن المطعون ضده الأول اشترك معهم بطريقي الاتفاق والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة. بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة لجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة كل منهم بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنية، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة كل من المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة بالاضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضي بهما.

(نقض ١ فبراير سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة التقض من ٢٢ رقم ٤٧ ص ١٩٠)

٣- متى كان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش إلى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لايجوز النزول فيها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة للعقوبة

المقيدة للحرية وفقا للقانون يجعلها الاشغال الشاقة ثلاث سنوات .

(نقض ١٧ مايو سنة ١٩٧١ مجموعة

أحكام محكمة النقض من ٢٢ ص ٤١١)

٤- إذا كان البين من مساق الحكم أنه وأن نفي عن الطاعن الأول صراحة قصد الاتجار اسوة بسائر الطاعنين وخلص إلى أنه إنما أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي - غير أنه حينما حدد الجرائم التي دانه بها أورد احداها- وهي الجريمة الأخيرة منها - بوصف أنه حاز بقصد الاتجار بنبور نبات الخشيش، كما أنه وإن لورد ضمن المواد التي عاقب هذا الطاعن بمقتضاها نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ التي تعاقب على احرار أو حيازة الجواهر المخدرة أو زراعة النباتات الممنوع زراعتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي- إلا أنه حين أوقع عليه العقوبة مع تطبيق المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات في حقه - عاقبه بعقوبة السجن، وهي العقوبة المقررة أصلا لتلك الجرائم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفة الذكر- دون اعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات من النزول الي عقوبة الحبس الذي لايجوز ان تنقص مدته عن ستة اشهر وفقا لنص الفقرة الثانية من تلك المادة فإن ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاثر يبنى عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الادانة مما لايمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم وعدم استقرارها الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الأول والى باقي الطاعنين لحسن سير العدالة.

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٣ رقم ٥٧ ص ٢٣٨)

٥- احكام النقض

٥ - لما كانت المادة ٣٣/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه إلى عشرة الاف جنيه كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة إلى جمهورية مصر العربية بغير ترخيص كتابي طبقا للمادة ٣٣/أ من ذلك القانون، فإن الحكم اذ قضى بمحاكمة المطعون ضده بالأفضال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبترغيمه ثلاثة الاف جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمحاكمة المحكوم عليه بالأفضال الشاقة المؤبدة. بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والمصادرة المقضي بهما.

(نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض ٢٣ ورقم ٢٣٧ ص ١٠٦٣)

٦- ان المادة ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات قد أوردت قيدا على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لاهجوز في تطبيق المواد سالفة الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فإن المحكمة اذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات أو نزلت بالعقوبة من الاعدام الذي نصت عليه المادة ٣٣ من القانون المطبق إلى الاشغال الشاقة المؤبدة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون .

(نقض ١٥ يولييه سنة ١٩٨٠ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٣١ رقم ١٥٠ ص ٧٧٥)

٧- لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، تنص على أن يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) وكان الاصل ، على مقتضى هذا النص وسائر احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المتنوعة، فإن مجرد إدخالها

إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر، يتحقق به الركن المادي المكون لكل من جرمي جلبها المؤتمدة بالمادة ٣٣ انفة البيان وتهريبها المؤتمدة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار اليه، وهو ما يقتضى أعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد فحسب بالجريمة ذات العقوبة الأثمد - وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة - والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجرمي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٨ مجموعة احكام)

محكمة النقض س٣٥ رقم ١ (هيئة عامة) ص ١).

مادة (٣٤) (١)

يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(أ) كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيه بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

(ب) كل من رخص له في حيازة جوهر مخدر لاستعماله في غرض معين وتصرف فيه بأية صورة في غير هذا الغرض .

(ج) كل من أدار أو هيا مكانًا لتعاطي الجواهر المخدرة بمقابل.

وتكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه في الأحوال الآتية :

١ - إذا استخدم الجاني في ارتكاب إحدى هذه الجرائم من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحدًا من أصوله أو من فروعه أو زوجه أو أحدًا ممن يحول تربيته أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم في رقابتهم أو توجيههم .

٢ - إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأي وجه .

٣ - إذا استغل الجاني في ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى

(١) المادة ٣٤ مبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وكانت قد عدلت بالقانون رقم ٤٠

لسنة ١٩٦٦.

وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقاً للدستور أو القانون .

٤ - اذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو دور التعليم ومراقبتها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الأماكن .

٥ - اذا قدم الجانى الجوهر اغتدر أو سلمه أو باعه الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الفس أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

٦ - اذا كان الجوهر اغتدر محل الجريمة من الكوكابين أو الهيموين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق .

٧ - اذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

تشكل الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات صورة من أكثر صور التعامل فى الجواهر خطورة . ونظراً لما تنطوى عليه هذه الجريمة من آثار مدمرة على المجتمع وعلى الأفراد لذلك فقد رصد لها المشرع عقوبة تصل إلى الاعدام .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالى :-

أولاً : أركان الجريمة .

ثانياً : عقوبة الجريمة .

٢ - (أولاً) أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة شأن باقى الجرائم . على ركنين مادى ومعنوى سوف نتناول كل منهما تباعاً .

٣ - الركن المادى :

نظرا لان الجريمة المنصوص عليه فى المادة ٣٤ تتضمن ثلاث صور مستقلة ، لذلك فقد رأينا أن نتناول كل منها على استقلال .

٤ - (أ) حيازة أو أحرار أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم جوهر مخدر للصاعى و كان ذلك بقصد الاتجار وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا (الفقرة الاولى من المادة ٣٣) :

حصر المشرع كافة الافعال الاجرامية المؤثمة فى قانون المخدرات ، وفى سبيل ذلك فقد استعمل بعض الالفاظ كالحيازة والاحراز والشراء والبيع وغيرها . ونظراً لأن هذه الالفاظ لها مدلول قانونى محدد لذا فقد تعين دراسة كل منها للوقوف على قصد المشرع من استخدام هذه الالفاظ .

• - مدلول الحيازة فى قانون المخدرات :

نظرا لأن قانون العقوبات له ذاتية خاصة من حيث كونه قانون الدفاع الاجتماعى فإنه يستهدف بتصويحه تحقيق غايات مختلفة عما تستهدفه بعض فروع القانون الأخرى . ولذلك فإن مدلول بعض المصطلحات التى ينص عليها قانون العقوبات تكون مختلفة عن مدلولها فى فروع القانون الأخرى (٢) .

ولذلك فإن معنى الحيازة فى القانون المدنى ينصب على تحديد آثارها وتقدير حمايتها باعتبارها أحد مصادر الحقوق ، بينما ينصب معنى الحيازة فى قانون المخدرات على اعتبارها محلا للتجريم والعقاب .

(٢) وعلى سبيل المثال فقد توسع المشرع فى مدلول الموظف العام والمال العام فى الباب الرابع من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات « القسم الخاص » القاهرة ، دار نافع للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ ، بند ١٣٤ ، ص ٩٥ وما بعدها .

وتأسيساً على ذلك فإن الحيازة فى قانون المخدرات هى امتداد سلطان حائر المخدر عليه ، ولو لم يكن فى حيازته المادة . أو كما نصف محكمة النقض ذلك بأنه « يكفى لاعتبار المتهم حائزاً أن يكون سلطانه مبسوطاً على المخدر ، ولو لم يكن فى حيازته المادة » (٣) . وبمعنى آخر فإن الحيازة تتكون من عنصرين ، أولهما احراز المادة ، والثانى وجود نية الاحراز ، ولا مانع قانوناً من أن يفترق العنصران فيكون أحدهما عند شخص والثانى عند شخص آخر . ولذلك فإذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدر إنما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفى فى إثبات حيازة المتهم للمخدر . وقد قضى بأن منط المسئولية فى كلتا حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة ، وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية ، أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتحقق الحيازة المادية (٤) .

وقد استعمل المشرع فى قانون المخدرات لفظ التملك والحياز كمرادفان ، فقد نصت المادة الثانية من قانون المخدرات على أنه يحظر على ... أو يملك أو يحوز ... الخ ، كما نصت المواد ١/٣٤ ، ١/٣٧ ، ١/٣٨ على معاقبة كل من حاز أو احرز ... الخ ، ومفاد نص المادة الثانية أنها قد نصت على التملك والاحراز واغفلت النص على الحيازة ، أما المادة ٣٤ فقد نصت على الحيازة والاحراز واغفلت النص على التملك ، وتفسير ذلك ان المشرع حينما استعمل لفظ الحيازة فإنه قصد التملك بدلاً منه . (٥)

(٣) انظر نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٢ ص ٦٥ .

(٤) انظر نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦ .

(٥) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ١٨ .

ويؤكد ما ذهب إليه محكمة النقض من ان الحيازة تشمل الملكية دون استلزام لوضع اليد ان قانون المخدرات قد حظر التملك ولكنه لم يورد نصاً للعقاب عليه مكتفياً بما استقرت عليه =

٦ - مدلول الاحراز فى قانون المخدرات :

ان المقصود بالاحراز فى قانون المخدرات مجرد الاستيلاء المادى على الجوهر المخدر لأى غرض من الأغراض ، وبغض النظر عن طبيعة الباعث عليه . ويفترض الاستيلاء المادى وقوع اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مادياً مصحوباً بالسيطرة عليه سواء كان ذلك من المالك أو من غيره .

ولذلك فإنه يعتبر احرازاً من يستولى على المخدر ليحفظه لحساب المالك ، أو لينقله الى مكان آخر أو لتسليمه للغير أو ليتعاطاه . وعليه فإن الاحراز يتوافر فى حالة وجود الجوهر المخدر فى يد المتهم ، أو بين اصابع قدمه أو فى فمه أو أحشائه أو فى أى جزء من أجزاء جسمه .

ويتوافر الاحراز سواء كان عرضياً طارئاً أو أصلياً ثابتاً ، وسواء طالبت مدته أو قصرت ، ولذلك تقع جريمة احراز المخدر طالما علم المحرز بان المادة التى يحزرها هى من الجواهر المخدرة .

ولا يكفى الاتصال المادى بالمخدر وحده لتكوين الاحراز ، بل يجب ان يصاحبه سلطة المحرز على المخدر ولذلك فإن مجرد لمس المخدر باليد لا يعتبر اتصالاً بالمخدر طالما لم يصاحبه سلطة المحرز على المخدر ، وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض بان الاتصال المادى لا يكفى وحده لتكوين الاحراز فمن يدفع المخدر من امامه وامام الشخص الآخر الذى كان يجالسه فى وقت الضبط لا يعتبر ان سلطانه كان مبسوطاً على المخدر قبل واقعة الدفع^(٦) .

= احكام النقض من ان الحيازة تشمل الملكية .

انظر السيد حسن البقال وفؤاد محمد على : المرجع السابق ، بند ٤٢١ ، ص ١٩٢ .

(٦) انظر نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة احكام محكمة النقض ص ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨ .

وقد انتقد جانب من الفقه هذا الحكم امتداداً الى ان الامساك بالمخدر هو أظهر صور الاتصال به ، ودفعه بعيداً عن مجلس المتهم يكشف عن مدى سيطرته عليه ، وفى الاتصال بالشئ والسيطرة عليه يتجسد الاحراز ، بينما يرى جانب آخر من الفقه ان دفع المتهم للمخدر الذى كان امامه وامام الشخص الآخر الذى كان يجالسه ولو انه يعد اتصالاً مادياً بالمخدر الا انه لا يعد احرازاً له لأن الاحراز يستلزم معنى السلطة أو السيطرة على الشئ وما قام به المتهم لا يفيد شيئاً من ذلك وإنما يفيد رغبته فى درء شبهة نسبة المخدر اليه (٧) .

٧ - كمية المخدر محل الحيازة أو الاحراز :

تقع جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدرة مهما كانت ضالة الكمية محل الجريمة متى كان لها كيان مادى محسوس امكن تقديره وقد قضى تطبيقاً لذلك بأن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالمعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ، وأذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التى وجدت عاقلة بالاحراز المصبوطة أمكن فصلها عما علفت به من الاحراز التى وجدت فى مسكن المتهم وحدها وفى حيازتها وكان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذى أنتهى إلى ادانة المتهم لاحراز المخدر يكون صحيحاً فى القانون (٨) .

٨ - ضبط المخدر محل الحيازة أو الاحراز :

ان ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة الحيازة أو الاحراز بل يكفى لاثبات الركن المادى فى هذه الجريمة ان يثبت بأى دليل انه قد وقع فعلاً ولو لم يضبط الجوهر المخدر ، فمتى استخلص الحكم فى منطق سائق من الأدلة التى أوردها أن المتهم ضالع بنفسه

(٧) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٠ .

الدكتور ادوار غالى الذهبى : ص ٦٣ .

(٨) انظر نقض ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٢٩ رقم ١٩٠ ص ٧٨٢

فى احرار المخدر الذى لم يضبط عنده لنقله المخدر أو اخفائه فى منزل آخر فإن عقابه على انه محرز لا مخالفة فيه للقانون (٩) .

٩ - التعامل فى الجواهر المخدرة :

ان التعامل فى المواد المخدرة - فى غير الاحوال المصرح بها - ممنوع أبداً كانت صورته ، سواء كان بمقابل أو بدون مقابل ، وسواء كان هذا المقابل عيناً أو نقداً أو منفعة .

وتشمل صور التعامل التى حظرها قانون المخدرات البيع والشراء والنقل والتسليم ، وتتضمن هذه الصور التصرف القانونى كالاتجار والبيع والشراء ، والعمل المادى كالنقل والتسليم .

وتتم جريمة الشراء والبيع بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر للمشتري ، اذ لو كان التسليم مطلوباً فى هذه الحالة لكانت الجريمة احراراً ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء . واذا تسلم المتهم المخدر بعد تام الاتفاق على شرائه فإنه يرتكب جريمتين ، فوصول يده بالفعل الى المخدر يتسلمه اياه حيازة تامة ، واتفاقه جديداً على الشراء هو جريمة اخرى .

وتعتبر واقعة البيع أو الشراء واقعة مادية تملك محكمة الموضع كامل الحرية فى تقدير توافرها وإثباتها دون اثاره الماهية القانونية لكل من الواقعتين ، وذلك لأن أى منهما غير خاضع لأى شرط من الشروط القانونية . ولا يشترط للدانة فى جريمة التعامل ان يضبط المخدر مع المتهم أو فى محله ، بل يكفى ان يثبت الحكم واقعة التعامل أو الشراء أو غيرها بأدلة تؤدى الى ثبوتها ، وتكون الادانة صحيحة ولو كان المخدر الذى حصل التعامل فيه لم يضبط مع احد .

(٩) انظر تقضى ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ سنة ص ٤٦ . رقم ٢٢ .

كذلك فإنه لا يلزم لاثبات التعامل فى المواد المخدرة ان يبين الحكم شخصية الطرفين ، ويكشف عنها بل يكفى ان يشهد الشهود بأن المتهم بتجر فى المواد المخدرة ويقتنع القاضى بصدقهم أو ان تقوم لديه قرائن وظروف تقنعه بهذا الاتجار ، ومتى اقتنع وبين مصدر اقتناعه ثم حكم كان حكمه صحيحا (١٠) .

وفى سبيل اثبات واقعة التعامل لا تسرى قاعدة عدم جواز الاثبات بغير الكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيها (١١) ، وذلك لأن التعامل يدخل فى تكوين الركن المادى للجريمة فمحبر وفقا لقانون العقوبات من الوقائع المادية التى يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات .

وبلاحظ ان المشرع قد اغفل النص على عقاب افعال التبادل والنازل والوساطة ، برغم انه قد حظر هذه الافعال فى المواد ٢ ، ٢٩ من قانون المخدرات . ولذلك فقد ذهب فريق من الفقه صوب القول بعدم جواز معاقبة الجاني على ارتكاب هذه الافعال بوصفه فاعلاً أصلياً ، ولكن يجوز معاقبة الوسيط باعتباره شريكاً ، وفى حالة عدم اتمام الصفقة فلا سبيل الى عقاب الفاعل وذلك تطبيقاً لقواعد الاشتراك .

بينما ذهب فريق آخر من الفقه صوب اعتبار كافة صور التعامل دس المخدر فى عداد الجنايات ، وذلك تأسيساً على ان المشرع قد مساوى بين كافة الافعال الواردة فى المادة الثانية من قانون العقوبات فتأخذ كلها نفس الحكم ، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر التبادل أو التنازل والوساطة فى المادة الثانية ، والتسوية بينها وبين الحالات الاخرى عيباً ينزه عنه الشارع (١٢) . كما انه من غير المنطقى ان يعاقب المشرع على مجرد تسهيل التعاطى (المادة ٣٥ من

(١٠) انظر نقض ٧ مارس ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية رقم ١٩٥ ص ٢٣٦

(١١) المادة ٦٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(١٢) انظر الدكتور إدوار غالى الذمى : المرجع السابق ، ص ٧٦ وما بعدها .

القانون) يعقوبة اشد من عقوبة الحيازة أو الاحراز بغير قصد الاتجار ، ثم يقصد اخراج افعال التبادل والتنازل والوساطة من دائرة جنايات المخدرات (١٣) .

١٠ - التقديم للتعاطي :

يقصد بتقديم الجوهر المخدر للتعاطي اعطاء المخدر للغير لكي يتعاطاه ، سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل (١٤) . ويتطلب تقديم المخدر للتعاطي ضرورة نشاط ايجابي من المتهم ، اما مجرد اتخاذ موقف سلبي فلا يتحقق به معنى التقديم للتعاطي .

وقد حرص المشرع على تجريم فعل التقديم للتعاطي برغم انه يتضمن بحكم اللزوم العقلي والمنطقي جريمة احراز الجوهر المخدر . وذلك لانه وان كان المشرع قد ساوى بين الفعلين - الاحراز بقصد الاتجار والتقديم للتعاطي في المادة ٣٤ د من قانون المخدرات وذلك لتساوي الخطورة الناتجة عنهما - فانه قد ميز بينهما في العقاب . ففي حالة التقديم للتعاطي بغير مقابل ، رصد له المشرع في المادة ٣٥ من قانون المخدرات عقوبة الاعمال الشاقة المؤبدة ، وهي اشد من العقوبة التي رسدها لفعل الاحراز بقصد التعاطي وهي الاعمال الشاقة المؤقتة ، ويرجع ذلك لخطورة فعل التقديم للتعاطي بغير مقابل عن فعل الاحراز بقصد التعاطي .

ويكتمل النشاط المادي للفاعل في جريمة تقديم الجوهر المخدر للتعاطي بمجرد قيامه بتقديم الجوهر المخدر للغير ولو لم يعقبه تعاطي من الغير لهذا المخدر .

١١ - (ب) التصرف في الجواهر المخدرة على خلاف الفرض المحدد في

(١٣) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق، بند ٦٢٣ ، ص ٧٢٢ .

(١٤) يعتبر تقديم الجوهر المخدر للتعاطي بمقابل اتجارا في المخدر في نفس الوقت ، وبذلك تعدد الواقعة صوريا .

انظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، بند ١٧٦ ، ص ٩٣ وما بعدها .

الترخيص بحيازتها (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) :

اجاز المشرع لفئات كثيرة الاتصال بالجواهر المخدرة وذلك لاستعمالها فى اغراض متعددة ، فمنهم المرخص له فى جلب وتصدير الجواهر المخدرة أو الاتجار فيها ، ومنهم المرخص له فى صنع مستحضرات تدخل المخدرات فى تركيبها ، ومنهم الصيدالة المرخص لهم فى صرف الجواهر المخدرة ومنهم الاطباء المرخص لهم فى حيازة الجواهر المخدرة لاستخدامها فى معالجة المرضى بمقتضى بطاقات تمنح لهم وذلك حسبما سبق أن بيناه عند شرح الفصل الرابع من هذا المؤلف .

ويقع السلوك المادى المؤثم فى هذه الجريمة بقيام المرخص له بحيازة تلك المواد أو الاتصال بها بالتصرف فيها فى غير الغرض الذى حددته المشرع . وتأسساً على ذلك فإنه يشترط لوقوع هذه الجريمة توافر شرطان هما :

أولاً : صفة فى الجاني . وذلك بان يكون ضمن الفئات التى رخص القانون لها فى حيازة الجواهر المخدرة لاستعمالها فى اغراض معينة . ومن بين هذه الفئات الاطباء والصيدالة المنصوص عليهم فى المواد ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ من قانون المخدرات والموظفين المكلفين بتنفيذ احكام قانون المخدرات الذين تدخل المخدرات فى حوزتهم نتيجة التفتيش والضبط ، أو الذين يعهد اليهم باتلاف هذه المواد .

ثانياً : التصرف فى المخدر فى غير الغرض الذى رخص له فى حيازته . وذلك بأن يقوم الجاني بالتصرف فى الجوهر المخدر للغير بمقابل أو بغير مقابل ، وعلى سبيل المثال الصيدلى الذى يرخص له فى حيازة الجواهر المخدرة لصرفها للمرضى ثم يقوم ببيعها للغير أو يقدمها للغير بغير مقابل . أو كالطبيب المرخص له بحيازة الجوهر المخدر لاستعماله فى العمليات الجراحية فيقدمه للغير أما عن طريق البيع أو التقديم للتعاطى أو الهبة بغير مقابل .

وقد اختلف الفقه فى صدد ما يقدم عليه المريض المرخص له بتعاطى جوهر مخدر فيقوم بالتصرف فيه الى شخص آخر سواء بمقابل أو بغير مقابل . فذهب فريق من الفقه

(١٥) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٢٢٦ ، ص ٧٢٥ .

صوب اخضاع هذا التصرف لنص المادة ٣٤/ب (١٥) . بينما ذهب فريق آخر من الفقه صوب قصر مدلول عبارة كل من رخص له فى حيازة جواهر مخدرة على الافخاص الذين يحوزون الجواهر المخدرة بحكم عملهم والمكلفين بالمحافظة عليها أو التصرف فيها لاغراض معينة (١٦) ، اما المريض فهو مرخص له فى تعامله الجواهر المخدرة وليس مرخصا له فى حيازته . ولذلك فاذا تصرف هذا المريض فى المادة المخدرة وكان ذلك بقصد الاتجار فانه يعاقب بمقتضى نص المادة ٣٤/١ من قانون المخدرات ، اما اذا قدم الجواهر المخدرة للتعاطى بغير مقابل أو سهل للغير تعاطيه فانه يخضع لنص المادة ٣٥/ب من القانون .

١٢ - ادارة أو تهبة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل :

تجرم المادة ٣٤/ج نوعين من السلوك الاجرامى هما ادارة أو تهبة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل . وسوف نتناول كل منهما على الوجه التالى :

١ - تهبة المكان لتعاطى :

ويقصد به تخصيص المكان لتحقيق غرض معين هو تعامله المواد المخدرة ، وتزويده بما قد يحتاج اليه المتعاطين حال تواجدهم فيه . ويتم تخصيص المكان أمامجموعة محددة من الناس أو لشخص على انفراد ، وقد يكون اعداد المكان بقصد تعامله المخدرات فقط أم بقصد ارتكاب اعمال اخرى كالدعارة أو لعب القمار . ويستوى أن يكون المكان المعد لتعاطى المخدرات فى صورة كوخ بين الحقول ، أو غرفة فى منزل ، أو زاوية فى مقهى ، أو مخزن فى متجر ، أو سيارة فى مرآب ، أو خيمة فى الصحراء ، أو كهفا فى الجبل (١٧) .

(١٦) انظر الدكتور ادوارد غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١٧) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٣٦ .

وتتم التهيئة بتزويد المكان بالحقن اللازمة لمن يتعاطى الايوان أو المورفين ، أو بأدوات
الشم لمن يتعاطى الهيروين ، أو بالجوهر لمن يتعاطى الحشيش .
وما يعتبر من اعمال تهيئة المكان قانوناً متروك تقديره لقاضى الموضوع بغير تعقيب
عليه من محكمة النقض .

ولا يعتبر استحضار المواد المخدرة من أعمال تهيئة المكان لأن هذا السلوك الاجرامى
مؤثم بوصف التقديم للتعاطى (م ١/٣٤) .

ب - ادارة المكان للتعاطى :

يقصد بادارة مكان لتعاطى المخدرات اشراف الجاني وتوجيهه لكافة العمليات المتعلقة
بتعاطى المواد المخدرة داخل المكان ، ولا يهم ان يكون المسؤول عن الادارة هو ماله أو
مستأجره ، أو أى شخص آخر مسئول عن الادارة .

وقد اشترط المشرع لقيام هذه الجريمة ان تتم عملية التهيئة أو الادارة بمقابل ، ويستوى
فى ذلك ان يكون المقابل عيناً أم نقداً أم منفعة . وتأسيساً على ذلك فأه يخرج من نطاق
التجريم وفقاً لهذا النص من يعد أو يهوى لنفسه مكاناً خاصاً فى سكنه الخاص ، أو محل
عمله لتعاطى المواد المخدرة ، سواء كان يدعو اليه اصدقائه فى أوقات معدة أم كان يستعمله
بمفرده .

١٣- الركن المعنوى :

ان القصد الجنائى المطلوب توافره فى الجنائيات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من
قانون المخدرات هو القصد الجنائى العام بشقيه العلم بمكونات الواقعة الاجرامية سواء الواردة
فى الفقرة الاولى أو الثانية أو الثالثة ، واردة ارتكاب هذه الواقعة .

وبالاضافة الى القصد العام يجب توافر قصد الاتجار فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من
قانون المخدرات ، وقد سبق لنا ان بينا بالتفصيل مضمون قصد الاتجار فى المادة ٣٣ من
القانون فيمكن الرجوع إليه متعاً من التكرار .

١٤ - (ثانيا) عقوبة الجريمة :

حدد المشرع في المادة ٣٤ من قانون المخدرات بعض العقوبات الاساسية التي يتعين توقيعها في حالة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فيها . كما حددت العقوبات إذا توافر في ارتكاب الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها وسوف نتناول فيما يلي كل من هاتين الحالتين .

١٥ - العقوبات الاساسية :

رصد المشرع لجريمة حيازة أو إحراز أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم جوهر مخدر للتخاطي وكان ذلك بقصد الاتجار أو التجر فيه بأية صورة وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا عقوبة الاعدام أو الانفصال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه .

ويلاحظ ان هذه العقوبة اقل من عقوبة الاتجار في النباتات المخدرة المحظور زراعتها والمنصوص عليها في الجدول رقم (٥) . اذا انها قد أصبحت في التعديل الجديد الاعدام وغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه (المادة ٣٣ من القانون) .

والرأى لدينا أنه ليس هناك مبرر لتشديد العقوبة في الحالة الثانية ، اذ ان السلوك ، الاجرامى المتمثل في الاتجار بالمخدرات المخدرة يتساوى مع الاتجار في النباتات المخدرة ، بل ربما يكون الاول اكثر خطورة لسرعة تدلول الجوهر المخدر في صورته النهائية عنه في حالة وجوده في صورته الزراعية كنبات ، ولذلك فأننا نرى ان منطق التشديد الذي اتبعه المشرع في القانون الجديد لم يكن له ما يبرره سواء من ناحية المنطق القانوني ، أو من ناحية الخطورة الاجرامية ، ولذلك فأننا نرى انه كان احرى بالمشرع ان يجمع بين فعلى الاتجار في المخدرات المخدرة أو في النباتات المخدرة في فقرة واحدة تحقيقا للتناسق التشريعي والقانوني .

١٦- الظروف المشددة للجنايات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون

المخدرات :

تشدد المشرع العقوبة على الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون لتصبح الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة الف جنيه اذا توافر ظرف من الظروف الآتية :

١ - صلة ليعن استخدمه الجانى :

راعى المشرع أن الجانى قد يعمد إلى استخدام اشخاص لا تتوافر لهم ارادة حرة فى مواجهته ، اما بسبب صغر السن ، أو صلة القرابة ، أو بمقتضى صاطعة ولاية التربية أو الملاحظة أو الرقابة أو التوجيه . وأنه فى جميع الأحوال يدفع من يؤتمن عليه بموجب قداسة هذه الصلات إلى طريق الجريمة ليستفيد هو منها ، بدل أن يرعى مسئولية عنهم باعادهم عن هذا الطريق (١٨) .

ولذلك فإن الظرف المشدد يتوافر اذا استخدم الجانى فى ارتكاب حدى الجرائم المشار اليها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحدًا من اصوله أو من فروعه أو زوجه أو أحدًا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم فى رقابتهم وتوجيههم .

وقد انتقد هذا النص - ويحق - من جوانب متعددة أهمها (١٩) :

- أنه كان الأفضل أن يكون الظرف المشدد فى حالة استخدام الجانى لمن لم يبلغ من ثمانى عشرة سنة ميلادية ، حيث أن من يزيد سنه على ذلك يكون مسئولًا عن فعله مسئولية جنائية كاملة ، فلا يتصور أن يكون من استخدمه قد استغله .

(١٨) انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن تعديل قانون المخدرات .

(١٩) انظر المذكورة : فوزية عبدالستار، المرجع السابق ، بند ٨٨ ، ص ٨٧ وما بعدها .

— أن المشرع قد توسع في نطاق الظروف المشددة فمن غير المقبول أن يتصور أن تستغل الزوجة زوجها ، أو يستغل الأبناء والديهم .

— أن المشرع قد برر تشديد العقوبة — في المذكرة الإيضاحية — بأن الجاني مؤتمن على أصوله أو على فروعه ، وهو قول على إطلاقه غير صحيح حيث لا يتصور أن يكون الجاني مؤتمنا على أصوله أو فروعه البالغين ، أو أن تكون الزوجة الجانية مؤتمنة على زوجها مسؤلة عنه .

ولذلك فإنه كان حرياً بالمشرع أن يحصر التشديد في حالة واحدة فقط هي ما اذا استخدم الجاني حدثاً في ارتكاب جريمته .

ب — صلة في الجاني :

يتوافر الظرف المشدد ايضا اذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو النوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأي وجه .

والعلة في اعتبار هذا الظرف من الظروف المشددة ان هذا الفئات هي التي حملت امانة عهدت بها اليها القوانين ، تقوم في جوهرها على مكافحة المخدرات والحيلولة دون تداولها أو استخدامها في غير الأغراض المصرح بها قانونا ، فاذا عمد البعض من هذه الفئات الى ارتكاب اى من الجرائم المشار اليها ، فان تشديد العقوبة على من تؤتمن فحان الأمانة يكون واجبا ، فضلا عن ان هذه الأمانة التي عهد بها إليه تجعل له صلة بهذه المواد فيسهل عليه ارتكاب هذه الجرائم .

ج — استغلال السلطة :

شدد المشرع العقوبة في حالة ما اذا استغل الجاني في ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون .

وقد قصد المشرع من هذا النص أن يشمل من يعملون لدى افراد أو أشخاص اعتبارية

أو يعملون لحساب انفسهم ، وتمنحهم مقتضيات عملهم سلطات معينة تمكن من حاد منهم عن جادة الصواب من استغلالها فى ارتكاب اى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون .

ويشمل تشديد العقوبة فى هذه الحالة الجانى سواء كان فاعلا اصليا أو شريكا ، وفى الحالة الثانية لايمتد التشديد الى الفاعل الاصلى وفقا للقاعدة التى تقضى باستقلال ظروف الفاعل عن ظروف الشريك .

د - مكان ارتكاب الجريمة :

تشدد المشرع العقوبة أيضا اذا وقعت الجريمة فى احدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادى أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو النقاية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوair المباشر لهذه الأماكن .

والمقصود بدور العبادة الأماكن التى تباشر فيها الطقوس الدينية ، سواء المساجد أو الكنائس ودور التعليم ومرافقها الخدمية كالجوامع بما تحويه من كليات ومعاهد ومكتبات وقاعات لتلقى الدروس وما يلحق بها من ملاعب أو مدن جامعية . اما الحدائق العامة فهى الأماكن التى يرتادها الجمهور للتنزه سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل . وأماكن العلاج سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل كالمستشفيات الحكومية أو الخاصة ، والمؤسسات الاجتماعية كنور الرعاية الاجتماعية أو الجمعيات الخيرية . أما المؤسسات فيةقصد بها تلك الأماكن المعدة لايواء العسكريين أو المدنيين لأى غرض كان ، وذلك كمعسكرات الجنود أو معسكرات الشباب أو العمال أو الطلاب .

كما أضاف المشرع لهذه الأماكن « الجوار المباشر » ويقصد بها الأراضى أو المنشآت المناخمة للأماكن السابق تحديدها ، ويشترك لقاضى الموضوع فى كل حالة على حده تحديد تلك الأماكن .

هـ - تقديم الجوهر المخدر أو تسليمه أو بيعه الى من لم يبلغ من العمر احدى

وعشرين سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطية بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو
الترغيب أو الاكراه أو التسهيل :

ومفاد هذا النص أن الظرف المشدد يتحقق اذا توافر شرطان :

الأول : صفة في الغير . وهى أن يكون الغير دون سن الحادية والعشرين .

الثاني : الوسيلة التى لجأ اليها فى دفع الغير الى التعاطى . وهى كافة صور الدفع إلى
التعاطى اما عن طريق الاكراه أو الغش أو الترغيب أو الاغراء أو التسهيل .

وقد وردت هذه الصور على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ، وقد شملت كافة
صور الدفع إلى التعاطى بحيث لم تبقى صور أخرى خارج نطاق التجريم .

وقد برزت المذكرة الايضاحية هذا التشديد بأنه « استهدافا لحماية الشباب الذين
يستغل الجناحه عدم اكتمال رشدهم ، وقلة خبرتهم لعدم انتهائهم بعد من مرحلة الدراسة
الجامعية فيزيتون لهم التعاطى ويدفعون بهم إلى الادمان الذى يودى بشبابهم وطاقاتهم » .

و - نوع الجوهر المخدر محل الجريمة :

راعى المشرع خطورة أنواع معينة من الجواهر المخدرة ، وذلك من حيث آثارها المدمرة
على متعاطيها وسرعة ادمانها وصعوبة الاقلاع عن الادمان عليها .

ولذلك فقد شدد المشرع العقوبة فى حالة ما « اذا كان الجوهر المخدر المجرمة من
الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) » .

س - العود :

يتوافر هذا الظرف « اذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جنابة من الجنايات
المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة » .

ومفاد هذا النص أنه يشترط توافر شرطان لاتطبيقه :-

١ - أن يكون الجانى قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون المخدرات .

٢ - أن يكون سبق الحكم عليه لارتكابه احدى الجنایات المنصوص عليها فى المادة ٣٣ أو المادة ٣٤ من قانون المخدرات .

ولا يشترط لانطباق هذا النص ان يكون المجرم العائد قد ارتكب جريمته الثانية خلال مدة معينة ، وانما يتوافر هذا الظرف المشدد اذا عاد الجانى الى ارتكاب جريمته فى أى وقت .

• أحكام النقض •

أحكام النقض

أولاً - مدي دستورية المادة ٣٤ من قانون المخدرات :

١ - وحيث ان الوقائع على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا حال كونه عائدًا ، واحالته الى المحكمة الجنائية في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات الرمل (٩١٥ لسنة ١٩٨٩ كل مخدرات) طالبة معاقبته بالمواد (١) ، (٢) ، (١/٧) ، (٣٤) ققرة ١/ بند أ وققرة ٢/ بند ٧ ، (١/ ٤٢) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبيد رقم (٥٧) من القسم الثاني والجدول الأول الملحق بالقرار بقانون المشار اليه ، بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن التهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر الدعوى ، وصرحت له بالظن بعدم دستورية ذلك القانون فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان الوقائع على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا حشيشًا في غير الأحوال المصرح بها قانونًا حال كونه عائدًا ، واحالته الى المحكمة الجنائية في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات الرمل (٩١٥ لسنة ١٩٨٩ كل مخدرات) طالبة معاقبته بالمواد (١) ، (٢) ، (١/٧) ، (٣٤) ققرة ١/ بند أ وققرة ٢/ بند ٧ ، (١/ ٤٢) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبيد رقم (٥٧) من القسم الثاني والجدول الأول الملحق بالقرار بقانون المشار اليه و بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن التهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنايات الاسكندرية تأجيل نظر الدعوى ، وصرحت له بالظعن بعدم دستورية ذلك القانون فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان البين من استقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالظعن عليه بعدم الدستورية ، أنه أدخل تعديلا جوهريا على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وذلك بأن استعاض عن مواده بنصوص اخرى ، فضلا عن اضافة نصوص جديدة اليه ، واحلال جدول جديد يتضمن تعريفا بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث ان الدفع بعدم الدستورية الذى أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع وقدرت جديته قد انصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط المصلحة فى الدعوى الدستورية - وهى شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازما للفصل فى الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التى نسبتها النيابة العامة الى المدعى هى احرازه بقصد الاتجار - وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا - جوهرا مخدرا « حشيشا » حال كونه عائلا ، فإن المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى فى الدعوى الماثلة تنحصر فى الظعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التى لا صلة لها بها كتلك المتعلقة بانتاج الجواهر المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد الاتجار ، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراهنة بالبند /أ/ من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) والبند السابع من فقرتها الثانية ، والفقرة الأولى من المادة (٤٢) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند (٥٧) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار المشار اليه ، وذلك دون المواد (١) ، (٢) ، (١/٧) منه التى وان تضمنتها قرار الاتهام فى الدعوى

• احكام التقض •

الموضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوب الى المدعى اقرارها الا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل ، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالظعن عليها ، فلا تمتد اليها - فى الدعوى الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التى لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة (٢٩/ب) من قانونها .

وحيث ان المدعى ينمى على النصوص ساقفة البيان بطلانها من الناحية الشكلية بمقولة ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه أدخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى أصدره رئيس الجمهورية اعمالا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التى توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقا لحكمها على مجلس الأمة فور انعقاده لاقرارها أو الاعتراض عليها ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة الى ذلك القرار بقانون بما يؤدى الى بطلانه ومن ثم بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض أحكامه والذى يدور وجودا وعدما وصحة وبطلانا مع القانون الأصلي ، كما ينمى على النصوص المطعون عليها مخالفتها أحكام المواد (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (١٠٧) من الدستور على سند من أن مجلس الشعب الذى أقرها باطل التكوين ترتيبا على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من جهة القضاء الادارى بالقاء قرار اعلان نتيجة انتخابات هذا المجلس فيما يتضمنه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم - وعددهم على حد قول المدعى خمسة وسبعين - بعضوته ، ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية .

وحيث ان هذه المطاعن جميعها سبق ان تناولتها هذه المحكمة بالنسبة الى النصوص المطعون عليها فى الدعوى الماثلة عدا نص البند السابع من الفقرة الثانية من المادة (٣٤) السابق الاشارة اليه ، وأصدرت المحكمة فى شأنها حكمها بجلسة ٧٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ فى الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٢ قضائية « دستورية » متجهة الى رفضها والى موافقة النصوص المطعون عليها لاحكام الدستور ، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩١ .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى الدعوى المتقدمة - انما يحوز حجية

مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو اعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - انما توجه الى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها الدستورية ، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعى لأوضاعه الشكلية التى يتطلبها الدستور أو بتوافقه أو بتعارضه مع الأحكام الموضوعية فى الدستور ، متصرفاً فحسب الى الخصوم فى الدعوى صدر فيها بل متعددا الى الكافة ومنسحبا الى كل سلطة فى الدولة بما يردما عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه ، ومتى كان ذلك ، فإن المصلحة فى الدعوى الماثلة - فى شقها الخاص بالظعن على نصوص البند / أ من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) ، والفقرة الأولى من المادة (٤٢) ، والبند (٥٧) من القسم الثانى من المندول رقم (١) ، السابق الإشارة اليها - تكون قد انتفت مما يضمن معه الحكم بعدم قبولها فى هذا الشق .

وحيث ان البند السابع من الفقرة الثانية من المادة (٣٤) المشار اليها ، ص على ان يكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة الاعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ، اذا كان الجانى قد سبق الحكم عليه فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة عليها ، وكان المدعى بنى على هذا البند بطلانه بمقولة بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى تضمنه على سند من أن هذا القانون صدر معدلا للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى لم يعرض على مجلس الأمة فور اعقاده لاقراره أو الاعتراض عليه ، بالمخالفة لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ ، وكان ذلك البند قد حل محل النص المقابل له الذى كان يتضمنه القرار بقانون المشار اليه ، وقد عمل بالنص الجديد اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون ملفيا لما يقابله من أحكام تضمنها التشريع السابق ، ويقوم مستقلاً عنها ، ذلك أن الأصل فى النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها ما لم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الانقضاء أو يشمل على نص يتعارض والتشريع القديم أو يظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ، ذلك التشريع ، ومتى

• أحكام النقض •

كان ذلك ، وكانت النصوص البديلة التي أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - ومنها النص المطعون عليه - محل النصوص السابقة عليها كتتظيم جديد لموضوعها هي التي جرى تطبيقها - اعتبارا من تاريخ العمل بها - في شأن الواقعة الاجرامية المنسوبة الى المدعى ، فان اى عوارى يمكن أن يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالى الى النص المطعون عليه في الدعوى الراهنة ، وذلك أيا كان وجه الرأى في شأن الآثار التي يربتها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التي يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة (٥٣) منه على مجلس الأمة فورا انعقاده ، ومن ثم يكون هذا النصى فاقدا لسنده .

وحيث ان المدعى ينهى كذلك على النص المطعون عليه مخالفته أحكام المواد (٨٦)، (٨٧)، (٨٨)، (١٠٧) من الدستور بمقولة ان مجلس الشعب الذى اقره باطل التكوين ترتيبا على الأحكام التي أصدرتها محكمة القضاء الادارى وأبديتها المحكمة الادارية العليا بوقف تنفيذها ثم بالغاء كل من قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلائها فيما تضمنته من عدم فوز المحكوم لصالحهم بعضوية مجلس الشعب ، ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية التي افترض الدستور لجواز ممارستها أن تكون عضوية أعضاء مجلس الشعب وفقا لأحكامه .

وحيث أنه سبق لهذه المحكمة أن تناولت هذا الوجه من أوجه النص وذلك في حكمها السالف الاشارة اليه مقيمة قضاءها على اساس أن حق الانتخاب والترشيح متكاملان وقد كفلها الدستور لضمان أن تكون المجالس النيابية ممثلة لأرادة هيئة الناخبين تمثيلا منصفا وفعالا ، وانه انطلاقا من ابعاد الحقين المشار اليها ، استعرضت هذه المحكمة في حكمها الصادر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية «دستورية» المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وكشفت عن اختلالها بحق المستقلين في الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرض مع باقى المرشحين ، اختلالا ادى الى التمييز بينهما فى المعاملة القانونية وفى

الفرص المتاحة للفوز بالعضوية ، فآل الامر - كما قرر الحكم المشار اليه - الى بطلان تكوين مجلس الشعب - المطعون عليه فى الدعوى الماثلة منذ انتخابه .

وجئت ان قضاء هذه المحكمة فى الدعوى المشار اليها قاطع فى أن بطلان تكوين هذا المجلس لا يستتبع لزوما اسقاط القوانين التى أقرها ولا يمس الاجراءات التى اتخذها حتى تاريخ نشر ذلك الحكم فى الجريدة الرسمية ، بل تظل جميعها محمولة على أصلها من الصحة وتبقى نافذة مرتبة آثارها الى ان تقرر الجهة المختصة دستوريا الفاعل أو تعديلها أو تقضى المحكمة الدستورية عليها بعدم دستورية نصوصها التشريعية ان كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم ، وكان ما ينهه المدعى من عدم دستورية النص المطعون عليه فى الدعوى الماثلة ترتبها على قلة انتفاء الصفة النهائية عن خمسة وسبعين من أعضاء مجلس الشعب الذى أقره وزوال صفتهم - بالتالى - فى التعبير عن الارادة الشعبية مؤداه ان المجلس النيابى الذى كان يضمهم - وبفرض صحة الاستناد الى الأحكام التى أصدرتها جهة القضاء الادارى فى شأنهم - قد أضحي باطل التكوين ، وكانت هذه النتيجة عينها هى التى خلصت اليها هذه المحكمة وقررتها بالنسبة الى المجلس ذاته فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية السالف الاشارة اليها ، مما يحول دون تقرير بطلان جديد فى شأن مجلس نيابى دمخته هذه المحكمة من قبل بالبطلان ، على أساس أن البطلان لا يتنوع بتنوع المخالفة الدستورية التى تؤدى اليه ولا تميز لوجه فيما بينها بل تتحد جميعها فى كونها مفضية الى بطلان من نوع واحد سواء فى طبيعته أو درجته أو مداه ، ومن ثم لا يجوز الاستناد الى ما يثيره المدعى فى منعه لتقرير بطلان ، ولا أن يعتبر نعت وجهها جديدا مغايرا - فى محصلته النهائية - للوجه الذى قام عليه قضاء هذه المحكمة فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية المشار ، اذ لا يتغيا المدعى - فى حقيقة الأمر - ابطال مجلس نيابى لا زال قائما ، وانما اسباغ بطلان مبتدأ على مجلس نيابى سبق أن كشفت هذه المحكمة عن أنه مشكل بالمخالفة للدستور وبالتالي باطل التكوين بأثر رجعى يرتد الى اللحظة التى ولد فيها ، ولا يتصور أن تكون الآثار القانونية التى قصد المدعى الى ترسيخها على منعه سابقة فى

• احكام النقض •

وجوبها من حيث الزمان على هذه اللحظة ذاتها ، والأمر الذى يصبح معه هذا الشق من الطعن قائما على غير أساس.

وحيث ان النص المطعون عليه لا يخالف أى حكم فى الدستور من وجه آخر

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الطعن على البند / أ من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) والفقرة الأولى من المادة (٤٢) من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند (٥٧) من القسم الثانى من المجدول رقم (١) للملحق بالقرار بقانون المشار اليه ، ورفض الدعوى بالنسبة الى الطعن على نص البند السابع من الفقرة الثانية من المادة (٣٤) المشار اليها ، بمصادرة الكفالة ، والزمت المدعى المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٩٢ - الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٢ قضائية • دستورية .

ثانيا : حيازة الجوهر المخدر :

١ - إذا ضبط مخدر مع زوجة ، وتحققت محكمة الموضوع من أن الزوج هو المالك لهذا المخدر ، وجب اعتبار الزوج حائزا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب .

(نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ رقم ٣٩٥ ص ٤٩٦)

٢ - إذا كانت الواقعة هى أن المتهم سلم المخدر الى أحد الخفراء وكلفه بنقله الى جهة معينة ايقاعا به ، اعتبر المتهم حائزا للمخدر الذى ضبط مع الغفير وحق عليه العقاب .

(نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة

القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٦ ص ٢٦)

٣ - إذا أثبت الحكم أن الحشيش الذى وجد بمقهى المتهم ضبط مع اثنين من المترددين عليه هو لصاحبه ، واعتبره لذلك حائزا للمادة المخدرة ، فذلك صحيح .

(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد

القانونية ج ٤ رقم ١١٥ ص ١٠١)

٤ - إذا ثبت أن المتهم قبل التصاوى من المجوزة بنية تدخين الحشيش الذى بها ، فإن حمل المجوزة والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلا لحسابه واجبا قانونا مساوئله عنه كما لو كان حاصلا منه .

(نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة

القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤ ص ١٠٤٦)

٥ - يكفى لاعتبار المتهم حائزا أن يكون سلطانه ميسوطا على المخدر ، ولو لم يكن فى حيازته المادة . فإن كان الثابت أن من ضبط معه المخدر إنما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفى فى إثبات حيازة المتهم للمخدر .

(نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ١ رقم ١٥ ص ٤٣)

٦ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ، ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه .

(نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ١ رقم ١١٩ ص ٣٥٦)

« احكام النقض »

٧ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالادلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه اعدّها للاتجار فيها وتوزيعها مستمعينا في ذلك بزوجه ، فإن المحكمة لا تكون قد أغلّت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه احرزها . لأن هذا الاعتبار منها لا يمد تقييداً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلاً للتهمة موجبا لتبنيها اليه .

(نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٨ رقم ٢٧٤ ص ١٠٠١)

٨ - لا يجب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرضين للمواد المخدرة المضبوطة مع التهم الأول مادام أنه قد استخلص من الأدلة السابقة التي أوردتها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعددوها لهذا الغرض .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٠ رقم ١٩ ص ٧٢) .

٩ - أن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذي كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذي كان يجالسه في وقت الضبط لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به مادياً أو أن سلطانه كان مهسوطاً عليه قبل واقعة دفعه .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨)

١٠ - جريمة احراز وحيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٦٩ ص ٩١٨)

١١ - من المقرر أن احراز المخدر يقص الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع

بالفصل فيها طالما يقيّمها ما على يتجنّبها ، وانه ليس ما يمنع محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها من تجزئته تحريات الشرطة فتأخذ منها ماتطعنن اليه بما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية الا ترى فى هذه التحريات ما يقنمها بأن احراز التهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التماطلى أو بقصد الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائقة .

(نقض ١٩ مارس ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٨٨ ص ٣٦٩) .

١٢ - من المقرر انه لايشترط لاعتبار الجاني حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفى ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره .

(نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٢٩ ص ١٢٦)

١٣ - مناط المسؤولية فى حالتى احراز أو حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وارادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل المالك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

(نقض ١٢ مارس سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ٤٦ ص ٢٤٩)

١٤ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقيّمها على ما يتجنّبها . ولما كانت واقعة الدعوى . وفق تحصيل الحكم - دالة بذاتها على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن ، بغض النظر عن كمية

• احكام النقض •

المخدر التى كان يحرزها . وذلك لما ائتم الحكم فى حقه من قيامه ببيع المخدر للضابط الذى تظاهر بالشراء . فإن فى ذلك ما يكفى للرد على طلبه عرضه على الطبيب الشرعى للتحقق من مرضه وحاجته الى العلاج يمثل المخدر المضبوط ولدحض دفاعه القائم على احرازه المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٩ رقم ١٤٦ ص ٧٢٧)

١٥ - من المقرر ان احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما يتجها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتي شارك فيها رئيس وحدة مباحث السبلاوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات مهت غمر دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وتروجه لها بناحية ...والقرى المجاورة لها وعلى صفار التجار وانه قد تم ضبطه بناء على اذن النيابة محرزا لكمية من المواد المخدرة (حشيش) وزن ٤٠٠ ر ٣٤٠ جراما ، فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سائلة البيان التى احوال عليها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن .

(نقض ١١ يناير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٨ ص ٥٤)

١٦ - لا جدوى فيما يتناه الطاعن على الحكم بشأن اخذه له بوصف احرار استناداً الى أقوال شهود الأثبات ثم اخذه ايضا باعتراف الطاعن بحيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد اثبتت على الطاعن بالأدلة التى أوردتها انه قد تم ضبط المخدر بملايسه فلا ضير عليها ان هى فى سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر الى الطاعن - قد أخذته بما قرره من ان المخدر ضبط الى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عقابه طبقا لنص المادة ٣٤

من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها سواء أكان حائزاً للمخدر أو محرراً له اذ أن مناط المسؤولية فى كلتا الحالتين هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة عليه بأية صورة عن علم وإرادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل المالك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . واذا كانت عقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الاحراز التى اتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من النعى لا يكون له محل .

(نقض ١٨ مارس سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٣٠ ورقم ٧٣ ص ٣٥٥)

١٧ - لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المهرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن إلى شهادة الشهود وإقرار الطاعن بنقله للمادة المخدرة وقد أثبتت المحكمة فى حقه على وجه سائق علمه بأن ما يحمله مادة مخدرة ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن بدعوى القصور فى التسبب يكون فى غير محله .

(نقض جلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة)

أحكام محكمة النقض ص ٣٤ رقم ١٥٧ ص ٧٩٩)

١٨ - لما كان ذلك ، وكان تقضى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شعور محكمة الموضوع وكان الحكم قد عرض لنفاذ الطاعة بانتفاء علمها بوجود مخدر لديها ودسه عليها - كما جاء بمحضر الجلسة - ورد عليه بقوله « أما عن القول بدس المواد

« احكام النقض »

المضبوطة فلا يملو أن يكون مجرد قول مرسل لم يقيم عليه دليل ، كما أن قاله شيوخ حيازة مكان العثور على المضبوطات يبعد عن قناعة المحكمة التي تطعن إلى أن التهمة هي صاحبة السيطرة على هذا المكان التي تحوز هذه المواد المخدرة عن علم وإرادة . وإذ كان ما حصلته محكمة الموضوع من واقعة الدعوى وملاساتها ، وما أوردته في ردها على الدفع - على السياق المتقدم - يبرر اقتناعها بلمم الطاعة بحقيقة الجوهر المضبوط وزنه ٣١.٧ جم داخل و كيس من البلاستيك ، أسفل وسادة تملو « سرير » كانت تنام عليه وقت الضبط وبعد كانها في الرد على دفاعها المسطور بمحضر الجلسة - المار ببيانته - في هذا الخصوص وسائفاً في الدلالة على توافر العلم في حقها توافراً فعلياً ، فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ١٠٥٠٩ سنة ٦١ قضائية)

ثالثاً - احراز الجوهر المخدر :

١ - اذا اتتمت المحكمة بأن احراز المادة المخدرة كان لحساب شخص غير من وجدت عنده هذه المادة ، لما قام لديها من الأدلة على أن هذا الغير هو الذي يشتغل بالاتجار بالمخدرات ، وأن من وجدت عنده هذه المادة إنما هو خادم يعمل لحسابه ، كان لها أن تقضى بالعقوبة على هذا الشخص لحيازته تلك المخدرات وعلى الخادم باعتباره محرراً .

(نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٦٥ ص ٢٢٠)

٢ - يكفى اثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرراً لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرراً له بمجرد وجوده في مكانه . اما اقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت احرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقدم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل اثبات النفسى . بل انه يستطيع الاتبات بادعاء أن الغير هو الذى وضع الحشيش عنده

في غفلة منه أو بنير رصائه .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد

القانونية طعن رقم ٧ سنة ٣ قضائية)

٣ - يقصد بالاحراز detention مجرد الاستيلاء ماديا على المخلد لأى غرض من الأغراض كحفيظة على ذمة صاحبه أو نقله لجهة معينة أو تسليمه للغير أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعى في اتلافه حتى لا يضبط أو الانتفاع به ، إلى غير ذلك من الأغراض التي لا يمكن حصرها .

(نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٢٠٥ ص ٢٦٩ ،

١٤ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٣١٥ ص ٤١٩)

٤ - العقوبة واجبة على محرز المادة المخلدة مهما كانت الكمية التي يحوزها ضئيلة اذ ان القانون لم يبين حدا أدنى للكمية المخرزة .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد

القانونية طعن رقم ٤٠٠ سنة ٦ قضائية)

٥ - الجوهر المخلد ليس ركنا لازما لتوافر جريمة احرازه أو جلبيه ، بل يكفى اثبات الركن المادى ، وهو الاحراز ، فى أى جريمة من هاتين الجريمتين ان يثبت بأى دليل كان انه وقع فعلا ولو لم يضبط الجوهر المخلد .

(نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة

القواعد القانونية طعن رقم ١٨٩٧ سنة قضائية)

٦ - لا يكتفى لادانة المتهم بتهمة احراز مادة مخدر (أفيون أو خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزراع للخشخاش ، وأن هذا الخشخاش وجد مجرعا ، بل يجب أن يثبت لديها أيضا أن المتهم هو الذى قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم باشتراكه

« احكام النقض »

مع غيره .

(نقض ١١ أبريل سنة طعن)

رقم ١٢٩١ سنة ٨ قضائية)

٧ - متى استخلص الحكم فى منطق سليم من الأدلة التى أوردها أن المتهم ضالغ فى واقعة المخدر الذى لم يضبط عنده بنقله المخدر أو إخفائه فى المنزل الذى ضبط فيه فإن عقابه على أنه محرز لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ٣١ مايو ١٩٤٣ مجموعة القواعد

القانونية جـ ٦ رقم ٢٠٣ ص ٢٧٦)

٨ - لا يلزم لتوفر ركن الاحراز ان تضبط المادة المخدرة مع المتهم بل يكفى ان يثبت ان المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك فمتى كان الحكم قد عنى بايراد الأدلة التى من شأنها ان تؤدى الى ان المتهم (الذى عوقب) قد دس الأفيون للمتهم الآخر (الذى لم يعاقب) فذلك يفسد المتهم قد احرز الأفيون قبل وضعه فى المكان الذى ضبط فيه . وبذلك يتوافر ركن الاحراز فى حقه .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٣٠٢ ص ٤٠١)

٩ - إن القانون صريح فى العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان او بالواسطة فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطى من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذى بها ، فإن حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلًا لحسابه واجبا قانونا مساءلته عنه كما لو كان حاصلًا منه .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٦ رقم ٥٤٣ ص ٦٨١)

١٠ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم اعترافه بأنه تسلم بيده قطعة من الأفيون من آخر فإنه يكون قد أثبت عليه الاحراز ، وهذا يكفى لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .

(نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٩٢ ص ٨٢)

١١ - اذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التى القاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التى عثر عليها فى جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسؤوليته الجنائية فى الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه انه احراز القطعتين كليهما فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٨ رقم ٢٣١ ص ٨٥١)

١٢ - متى كان الحكم قد اقام قضاءه فى ادانة المتهم بجريمة احراز مخدر على انه عثر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ان كلا من الورقتين تحوى على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحرز مادة الحشيش ، فلان ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا للدلالة على أن المتهم كان يحرز المخدر وأنه يعلم بأن ما يحزره مخدر . ولا على المحكمة اذا لم تتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٨ رقم ٢٤٤ ص ٨٩٥)

١٣ - أن جريمة احراز الجوهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه ماداماً مع علم الجانى بأن

« احكام النقض »

الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون احرازه بغير تصريح ، ولا يجديه بعد ذلك كون الباعث على ارتكاب جريمته هو محاولة ادلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أى غرض آخر لا البواعث لا تؤثر على الجريمة .

(نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٨ رقم ٢٧٤ من ١٠٠١)

١٤ - لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محزرا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه ميسوسا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادة أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نالبا عنه ، فليس يعيب الحكم أن يختبر المتهمين جميعا حائزين ومحززين للمواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول مادام انه قد استخلص من الأدلة السالفة التى أوردتها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التى أعدوها لهذا الغرض .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٠ رقم ١٩ من ٧٢)

١٥ - اذا كان الحكم قد اثبت بالأدلة السالفة التى أوردتها - أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نهاية - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذى بهجرى فى جنابة - من المحقق المادة المخدرة لتحريرها فاحلستها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثانى الذى أسرع فى الخروج بها واختفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنابة اختلاس حرز المادة - وجنابة احراز المخدر فى غير الأحوال التى بينها القانون .

(نقض ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١١ رقم ٩ من ٤٩)

١٦ - جريمة احراز المخدرات من الجرائم المستمرة التى تتوافر فى حق متهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التى ظل فيها محرزاً لها .

(نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٢ رقم ٩١ ص ٤٩٥)

١٧ - متى كان الثابت من الحكم انه ظهر من تقرير التحليل أن الآثار التى وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها « حشيش » فإن هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر ، ذلك أن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، والعقاب واجب حتماً كان المقدار ضئيلاً متى كان لها كيان مادي محسوس امكن تقديره .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٧٠ ص ٢٨٠)

١٨ - من المقرر قانوناً انه يتعين لقيام الركن المادى فى جريمة احراز الجوهر المخدر ان يثبت اتصال المتهم به اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . ومن ثم فإن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذى كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذى كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به مادياً أو أن سلطانه كان مبسوطاً عليه قبل واقعة دفعه .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ٧٧ ص ٣٩٨)

١٩ - احراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه ، وهو يتوافر بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادياً طالبت فترته أم قصرت .

(نقض ٤ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ٥٧ ص ٣٠٨)

• احكام النقص •

٢٠ - الاحراز فى صحيح القانون يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا مع علم الجاني بان الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون احرازه بغير ترخيص .

(نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٣ رقم ١٩١ ص ٨٤٤)

٢١ - ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله بينما كان الجندى من قسوة الكتيبة دفاع جوى يتجول على ساحل البحر فى منطقة السلوم فى يوم لجميع ما تقذف به الأمواج من اعشاب تقابل مع المتهم (الطاعن) الذى كان يقوم بصيد الطيور وسارا مما فشاهدا جوالا يطفو على سطح الماء فجذباه الى الشاطئ وبفضه عثرا به على عدة أكياس بكل كيس طريتين من مخدر الحشيش أخذ المتهم (الطاعن) منهم تسعة أكياس قام بدفنها فى الرمال تمهيدا لأخذها بعد ذلك وأخذ الجندى الباقي وبادر بتسليمه للكتيبة التابع لها . ودلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بما يتجها من وجوه الأدلة السالفة التى استعملها من أقوال شاهدى الأثبات واعتراف الطاعن ومن تقرير التحليل لمصلحة الطب الشرعى . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفا عليها بأية صورة عن علم واردة ولو لم تكن فى حيازته المادة أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - مما يستدل به على قيامه . لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقتسم مع الجندى (الشاهد الأول) كمية المخدر التى عثر عليها على شاطئ البحر ، وانه قام باخفاء ما حصل عليه بدفته فى مكان يعرفه بالصحراء ، فإن ذلك مما يتحقق به الركن المادى للجريمة ، ويكون ما يتناه الطاعن على الحكم من الخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله ولا يقدح فى ذلك ان يكون اخفاء المخدر قد تم فى منطقة صحراوية عسكرية غير مأهولة ولا مسكونة ، لا يجوز ارتيادها الا بتصريح من مخابرات الحدود ، طالما ان الشارع لم

يشترط أن تكون حيازة المخدر فى مكان مأهول وما دام أن الطاعن لا يزعم أن ارتياد تلك المنطقة مستحيل استحالة مطلقة تمنحه من بسط سلطانه عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا طالت خبرته أم قصرت ، وأن جريمة احراز المخدر معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث على الاحراز ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه كان فى نيته التبليغ عن العثور على المخدر وأن الضبط تم قبل انقضاء المهلة المحددة فى القانون للتبليغ عن العثور على الأشياء الفارقة لا يكون له محل .

(نقض ١٨ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ١٢ ص ٦٥)

٢٢ - لما كان ما يثيره الطاعن من عدم انبساط سلطانه على المكان الذى جرت به واقعة الضبط مما يجعل الاتهام ثالما مردودا بما أورده الحكم من أنه « ثبت من المعاينة التى أجرتها النيابة العامة أن المتهم له السيطرة الكاملة على مكان الضبط » فضلا عما هو مقرر من أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التى تطعن اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق وتفق والاعتضاء العقلى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٨٩)

طعن ١١٤٦ سنة ٥٩ قضائية)

٢٣ - لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة احراز جوهر مخدر يتحقق بعلم المحرز بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها من الوقائع والظروف كافيا فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدر ، وإذا كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو

• احكام النقض •

المدافع عنه لم يدفع بأنتقاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على أحرار الطاعن لجوهر الحشيش المضبوط وعلى علمه بكنهه وذلك مما حصله من أقوال شاهدهى الإثبات أن الطاعن قد أعترف لهما فور ضبطه أنه يحرز المخدر المضبوط فضلا عما دلت عليه التحريات فى هذا الشأن ، بأن منعه فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٩٢)

طعن رقم ٨٦٠ سنة ٦١ قضائية) .

٢٤ - ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى ، وأورد أقوال شاهد الإثبات الأول - المقدم إبراهيم السيد ارز - مفتش منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالغربية ، بما مؤداه أن تحريات السرية التى شارك فيها الشاهدان الثانى والثالث - المقدم أحمد عبد القادر قنطوش والرائد طارق محبى الدين على - دلت عن أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، وبتنفيذ هذا الإذن ضبط معه كيسا من البلاستيك بداخله طريبتين مخدر الحشيش ، وعشر لفافات من ورق السلوفان تحوى كل منها قطعة من الحشيش ، وأن المتهم أقر له بملكيته للمضبوطات ، وبنى الحكم على هذه الأقوال وأقوال شاهدهى الإثبات الثانى والثالث ، وما تضمنه تقرير العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن المادة المضبوطة والتى وزنت ٣٨٩ جراما مخدر الحشيش ، ثبوت تهمة إحرارها بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن أحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سابقا تودى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم فى تحصيله الواقعة وسرده لمؤدى أقوال شاهد الإثبات الأول - على النحو المار بيانه - كافيا فى إثبات قصد التجار وفى إظهار اقتناع المحكمة بثبوت من ظروف الواقعة التى أوردتها وأدلتها التى عولت عليها ، فإن التمس على الحكم بالقصور فى التسيب لا يكون له محل ، هذا فضلا عن أن العقوبة المقررة بها وهى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والغرامة مائة ألف جنية ، تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة إحرار المخدر بغير قصد من القصور الخاصة

المنصوص عليها بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - ، المنطبق على واقعة الدعوى - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٣٩٣)

طعن رقم ١٠٢٩ سنة ٦١ قنالية)

رابعاً - التقديم للتصاوى :

١ - اذا قدم متهم الاثيون لآخر للتعاطى فان هذه الواقعة تتحقق بها احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة جـ من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الفقرة (١) من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهى حالات اوجب القانون فيها توقيع العقوبة المخلطة بغض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو احرازها ، اذ يستوى فى ذلك ان يكون القصد هو الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٦ رقم ٤٢٠ ص ١٤٢١)

٢ - اذا كانت الواقعة ان المتهم هو الذى اخذ قطعة الحشيش من المتهم الاول عندما راه يتعاطاه ، فإن ذلك يبقى معه القول بأن هذا الأخير هو الذى قدمه له لو سهل تعاطيه .

(نقض ٣ يونيه سنة ١٩٥٧ مجموعة

أحكام النقض ص ٨ رقم ١٦٣ ص ٥٩٣)

٣ - ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ٥ أن واقعة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة أخذنا من سائر أوقافها وما تم بها من تحقيقات ودار بشأنها بجلسة المحاكمة ، حاصلها أن الرائد رئيس وحدة مباحث قسم الأربعين وقد دلت تحرياته السرية التى أجراها بالاشتراك مع النقيب معاون مباحث قسم الأربعين ، أن المتهم يدير المقهى الخاص به لتعاطى المواد المخدرة ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيش شخصه ومقهاه الخاصة بمنطقة الحرفيين بناحية فيصل . وبتاريخ

• احكام النقض •

٧- ٢- ١٩٨١ انتقل برفقته التقيب لتنفيذ إذن التفتيش ، وبمداومة المقهى ، شاهد المأذون بتفتيشه يلقى بجوزة كانت بيده لحظة مشاهدته لأفراد القوة ، فسقطت على الأرض فانكسرت ، وبفتيشه المقهى عثر على أعلا النصبية على عدد ثمانية أحجار جوزة عليها معسل غير محترق يعلوها قطع صغيرة من مادة داكنة تشبه الحشيش . وأورد تقرير المعامل الكيماوية أن بوصة الجوزة المضبوطة عثر بفسالتها على آثار الحشيش ، كما أن القطع التي تملو الثمانية أحجار المضبوطة هي مخدر الحشيش ، كما عثر بفسالة الأحجار على آثار الحشيش ، لما كان ذلك وكانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تنافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أيما كانت - يهدف من وراءها إلى أن يسر لشخص بقصد تعاطي المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيخته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفي حوزته جوزة ثبت من تقرير التحليل الكيماوي أن غسالة قلبها تحتوي على آثار الحشيش ، ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلا نصبية المقهى عليها قطع من مادة ثبت عن التقرير سالف الذكر زنها لجوهر الحشيش دليلا على تقديم الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح في مدوناته عن عن صدور نشاط إيجابي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادى لجريمة تقديم المخدرات للتعاطي ، فإنه يكون قاصر البيان بما يبطله .

(نقض ١٢ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٣٤ رقم ١٦٣ ص ٨٢٥)

خامساً - إدارة أو تهية مكان لتعاطي الجواهر المخدرة بمقابل :

١ - إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطي الحشيش المستندة إلى المتهم الأول بقوله (ان المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاطي الحشيش فيه لتسهيل تعاطي الحشيش عنده اذا كان المسكن خلواً مما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على م قرره المتهم السادس في التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن

المتهم الأول وكانت الجزوة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقده وخنوا جميعا كرسيين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعاطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط من من نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد صحة وجدية ما اسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطي الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها) اذا تحدث الحكم بذلك فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمته احرار المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطي - اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ويكون الحكم قد أثبت على الطاعن أنه أعد مسكنه وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٩ رقم ٢٣٣ ص ٩٥٣)

٢ - استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - يفصح عن أن المشرع اخطط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات فيما لحظورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار ، واعقب ذلك فنزل بالعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير ذلك الأغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم في الفقرة (د) من هذه المادة جريمة ادارة أو اعداد أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بنهر مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعا

« احكام النقص »

وهي عقوبة الأفعال الشاقة المؤقتة . وهذه المغايرة بين الفقرة « د » والمادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد التجربين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهبة المكان في حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التأنييم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتقليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن التجربين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(نقض ٣٠ يولية سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٥ رقم ١٠٦ ص ٥٣٦)

٣ - ضبط صاحب الفرزة بمسك بجوزة مشتعلة يدخن منها وشم من رائحة الدخان المتصاعد منها رائحة احتراق الحشيش وجلس آخرين في مواجهته وضبط مخبر مع كل من الآخرين لا يوفر في حق صاحب المقهى أنه أعدها وهياها لتعاطي المواد المخدرة ذلك أنه يشترط لقيام هذه الجريمة عناصر ثلاث أولها اعداد المكان وثانيها اطلاق الدخول إليه لمن يشاء وثالثها أن يكون الفعل متصفا بسمعة الاستغلال ، وأن مجرد وجود المتهمين حال تدخين صاحبها الحشيش من الجوزة وهما في مجلس واحد معه لا يفيد حتما بئانه أنه أعد الفرزة وهذا لتعاطي الجواهر المخدرة لمن شاء ذلك وليس ثمة دليل في الأوراق ينم عن اتسام فعله بسمعة الاستغلال وبالتالي تكون هذه الجريمة على غير أساس .

(نقض ١٩ ابريل سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٦ رقم ٧٩ ص ٣٨٤)

٤ - متى كان القانون لا يشترط للعقاب على الجريمة تهبة مكان لتعاطي الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصاً لممارسة هذا التعاطي أو أن يكون الغرض الأصلي من فضحه هو استغلاله في هذا الشأن ، بل يكفي أن يكون مفتوحاً لمن يريد تعاطي المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصاً لغرض آخر .

(نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٢ رقم ٢٩ ص ١٨٥)

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد طبق فى حق الطاعن الأول حكم المادة ٣٢ / ١ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد للجرائم التى دانه بها وهى المقررة لجريمة ادارة تهينة مكان لتعاطى المخدرات ، وإذا كان الحكم بالادانة فى تلك الجريمة يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن ادارة المكان بمقابل يتعاطاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فى بيان واقعة الدعوى أو سرده أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن الأول بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشيره فى أوجه طعنه . لما كان ذلك وكانت الجريمتان اللتان دين بهما الطاعن الثانى تلتقيان فى صعيد واحد مع الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الأول فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثانى لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لأولهما وما تجر اليه أو تنتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة بالنسبة للطاعنين فى جميع نواحيها وذلك ؛ بـر حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى .

(نقض ١١ يولية سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٢ رقم ١١٦ ص ٦٥٥)

٦ - ان المفارقة بين الفقرة ٥ د من المادة ٣٤ وبين المادة ١٥ تدخل مرتكبى الجريمة الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهينة المكان ، فى حكم الفقرة ٥ د من المادة ٣٤ ، لتعاطى المخدرات اما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات ، هو الأمر المستفاد من منطق التأثيم فى هذه الصبورة من صور التسهيل لتعاطى بتخليط العقاب على مرتكبها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين فى المواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل

« احكام النقض »

تكون العقوبة الأخف نوعا والمنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٢٤ رقم ٢٦ ص ١٥٤)

٧ - ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أدلة الثبوت التى استندت إليها سلطة الإتهام والتى تنحصر فى أقوال كل من و على أنهما شاهدا المطعون ضده الثانى صاحب للمقهى يقدم للمتهم الأول المجوزة المستعملة فى تدخين الحشيش وما تضمنته تقرير التحليل عرض للتهمة المسندة للمطعون ضده الثانى ونفاها عنه بقوله : ومن حيث إنه لما كانت واقعة الضبط فى مقهى المتهم فإن المقصود من ذلك أن المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عليه فى المادة ٣٤ ققرة « د » من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وذلك أن البين من أقوال الضابط أن المتهم الأول قد ألقى المخدر من يده ومن ثم فلا ينسحب حكم المادة ٣٥ - عليها وإذ كان ذلك فإن منطق التأثيم فى معنى المادة ٣٤ / أ يكشف عن أن مرتكب الجريمة فى عداد المتجرئين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدرة أو اعداد أو تهمة المكان لتعاطى المخدرات إنما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات وهو الأمر المستفاد من منطق التأثيم فى هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطى بتغليظ العقاب وهذا الأمر لا ينطبق البته على المتهم الثانى إذ أن صاحب المقهى يديرها ويؤمها من يشاء بنية المشروبات ومن ثم ينقضى عنه تخصيص المكان لتعاطى بالإضافة إلى أنه يلزم ان يكون بمقابل وقد خلعت الأوراق مما يدل على أن المتهم الأول دفع جملا مقابل تعاطيه الحشيش للمتهم الثانى ومن ثم يتعين الحكم ببراءته .

لما كان ذلك وكانت جريمة ادرة أو تهمة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ / د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تغاير جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته والتى تنوافر بمجرى قيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا

القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة وكان الحكم المطعون فيه قد اشترط لقيام هذه الجريمة تولى الجانى تهيئة أو تخصيص مكان لتعاطى المخدرات وتقاضيه جملا نظير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يعنيه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للمطعون ضده الثانى وحده إذ لم تتضمن أسباب الطعن شيئا بخصوص قضاء الحكم على المطعون ضده الأول وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض من ٢٤ رقم ٥٤ من ٢٧٩)

٨ - إن إستقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها يفسح عن أن المشرع إخط خطة تهدف إلى التلرج فى العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة ، فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو أستخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار وأعقب ذلك بالعقوبة فى المادة ٣٤ إلى الإعدام أو الأتغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى أغراض معينة وتصرفوا فيها بأى صورة كانت فى غير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم فى الفقرة (د) من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدر للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقدرت لها عقوبة أخف نوعاً وهى عقوبة الأتغال الشاقة المؤبدة وهذه المخايرة بين الفقرة (د) من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكى الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة ، وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان فى حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقضاء القائم

• احكام النقض •

عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات وهو الآخر المستفاد من منطق التأنيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتخليط المقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته - لما كان ذلك وكان الحكم المطلق فيه قد دان الطاعن بجريمة إدارة وتهية مكان لتعاطي المخدرات وإذا كان الحكم بالإدانة في تلك الجريمة لصحته أن يستعمل بلفظه على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم وكان الحكم المطلق فيه - سواء في بيان واقعة الدعوى أو سرد أقوال الشاهد - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه يكون معيأً بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة .

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٧ رقم ٨٩ ص ٤٣٦)

سادساً - قصد الاتجار :

١ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما يتجهها . ومادامت المحكمة قد التفتت للأسباب التي يبتتها في حدود سلطتها في تقدير ادلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن الاحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التيسبب والفساد في الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح اثره أمام محكمة النقض .

(نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٧ رقم ٢٢٥ ص ١١٩٠)

٢ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجهها . وإذا كان الحكم قد عرض إلى قصد التهمة من احراز وحيازة المخدر المضبوط بقوله « وحيث أن المحكمة تقر سلطة الاتهام علي ما انتهت إليه من

أن الاحراز وحيازة المتهم لما ضبط كان بقصد الاتجار ، ذلك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنج وقطع معدنية من فئة النصف قرش المثقوب التى تستعمل فى وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما سجلته التحريات من نشاط المتهم فى تجارة المخدرات قاطع فى أن حيازة المتهم لما ضبط يكون بقصد الاتجار ، فان الحكم يكون قد دلل على هذا القصد تدليلا سائقا مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

(نقض ١٢ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض م ٢٣ رقم ٨١ ص ٣٥٧)

٣ - قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ وان كان من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغیر معقب الا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائقا تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .

(نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض م ٢٣ رقم ١٦١ ص ٧١٨)

٤ - توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغیر معقب مادام تقديرها سائقا - لما كان ذلك - فان ما تثيره الطاعة من أن التحريات وأقوال الشهود وظروف الضبط قد جرت بأن المظنون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراح ما عداها مما لا تهموز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ٦ ابريل سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض م ٢٦ رقم ٧٠ ص ٣٠٠)

٥ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالوصل فيها الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو فيها سائقا

« أحكام النقض »

تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قدر المخدر المضبوط هو إحدى عشر طرية من الحشيش وزن ٢١٨٦ ر من الكيلو جرامات وأن شهادى الواقعة (الضابطین) قد نقلا عن المطعون ضده بالتحقيقات أنه اعترف فور ضبطه بأنه احرز المخدر المضبوط بقصد الاتجار . ما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لأن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(نقض ٩ مايو سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٧ رقم ١٠٢ ص ٤٦٧)

٦ - لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعنين من احرز المخدر المضبوط بقوله ر وترى المحكمة من ضرور ان احرز المتهمين مخدر الحشيش كان بقصد الاتجار وذلك لما ثبت من كبر حجم كمية المخدر المضبوط مع كل منهما ولأنه لم يثبت من الأوراق أن أحد سلمهما هذه المخدرات لحسابه ولم يقررا بذلك وليست الكمية المضبوطة مع أى منهما ترشح لاعتبار الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى لكبر حجمها سالف البيان الأمر الذى تطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان بأن احرز المتهمين لهذا المخدر كان بقصد الاتجار للأسباب السابق ذكرها « وكان احرز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائفا ، مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٧ رقم ١٦٧ ص ٧٣٢)

٧ - استظهر القصد من احرز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع ، من توافر قصد الاتجار فيها أو انتفاءه ، وإن كان من شعور محكمة الموضوع - تستقل بالفصل فيه بغير

معقب - الا أن حد ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائفا ، من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها أن يؤدى إليه ، وكان الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من تعدد لفافات المخدر المضبوط مع المطلعون ضده وفى مسكنه بحيث بلغت فى مجموعها مائة وأثنين وعشرين لفافة - ومن تنوع هذا المخدر وضبط مدية ملوثة بالحشيش وميزان وسنجة فى المسكن ، استبعد قصد الاتجار فى حقه بقوله أن الأوراق خلت من الدليل الفنى على قيامه - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدى إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنهما بما يصلح لاقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتهما فى هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٨٤ ص ٨٠٤)

٨ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجها ، ولما كان الحكم المطلعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والى شارك فيها رئيس وحدة مباحث السبلاوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات مهت غمر دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وتروجه لها بناحية والقبرى المجاورة لها وعلى صفار التجار وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا لكمية من المواد المخدرة (حشيش) وزن ٣٤٠ر٤٠٠ جراما ، فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفة البيان التى أحال عليها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمودا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن .

(نقض ١١ يناير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٨ ص ٥٤)

٩ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبدها والموازنة

• احكام النقض •

بين قيمتها والتمن المعروض لشراؤها من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الأدلة - والتي لا تخرج عن الاقتصاء العقلي والمنطقي - بأن احراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن من القصور في التسيب والفساد في الاستدلال لا يكون سديلا .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٥١ ص ٢٥٨)

١٠ - من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وأن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وأن من حق المحكمة أن تعول في تكوين عقدها على ما جاء في محرمات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجرئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يفتعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١٩٠ ص ٨٩١)

١١ - احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، واذ كان البين من الحكم المعلن فيه أنه عرض نقصد الاتجار في قوله « وحيث أن قصد الاتجار متوافر في حق المتهم - الطاعن - من ضبط كمية كبيرة من المخدر معه بعضه في لفافات تسهلا لتحقيق هذا الغرض فضلا عما دلت عليه التحريات من أنه يتجر في المواد المخدرة بعزبة القصيرين علانية وقد ضبط بالطريق العام ومعه

حملة المؤتم ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسييب لا يكون سديدا .

(نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ١٠٥ ص ٥٥٢)

١٢ - لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت احراز الملعون ضده للمخدر المضبوط بركنية المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه فى استدلال سائغ على ما سلف بيانه واعبره مجرد محسرسز لذلك ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المبرز بماهيمة الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضاءه بالادانة على الوجه الذى انتهى إليه ، ولا يعدو ما يثيره الطاعنة بوجه طعنهما أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتميزتها والأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٨١ طعن رقم ١٧٣٥ سنة ٥٠ قضائية)

١٣ - لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بأثار الأفيون فلا على المحكمة أن هى اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت قصد الاتجار فى واقعة احراز وحيازة المخدر التى رفعت بها الدعوى ما دام أن لهذا الدليل أصله الثابت فى الأوراق .

(نقض ١٩ مارس ١٩٨١ طعن ٢١٥٤ سنة ٥٠ قضائية)

« أحكام النقض »

١٤ - من المقرر أن التحدى بأن التحليل لم يشمل كمية المخدر المضبوط هو منازعة فى كنه المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفى عن الطاعن احرازه لكمية الحشيش التى أرسلت للتحليل فمسئوليته الجنائية قائمة فى احراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو كثر ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون فى غير محله وينحل ما ينمى الطاعن على الحكم تعويله على كبر كمية المخدر المضبوط حال أن جانباً كبيراً منها لم يرسل الى التحليل الى جدل موضوعى لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان الأصل أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضخامة كمية المادة المخدرة المضبوطة والى ما اطمأن اليه من أقوال شهود الواقعة من أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ولسابقة اتهامه فى قضايا مماثلة وهو تدليل سائق يحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٨٢ طعن رقم ١٨٦٣ سنة ٥٢ قضائية)

١٥ - لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار فى قوله « وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة اقراص الرتالين المخدرة المضبوطة فإن المحكمة تطعن الى أن قصد الاتجار المسند اليه ثابت قبله من ضبطه والجريمة متلبسا بها وأثناء قيامه باجراءات بيع ذلك المخدر للمرشد السرى » ، وهو تدليل سائق من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه ، فإن ما ينمى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند .

(نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٣٣ رقم ١٧٧ ص ٨٥٩)

١٦ - لما كان الاصل أن الاتجار فى المخدر إما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل

على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضمخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن التحريات ومن ضبط أدوات تستعمل في تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذى كفتين عثر بهما على فئات من مادتي الحشيش والأفيون وسكين علفت بنصلها فئات الحشيش وأوراق من السلوفان علفت بها أيضا فئات من مادة الحشيش ، وهو تدليل سائق يحمل قضاء الحكم فان النعى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون غير شديد .

(نقض ١٣ يناير سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٤ رقم ١٦ ص ٩٥)

١٧ - لما كان ذلك ، وكان إستظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لإستخلاص الواقع من توافر قصد الاتجار فيها أو إنتفاة وإن كان من شعون محكمة الموضوع تستقل بالفصل فيه بغير محقب إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائقا من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيه أن تؤدي إليه ، وكان الحكم أثبت تقريراته أن التحريات دلت على إجتار المطعون ضدهما فى المواد المخدرة وأنهما ضبطا محرزين كميات متنوعة منها وأدوات وزن وتقطيع ملوثة بآثارها فضلا عن نوتة خاصة بحساب الإجتار فيها قد استبعد قصد الإجتار فى حقهما بقالة قصور التحقيقات عن إثباته - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيه على النحو المتقدم أن يؤدي إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح لأقامة قضائة ويمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها فى هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٨٣ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٣٤ رقم ٤٢ ص ٢٢٦)

١٨ - لما كان يكفى لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة

٣٤ من القانون المذكور مجرد توافر قصد الإجتار فى المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجانى الإجتار

« أحكام النقص »

فى هذه المواد حرفة له سواء كان إحراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون فى المواد المخدرة ، دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة الذكر ،عد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الإحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو تقديم المواد المخدرة للتعاطى بقصد الاتجار قد ساوى بينها وبين الاتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التى عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للإتجار فى المواد المخدرة ، هذا ولأن حيازة المخدر لحساب الغير فى حالة من حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والمجرمة قانونا - كما هو الحال الدعوى المطروحة - لا يعدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الإجرامى فيه ونتيجته بإربطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها ، وإذا كانت المحكمة قد اتهمت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار بحسابه قد حاز المخدر لحساب الغير ممن يتجر فى المواد المخدرة مقابل عمولة فلإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى شئ ويكون النعى عليه بالقصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون غير شديد .

(نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٤ رقم ١٦٧ ص ٨٤١)

١٩ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيه طالما أنه يقيمها على ما يتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته أن تحريات مكتب مخدرات بليس دلت على قيام الطاعن بالاتجار فى المواد المخدرة وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا كمية من المواد المخدرة « حشيش » عبارة عن ست طرب داخل دولاب حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها مادة الحشيش داخل كيس من القماش فى حيب الصديرى الأيسر - فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفة البيان التى أحال عليها يكون قضاءه فى هذا الشأن محمودا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى

حق الطاعن .

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٣٤ رقم ١٧٥ م ٨٧٨)

٢٠ - لما كان أحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجها ، وكان الحكم قد استظهر توافر هذا القصد لدى الطاعن فى قوله : « وحيث أن قصد الاتجار المسند الى المتهم الأول (الطاعن) نشأت فى حقه إذ أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة والتي تأهلت بضبطه محرزا لكمية المخدرات المضبوطة متوياً ييها ومن ضخامة كمية المخدرات المضبوطة اذ تم ضبط مخدر لعدد ١٢٦ طربة حشيش وهى كمية نفيض عن الاستهلاك الشخصى » وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطاتها فى التقدير وبما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - أن احرار الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره من أن ضالمة المبلغ المضبوط معه لا تساند ما غلص اليه الحكم من توافر قصد الاتجار لا يكون له محل .

(نقض ١٠ يناير سنة ١٩٨٤ طعن رقم ٥٦٢٧ سنة ٥٣ قضائية)

٢١ - إنه ولئن كان من المقرر أن احرار المخدر هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفا تودى اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده اعترف فى تحقيقات النيابة بأن أحد الاشخاص كلفه بايجاد مشتر للمخدر المضبوط مما كان من مقتضاه ان تتدر محكمة الموضوع هذا الاعتراف وتمحصه وتحدث عنه بما تراه فيها إذا كان يصح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا يصلح . لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرمل بنير دليل تستند اليه ، أما وهى لم تقبل فان حكمها يكون معيا بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٣٥٠٧ سنة ٥٥ قضائية)

• أحكام النقض •

٢٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى وتحصيله لأقوال شهود الأثبات أن تحريرات الرائد ... رئيس مركز مطوبس بالاشتراك مع الرائد رئيس قسم مكافحة مخدرات كسر الشيخ دلت على أن الطاعن يزرع نبات الخشخاش في حديقة الموالح المملوكة له للحصول منها على مخدر الأفيون بقصد الاتجار ثم دال الحكم على توافر هذا القصد في حقه في قوله « وحيث أنه نظراً لضبط كمية كبيرة من سمجرات الخشخاش تحتوى على الثمار والبذور في الحديقة وفي المنزل وملحقات المنزل قام المتهم - الطاعن - بزراعتها في حديقة الموالح المملوكة له وفي حيازته دون غيره بعضها مشروط يدل ذلك أن زراعة المتهم وحيازته لتلك المضبوطات كان بقصد استخراج مادة الأفيون المحرمة قانوناً بقصد الاتجار فيها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادة يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفاً تؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال فيها وكان ما أوردته الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى أقوال شهود الأثبات التي ادى الى توافر قصد الاتجار في المخدر المضبوط لدى الطاعن كافياً في اثبات هذا القصد وفي إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي أوردتها وأدلتها التي عولت عليها فإن التمس على الحكم بالقصور في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٥٥٣٠ سنة ٥٥ قضائية)

٢٣ - لما كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما يتجهها . و كان الحكم المطعون فيه قد دال على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله : « حيث أنه عن قصد المتهم من حيازة واحراز المخدر المضبوط فقد ثبت للمحكمة أن ذلك القصد كان للاتجار في هذا المخدر وتقديمه للتعاطى للمتريدين على الفرزة التي يديرها المتهم ، إذ تم ضبط ستين حجراً معدة للتعاطى وعلى كل منها قطعة من هذا المخدر وسط الحاضرين بالمكان الذى أعده وهياً لهم لتعاطى المخدرات » فإن الحكم اذ استدلل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولاً وكافياً في استخلاص هذا القصد في حق

الطاعن ، بما يضحى معه منعه فى هذا الصدد لا وجه له .

(نقض ٢ فبراير سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٣٧ رقم ٤٥ م ٢١٧)

٢٤ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مودى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار فى حق المطعون ضده - بقوله أن المحكمة لا تساور سلطة الاتهام من أن احرازه كان بقصد الاتجار لخلو الأوراق من الدليل عليه لعدم ضبط أحد من قبل أن المطعون ضده كان يروج بضاعته عليهم وعدم ضبط آلات أو موازين مما تستعمل فى هذا الغرض ، ولا يكفى فى ذلك الاقرار بالاتجار المزور اليه ما دام أنه لم يتأيد بأى دليل آخر ، هذا الى خلو الأوراق من الدليل على أن الاحراز بقصد التماطى أو الاستعمال الشخصى - وترى المحكمة أن الاحراز بالنسبة له كان بغير هذه القصد جميعا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، ما دام تقديرها سائفا وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركتيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز له وفاته بموجب المسادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بما هية الجوهر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل فضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، ولا يدنو ما تشير الطاعن بوجه طعننا أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والاخذ منها بما تظمن اليه واطراح ما عدها مما لا يجوز اثره أمام محكمة النقض .

(نقض ٢ مارس سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٥٩٧٩ سنة ٥٥ قضائية)

٢٥ - لما كان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد جعل جريمة حيازة أو احراز الجواهر

« أحكام النقض »

المخدرة الواردة بالجدول رقم (١) المرافق له بقصد الاتجار من الجرائم ذات القصد الخاصة ، حين اختط عند الكلام عن العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التي يطلبها في الصور المختلفة لجرمة إحراز هذه الجواهر وحيازتها ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد العلم بكنه الجوهر الذي في حوزته ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجرمة حيازة جوهرى الحشيش والأفيون المخدرين بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأخذته بنص المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم (١) المرافق له ، وفاتها أن تستظهر توافر القصد الخاص لديه ، وهو قصد الاتجار ، فان حكمها يكون قد تميب بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون الحكم المطعون فيه وهو فى معرض الرد على دفاع الطاعن بإعلان إذن النيابة العامة بالتقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات ، قد رأى أن التحريات تتسم بالكفاية والجدية لتسويغ إذن التفتيش ، لما اسفرت عنه من كون المتهم له نشاط واسع فى الاتجار بالمخدرات ويقوم بتخزينها فى منزله حيث يباشر نشاطه ، وذلك لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذى تجرئه النيابة العامة أو تأذن بأجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو ان يكون مأمور الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة « جناية أو جنحة » قد وقعت من شخص معين وأن يكون ثمة من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ، قد يرر تعرض المحقق لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة حال أنه يشترط قانونا لصحة الحكم بالإدانة أن ينشأ على الجزم واليقين ، لا على الظن الراجح أو الشبهات المقبولة كما هو بالنسبة لصحة الإذن بالتفتيش الصادر من النيابة العامة ، ومن ثم فان مجرد اطمئنان الحكم إلى جدية التحريات كمنسوخ للإذن بالتفتيش على السياق المتقدم - لا يجعل منها بمجرد دليل يقينى فى مقام الإدانة بما يستلزمه من استظهار القصد الجنائى الخاص ، ما دام الحكم لم يحل إليها ولم يميزها بدليل فى هذا الصدد ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعمل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقه من أدلة ما دام أنها كانت

مطروحة على بساط البحث ، الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت الإتهام بمناصرة القانونية ، ومنها توافر القصد الجنائى ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٢٨٦٤ سنة ٥٧ قضائية)

٢٦ - لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام يقيمها على ما يتبناها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار بالنسبة لمخدر الهيروين ودلل على توافره فى حق الطاعن بكبر الكمية المضبوطة وتجزئة بعضها داخل لصفات وما اسفرت عنه التحريات من انه احرز تلك الكمية للاتجار فيها ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - كافياً لحمل ما انتهى اليه من أن احراز الطاعن لمخدر الهيروين كان بقصد الاتجار ، فان ما ينمى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد وتتنفى مصلحته فيما يثيره بشأن مخدر الحشيش فى هذا الصدد ما دامت العقوبة التى اوقعها الحكم عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز الهيروين بقصد الاتجار .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٣٠ سنة ٣٠ قضائية)

٢٧ - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن ضابطى الواقعة - بما لا ينزع الطاعن فى أن له أصول معينة من الأوراق - أن تحرياتها دلت على أن الطاعن يحوز بذور الخشخاش بقصد الاتجار ، فإن ما ينمى من خلو التحريات بما يفهم قيام هذا القصد يكون غير صحيح .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٩١ طعن رقم ١٦٣ سنة ٦٠ قضائية)

٢٨ - تقرير توافر أو انتفاء قصد الاتجار فى المخدر موضوعى مادام سائفاً استناد الحكم فى اثبات قصد الاتجار إلى سبق الحكم على المتهم فى قضايا مماثلة . دون أن يفتن إلى أن ما قضى به على المتهم من عقوبة الحبس التى لا يصح أن يقضى بها فى جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار . فساد فى الاستدلال .

« أحكام النقض »

(نقض ٩ مارس سنة ١٩٩٢ طعن رقم ٤٨٥٣ سنة ٦٠ قضائية)

٢٩ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . تقديرها موضوعي متى كان سائناً .
شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات بأن المتهم يتجر في المخدرات وضبطه محرزاً ومعه
سكين ملوثة وميزان وصنع ملوثة بالمخدر يستوجب التعرض لهذه الظروف لبيان ما إذا كانت
تصلح دليلاً على قصد الاتجار من عدمه استبعاد الحكم قصد الاتجار دون مناقشة الظروف
السابقة يعبه .

(نقض ٩ مارس سنة ١٩٩٢ طعن رقم ٥٣٥٠ سنة ٥٩ قضائية)

٣٠ - وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « حيث أن واقعة
الدعوى حسبما استبان للمحكمة من مطالعة أوراقها ومما تم فيها من تحقيقات ودار بشأنها
بالجسلة تتحصل في أنه أثناء تجوال النقيب محمد الخليصي مختار معاون مباحث قسم
شرطة كرموز على رأس قوة من معاونية بدائرة القسم لتفقد حالة الأمن في «سوالى الحادية
عشرة إلا ربع مساء ١١ / ٧ / ١٩٨٧ ابصر المتهم جابر عابد أحمد الجندى يقف على يسار
الطريق بشارع راغب ويده اليمنى كيساً من النابلون الشفاف بداخله عدة لفافات سيلوفانية
وما أن فطن لقدم الضابط ومراقبيه حتى بدت عليه علامات الارتباك والخوف والتقى
بالكيس الذى يحمله بمحتوياته إلى الأرض وهم بالفرار بنفسه من المكان فأسرع الضابط
بالتقاط الكيس الذى تخطى عنه فوجد بداخله أربعة عشرة لفافة سيلوفانية بكل منها قطعة
من مادة داكنة اللون يشتبه أن تكون حشيشاً فأمر مرافقة الشرطى السرى عطية السقا باللاحاق
بالمتهم وضبطه وإذ فعل لحق به وبأثر تفتيشه فعرى بمكن بنظونه من الجانبات الايمن على مطواة
بسوستة نصلها ملوث بمادة يشتبه أن تكون لمجهر الحشيش وثابت التحليل الكيماوى
بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة لمجهر الحشيش وتزن قائماً بما حول كل قطعة من
غلاف تسعة وثمانين جراماً ونصف (٨٩.٥ جراماً) وتلوث نصل المطواة المضبوطة بمادة
سمرء اللون ثبت أنها « حشيش » . واورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده
أدلة سائفة تؤدى إلى ما رتب عليها استمدها من أقوال شاهدى الاثبات وتقرير معامل

التحليل الكيماوية ، وقد عرض الحكم لقصد الاتجار ونفى توافره فى حق الماطعون ضده بقوله « وحيث أنه عن قصد الإتجار فقد خلّت الأوراق من دليل يقينى تطلعن المحكمة إليه يفيد أن أحرار المتهم مخدر الحشيش المضبوط إنما كان بقصد الإتجار ولا يغير منه ما تحدث به المتهم فى التحقيق المبدئى من أنه كان قد عثر على الكيس المضبوط بما احتواه من لفافات الحشيش المضبوطة والمطواة فاخذة أملا فى التصرف فى مخدر الحشيش بالبيع لتفريغ ضائقته المالية إذ لا تقوم التجارة فى الشئ عامة ولو كان مخدرا بمجرد واقعة واحدة ولا يتوافر الاتجار إلا بامتهان الشراء وإعادة البيع بفرض تحقيق الربح الامر الذى لم يقم عليه دليل يقينى تستطيع المحكمة أن تركز إليه للقول بأن أحرار مثل المخدر المضبوط إنما كان بقصد الاتجار أو التعاطى والاستعمال الشخصى لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفا كما أن ضالة كمية المخدر أو كبرها أو تجزئتها هى من الامور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة ، ووجود المدية ملوثة بالمخدر لا يقطع فى ذاته ولا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الاتجار فى المخدر ما دامت المحكمة قد أقتنعت للأسباب التى يبتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى أن الأحرار كان بغير قصد من القصد ، وطالما أن الحكم لم ير من أقوال شاهدى الاتبات ما يقننه بأن أحرار الماطعون ضده للمخدر كان بقصد الإتجار وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره لما كان ذلك ، وكان لا يوجب الحكم كذلك أن يكون قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى أن الماطعون ضده قد أعترف فى التحقيق الابتدائى أنه عثر على المخدر المضبوط فاخذة بفرض بيعه إذ أن ما أورده الحكم لم ينال مما استقر فى وجدان المحكمة من نفي قصد الاتجار عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما تثيره الطاعة فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون فى حقيقته مجادلة موضوعية لا يجوز أثارها أمام محكمة النقض فأن ما تنمى فى هذا الخصوص يكون غير سديد . أما ما قاله الحكم استدلالا على عدم توافر قصد الاتجار بأن التجارة لا تقوم بمجرد واقعة واحد وإنما بامتهان الشراء والبيع بفرض تحقيق الربح فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من خلل الأوراق

و أحكام النقص :

من دليل يقينى يفيد أن احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط إنما كان بقصد الاتجار

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٩ قضائية)

مهاجراً - العقوبة :

١ - العود الذى كان منصوباً عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ هو عود خاص لا يتحقق الا اذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم والجريمة التى يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة أو المادة السابقة فاذا كان البين من المفردات أن الجريمة السابق الحكم بها على الطاعن هى جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد التاطل وليست جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار فان الحكم اذ اوقع عليه العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يكون مبيها .

(نقض ٩ يناير سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ١٩ رقم ٩ ص ٤٤)

٢ - أن مناط المسؤولية فى كلتا حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها ، هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة ، وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة ، أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتحقق الحيازة المادية . واذا كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة حيازة المخدر هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة احرازه التى دين بها الطاعن ، ومن ثم فان منعه فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٢٢ رقم ٣١ ص ١٥١)

٣ - متى كانت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التى اعتدها الحكم ذات العقوبة الائمة معاقبا عليها وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه فى حين ان جريمة التعدى

المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من القانون ذاته والتي دين بها الطاعن معاقب عليها بالانحلال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه فتكون أولهما هى الأشد كما أورد الحكم المطعون فيه ، ويكون منى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٢ يوليه سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٠٧ ص ٩٢٥)

٤ - من المقرر أن مناط المسؤولية فى حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وان عقوبة جريمة الحيازة المادية ، وعقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الاحراز .

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٣٤ ص ١٥٦)

٥ - عدم التزام الحكم بالحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة فى المادة ٣٤ سالفه البيان الى جانب العقوبة المقررة للمحرمة والمصادرة - خطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣١ رقم ١٢٥ ص ٦٤٤)

٦ - ومن حيث انه لما كان الاصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وايس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، وكانت المحكمة قد رأت ان اوراق الدعوى خالية من الدليل اليقضى القاطع على قيام واقعة الجلب فى حق الطاعن وقدرت انه نظرا لكبر كمية الهيروين المضبوطة وتجزئتها وما تضمنته

« أحكام النقض »

التحريات من انه يتجر في المواد المخدرة وانتهت الى ان التكيف الصحيح للواقعة قبله هو احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع ، ذلك ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالوساطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ، ومن حق المحكمة ان تنزل على الواقعة التي صحت لديها لوصف القانوني السليم نزولا من الوصف المبين بامر الاحالة وهو الجلب الى وصف اخف هو الاحراز بقصد الاتجار اذ لا يتضمن هذا التعديل اسنادا لواقعة مادية او اضلفة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها امر الاحالة اساسا للوصف الذي ارتآه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل وصف التهمة بالنسبة لمخدر الهيروين من الجلب الى الاحراز بقصد الاتجار . - وفق صحيح القانون - فلا مصلحة للطاعن في التمس عليه تعديل وصف التهمة بالنسبة لمخدر الحشيش من حيازته بقصد التعاطي الى احرازه بقصد الاتجار ما دام قد اوقع عليه عقوبة واحدة ويكون ما يتناه في هذا الشأن غير مقبول .

(نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ طعن رقم ٣٠ سنة ٦٠ قضائية)

٧ - انتظام جرمي احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار واحراز سلاح ابيض بغير ترخيص في خطة جنائية واحدة بمدة أفعال مكملة لبعضها البعض . أنطابق الفترة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها . قضاء الحكم بعقوبة مستقلة عن كل من المجرمتين وجوب تصحيح بالفاء العقوبة عن الجريمة الاخف - المادة ٣٥ من القانون لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٩١ طعن رقم ٨٨٦٤ سنة ٦٠ قضائية)

٨ - عقوبة احراز مخدر بقصد الاتجار طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المدلل . الاعدام أو الاضغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة الاف جنية إلى عشرة الاف جنية .

أعمال المادة (١٧) عقوبات في ضوء نص المادة ٣٦ من القانون رقم لسنة ١٩٦٠

المعدل : يجوز ابدال العقوبة المقيدة للحرية فحسب في مواد الجنايات بعقوبة مقيدة للحرية أخف . نزول الحكم المطعون فيه بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها بالمادة ٣٤ المار ذكرها مخالفة للقانون توجب تصحيحه .

(نقض ١ أبريل سنة ١٩٨٢ طعن رقم ١٩٨٨٢ سنة ٦٠ قضائية)

مادة (٣٤ مكرراً)^(١)

يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الفسح إلى تعاطي جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

استحدث المشرع هذا النص بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وعلة ذلك ترجع الى ما لوحظ في الآونة الأخيرة من استعمال وسائل الاكراه أو الفسح في تعاطي الجواهر المخدرة ، وخاصة مادة الكوكايين أو الهيروين التي قد تشابه مع بعض المستحضرات الطبية المعروفة تدلها .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالي :

٢- أركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من ركنين مادي ومعنوي ، سوف نتناول كل منهما تباعاً على النحو التالي :

٣- الركن المادي :

يتكون الركن المادي في جريمة دفع الغير الى التعاطي من سلوك إجرامي يتمثل في تأثير على سلوك الغير يتخذ احدي صورتين ، الاولى صورة الاكراه المؤدى الى الرهبة التي تبعث دون حق في نفس الغير فتحملة على تعاطي الجوهر المخدر و يكون ذلك اما عن طريق الاكراه المادي الذي يؤدي الى انعدام الإرادة ، اذ ان المكروه لن تكون له ارادة البتة وذلك كمن يقيد الغير بالقوة ثم يجبره على تعاطي الجوهر المخدر ، سواء عن طريق الشم أو الحقن

أو الاستمساك أو البلع ، أو عن طريق الاكراه المعنوى كمن يشهر مسدسه فى وجه آخر مهدداً إياه بالقتل إذا لم يتعاطى الجوهر المخدر باحدى الطرق السالف بيانها .

أما الصورة الثانية فيكون السلوك المقضى إلى النتيجة الاجرامية متمثلاً فى وسيلة الغش ، ويقصد بها ايهام الشخص الآخر بغير الحقيقة لحمله على تعاطى الجوهر المخدر . ومعنى هذا الايهام ان الغير يقع فى وهم يؤدي الى تعاطى الجوهر المخدر نتيجة لعب شاب ارادته . ويتم ذلك فيما لو قام الجاني بايهام الغير بأن الجوهر المخدر ليس سوى دواء أو مصبل قد يجدى فى علاج بعض الامراض فيقدم الغير على تعاطيه عن طريق الشم أو الحقن أو غير ذلك من الوسائل الأخرى .

وقد قصر المشرع الوسائل التى يلجأ إليها الجاني لدفع الغير على تعاطى الجوهر المخدر على وسيلتي الاكراه والغش ، ومن ثم فإن وسائل الترغيب والإغراء والتسهيل لا تدخل فى نطاق هذا النص . ويشير ذلك التساؤل عن مسئولية الشخص الذى يدفع غيره الى تعاطى مادة الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) إذا كان ذلك بوسيلة الترغيب أو الإغراء أو التسهيل .

ونحن نرى أنه لاعتقاب على الجاني فى هذه الحالة وفقاً للمادة ٣٤ مكرراً من قانون المخدرات ، وإنما يمكن العقاب على هذه الحالة وفقاً للقواعد العامة فى الاشتراك أى ان يعاقب الجاني بوصفه محرضاً أو مساعداً اذا وقع التعاطى فعلاً وشرع التعاطى فيه .

ويرى البعض (١) انه كان من الأفضل .على صعيد السياسة التشريعية السليمة - ان توقع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ مكرراً على كل من دفع غيره الى تعاطى مادة الكوكايين أو الهيروين أو أى مادة من مواد القسم الأول من الجدول رقم (١) بأية وسيلة ، أى دون اشتراط توافر وسيلتي الاكراه أو الغش

واننا لا نذهب صوب هذا رأى ، ونرى أن المشرع قد حالفه التوفيق فى هذا النص

(١) انظر الدكتور هـ فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ٤٦ ، ص ٥٥

المعدل ، وذلك لأن حصر الوسائل المجرمة بمقتضى النص فى الاكراه أو الفش يرجع الى ان هاتين الرسلتين تؤدهان الى التأثير فى حرية الارادة فتفقدها القدرة على الاختيار ، ومن ثم ينتفى توافر القصد الجنائى بينما لا تحدث وسائل الترغيب أو الاغراء أو التسهيل هذا الاثر ، بحيث يمكن القول بان التعاطى يتوافر له القصد الجنائى الكامل فتصبح ارادته صحيحة حال مباشرة السلوك الاجرامى مما يجعله مستحقا للعقاب بمقتضى القواعد العامة ، دون حاجة للنص على تحريم فعل الشريك بنص خاص

وتختلف جريمة دفع الغير الى التعاطى عن جريمة تقديم المخدر للتعاطى فى ان الركن المادى للجريمة الاولى لا يكتمل الا باقدام الغير على تعاطى الجوهر المخدر ، فاذا اوقفت الجريمة عند حد الدفع الى التعاطى بوسيلة الاكراه أو الفش دون تحقق النتيجة الاجرامية المتمثلة فى فعل التعاطى ، كما لو ضبط الجانى حال تهديده للغير بتعاطى الجوهر المخدر ، أو خاب أثر الجريمة نتيجة استنفاد الجانى لنشاطه الاجرامى بوسيلة الاكراه أو الفش دون أن تحدث عملية التعاطى فإنه لا يتوافر الا مجرد الشروع فى هذه الجريمة .

٤- الركن المعنوى :

يتخذ الركن المعنوى فى جنابة دفع الغير بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الفش الى تعاطى جوهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الاول من الجدول رقم (١) صورة القصد العام ، الذى يقوم على عنصري العلم والارادة . فيجب أن تتجسد ارادة الجانى الى ارتكاب الفعل المكون للركن المادى للجريمة مع انصراف علمه الى عناصر الجريمة ..

ولا حرج على القاضى فى استظهار العلم بعناصر الجريمة من ظروف الدعوى وملاساتها على أى نحو يراه مؤدياً الى ذلك ما دام يتضح من مدونات حكمة توافر هذا القصد توافراً فعلياً . اما اذا دفع المتهم بانتفاء العلم لديه فانه يجب على المحكمة ان ترد على هذا الدفع بأسباب صحيحة سائفة مستمدة من اوراق الدعوى سيما اذا كان فى ظروف الدعوى ما يسمح باحتمال انتفاء العلم

• - العقوبة :

عاقب المشرع على ارتكاب هذه الجنابة بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة الف جنيه ولا تجاوز خمسمائة الف جنيه ويلاحظ انه لايجوز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المنفردة للجريمة ، وذلك تطبيقا للمادة ٣٦ قانون المخدرات . كما انه اذا كانت العقوبة التالية هى الاعمال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

الفقه

مادة (٣٥) (١)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تتجاوز مائتي ألف جنية:

- (أ) كل من أدار مكانا أو هيأه للغير لتعاطي الجواهر المخدرة بغير مقابل .
(ب) كل من سهل أو قدم للتعاطي ، بغير مقابل ، جوهرا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

ورد النص على هذه الجريمة لأول مرة في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ ، ثم عدل بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، واعيد تعديله أخيراً بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وتشمل هذه المادة فقرتين ، افرد المشرع لولاهما الجريمة ادارة مكان أو تهيئته للغير لتعاطي الجواهر المخدرة بغير مقابل ، وافرد الثانية للجريمة تسهيل أو تقديم جوهرا مخدرا للتعاطي بغير مقابل في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وسوف نعالج هذه الجريمة على النحو التالي :

اولا : اركان الجريمة .

ثانيا : عقوبة الجريمة .

(١) المادة ٣٥ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وكانت قد عدلت بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

٢ (اولاً) اركان الجريمة :

تتكون هذه الجريمة من ركنين مادى ومعنوى ، سوف نعالج كل منهما على استقلال.

٣ - الركن المادى :

نظراً لأن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ تتضمن صورتين مستقلتين ، لذلك فقد رأينا افراد بند مستقل لدراسة كل منهما

٤ - (أ) ادارة أو تهيتة مكان للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل (الفقرة الاولى من المادة ٣٥) :

يمثل السلوك المادى المؤثم فى الفقرة الاولى من المادة ٣٥ فى قيام الفاعل بادارة أو تهيتة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة ، ويشترط أن تكون ادارة المكان أو تهيتة بقصد تردد الغير ، وبمفهوم المخالفة ، فأذا اعد شخص مكاناً فى منزله أو مكتبه أو محله لتعاطى الجواهر المخدرة ، فإن النص لا ينطبق .

ويختلف نص المادة ٣٥ /أ عن المادة ٣٤/جـ فى ان الاول لا يشترط وجود مقابل يتقاضاه الفاعل من المترددى على المكان ، بينما يشترط الثانى وجود هذا المقابل ، سواء كان نقداً أو عينا أو منفعة .

ويلاحظ أن جريمة اعداد أو تهيتة المكان لتعاطى جريمة وقتية ، فهى تنتهى بالانتهاء من اعداد المكان أو تهيتته للتعاطى . ويؤخذ فى الاعتبار انه لا قيمة لذلك فى حساب بداية سريان التقادم المسقط للدعوى الجنائية ، وذلك لأن التعديل الجديد فى قانون المخدرات الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد أخرج جنائيات المخدرات من نطاق الجرائم التى تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بالتقادم (م ٤٦ مكرراً) .

٥ - (ب) تسهيل أو تقديم جواهر مخدر للتعاطي في غير الاحوال المصرح بها
قانوناً (الفقرة الثانية من المادة ٣٥) :

يتكون الركن المادي في هذه الجريمة من فعل تمكين الغير بدون وجه حق من تعاطي الجواهر المخدر . ويستوى في النشاط الذي يباشره الجاني ان يكون ايجابياً أو سلبياً ويكون نشاط الجاني ايجابياً اذا قام بتزويد العقبات التي تحول دون تعاطي الجواهر المخدرة ، وذلك كالطبيب الذي يقوم بتحرير تذكرة طبية لشخص معين بقصد تمكينه من الحصول بغير حق على الجواهر المخدر ، وذلك بقصد تعاطيه أو كقيام صاحب مرآب بإغلاق ابوابه بقصد تمكين اصداقائه من تعاطي الجواهر المخدر دون يكون قد خصص هذا المكان لذلك . ولا شك ان اعمال تسهيل تعاطي الجواهر المخدرة تعتبر في نفس الوقت اشتراكاً في جريمة حيازة أو احرار جواهر مخدرة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وقد كان من الممكن اغفال النص على جريمة تسهيل التعاطي اكتفاء بتطبيق القواعد العامة في الاشتراك ، خاصة وان عقاب الفاعل الاصلي يمتثل مع عقاب الشريك ، الا ان ذلك يتطلب وقوع فعل التعاطي بناء على فعل التسهيل ، وما لم يقع التعاطي لا يستحق من سهل فعل التعاطي العقاب وفقاً للقواعد العامة في الاشتراك التي تتطلب وقوع الفعل الاصلي للعقاب على فعل الاشتراك فيه ، ولذلك فقد أثر المشرع ان يجرم فعل تسهيل التعاطي بوصفه جريمة مستقلة بغض النظر عن تطلب وقوع فعل التعاطي من جانب الغير .

وقد يكون نشاط الجاني بتسهيل التعاطي سلبياً ، وذلك في حالة ما اذا كان الجاني ملتزماً بواجب قانوني بالحيلولة دون وقوع فعل التعاطي ، كرجل الشرطة الذي يرى شخصاً يتعاطي الجواهر المخدر في مكان يتولى حراسته ، فيتدخل من التزامه بالقبض عليه ، وذلك بقصد تمكينه من تعاطي الجواهر المخدر (٧)

(٢) ولا ينطبق هذا النص على الشخص العادي الذي يرى بعض الأشخاص الذين يتعاطون الجواهر المخدرة ، فلا يبلغ عنهم السلطات المختصة ، فهو لا يعتبر في هذه الحالة مرتكباً لجريمة تسهيل التعاطي .

انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٣٣ .

ويلاحظ ان نص المادة ٣٥/ب المستحدث في القانون الجديد لم يتضمن النص على حالة تسهيل التعاطي بمقابل ، وقد كان النص قبل تعديله يقضى بتجريم تسهيل التعاطي في كل الاحوال غير المصرح بها قانونا .

وفي رأينا أن النص الملغى كان أكثر وضوحا من النص الحالي ، فلا نعتقد ان المشرع يقصد تجريم فعل التسهيل بدون مقابل ، ويصح نفس الفعل اذا كان بمقابل (٣) . ولذلك فأنتنا نرى وجوب تعديل هذا النص بما يسمح بامتداد التجريم لحالتي تسهيل أو تقديم الجوهر المخدر سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل في غير الاحوال المصرح بها قانونا .

٦- الركن المعنوي :

يتخذ القصد الجنائي في الجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٣٥ من قانون المخدرات صفة الضرورية للنقص الجنائي . تية الدائم والارادة ، وذلك باتجاه ارادة الجاني صوب ارتكاب الفعل المكون للركن المادي ، مع اصراف علمه الى عناصر الجريمة . ولا يعتبر الباعث من عناصر القصد الجنائي (٤) .

٧ - العقوبة :

عاقب المشرع على ارتكاب احدى الجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز مائتي الف جنيه.

(٣) انظر الاعمال التحضيرية لمشروع القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن قانون المخدرات ، صفحة ٦٢٦ وما بعدها

(٤) قضت محكمة النقض بأنه « من المقرر أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من اركانها أو عنصراً من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو اختصاراً فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة » .

(نقض ٨ مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة احكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ٥٤ ص ٢٥٩)

• الفقه •

ويلاحظ انه لا يجوز فى هذه الجريمة النزول عن العقوبة التالية مباشرة لعقوبة المقررة للجريمة، فإذا كانت العقوبة التالية هى الاشغال الشاقة المؤبدة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

احكام النقص

١- الطبيب الذى يسن استعمال حقه فى وصف المخدرات فلا يرمى من وراء وصفه الى علاج طبى صحيح بل يقصد أن يسهل للمدمنين تعاطى المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات أسوة بغيره من عامة الافراد . ولا يجديهِ أن للاطباء قانونا خاصا هو قانون مزاوله مهنة الطب فإنه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب اداريا أمام جهته الرئاسية المختصة متى اساء استعمال حقه فى وصف المواد المخدرة كعلاج أو اخطأ فنياً فى عمله أو ارتكب فى سيره شططا يمس بسمعته أو بشرفه سواء أثبت عليه ذلك بحكم قضائى أم لم يثبت مع بقاءه خاضعا على الدوام وفى كل الاحوال لتطبيق نصوص القانون العام بصفته قانونا جنائيا لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة المنوط بها تطبيق احكام ذلك القانون على كافة مرتكبي الجرائم سواء اكانوا أطباء أم غير ذلك .

(نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤)

٢- للطبيب أن يصف المخدر للمريض إذا كان ذلك لازما لعلاج . وهذه الاجازة مرجعها سبب الاباحة المبني على حق الطبيب فى مزاوله مهنته بوصف الدواء مهما كان نوعه ، ومباشرة اعطائه للمريض لكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام اساسه . فالطبيب الذى يسن استعمال حقه فى وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك علاج طبى صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطى المخدرات للمدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .

(نقض ٤ يونية ١٩٤٥ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ قضائية)

٣ - جريمة أعداد المحل وتهيته لتعاطي الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة احرار المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن الأخرى.

(نقض ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤ طعن رقم ١٧٧ سنة ٣٥ قضائية)

• احكام النقض •

٤ - استقر قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التهم في الجواهر المخدرة ، وانما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو احرازه لها على أية صورة ، اما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للمحكمة أن القصد منه هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فإذا كان الحكم قد قد اثبت على المتهم أنه أعد مسكنه واداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (جـ) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة)

احكام محكمة النقض س ٩ ص ٩٥٣)

٥ - متى كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتناوبون تعاطي الحشيش أثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر ممثالا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وليس فيما اثبتته المحكمة من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباه مسهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الحانات قد استعانوا في الاحراز بشخص آخر لتسهيل التعاطي .

(نقض ٣ يونية سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٩ رقم ١٥٣ ص ٥٩٩)

٦ - إذا تحدثت المحكمة عن جريمة تسهيل تعاطي الحشيش المسندة الى المتهم الأول بقوله أن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاطي الحشيش فيه لتسهيل تعاطي المتهمين الحشيش عنده إذ كان المسكن خلوا مما عداهم وقد قصدوا اليه لهذا الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره

المتهم السادس فى التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى وذهبوا الى مسكن المتهم الأول وكانت المجوزة بمعداتنا جاهزة هناك على المضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا كرسيين من الخشيش وأنه قد ساهم مع المتهم بتعاطى الخشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأمر الذى أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطى الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها . إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمته احرار المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى اللتين دان المتهم بهما .

(نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٩ رقم ٢٣٣ ص ٩٥٣)

٧- اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذى كان يحمل « المجوزة » وقت دخول البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن فى الاحراز أو التعاطى أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تتم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته فى تعاطى المادة المخدرة ، فان هذا الذى أثبتته الحكم لا يوفر فى حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم تعاطى المخدر ، وأن ما أورده الحكم من عناصر يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتأويان « الخشيش » فيكون دور كل منهما ماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الاعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا باعتباره مسهلا لزميله تعاطى المخدر ، والحال أنه إنما كان يادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجرمة احرار المخدر بقصد التعاطى .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١١ رقم ١٦ ص ٨٩)

• احكام النقض •

٨- متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في « جوزه » دخان المسيل في حضوره وتحت بصره وكان هذا الذي أثبتته الحكم - بما ينطوى عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانوني بمنع تعاطي المخدرات في محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه « جوزه » دخان المسيل لهم وهو على بصيرة من استخدامها في هذا الغرض تتوافر به في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة في القانون ، فانه لا محل لما يحتاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائي فيها .

(نقض ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٢٧ رقم ٦٥ ص ٣١٢)

٩ - ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « قام النقيب مع قوة من بينها الرائد بالتوجه إلى المقهى الذى يديره المتهم الثالث (الطاعن) بعد أن دلت التحريات أنه يديرها ويسهل فيها تعاطى المواد المخدرة ، وداهم المقهى التى كانت تبث منها رائحة المخدر المحترق واختص هو بتفقد الجانب الأيمن لمن يدخلها ، وزميله بالجانب الأيسر وأتذلك ضبط المتهم الأول جالسا فى فمه غايه نرجيلة مشتعلة بمسكها وعندئذ ألقى المتهم الأول المذكور بلفافة من يده التقطها النقيب فوجد بها قطعة من مادة ثبت من التحليل أنها لجوهر مخدر تزن ٨٥ من الجرام كما ضبط على الأرض بجوار هذا المتهم قطعة من ذات المادة ٢٠٦ جرام فقام بضبط النرجيلة التى ثبت من التحليل تلوث جميع أجزائها بأثار « الحشيش » وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة عرض للدفاع الطاعن وأطرحه بقوله أنه لما كانت المقهى - حسب شهادة الشاهد التى تعلمن إليها المحكمة - عند دخول القوة معاً بدخان ينبعث من مادة الحشيش الذى يجرى احتراقه داخلها وفى حضور المتهم الثالث صاحبها (الطاعن) وأزر تلك الشهادة ما جاء بتقارير التحاليل المشار إليها من أن جميع أجزاء الجوزة وما بها من مياه عند الضبط كانت ملوثة بالحشيش فإن ذلك يقنع المحكمة بأن هذا المتهم ضالع فى

العلم باحتراق مخدر بمقهاه بعد أن سهل تعامله للرواد بإعداد الآلات اللازمة لهذا التعامل (المجوزة) وأذن لمساعدته المتهم الثانى بحمل تلك المجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد وبعد أن يسر لهؤلاء الرواد مكان هذا التعامل وهو المقهى ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن بجرمة تسهيل تعامل المخدرات . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهيل تعامل المخدرات كما هى معرفة به فى القانون تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبيها بقصد تسهيل تعامل الغير للمواد المخدرة وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعامل أحد رواد المقهى مخدرات بمقهاه لا يعد تسهلاً لتعامل المخدر كما أن مجرد تقديم نرجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لإستعمالها فى تدخين المخدر ، وإذ كان الحكم لم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثانى بحمل المجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٣٤ رقم ١١٣ ص ٥٧٧)

١٠ - جريمة تسهيل تعامل المواد المخدرة بغير مقابل المسندة إلى الطاعن هى جريمة مستقلة عن جريمة احراز المخدر بقصد التعامل التى قضى بتبرئته اثنين من المتهمين فيها ، وتختلف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار أحدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً فى قيام الثانية .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٣٥ رقم ٧٨ ص ٣٦٥)

١١ - لما كان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة

« احكام النقص »

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف الى التدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار واعقب ذلك بالعقوبة فى المادة ٣٤ الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة اقل خطورة وهى الاتجار فى المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم فى حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها فى اغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت فى غير تلك الأغراض ثم الحق بهذه الجرائم فى الفقرة « د » من هذه المادة جريمة إدارة أو اعداد أو تهية مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جوهر مخدر للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقدرت لها عقوبة أخف نوعا وهى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وهذه المغايرة بين الفقرة « د » من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الأولى فى عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن ان ادارة او اعداد أو تهية المكان فى حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطق التأييم فى هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتقليط العقاب على مرتكبيها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة ادارة وتهية مكان لتعاطي المخدرات واذ كان الحكم بالادانة فى تلك الجريمة يجنب لصحته ان يشتمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقص مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم وكان الحكم المطعون فيه - سواء فى بيان واقعة الدعوى او سرد اقوال الشاهد - قد خلا من ذكر هذا

البيان فانه يكون معيا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة .
(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦ مجموعة احكام
محكمة النقض من ٣٧ رقم ٨٩ من ٤٣٦)

(مادة ٣٦) (١)

استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة المادة ٣٨ النزول عن العقوبات التالية مباشرة للعقوبات المقررة للجريمة .

فاذا كانت العقوبة التالية هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

الفقه

١- طبيعة نظام الظروف القضائية المخففة :

ان الظروف القضائية المخففة هي نظام يسمح للقاضي ألا يوقع على الجاني العقوبة الأصلية المقررة للواقعة ، بل عقوبة اخف منها كثيراً أو قليلاً.

وقد اثيرت الى الظروف القضائية المخففة المادة ١٧ من التشريع العقابي (٢) : ومقتضى هذا النظام في الجنايات هو السماح للقاضي بالنزول بالعقوبة درجة واحدة أو درجتين حسبما يراه طيقاً للبيان الوارد بالمادة . وتظل الواقعة برغم استعمال الظروف القضائية المخففة على وصفها الاصلى كجناية ، فلا تنقلب الى جنحة ، حتى ولو قضى فيها فعلاً بعقوبة جنحة بحسب الرأى السائد فقهاً وقضاء ، لأن الظروف القضائية (١) الفقرة الاولى من المادة ٣٦ معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ - اما الفقرة الثانية فهي مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

(٢) تنص المادة ١٧ عقوبات على يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة القامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاء تبديل العقوبة على الوجه الأتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز ان ينقص عن ستة شهور

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التى لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور

متصلة بتقدير العقوبة ومتوقفة على عناصر الموضوع ، فلا صلة لها برأى الشارع فى نوع الواقعة ، لذا تعامل الواقعة معاملة الجنايات فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية معا .

٢- قيود تطبيق نظام الظروف المخففة فى قانون المخدرات :

خرج المشرع على حكم القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٧ عقوبات بموجب نص المادة ٣٦ من قانون المخدرات ، ويمكن هذا الخروج فى قيدتين هما :

القيد الاول :

لا يجوز عند تطبيق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ مكرراً ، ٣٥ ، ٣٨ من قانون المخدرات النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

وتأسيساً على ذلك فاذا كانت عقوبة الجريمة هى الاعدام فانه لا يجوز النزول بالعقوبة عند توافر الظروف المخففة عن الاشغال الشاقة المؤبدة ، وإذا كانت العقوبة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة فإنه لا يجوز النزول بالعقوبة عن الاشغال الشاقة المؤقتة .

القيد الثانى :

لا يجوز للمحكمة عند تطبيق الظروف القضائية المخففة ان تنزل بالنسبة لعقوبتى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن مدة ست سنوات .

وبذلك فإنه لا يجوز للمحكمة ان تنزل الى الحد الأدنى لعقوبتى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن المنصوص عليهما فى المادة ١٧ عقوبات وهو ثلاث سنوات .

ولا شك ان القيد الثانى مصطلح بمقبة واقعية مؤداها ان المحكمة اذا رأت فى ظروف الدعوى ما يقتضى استعمال المادتين ١٧ من قانون العقوبات ، ٣٦ من قانون المخدرات وكانت العقوبة الاصلية المقررة هى الاشغال الشاقة المؤقتة فانها مقيدة بعدم النزول اقل من ست سنوات سجن ، بينما اذا لم تستعمل الرأفة وفقاً لهاتين المادتين فانها تملك ان تنزل وفقاً للعقوبة الأصلية وهى الاشغال الشاقة المؤقتة الى الحد الأدنى وهو ثلاث سنوات فيكون

الحكم بالعقوبة الاصلية هو الاكثر نفعاً للمتهم من استعمال مواد الرأفة .

ويخضع تقدير الظروف القضائية المحققة خضوعاً كلياً لمحكمة الموضوع فلها ان تقضى بتطبيقه على المتهم ولو لم يدفع به، أو حتى ولو كان غائباً عن التحقيق والمحاكمة ، ولها ان تطبق مواد الرأفة على احد المتهمين لتوافر ظروف معينة بالنسبة له دون زملائه ، فاستعمال الرأفة مع المتهم أمر يفصل فيه قاضى الموضوع حسبما يترأى له من ظروف الدعوى ، وليس لمحكمة النقض مراقبة عليه فى ذلك ولا يصح ان يكون طلب الرأفة اسماً للطعن بطريق النقض (٣).

(٣) انظر نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعا القانونية ج ١ رقم ١ ص ١٠ .

أحكام النقض

١- إذا كانت المحكمة قد ظنت أنها عاملت المتهمين بالرأفة حسبما تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقاً فى تخفيض العقوبة اعمالاً لهذه المادة وفى حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت اسباب الحكم ليس فيها ما يدل على ان المحكمة كانت لا تزال فى حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذى قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المقضى بها هى التى رأتها مناسبة للواقعة وهى حرة من أى قيد .

(نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٥ رقم ٢٣٧ ص ٧١٤)

٢ - تقدير قيام موجبات الرأفة من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان دواعيها أو الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته أو عدم نزولها بها الى الحد الأدنى .

(نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٧ رقم ١٦٩ ص ٩١٨)

٣ - لا تعد المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانوناً أصلياً للمتهم بجرمة تقديم مخدرات للتعاطى بغير مقابل المنصوص عليها فى المادة ٣٥ منه وذلك انها وان اجازت النزول الى العقوبة التالية المقررة للجرمة المذكورة ، الا ان المادة ٣٥ رفعت العقوبة من الاشغال الشاقة المؤقتة الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فهى تنزل عند اعمال حكم المادة ٣٦ الى الاشغال الشاقة المؤقتة .

(نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة

احكام محكمة النقض س ١٨ ص ٢١٤)

• احكام النقض •

٤ - اذ تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على انه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة فإنه لا يجب الحكم ما اشار اليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ما دام لم يعمل حكمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين

(نقض ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة

احكام النقض من ٢١ ص ٩٨٠)

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة المتقدمة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش إلى السجن ثلاث سنوات ، مع ان العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هى الاعدام أو الاغفال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحة بالنسبة للعقوبة المتقدمة للحرية وفقاً للقانون بجعلها الاغفال الشاقة ثلاث سنوات .

(نقض ١٧ مايو سنة ١٩٧١ مجموعة احكام

محكمة النقض من ٢٢ رقم ١٠٠ ص ٤١١)

٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، ثم طبقت المحكمة فى حق الطاعن المادة ١٧ عقوبات وقضت بحبس ثلاث سنوات وتفرغه ألف جنيه والمصادرة ، وكانت عقوبة الجريمة التى دان الحكم الطاعن بها هى السجن والغرامة ، وكان تطبيق المادة ١٧ عقوبات يجيز توقيع العقوبات التى وقعت على الطاعن ، فلا يجدي

القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فى الحكم قد قيد المحكمة عند النزول بالعقوبة ذلك بأن هذا القيد قاصر على الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٢ رقم ١٣٠ م ٥٣٩)

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المحكوم عليه أنه جلب مواد مخدرة إلى جمهورية مصر العربية بغير ترخيص كتابى طبقاً للمادة ٣٣ / ١ من ذلك القانون ، فإن الحكم إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

(نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٣ رقم ٢٣٧ م ١٠٦٣)

٨ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاوى طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز النزول بها - طبقاً للمادة ٣٦ من ذات القانون - عن العقوبة التالية لها مباشرة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر - فيما قضى به من معاينة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٣ رقم ٢٨٨ م ١٢٨٢)

٩ - ان المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم تحظر استعمال الرأفة اعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بل أوردت قيد على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى

« أحكام النقض »

الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المذكور ، ومن ثم فإن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة الى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات في حدود ما نصت عليه المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تكون قد أصابت صحيح القانون .

(نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٢٥ رقم ١٧٥ ص ٨١٨)

١٠- ان انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق المتهم - في حدود المادة ٣٦ - دون الاشارة اليها لا يجب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآه .

(نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٢٨ رقم ١٧٢ ص ٢٨٩)

١١- ان المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رأفة لقضاة عدم انطباقها على عقوبة الفرامة .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٣١ رقم ١٢٥ ص ٦٤٤)

١٢ - أخذاً بحكم المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فإنه لا يجوز في تطبيق المواد ٢٣، ٣٤ ، ٣٥ النزول بالعقوبة الا للدرجة واحدة وعلى ذلك فعقوبة الاعدام لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة وهي الأشغال الشاقة المؤبدة . والأشغال المؤبدة يجوز النزول بها الى الأشغال الشاقة المؤقتة والأخيرة يجوز النزول بها الى السجن .

مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وتطبيق صحيح القانون .

(نقض ٢ يونيه سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣١ رقم ١٣٥ من ٧٠١)

١٣ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ تنص على ان يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو أنجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاينة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بها .

(نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٥ رقم ٤٠ من ١٩٧)

١٤ - وحيث أنه بين من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ / ٣٨ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

« أحكام التقضى »

واعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ثم قضى بمحاقيقه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه الفى جنيه ومصادرة المضبوطات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ، وكان تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعلمها الحكم فى حق الطاعن يبيح - مع مراعاة القيد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التى لا يجوز ان تنقص عن ستة أشهر ، وانه وان كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التى اباح النزول اليها جوازا ، الا انه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليه فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذكرت فى حكمها انها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون اذ كان عليها ان تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس . واذا كان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع . فانه يتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٩١ طعن رقم ١٦٢ سنة ٦٠ قضائية)

(مادة ٣٧)^(١)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو زرع نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازه أو اشتراه ، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وللمحكمة أن تأمر في الحكم الصادر بالادانة بتنفيذ العقوبات المنصوص بها في السجون الخاصة التي تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون أو في الأماكن التي تخصص لهم بالمؤسسات العقابية .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى - بدلًا من تنفيذ هذه العقوبة - أن تأمر بإيداع من يثبت ادماؤه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزراء الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية ، وذلك ليعالج فيها طبيًا ونفسيًا واجتماعيًا ، ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا أن تزيد على ثلاث سنوات أو مدة العقوبة المنصوص بها أيهما أقل.

ويكون الإفراج عن المودع بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة ، فإذا تبين عدم جدوى الإيداع ، أو انتهت المدة القصوى المقررة له قبل شفائه المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجها ، أو ارتكب أثناء إيداعه أيًا من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون رفعت اللجنة المشار إليها الأمر إلى المحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بالفناء وقف التنفيذ ، لاستيفاء الغرامة وبإقاي مدة مدة العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بعد استئزال المدة التي قضاه المحكوم عليه بالمصحة .

(١) مدلة القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

ولا يجوز الحكم بالإيداع اذا ارتكب الجاني جناية من الجنائيات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بتدبير الإيداع المشار اليه ، وفي هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة في المادة السابقة اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

تضمنت المادة ٣٧ تجريم افعال الاتصال بالجواهر المخدرة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وفي مجال العقوبة فقد وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين وتهيئة المناخ للمتعاطين للجواهر المخدرة للاقتلاع عن التعاطي ، وذلك في نظرة علمية تقوم على مجابهة الظاهرة طبيا ثم التعمق في اسبابها نفسيا ، وتبعها اجتماعيا حتى يتحقق الشفاء الذي يعمد للمجتمع من يتعرض لهذا الداء الويل لانسانا سليما ، ومواطننا صالحا .

وسوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالي :

أولا : اركان الجريمة .

ثانيا : عقوبة الجريمة .

٢ - (اولا) اركان الجريمة :

لا تخرج اركان هذه الجريمة عن ركنين ، الاول : الركن المادى ، والثانى الركن المعنوى .

٣- الركن المادى :

يتكون الركن المادى في هذه الجريمة من افعال حيازة أو احراز أو شراء أو انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع الجواهر المخدر ، كما يتكون من افعال زراعة أى من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حيازته أو شراؤه . وقد سبق لنا أن بينا مضمون كل فعل من

هذه الافعال بالتفصيل عند تناول المادة الثانية فيرجى الرجوع اليها منعاً من التكرار .

وبلاحظ ان افعال الاحراز والحيازة قد تتداخل مع باقى الافعال المادية التى يعاقب عليها قانون المخدرات وذلك مثل افعال الشراء أو الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع . وهذا التداخل يجعل من الحيازة والاحراز بحسب الاحوال - الركنين الماديين للمميزين لجرائم المخدرات بوجه عام عن غيرها من الجرائم .

ويطلق على افعال الحيازة والاحراز وصف الجريمة المستمرة (٢)، بينما سائر الافعال الأخرى من شراء أو انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع عندما لا تكون مقتترنة بحيازة المخدر أو احرازه - تعتبر جرائم وقتية ، بل ان التعاطى نفسه جريمة وقتية اذا لم تلحقه ولم تسبقه حالة حيازة ، كمن يتسلم قطعة مخدر من صديق فيتلعها على الفور .

٤- الركن المعنوي:

ان القصد الجنائي فى هذه الجريمة يقوم على توافر عنصرى العلم والارادة فمن المعلوم أن جميع الافعال المادية التى تصدر من أشخاص لم يرخص لهم الشارع بالاتصال بالمخدر عمدية . والعلم بتجريم القانون للفعل الاجرامى مفترض لا سبيل الى نفيه بحسب الاصل ، كذا يلزم توافر ارادة ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وان تكون الارادة معتبرة قانوناً ، اى ارادة حرة مميزة مختارة .

وبالاضافة الى القصد العام فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون يجب توافر قصد خاص يتمثل فى انصراف علم الجاني و ارادته صوب واقعة اخرى ليست من اركان الجريمة وهى قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

وتستخلص المحكمة قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى من ظروف الواقعة وملاساتها ، ومن ذلك مثلاً ضالة الكمية المضبوطة ، أو عدم مشاهدة المتهم حال قيامه

(٢) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بد ٦٢٢ ، ص ٧٢٠ وما بعدها

• النفقة •

بتوزيع المخدر على زبائنه .

ومن الاعمية بمكان أن يبين الحكم هل كانت الجريمة بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي من عدمه ، فاذا كان استدلال المحكمة مقبولا وكاف لحمل النتيجة التي انتهى اليها فإنه يكون حكماً صحيحاً ولا تريب عليه .

• - (ثانيا) العقوبة :

ان العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من قانون المخدرات هي الاغتيال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تجاوز خمسين الف جنيه .

ويجوز للمحكمة ان تأمر في الحكم الصادر بالادانة بتنفيذ العقوبات المتضمن بها في السجون الخاصة التي تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون أو في الاماكن التي تخصص لهم بالمؤسسات العقابية . وقد استهدف المشرع من هذا النص الا يوضع المجرمون المتعاطون وهم ليسوا محترفي اجرام - في غالب الحالات - مع غيرهم من محترفي الاجرام . كما اجاز المشرع للمحكمة عندالحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى - بدلا من تنفيذ العقوبة - ان تأمر بايداع المذمن إحدى المصححات التي تنشأ لهذا الغرض .

٦ - الاحكام الخاصة بايداع المذمن إحدى المصححات :

اجازت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المخدرات للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى أن تقضي بايداع من ثبتت ادمائه التعاطي إحدى المصححات التي تنشأ لهذا الغرض ، وسوف نتناول فيما يلي الاحكام الخاصة بايداع المذمن إحدى المصححات .

٧ - (أ) حالات الايداع :

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون المخدرات ان الامر بالايداع جوازى للمحكمة ، وإن

هذا الامر بديل عن تنفيذ العقوبة ، اى ان المحكمة لا تأمر به الا بعد الحكم بالادانة وتحديد العقوبة المستحقة للجاني عن مقارنة الفعل المؤثم وهو تعامله المواد المخدرة ، كما يجب على المحكمة أن تثبت من ادمان المتعاطى ، وتقدير توافر ادمان مسألة موضوعية متروكة لقاضى الموضوع .

وبلاحظ على هذا النص انه قد خلق مفارقة لا منطق لها . ، وهى معاملة المتعاطين بدرجتين متفاوتتين من المعاملة ، فبينما تعامل الطائفة الاقل خطورة وهم المتعاطون دون حد ادمان - بمعاملة قاسية حيث توقع عليهم العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون دون الاستفادة من توقيع التدبير ، فإن الطائفة الاكثر خطورة وهم المدمنون يتمتعون بميزة توقيع التدبير بدلا من العقوبة - ان رأيت المحكمة ذلك - لمدة تتراوح بين ستة اشهر وثلاث سنوات ، ولا شك ان هذه المفارقة تشكل اهدارا لمقتضيات العدالة .

٨-(ب) مدة الابداع :

لا يجوز ان تقل مدة الابداع عن ستة اشهر ولا تجاوز ثلاث سنوات أو مدة العقوبة ايهما اقل .

وفى رأينا أنه لا يجوز تحديد مدة التدبير الاحرازى بحددين اقصى وادنى وذلك لأن فكرة التدبير تقوم على اساس علاج الجاني ، ولأن مدة التدبير تنسب قبل اى اعتبار آخر الى مدى خطورة الجاني ، وان كان يلزم دائما اشراف السلطة القضائية عليه (٣) .

ولذلك فإننا نعتقد انه كان من الافق ان يظل المدمن تحت العلاج حتى يشفى مما لحقه من ادمان ، ولا يجوز ان تنتهى مدة ابداعه الا اذا شفى أو انتهت مدة العقوبة الاصلية المحكوم بها عليه .

(٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد : مبادئ علم الاجرام ، القاهرة دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ ، الطبعة الثانية ، صفحة ٣٤٨ ، وما بعدها .

• النقص •

٩ - (ج) انتهاء الإيداع :

إذا امرت المحكمة بإيداع المتهم فإنها تحدد مدة الإيداع في الحكم ، وينتهي الإيداع عند توافر إحدى الحالتين :-

• حالة شفاء المدمن :

إذا تبين أن المودع بالمصحة المنشأة لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالانفاق مع وزراء الصحة والدخيلة والشئون الاجتماعية قد شفى من حالة الإدمان ، فيكون الإفراج عنه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة . وهذه اللجنة منصوص على تشكيلها في المادة ٣٧ مكرراً من قانون المخدرات .

• حالة الغاء وقف تنفيذ العقوبة :

أجاز المشرع الغاء وقف تنفيذ العقوبة وذلك لاستيفاء الغرامة وباقي مدة العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بعد استئزال المدة التي قضاهَا المحكوم عليه بالمصحة في الحالات الآتية :-

- إذا تبين عدم جدوى الإيداع

- إذا انتهت المدة القصوى له قبل شفاء المحكوم عليه .

- إذا خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لمعالجه .

- إذا ارتكب أثناء إيداعه أى من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

ويكون الغاء وقف تنفيذ العقوبة عن طريق رفع اللجنة المختصة بالإشراف على المصحة الأمر إلى المحكمة عن طريق النيابة العامة .

٩٠ - (د) الحرمان من الإيداع :

يحرم المتعاطي المدمن من تدبير الإيداع إذا ارتكب جناية من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة المقررة أو بتدبير الإيداع

المشار اليه .

وفى هذه الحالة تسرى الاحكام المقررة فى المادة ٣٦ من القانون اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، اى ان المجرم العائد للتعاطى والادمان يحرم من احكام النزول بالعقوبة درجتين وفقا للمادة ١٧ عقوبات وتمتيد المحكمة فى شأن معاملته بالنزول درجة واحدة فقط وفى هذه الحالة لا يجوز ان تقل عقوبة السجن عن ست سنوات .

ولا نجد فى هذا النص المستحدث وفقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ . تنطق بتفق مع السياسة الجنائية ، فإذا كان المشرع قد تبني الجمع بين سياسة العقاب والتدبير الاحترازى فكيف يجوز للمشرع أن يمنع معاملة المذمن مما اصابه بدعوى معاودة ارتكابه جريمة التعاطى برغم أن ذلك المسلك من المذمن متوقع طالما أنه لم يعالج من حالة الادمان التى سبق وأن أودع بسببها فى المصححة .

• أحكام النقض •

أحكام النقض

أولاً - قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي :

١ - إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال أن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة باحرازه لقطعة الافيون التي ضبطت معه وأنه محرزها بقصد التعاطي وإن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله الذى كان به وحده فإن هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التى انتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحرز المخدر لتعاطيه .

(نقض ٢ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٧ رقم ١٣٥ ص ٤٦٢)

٢ - إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم فى قوله « وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحزره لاستعماله الشخصي إذ إنه فضلاً عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يحجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه بعض هذه لفافات أو آلة التقطيع كمطواة وميزان الامر المنتفى في الدعوى » فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى للتدليل على احراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه .

(نقض ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٧ رقم ١٧٨ ص ٦٣٣) .

٣ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى ورقة الاتهام هى أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) فى غير الاحوال المرخص بها قانوناً ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجهة إلى المتهم فإنها لا تكون قد اخلت فى شيء بدفاعه .

(نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٧ رقم ٢٧٥ ص ١٠٠٩)

٤ - أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن احرازه للمخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمضى كانت واقعة الدعوى كما أوردتها الحكم ترشح أن الاحراز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستين من مدونات الحكم لماذا وقع على المتهم العقوبة المغلظة دون المخففة مع قيام هذه الحالة - فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام)

محكمة النقض من ٨ رقم ١١ ص ٤١)

٥ - إذ كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن عدد شجيرات الخشيش التي زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما أوردته من عناصر وأدلة يفيد بذاته توافر الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلاً من المادة ٣٣ ، فإنه يتعين تصحيح الحكم بمعاينة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(نقض ١١ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام)

محكمة النقض من ١٠ رقم ١١٤ ص ٥٢٢)

٦ - إذا كان ما أوردته الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الاول والطاعن كانا يتناوبان تعاطي « الخشيش » فيكون دور كل منهما مماثلاً دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدر استعمالاً شخصياً ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه الاعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوناً باعتباره سهلاً لزميله تعاطي المخدر ، والحال أنه إنما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقاً للواقعة

« أحكام النقض »

الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطي .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١١ رقم ١٦ ص ٨٩) .

٧ - متى كانت الواقعة التي اسندها يمثل الاتهام للطاعن اثناء المحاكمة وهي احرازه لقطعة المخدر التي ضبطت معه بقصد التعاطي هي جزء من كل مما كان منسوباً إليه أحراره من مخدر . فهي داخله في نطاق تهمة الجلب الموجهة إليه أصلاً المرفوع بها الدعوى تبعاً ، ولا يعتبر مسلك النيابة الا تنبيهها منها لوصف احتياطي . إذا ما بدا للمحكمة في خطوة المداولة الشك في تهمة الجلب وهو ما لا وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع أو البطلان في الاجراءات لما تقدم ولأن جلب المواد المخدرة في واقع الامر لا يمدو أن يكون حيازة أو احراز لهذه المواد . وإذا كانت المحكمة قد أثبتت تشككها في صلة الطاعن بالمخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني إلا أنها قطعت في احرازه لما ضبطت معه من مخدر ولذلك فإن من حقها ان تنزل على هذا الذي أثبتت انه الوصف القانوني السليم نزولاً من الوصف المبين بأمر الاحالة إلى وصف أخف وهو الاحراز بقصد التعاطي ولا يتضمن هذا التعديل اسناداً لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الاحالة أساساً للوصف الذي ارتآه .

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤)

ثانياً - تدبير الابداع :

١ - أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات أذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي في أن يحكم في جريمة احراز الجواهر المخدرة للتعاطي أو الاستعمال الشخصي بإرسال المتهم إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة بدلاً من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الاولى - أذ رخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من تثبت قبله هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط . بل أن

المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حالة خاصة بها يتعين إيقاعها - متى دون غيرها - فيها . والتخير الوارد فى النص لا يراد منه فى الواقع ألا أن يترك للقاضى الحرية فى تقدير حالة كل متهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو لتلك ، ومتى قدر القاضى حالة المتهم فعلى أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة فى القانون لهذه الحالة .

فإذا رأى من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم فى حالة تستدعى العلاج والاصلاح وأمر بارساله إلى المصحة فلا يجوز الطعن على حكمه بمقولة أن مصحة المدمنين على المخدرات إذ كانت لم تنشأ بعد لم يكن للقاضى أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك بأن الحبس والاصلاحية ليسا - كما سلف - عقوبتين متعادلتين يحكم القاضى بأيهما حسب مشيئته فى كل دعوى بغض النظر عن حالة كل متهم وظروفة بل أن كلا منهما قد قرر ملاحظا فيه غرض خاص .

(نقض ٦ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد)

(القانونية ج ٢ رقم ٥٨ ص ١٠٥٠)

٢ - اخطت القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبة تبعاً لخطورة الجاني ودرجة ائمه ومدى تدرجه فى هوة الاجرام ووازن بين ما هية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجرمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها . فشدد العقاب فى جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة فى جرائم التعاطى فحدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ ج إلى ٣٠٠٠ ج وأجاز فى الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور .

ثم استحدثت فى الفقرة الثالثة تدييرا احترازيا يجوز للمحكمة أن تأمر به على من

• أحكام النقض •

ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات فجرى نصها (ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة أن تأمر بإبداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الإفراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة) وحدد في الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة ، وحظر في الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإبداعه بها مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات . والقانون وأن استلزم ثبوت ادمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازي إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محدد للادمان أو أن يقرنه بمداول طبي معين فبصر بذلك عن أن رغبته في تعميم مداوله وعدم قصره على أغراض مرضية محددة ، ولما كان الادمان على شئ لفة هو المداومة عليه ، فبحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يمدوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإبداعه بالمصحة ، ما دامت القهود الأخرى المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة في حقه ، وهي في ذلك غير مقيدة بلليل معين بل أن لها أن تبين حالة الأدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضاءها في ذلك على أسباب سائفة ، ولما كان الحكم الماطعون فيه قد استند في ثبوت ادمان الماطعون ضده إلى اقراره في التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطي المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهودليل كاف وسائق في ثبوت ادمانه ، ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم إيضاحه ما هية سوابق الماطعون ضده ما دامت الطاعة لا تنازع في أنه سبق الحكم عليه بمقوبتين في احرارز مخدرات أحدهما بقصد التعاطي ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم من قصور في التسييب لا يكون له محل .

(نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ١٦ رقم ١٥ ص ٣٠٢)

٣ - لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع

لادارة مكافحة المخدرات لعلاج من الادمان واحيل إلى الكشف الطبى فقرر احالته للمصحة وقيد بسجل المدمنين بالادارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل إليها ونسب إليه احرار المخدر وقت دخوله إليها . ولما كان الحكم لم يمن باستظهار حالة الادمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج ، وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية فى حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ ، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٠ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ١٧ رقم ١٠٨ ص ٦٠٨ .

٤ - لما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر ، وطلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب الحاقه بالمصحة ثم اعترف فى تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقدمه إياه للضابط ، وعلل برغبته دخول السجن لفشله فى الحصول على عمل ، وإذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لعلاج من الادمان رفض ذلك وأصر على رغبته فى دخول السجن ، فان الحكم اذا ثبت ان المتهم طلب الى الضابط الحاقه باحدى المصحات للعلاج يكون محميا بالخطأ فى الاستناد فى واقعة جوهرية لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية ، وقد أدى به هذا الخطأ الى الخطأ فى القانون ، وذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلا مباحا لاستعماله حقا خوله له القانون وهو رغبته فى العلاج بما يرفع عن فعله صفة التجريم ، فى حين أن ما أتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة ، لأن المشرع إنما استحدث فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ ساقطة الذكر تديرا وقائيا اجاز للمحكمة الاتجاء إليه بالنسبة إلى من يثبت أدمانه على تعاطى المخدرات بأن تأمر بإبداعه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها وذلك بدلا من العقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة ، أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الاقبال على العلاج ، مما مفاده تأثيم الفعل فى الحالتين وأن كان جزؤه مرددا بين العقوبة المقيدة للحرية أو التدبير الوقائى العلاجى ، وإذا كان الفعل مجرما فى الحالتين فإن أسباب الإباحة تنحصر عنه ،

• أحكام النقض •

وإذ ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر القانوني فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ١٨ رقم ٢٢ ص ١٢١) .

المادة (٣٧ مكررا) (١)

تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة فى كل محافظة برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف على الاقل ويمثل النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الاقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل ، وللجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به ، كما يجوز أن يضم الى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

الفقه

١ - اللجنة التى أناط بها المشرع الاشراف على المودعين بالصحة :

توسع المشرع فى تشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكررا بحيث تضم فى عضويتها كافة الجهات التى لها صلة بمشكلة ادمان المخدرات وذلك بهدف الاطاحة بمشاكل الادمان والمدمنين من كافة جوانبها .

وقد انيطت رئاسة اللجنة لمستشار بمحكمة الاستئناف على الاقل حتى يكون ممثلا للسلطة القضائية ، وعلى أن تشمل فى عضويتها جهة التحقيق ممثلة فى عضو من النيابة العامة ، وممثل لوزارة الصحة وهى الجهة المهتمة بمشاكل الادمان من الناحية الفنية ، وممثل لوزارة الداخلية وهى الجهة المهيمنة على مكافحة المواد المخدرة داخل الجمهورية ، وممثل لوزارة الدفاع وهى الجهة المهيمنة على مكافحة المواد المخدرة على حدود الجمهورية وممثل لوزارة الشئون الاجتماعية وهى الجهة المهيمنة على بحث مدى تأثير مشكلة المخدرات على الأسرة .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

« الفقه »

ولم يكتفِ المشرع بهذه الكفايات فقط لعضوية اللجنة ، بل جعل للجنة السلطة
في ان تقيم من ترى الاستعانة به في مهمتها .

مادة (٣٧ مكرراً أ) (١)

لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار إليها فى المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطى المواد المخدرة للعلاج ، ويبقى فى هذه الحالة تحت العلاج فى المصححات ودورالعلاج المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من هذا القانون أو فى دور العلاج التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبى والنفسى والاجتماعى الى ان تقرر هذه اللجنة غير ذلك .

إذا غادر المريض المصححة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الادارى ولا ينطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرزاً لمادة مخدرة ولم يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على دور العلاج .

الفقه

١- امتناع اقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة للعلاج : مفاد نص المادة ٣٧ مكرراً (أ) هو امتناع اقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من تلقاء نفسه من متعاطى المواد المخدرة للعلاج ولا يشكل هذا القيد على تحريك الدعوى الجنائية سبباً من اسباب الاباحة (٢)، فما قارفة المتهم من افعال يظل مؤثماً وفقاً لنصوص القانون

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) يفترض سبب الاباحة خضوع الفعل لنص تجريم واكتسابه ابتداء صفة غير مشروعة ، وينحصر الدور القانونى لسبب الاباحة فى اخراج الفعل من نطاق نص التجريم وخلق الصفة-

الفقه

، وغاية ما فى الامر هو امتناع اقامة الدعوى الجنائية عليه ، وذلك لأن التقدم للعلاج يحقق هدف الشارع من تشجيع المذنبين على الاقبال على العلاج .
ولم يشترط المشرع لعدم اقامة الدعوى الجنائية ان يثبت ادمان التهم للمواد المخدرة ، وكل ما تطلبه المشرع ان يكون التهم من متعاطى المواد المخدرة .

واذا غادر المريض المصححة المودع بها أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة فإنه يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحميلها منه بطريق الحجز الادارى ، ولا ينطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون ، التى تقرر توقيع العقاب على كل من ارتكب أية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون .

ويشترط للافادة من المانع الاجرائى من رفع الدعوى الجنائية اذا كان المتعاطى محزرا لمادة مخدرة ، ان يقدمها الى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على دور العلاج .

واذا ثبت ان المتهم تقدم من تلقاء نفسه للعلاج من الادمان وحقق معه ثم احيل الى المحكمة فيتعين القضاء بعدم جواز اقامة الدعوى وذلك لان عدم جواز اقامة الدعوى ليس سلطة تقديرية بل انه انفاذ لنص قانونى فى حالة اقامتها على خلاف القانون فيتعين على المحكمة ان تقضى بعدم جواز اقامة الدعوى الجنائية قبل التهم .

= غير المشروعة عنه ورده الى اصل من المشروعية .

- انظر الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات - القسم العام - القاهرة ١٩٨٣ ،
دار الفكر العربى ، صفحة ١٨٢ .

مادة (٣٧ مكرراً - ب) (١)

لا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت ادمانه أو تعاطيه المواد المخدرة ، إذا طلب زوجة أو أحد أصوله أو أحد فروعه الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً من هذا القانون علاجة في أحد المصحات أو دور العلاج المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً (أ) .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد فحصه وسماع أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب الى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة برأيها .

ويكون ايداع المطلوب علاجه في حاله موافقته احدى المصحات أو الزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة ، فاذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة الى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل اقامته منعقدة فى غرفة المشورة ، لتأمر بايداعه أو بالزامه بالتردد على دور العلاج .

ويجوز للجنة فى حالة الضرورة ، وقبل الفصل فى الطلب ، أن تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على أسبوعين لمراقبته طيباً وله أن يتظلم من ايداعه بطلب يقدم الى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الطلب اليها أن ترفعه الى المحكمة المشار اليها فى هذه المادة لتأمر بما تراه .

وفى جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والانقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة .

(١) المادة ٣٧ مكرراً - ب مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

١ -- ضوابط ايداع المدين للمواد المخدرة المصححات أو دور العلاج بناء على
بلاغ ذوى الشأن :

جاء هذا النص المجهد الذى تضمنه تعديل سنة ١٩٨٩ متمشياً مع الحكمة التى
ابتناها المشرع من تشجيع التعاطى على التقدم للعلاج ، وذلك حتى لا يؤدى خشية
كشف امره ورفع الدعوى عليه بتهمة التعاطى الى احجامه عن العلاج . وفاد نص المادة
٣٧ (ب) هو ان لا يودع التعاطى المصححة أو يلزم بالتردد على دور العلاج عقب تقديم
الطلب من الزوجة أو احد الاصول أو أحد الفروع وإنما يجب على اللجنة المشار اليها فى
المادة (٣٧) من القانون ان تفحص الطلب وتسمع اقوال ذوى الشأن للاستيثاق من حقيقة
البلاغ وانه لا يتضمن كيداً للمبلغ عنه لايداعه المصححة لاي سبب شخصى بين المبلغ
والمبلغ عنه . ويجوز للجنة ان تطلب من النجاة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة
برأيها وذلك وفقاً للنهابة العامة من امكانات تفوق ما للجنة المشار اليها .

وبلاحظ ان الايداع لا يكون الا بموافقة المبلغ عنه ، فإذا رفض المبلغ عنه ذلك وجب
رفع الامر عن طريق النيابة العامة الى محكمة الجنابات التى يقع فى دائرتها محل اقامته
منعقدة فى غرفة المشورة لتأمر بايداعه أو بالزامه بالتردد على دور العلاج ، ومن المنطقى ان
قرار المحكمة يكون على غير رغبة المبلغ عنه وتحقيقاً لما لبت للمحكمة من صحة بلاغ
المبلغ . ولم يحدد المشرع حداً أدنى أو أقصى لمدة الايداع ولذلك فإن جانب من الفقه
يتخذ ذلك (١) .

وتحسباً من المشرع للفترة ما بين الابلاغ عن التعاطى وبين قرار المحكمة فى حالة عدم

(١) انظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٣٠ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

موافقة المتعاطى على الابداع اجاز المشرع فى حالة الضرورة وقبل الفصل فى الطلب ان تودع اللجنة المشار اليها فى المادة ٣٧ من القانون المطلوب عالجة تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على اسبوعين لمراقبته طبياً . ويجوز له ان يتظلم من ابداعه بطلب يقدم الى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة ايام من وصول الطلب اليها ان ترفعه الى المحكمة المشار اليها فى هذه المادة لتأمر بما تراه .

مادة (٣٧ مكررا - ج) ^(١)

تعتمد جميع البيانات التي تصل إلى علم القائمين بالعمل في شؤون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التي يعاقب على إفشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

الفقه

١- تهديد وتقسيم :

اضيف هذا النص الجديد بمقتضى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، ويستهدف بث الطمأنينة في نفوس المدمنين والمتعاطين تشجيعاً على تقدمهم للعلاج والاستمرار فيه وذلك بأن جعل جميع البيانات التي تصل إلى علم القائمين بالعمل في شؤون علاجهم من الأسرار التي يعاقب على إفشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وقد حرص النص على جعل الالتزام بالسرية واقفاً على « القائمين بالعمل في شؤون العلاج » ليشمل ذلك جميع الاعمال إما كانت طيبعتها .

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالي :

اولاً : اركان الجريمة .

ثانياً : عقوبة الجريمة .

٢- (اولاً) اركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على ركنين ، الاول : الركن المادى ، والثانى الركن المعنوى وسوف نتناول كل منهما تباعاً .

٣- الركن المادى :

يقوم هذا الركن على ثلاثة عناصر الاول وهو السر - والثانى وهو الانشاء ، والثالث

وهو صفة فى الجنايى ، وسوف نتناول كل منهم على النحو التالى :

١- السـر :

ان السرية بوجه عام صفة تخلع على موقف أو مركز أو خبير أو عمل وتؤدي الي ايجاد رابطة تتصل بهذا الموقف أو المركز أو الخبير أو العمل بالنسبة لمن له حق العلم به ولمن يقع عليه الاكترام بعدم افشائه للخبر (٢).

والسرية تقتضى الا يعلم بالمركز أو الخبر الأشخاص الذين تحتم ظروف المركز أو الخبر وقوفهم على هذه السرية ، وهى تقتضى أن يتم العمل الذى يحيطه المشرع بالكتمان فى غير علانية بعيدا من كل شخص ليس طرفا فيه ، وهى تلزم كل من اتصل به بكتمانها ، لأن الافشاء هو اول المراحل التى يمر بها السر الى دائرة العلانية .

ومهما ازداد عدد الأشخاص الذين يعلمون بالواقعة فإنها لا تنفى عنها صفة السرية ، مادام هؤلاء الأشخاص معينون .

ويشترط ان يكون السر المشمول بالحماية الجنائية فى هذا النص متعلقا بالبيانات الخاصة بعلاج المدمنين أو المتعاطين ، ومن ذلك مثلا اسم المتعاطى أو عنوانه أو مهنته أو نوع المخدر الذى يتعاطاه أو اسلوب التعاطى وبعبارة اخرى كل ماله شأن بواقعة التعاطى أو الادمان والتى يحرص طالب العلاج عن البوح بها للخبر. وتظل هذه البيانات سرية حتى تصبح علنية ، والضابط فى اعتبارها كذلك ان تصير معلومة لعدد من الناس دون تمييز بحيث لا يكون فى الاستطاعة السيطرة على نطاق العلم بها ، ولا تكون ثمة صلة تجمع بين الأشخاص الذين قد يعلمون بها.

وعلى ذلك فإذا نشرت الصحف تفاصيل القبض على متهم ادمن تعاطى المواد المخدرة ونشرت على لسانه تفاصيل الواقعة ، فإن ترديد القائمين بالعمل على تسعون

(٢) انظر مؤلفنا الحماية الجنائية لامرار الدولة • سالف الاشارة إليه ، ص ١٦٣ .

الملاج تفاصيل مانشر من اخبار لا يعتبر افشاء للامرار .

٥ (ب) - الافشاء :

ان المقصود بالافشاء هو اطلاع الغير على السر والشخص الذى يتعلق به ، ومجرد الكشف عن البيانات المشمولة بالحماية الجنائية فى المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات لا يعتبر افشاء لها ، اذ ينبى تحديد الشخص الذى لا يجوز له الاطلاع على هذه البيانات أو العلم بها . وتطبيقا لذلك فإن الطبيب النفسى الذى ينشر مقالة علمية يشرح فيها اعراض الادمان واسلوب العلاج دون ان يحدد المريض بالذات ، وان كان قد اعتمد فى استنتاجاته على شرح حالة المريض المدمن وذكر أو صاف المريض بالتفصيل من واقع تجاربه فإنه لا يرتكب جريمة افشاء الاسرار المنصوص عليها فى المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات . كما ان الافشاء بالبيانات الخاصة بالمدمنين أو المتعاطين الى طائفة الاطباء أو للمرضى أو الكتبة المنوط بهم علاج المرضى أو حفظ البيانات لا يعتبر افشاء ما دام هذا العلم محصوراً فيمن لهم الحق فى الاطلاع تلك البيانات والمعلومات .

ويستوى ان يكون الافشاء شفوياً أو كتابياً عن طريق اعطاء الغير شهادة أو تقرير يتضمن دخول المتعاطى أو المدمن للمصحة ، ولكن يلاحظ انه لا يعتبر افشاء اعطاء المدمن نفسة أو المتعاطى تقريراً يفيد حالته واسلوب علاجه وما انتهى اليه العلاج . ولكن لا يعتبر افشاء اعطاء ذلك التقرير لشخص كلفه صاحب السر بأن يحصل عليه نيابة عنه ، واذا ثبت ذلك فلا مسئولية على معطى التقرير اذا اقضى النائب السر الذى يتضمنه .

٦ (ج) - صلة فى الجاني :

لا يرتكب جريمة افشاء الاسرار اى شخص ، ولكن اشترط قانون المخدرات فى المادة ٣٧ ج ان يكون من القائمين بالعمل فى شؤون علاج المدمنين أو المتعاطين . والعلة فى ذلك ان جوهر الجريمة هو اختلال بالتزام نائى عن المهنة وما يفرض منها من واجبات . وهذه الصفة مطلوبة فى فاعل الجريمة ، ومن ثم يجوز ان يكون الشريك فيها غير حائز

لهذه الصفة .

٧- الركن المحوى :

يتخذ الركن المعنوى لهذه الجريمة صورة « العمد » ، ولذلك فإنه لا قيام للجريمة الا اذا توافر لدى الجانى القصد الجنائى ، ولا قيام للجريمة لو توافر الخطأ فى اجسم صورة . وتطبيقا لذلك فإن الطبيب الذى يدون البيانات الخاصة باحد المتعاطلين أو المدمنين للمواد المخدرة فى ورقة ثم يتركها اهمالا فى مكان تتعرض فيه لانتظار الغير فيطلع عليها شخص ، فإن هذا الطبيب لا يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات .

ويقوم القصد فى هذه الجريمة على عتصرى العلم والارادة ، فيتمين ان يعلم المتهم بأن هذه البيانات خاصة بالمدمنين أو المتعاطلين وان لها صفة السرية ، وهذا مفترض من واقع النص القانونى ولا سبيل الى انكاره ، كما يجب ان يعلم المتهم بأن طبيعة مهنته تجعل منه مستودعا للأسرار ، وان يعلم ان الجنى عليه غير راض بافشاء السر .

٨ (ثانيا) عقوبة الجريمة :

نصت المادة (٣٧ ج) من قانون المخدرات على ان يعاقب الجانى فى هذه الجريمة ، بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ عقوبات وهى الحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة شهور أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، ويعنى ذلك ان القاضى يختار احدى العقوبتين ولكن ليس له ان يجمع بينهما . والشروع فى هذه الجريمة متصور ، ولكنه غير معاقب عليه ، إذ أن القاعدة العامة فى قانون العقوبات أنه لا عقاب على الشروع فى الجنح إلا بنص .

« أحكام النقض »

احكام النقض

١ - اذا استطلع احد المتهمين رأى محاميه فى ارتكاب جريمة وهي الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الامر ولو أنه سر علم به المحامى بسبب مهته الا أن من حقه بل من واجبه ان يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستدنت اليها فى التدليل على أن المتهم موكله كان يسمى الى تلفيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ اليها فى ذلك .

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد)

القانونية ج ٣ رقم ١٧٧ ص ٢٢٩)

٢ - لا عقاب بمقتضى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على اثناء السر اذا كان لم يحصل الا بناء على طلب مستودع السر فاذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجه شهادة عن مرضه من الطبيب المعالج له فلا يكون فى اعطاء هذه الشهادة اثناء سر معاقب عليه .

(نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد)

القانونية طعن رقم ١٨٣٢ سنة ١٠ قضائية)

٣ - أن الاصل فى أداء الشهادة أمام القضاء عند استجتماع شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول الى تعرف وجه الحق فى المنازعات وفى ثبوت الاتهام أو نفيه، ولا يعفى الشاهد من الادلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه ألا فى الاحوال الخاصة التى بينها القانون ، ومنها حظر الشهادة اثناء لسر من أسرار المهنة المنصوص عليه فى المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، مالم يطلب من أسره اليه اثناءه ، فيجب على الشاهد عندئذ اداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التى يدل نصها على أن تحريم الشهادة فى هذه الحالة ليس تحريما مطلقا ، وتوجه التشريعات الحديثة نحو تقليب المصلحة العامة

فى الوصول الى الحقيقة وعلى الاخص اذا تعلق الامر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الشارع الفرنسى أضاف ققرة ثانية الى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يولية ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن اذا دعوا لشهادة أن ييوحوا بما لديهم من أسرار فى حوادث الاجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الإيطالى على ان الافضاء بسر المهنة معاقب عليه الا أن يكون هذا الافضاء لمير مشروع ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسرى الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الافضاء بسر المهنة لا يحول دون التزام ارباب المهن باداء الشهادة امام القضاء - لما كان ذلك وكان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يحسم حكمها بل انه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيادلة ، القوابل وغيرهم وعين الاحوال التى حرم عليهم فيها افشاء الاسرار التى يضطر صاحبها أن يأتئهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الاطلاع ، وهم فى سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور فانه لا يصح التوسع فى هذا الاستثناء بتعديل حكم الى من عدا المذكورين فى النص كالحكم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم فهؤلاء لا يضطر مخدموهم الى اطلاعهم على مايرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

(نقض ٢ يولية سنة ١٩٥٣ طعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ قضائية)

٤ - الاصل أنه لا يجوز افشاء اسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه اذا استلزم مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فانها تكون فصلحة أولي بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكاتبات والمكالمات .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ طعن رقم ٩٨٩)

سنة ٣١ قضائية م ١٣ ص ١٣٥)

مادة (٣٧ مكررا-د)

ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الادمان والتعاطى تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويصدر بتنظيمه وتحديد تيمته وتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، ويكون من بين اختصاصاته انشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة والقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده الغرامات المتقاضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والأموال التى يحكم بمصادرتها .

(١) المادة (٣٧ مكررا- د) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩م

مادة (٣٨) (١)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخذ ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو زرع أو أنتج أو أستخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو نباتًا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١).

الفقه

١- تمهيد وتقسيم :

تدرج المشرع فى فى تحديد العقوبات على جرائم احراز المخدرات وزراعة النباتات المخدرة الواردة فى الجدول رقم ٥ من القانون ، فوازن بين القصد الجنائى المتطلب فى كل جريمة ، وبين العقوبة الخاصة بها .

وقد استحدث المشرع المادة ٣٨ عند اصدار القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وذلك بهدف الاحاطة بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً ، والثى قد بفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب . بيد أن هذا النص المستحدث لا يعنى أن الجرائم الواردة به لم يكن معاقبا عليها من قبل .

(١) المادة (٣٨) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ م .

وسوف نتناول هذه الجريمة على النحو التالي :

أولاً : أركان الجريمة .

ثانياً : عقوبة الجريمة .

٢- (أولاً) أركان الجريمة :

تتكون الجريمة من ركنين ، الأول : الركن المادى ، والثانى الركن المعنوى .

٣ - الركن المادى :

يتخذ الركن المادى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون عدة صور تستوعب فى مجملها كثير من الأفعال التى تمثل اتصالاً بالجواهر المخدر ويمكن حصر الصور التى نصت عليها هذه المادة فى الاحراز والحيازة والشراء والتسليم والنقل والزراعة و الإنتاج والاستخراج و الفصل و الصنع للجواهر المخدرة ، وقد سبق لنا ان بينا تفصيلاً هذه الأفعال بالشرح والتحليل عند شرح المادة الثانية من القانون فيرجى الرجوع إليها منعاً من التكرار . .

كما اضاف المشرع صورة زراعة النباتات المخدرة دون توافر قصد الاتجار أو قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، ومثال هذه الصورة الزراعة بقصد اجراء بعض التجارب أول للتعرف على شكل النبات أو للإفادة من زهوره وكانت المادة ٣٨ قبل تعدلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد اغفلت تجريم الزراعة دون توافر قصد الاتجار أو قصد التعاطى مما اثار نقد الفقه (٧) ولذلك فقد جاء التشريع الجديد متضمناً هذه الصورة من صور التجريم .

٤ - الركن المعنوى :

يتخذ الركن المعنوى فى هذه الجريمة صورة القصد الجنائى (العمد) . ويكتفى

(٢) أنظر الدكتور حوض محمد : المرجع السابق ، بند ٥٤ ، ص ٧٤ .

الدكتور اداور غالى الدهي : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

المشرع بالقصد العام ، ويقوم هذا القصد على عنصرى العلم والارادة فيجب أن تنبج ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل المكون للركن المادى للجريمة مع انصراف علمه الى عناصر الجريمة.

والعلم الذى يتطلبه القانون هو علم الجاني بطبيعة المادة المخدرة ، اما العلم بأن المادة المخدرة مدرجة ضمن الجداول الملحقة بالقانون فهو علم مفترض لأنه علم بالقانون ، ولحكمه الموضوع ان تستخلص القصد الجنائى على أى نحو تراه متى كان ماحصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

كما يجب ان تكون ارادة الجاني قد اتجهت الى ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وان تكون ارادته معتبرة قانونا أى ارادة مميزة مختارة ، ومن المعروف ان الباحث على ارتكاب الجريمة لا يعتبر من عناصر القصد الجنائى . وعلى ذلك تقع الجريمة ممن احرز المادة المخدرة مع علمه بطبيعتها ولو كان الباحث على ذلك هو الرغبة فى دخول السجن لخلاف بينه وبين والديه .

• - (ثالثا) عقوبة الجريمة :

رصد المشرع للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائى ألف جنيه .

وقد شدد المشرع العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه اذا كان الجاهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) ، وذلك بالنظر الى شدة خطورة هذه المواد ، وقد اضيف هذا الظرف المشدد بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

ويلاحظ إنه لا يجوز فى تطبيق احكام هذه المادة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . كما لا يجوز أن تقل العقوبة التالية إذا كانت الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات

• أحكام النقض •

أحكام النقض

١ - لما كانت الأفعال المؤثمة فى المادة ٣٨ - والى محلها الجواهر المخدرة فقط - تعاقب عليها المادة ٢٣/ب ، ج من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وكانت العقوبة هى الأتخفال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه فى حين أن المادة ٣٨ تعاقب بمقوبة السجن والغرامة من خمسماية جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه وبذلك يعتبر أصلح للمتهم ولم تقف صلاحية المادة للمتهم من حيث العقوبة المقررة فقط - ذلك أن المادة ٢/٣٣ من القانون القديم - رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كانت تحظر على المحكمة استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حين أن المادة ٣٨ تجيز استعمالها بشرط ألا تقل عقوبة الحبس عن ستة أشهر . عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧ التى أحال اليها فى شأن عقوبة تلك الجرائم .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض من ١١ رقم ١٨٧ من ٩٥٩)

٢ - متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة التهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطى فى حقه ، ثم استطرذ الى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فان ذلك لا يوجب الحكم طالما أن النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل ماذى من قبيل الأفعال المؤثمة التى ساقها المادة من « حيازة أو احرارز أو شراء أو تسليم أو « نقل » أو انتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة » ولا ينطوى على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر فى حقيقة الواقعة التى استخلصها وانتهى اليها بما لا تناقض فيه .

(نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ طعن رقم ١٠٣٢)

_____ سنة ٣١ قضائية من ١٣ من ١٨٧)

٣ - إن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق احرار المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ منه دون الحاجة الى اثبات قصد خاص يلابس الفعل المادى المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواء من القصد، أما الاحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فكان حالة تيسيرية خصصها القانون - على سبيل الاستثناء - بعقوبة اخف فى المادة ٣٤ منه، وفى غير هذه الحالة من صور الاحراز أو الخيابة كان يتعين الرجوع الى أصل التجريم وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها فى القانون فجاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت القصد، وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ منه، أما الاحراز بقصد التعاطى أو الاشغال الشخصى، وكذلك مطلق الاحراز المجرد عن أى من القصدين، فقد خصصهما القانون الجديد بعقوبات أخف فى المادتين ٣٧، ٣٨ منه، وينبأتى فإن مطلق الاحراز المجرد عن قصد الاتجار أو قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى، واقع حتما فى دائرة التجريم والعقاب فى كلا القانونين، ولكن العقوبة المقررة له فى القانون الجديد اخف اد هي السجن بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة، وبالضرورة يكون هذا القانون - فيما استمه من أحكام - أصلح للمتهم من القانون القديم. ومن ثم فإن الحكم المطلق فيه اذا أعمل القانون الجديد فى حق الطاعن تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا.

(نقص ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ١٦ رقم ١٣١ ص ٦٨٧)

٤ - المادة ٣٨ لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى - أى فعل من الأفعال الواردة فيها - والقصد الجنائى العام وهو العلم بحقيقة الجوهر المخدر أو النبات، دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى.

(نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٨ رقم ٤٩ ص ١٨٧)

« احكام النقض »

٥ - لاجدوى مما ينمى المتهم على الحكم بالقصور فى الرد على دفاعه بأن احرازه المخدر كان بقصد التعاطى وقد عاقبه بعقوبة الاحراز بغير قصد التعاطى والاستعمال الشخصى ، مادام أن العقوبة المقررة فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى هى ذاتها العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من هذا القانون لجريمة احراز المخدر بغير هذا القصد .

(نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٢٧٨ من ١٣٦٧)

٦ - إن التناقض الذى يعيب الحكم هو مايقع بين أسبابه بحيث ينفى بفضه ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وإذ كان ماتقدم وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلصت فى غير تناقض الى اثبات جريمة احراز الطاعن لجوهر الحشيش بقصد التعاطى ، فان استطاد الحكم الى الامارة الى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لايقدر فى سلامته ، مادام هو قد أورد مادة العقاب فى القانون الواجب التطبيق

(نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٢١ رقم ١١٠ ص ٤٥٤)

٧ - لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمهامة الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٩٥ ص ٨١١)

٨ - لا تستلزم جريمة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت احراز الملعون ضده المخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٦٠ ص ٧١٤)

٩ - اذا كان الحكم قد دان الطاعنة بجريمة احراز حشيش وأفيون بغير قصد الاتجار أو التعاضى أو الاستعمال الشخصى فى غير الاحوال المصرح بها قانونا وأعمل فى حقها حكم المواد ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعنة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ١٦٩ ص ٧٥٩)

١٠ - لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى الى أن احراز المحكوم عليه للمخدر لم يكن للاتجار أو التعاضى أو الاستعمال الشخصى وأعمل فى حقه المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومع ذلك قضى عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بالنسبة للعقوبة المفيدة للحرية المحكوم بها عليه بجعلها السجن ثلاث سنوات « وكانت المحكمة قد قضت بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وغرامة

« احكام النقض »

خمسائة جنيه » .

(نقض ١٧ مارس سنة ١٩٧٤ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٥ رقم ٦٣ ص ٢٨٦)

١١- لما كانت العقوبة المقررة لجرمة احراز المخدرات بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هي « السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة الاف جنيه .. الخ » وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سالفه الذكر ، بالإضافة الى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة إنما تميز تبديل العقوبة المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنابات بعقوبة مقيدة للحرية أخف منها . اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضيين بهما يكون قد خالف القانون مما يعمى نقضة جزئيا وتصحيحة »

(نقض ٢٨ فبراير ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٦٧ ص ٣١٧)

١٢- من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا . كما أن النقل فى مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو ذلك العمل المادى الذى يقوم به الناقل لحساب غيره . لما كان ذلك الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر وأما دلى على ثبوت حيازة المطعون ضدهما للمخدر المضبوط بركنية المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقهما وأعتبر دورهما قاصرا على مجرد الفعل المادى المتمثل فى نقل المخدر لحساب غيرهما وعاقبهما بموجب

المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لاتستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بمجرد تحقق الفعل للمادى والقصد الجنائى العام وهو علم الناقل بما هية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمله قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٨١ طعن رقم ١٤ سنة ٥١ قضائية)

١٣ - من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت إحراز المنطعون ضده للمخدر المضبوط بركنية المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بما هية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وجسامه كمية المخدر المضبوط تنبئ عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يملو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والاخذ منها بما تظمن اليه وإطراح ما عدها مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة فضلا عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصد الخاصة من احرازها ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ٢٠/٤/١٩٨٢ طعن رقم ١٠٦٣ سنة ٥٢ قضائية)

١٤ - ان كان القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازه أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن اذا كان ما أوردته فى

« احكام النقض »

حكمها من الوقائع والظروف كافيا في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الانتضاء العقلي والمنطقي ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، والتي لا يبين من محضر جلسة المحاكمة فيها أن الطاعن دفع بانتفاء هذا العلم ، فأن ما يثيره في شأن عدم استظهار الحكم علمه بكنة العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت احراز الطاعن المخدر بركنية المادى والمعنوى بما يكفى لحمل قضائه بادانته بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصود الجنائى العام وهو علم المخرز بحقيقة الجوهر المخدر ، وكان لاهيب الحكم ان يكون قد اعتبر الطاعن ناقلا للجوهر المخدر ، لان النقل في حكم المادة ٣٨ هو فعل مادى من قبيل الانفعال المؤثرة التي ساقته هذه المادة ومنها الاحراز الذى اثبتته الحكم الطاعن في حق الطاعن - ولا ينطوي في ذاته على قصد خاص ، فإن الحكم اذ انتهى الى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعن لا يكون قد خالف القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في شأن عدم بيان مصدر الجوهر المخدر وحالته غير سديد .

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٧٢ ص ٤٢٤)

١٥ - ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما مؤداه أنه بموجب إذن صادر من النيابة العامة بتفتيش المطعون ضده عشر في جيوهه أثناء وقوفه في الطريق العام على أربع قطع من الخشيش وزنها ٣٣ر٤ جراما ، ومطواه قرن غزال ثبت تلوث نصلها بأثار المخدر ذاته . وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده على هذه الصورة ، عرض لقصد الاتجار ونفاه عنه في قوله إن المحكمة ترى أن الحيازة لم تكن بقصد الاتجار إذ ان التهم لم يضبط في حالة تنبئ عن ذلك ، كما أنها لم تكن بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى إذ أن التحقيقات لم تكشف عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة

الموضوع بتقديرها بغير مدع، مادام تقديرها سائفاً، وكان ما أورده الحكم في تحصيل واقعة الدعوى في نفي قصد الاتجار يكتفى للحمل قضاءه على الوجه الذى انتهى اليه، وكان في اغفال المحكمة التحدث عن شهادة الضابط بتوافر قصد الاتجار ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها وفي التفاتها عن دلالة تجزئة المخدر وتلوث نصل الخطوة المضبوطة بآثاره ما يفيد أنها لم تر في كليهما ما تقيم ذلك القصد، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الخصوص، وما تبديه من أن عدم ضبط المطعون ضده حال قيامه بالاتجار لا ينفي قصد الاتجار عنه ينحل إلى جدل حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن اليه وإطراح ما عداها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متيناً ورفضه موضوعاً.

(نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٦ طعن رقم ٤١٠٨ سنة ٥٧ قضائية)

١٦ - لما كان من المقرر أن أحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما يتجها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن هذا القصد بقوله « وحيث أنه عن القصد من احراز المتهم للمخدر المضبوط فإن المحكمة لا تعول على ما استفتته النهاية العامة على هذا القصد كما تلغفت عما قرره الضابط في هذا الخصوص منسوبا الى المتهم، لما كان ذلك وكانت الاوراق خلوا من الدليل اليقيني على هذا القصد ومن ثم يكون قصد المتهم من الاحراز قد بات قصداً عاماً مجرداً من كل القصد المحددة قانوناً » وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة، وكان للمحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداها، ومن سلطتها التقديرية أيضاً أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضها بان احراز المتهم للمخدر بقصد الاتجار متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة. ولما كان الحكم المطعون فيه

• احكام النقض •

قد التزم هذا النظر واطهر اطمئنانه الى التحريات كمسوخ لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفى أقوال الضابط محررها ما يقتضى بأن احراز الطاعن كان بقصد الاتجار - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته فى اثرته لا يعلو أن يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثارها امام محكمة النقض .

(نقض ٩ ابريل سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٦١٩٨ سنة ٥٦ قضائية)

١٧ - من المقرر ان توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، مادام تقديرها سابقا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركتيه المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمعدل ، التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بما فيه الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه - أما ما تثيره الطاعنة من التفات الحكم عن دلالة ما أورده فى مدوناته بشأن كبر حجم كمية المخدر المضبوط وتجزئته وضبط مدينة ملوثة بالمخدر ، على ثبوت قصد الاتجار ، فهو لا يعلو ان يكون جدلا حول السلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بما تطعن اليه واطراح ما عدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ طعن رقم ٣٧٦٧ قضائية)

١٨ - ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره وغيره من القصد فى حق المطعون ضدها بقوله : « وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو غير ثابت فى حق المتهمه لصغر حجم الكمية المضبوطة ولعدم ضبط عملاء للمتهمه كما أنه لم يثبت كذلك أن حيازة المتهمه كانت بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى ومن ثم تضحى حيازتها مجردة من القصد » . لما

كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سابقا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضدهما للمخدرين المضبوطين بركتيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقها واعتبرها مجرد محرزة للمخدرين وعاقبها بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز ، بل تنافى أن كانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المخزى بمهاية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاص للنصوص عليها فى القانون ، فإن ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه - أما ما تثيره الطاعة من أن المحكمة قد أغفلت دلالة التحريات وضبط المخدر مجزءا والسكين الملوثة بالمخدر والميزان الخاص به وهى فى مجموعها تثبت أن المطعون ضدهما ممن يتجرون فى المسواد المخدرة ، فهو لا يمدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى - التى أحاطت بها - ونجرتها والأخذ بما تطمئن اليه منها وإطراح ما عده ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٨٩ طعن رقم ٥٦١٤ سنة ٥٨ قضائية)

١٩ - وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة الطاعن بجرمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ واعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه النفى جنية ومصادرة المضبوطات ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى السجن والغرامة من خمسمائة جنية إلى ثلاثة آلاف جنية ، وكان تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى اعمالها الحكم فى حق الطاعن يسح - مع مراعاة القيد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - النزول

• احكام النقض •

بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن سنة أشهر ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيا ، إلا أنه يمتنع على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة إلا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهـر مخدر بغير قصد الاتجار أو التماطى أو الاستعمال الشخصى وذكرت فى حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فأنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس . وإذا كان تقدير العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع . فإنه يمتنع من ثم نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٩١ طعن رقم ١٦٢ سنة ٦٠ قضائية)

٢٠ - عقوبة احراز مخدر الهروين - مجرد ا من القصور الأفضال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تجاوز خمسمائة ألف جنية اساس ذلك ؟
معاقبة الطاعن بعقوبة تـقل عن ذلك الحد . خطأ لا تملك محكمة النقض تصحيحه .
اساس ذلك .

(نقض ٢٢ يوليو ١٩٩٢ طعن رقم ٢١٧٦٢ سنة ٦٠ قضائية)

مادة (٣٩) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط في مكان أهد أو هي لتعاطي الجواهر الخندرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك .

وتزاد العقوبة إلى مغلطها اذا كان الجوهر الخندر الذى قدم هو الكوكابين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) .
ولايسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أهد أو هيا المكان المذكور أو على من يقيم فيه .

الفقه

١ - اركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على اركان ثلاثة ، الاول : الركن المادى ، والثانى ضبط الجاني أثناء التعاطي ، والثالث : الركن المعنوى .

٢ - (أولاً) الركن المادى :

وهو سلوك مادى يمثل فى وجود المتهم فى مكان أهد أو هي لتعاطي الجواهر الخندرة ، وقد قصر المشرع وسيلة الإثبات على حالة « التلبس » فقط دون صور الاثبات الأخرى . والمقصود بالضبط هو ذلك الاجراء الذى يتخذه مأمور الضبط القضائى وفقاً للصلاحيات المخولة له قانوناً (٢) .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) وغنى عن البيان أن الضبط الذى يتخذ به فى اثبات وقوع الجريمة هو الضبط المشروع وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ، فإذا وقع الضبط بناء على دخول المكان بوسيلة غير مشروعة فلا يتخذ

وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز الاستناد إلى الشهادة أو القرائن لاثبات وجود المتهم في المكان المعد أو المهيئ لتعاطي المواد المخدرة . كما لا يمكن الاستناد إلى الدليل العلمي لاثبات وجود آثار تدل على سبق وجود شخص معين بالمكان قبل الضبط كبصمات الأصابع مثلاً ، كما لا يجوز من باب أولى الاستناد إلى التسجيلات الصوتية أو الصور الفوتوغرافية التي تنبئ عن عدم وجود شخص بهذا المكان حال حدوث واقعة التعاطي (٣) .

كما لا تقع الجريمة إذا ضبط المتهم في مكان يتم فيه تعاطي المواد المخدرة بالصدفة دون أن يكون معداً أو مهيئاً لتعاطي المواد المخدرة ، والمقصود بالمكان المخصص لذلك الغرض المعدة لتدخين الحشيش ، أما المكان المهيئ للتعاطي فهو المزود بما يجعله صالحاً لتحقيق الغاية منه كتركز مهيش للحقن بالأنفوس . ويجب أن يكون الأعداد أو التهيئة نظير مقابل يتقاضاه من أعد أو هيئ المكان لتعاطي المخدرات .

٣ - (ثانياً) أن يتم ضبط الجاني أثناء التعاطي :

مفاد نص المادة ٣٩ من قانون المخدرات أن يتم الضبط حال تعاطي الغير للمواد المخدرة ، وعلى ذلك فإذا وقع الضبط قبل بدء التعاطي أو بعد الانتهاء منه لا يترتب عليه وقوع الجريمة . ولا يقدح في ذلك قيام الدليل على أن المتهم كان موجوداً وقت التعاطي ، ذلك أن الضبط يجب أن يتم في مكان معين ، هو المكان المعد أو المهيئ للتعاطي ، وفي وقت معين ، هو وقت تعاطي المواد المخدرة .

كما لا تقع الجريمة إذا كان المتهم قد ضبط في المكان المعد أو المهيئاً لتعاطي المواد المخدرة حال ضبط باقي المجتمعين يقومون بتقطيع المواد المخدرة وبيعها أو لاعادها للبيع ولكنهم لا يتعاملونها ، إذ أن العبرة في هذه الجريمة هي بتعاطي أحد الموجودين بالمكان أو بعضهم أو كلهم للمواد المخدرة ، ولا يهم أن يكون الشخص الذي ضبط في المكان على صلة بمن

(٣) أنظر : الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٨٠ .

يتعاطى المواد المخدرة أولاً تربطه به صلة ما .

٤ - (ثالثاً) الركن المعنوى :

يجب أن يتوافر لدى الجانى عند إرتكابه هذه الجريمة نية العمد ، وقد اكتفى المشرع بتوافر « القصد العام » ويعتمد ذلك من قول المشرع « مع علمه بذلك » .

ويتحقق القصد العام باتجاه ارادة الجانى صوب التواجد فى المكان المعد أو المهيأ لتعاطى المواد المخدرة ، فاذا انتفت الارادة ، أو شابهها عيب كالأكراه وذلك بأن اقتيد الجانى لدخول المكان فإن الارادة تكون غير متوافرة . كذلك ينفي توافر العلم بأن الجانى فى مكان أعد أو هي لتعاطى المواد المخدرة ، وبأن بعض الموجودين بالمكان يتعاطون المواد المخدرة ، فإذا تبين جهله بذلك فإن القصد الجنائى يتنفي .

والقصد الجنائى غير مفترض ، ولذلك فإنه يجب إثباته من ظروف الواقعة وملابسها ، وذلك كانتشار رائحة المخدرات فى المكان ، أو ظهور الأدوات المستعملة فى تعاطيها ، واذا ثبت قيام القصد الجنائى لدى الجانى فلا عبرة بالسبواث التى حملته على التواجد بالمكان .

٥ - العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه . وعقوبتى الحبس والغرامة وجوبيتين فى حالة الإدانة فيجب الحكم بهما معاً .

٦ - الظروف المشددة :

شدد المشرع العقوبة إلى مثليها اذا كان الجوهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى الجدول رقم (١) . والمقصود بتشديد العقاب أن تصبح العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستين ولا تزيد عن ست سنوات ، والغرامة التى لا تقل عن الفى

جنه ولا تجاوز ستة آلاف جنيه .

٧ - الاعفاء من العقاب :

لاحظ المشرع أن بعض الأشخاص قد يتواجدون في المكان المعد أو المهيأ لتعاطي المواد المخدرة دون أن تكون لديهم الرغبة في مشاركة الحاضرين فلم يشأ المشرع أن يلزم الزوجة أو الأبناء أو الآباء بمخادرة أماكن إقامتهم إذا كان الزوج أو الإبن قد أعد أو هيئ المكان لتعاطي المواد المخدرة حتى ولو كان هؤلاء الأقارب يعلمون بذلك ، لأن هذا الإلزام فيه تكليف بما لا تحمله النفس البشرية ، فضلاً عما يؤدي إليه من هدم لكيان الأسرة ، ولذلك فقد أثر المشرع أن يقرر الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون والذي يقضى « بعدم سريان حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو اخوة من أعد أو هيئ المكان المذكور أو على من يقيم فيه (٤) ، وذلك حرصاً على رعاية الصلات العائلية ، ولا يهم أن يكون هؤلاء الأشخاص مقيمين في معيشة مشتركة مع من أعد أو هيئ المكان لتعاطي أو يعيشون مستقلين عنه (٥) .

٨ - تقويم النص :

الرأى لدينا أن تحديد الحد الأدنى للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٩ بسنة يؤدي إلى مفارقة في التطبيق ، ذلك أنه لا يجوز استكمال المادة ١٧ من قانون العقوبات للنزول بهذه العقوبة إلى أدنى من سنة ، بينما عقوبة التعاطي المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون الأشغال الشاقة المؤقتة ، ولم يقيد المشرع القاضي في النزول بالعقوبة درجة أو درجتين - وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات - لذلك فإنه يمكن باستكمال الرأفة (المادة ١٧ من قانون العقوبات) النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة - بالنسبة للمتعاطي -

٤- يقصد بكلمة الأصول الاب وأب الاب وإن علا كما تشمل الأم وأم الأم وأب الأم وإن علوا - وتشمل كلمة الفروع الابن وابن الابن وإن نزل ، كما تشمل البنت وبنت البنت وابن البنت وإن نزلوا .

٥- أنظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٨٤ .

الى الحبس الذى لا يقل عن ستة أشهر ، وبهذا يمكن معاملة المتعاطى الاكثر خطورة بعقوبة أقل من الشخص المتواجد فى مكان أعد أو هباً لتعاطى المواد المخدرة وهو فى تقديرنا تناقض يجب ازالته ، وذلك بالنزول للحد الأدنى فى العقوبة الواردة فى المادة ٣٩ لتكون الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر . كما نرى انه لا مبرر للتشديد الذى ورد فى التعديل التشريعى لسنة ١٩٨٩ بمضاعفة مدة عقوبة الحبس لتصل فى حدها الأدنى لستين . إذا أن هذا التشديد سوف يمنع القاضى من استعمال الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٥٥ عقوبات بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها اذا كانت الحبس لمدة لا تزيد عن سنة .

مادة (٤٠) (١)

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وكان ذلك بسبب هذا التمييز أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه إذا نشأت عن التعدي أو المقاومة عامة متعمدة يستحيل برؤيا ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، أو إذا قام الجاني بختل أو إحتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعه .

وتكون العقوبة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه إذا أفضت الأفعال السابقة إلى الموت .

الفقه

١ - علة النص :

نظراً لما يتعرض له مأمورو الضبط القضائي ورجال السلطة العامة من كثرة مقاومتهم أثناء القيام بواجبهم في ضبط جرائم المخدرات وخاصة في عمليات التهريب الكبرى التي تتضمن جلب وتصدير المخدرات . لذلك فقد أثر المشرع تشديد العقاب في حالات التعدي عليهم حماية لهم وصوناً لهم وصوناً لامن الوطن وحرصاً على تطبيق القانون وتنفيذه على خير وجه .

(١) هذه المادة معلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

٢ - أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على ركنين ، الاول : ركن مادى ، والثانى : ركن معنوى . وسوف نتناول كل منهما على النحو التالى .

٣ - (أولاً) الركن المادى :

ويتكون من سلوك مادى يتمثل فى فعل التعدى الذى يقع على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات .

وسوف نتناول عناصر الركن المادى على النحو التالى :

٤ - (أ) الشرط المفترض :

مفاد نص المادة ٤٠ من قانون المخدرات « أن يكون الاعتداء قد وقع على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون » ، وللك فإنه يدخل فى مفهوم هذا النص أعضاء النيابة العامة وأمورى الضبط القضائى ورجال السلطة العامة من رجال الشرطة ، وضباط وأفراد قوات حرس الحدود ، والموظفين المختصين بالجمارك ، وكل من له شأن بتنفيذ هذا القانون سواء كان موظفاً دائماً أو مؤقتاً طالما كان هذا الموظف أو المستخدم له شأن بتنفيذ قانون المخدرات .

٥ - (ب) مدلول التعدى :

يتخذ السلوك المادى المكون لهذه الجريمة إحدى صورتين ، الأولى صورة المقاومة وقد اشترط الشارع أن تقع بالقوة أو العنف ، ولذلك فإن المقاومة التى تتضمن معارضة معنوية لاجراءات الضبط دون استعمال العنف أو القوة لا تشكل سلوكاً مادياً محاقب عليه . والصورة الثانية المعاقب عليها هى التعدى وهو ينصرف الى كل فعل يأتية الجانى ماساً بالسلامة البدنية أو النفسية للموظف أو المستخدم المكلف بتنفيذ القانون ، ومن ذلك كل فعل يأتية الجانى ماساً بسلامة الجسد أو مخرلاً بسير الوظائف العادية للأعضاء أو ماساً بالمستوى الصحى لديه .

٦- (ج) وقوع التعدي أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة :

يبين من نص المادة ٤٠ من قانون المخدرات أنه يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين التعدي الذي وقع على الموظف أو المستخدم العمومي القائم على تنفيذ أحكام القانون وبين الوظيفة التي يتقلدها الموظف ، فموجب أن يثبت أن المتعدي ما كان ليفكر في التعدي لولا وظيفة المجني عليه . والمعار الذي تبناه المشرع هو أن يكون التعدي أثناء أو بسبب أعمال الوظيفة .

ويلاحظ أن توافر علاقة السببية تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والمعار في ذلك معيار موضوعي لاشخصي ، فالمتهم مسؤول عن النتيجة التي حدثت ومطالب بأن يتوقعها مادامت تتفق مع السير العادي للأمر ، سواء توقعها أو لم يتوقعها لظروفه الخاصة أو حالته النفسية ومستواه العقلي .

٧ - (ثانيا) الركن المعنوي :

ان هذه الجريمة عمدية ، ويكتفي المشرع فيها بتوافر القصد العام ، وهو يقوم على عنصرى العلم والإرادة .

فيجب أن تتجه إرادة الجاني صوب مقارنة الفعل المكون للركن المادى للجريمة وهو التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ القانون أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

كما ينبغي أن يعلم الجاني بأن من يقاومه هو موظف عمومي مكلف بتنفيذ القانون ، وتقدير ذلك أمر موضوعي على القاضي أن يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك مادام يتضح من حكمه توافر هذا القصد توافراً فعلياً (٢) .

٨ - (ثالثا) العقوبات :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن عشرة (٢) انظر نقض ٧ يناير سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٢ رقم ١ ص ٢٣ .

آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه .

- الظروف المشددة : نص المشرع على ظروف مشددة ترفع العقوبة إلى الاشغال الشاقة المؤبدة والعزلة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه ، وذلك فى الحالات الآتية :-

أ - اذا نشأت عن التعدى أو المقاومة عامة مستديمة يستحيل برؤها . والمقصود بالعامية المستديمة فقد منفعة عضو من أعضاء الجسم كلياً أو جزئياً ، سواء بفصل العضو أو بتعطيل وظيفته أو مقاومته ، ويشرط أن يكون ذلك بصفة دائمة .

ب - اذا كان الجاني يحمل سلاحاً . والمقصود بالسلاح هو ما كان سلاحاً بطبيعته لانه معد من الاصل للفتك بالانفس ، كالبنادق ونحوها أو ما كان سلاحاً بالتخصيص ، وهو ما من شأنه الفتك أيضاً ولكنه ليس معداً له بل لأغراض برهنة كالكسكاكين العادية والبلط (٣) ويستوى أن يكون السلاح مخبأً أو ظاهراً .

ج - اذا كان الجاني من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن وعلّة التشديد فى هذه الحالة أنه لا يقبل أن يكون المؤمن على المحافظة على الأمن ومنع الجرائم هو نفسه من يرتكب الجرائم ويقاوم السلطة التى يتمتع إليها ، مما يدل على خيانة الأمانة التى اسندت إليه ووجب مؤاخذه بشدة تناسب جسامة جرمه .

د - اذا قام الجاني بخطف أو إحتجاز أى من القاصمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجته أو أحد من اصوله أو فروعه .

وبشكل الخطف أو التهديد نوعاً من الاكراه المادى الذى يستهدف احباط مقاومة الجنى عليه أو ارمابه بقصد عدم ابداء المقاومة ، ويجب أن يقع هذا الخطف أو الاحتجاز على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يقومون بتنفيذ هذا القانون ، كما يشمل النص أيضاً وقوع هذا الخطف أو التحايل على زوجه أو أحد أصول أو فروع الموظف أو المستخدم العمومى الذى يقوم بتنفيذ القانون .

الفقه

كما شدد المشرع العقوبة لتكون الاعدام والغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه اذا افضت المقاومة بالقوة أو بالتمدى أو الخطف أو الإحتجاز الى الموت .
ويلاحظ إنه ليس هناك أية قيود على المحكمة فى استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لتطبيق نص المادة ٤٠ من قانون المخدرات .

أحكام النقض

١- لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا جنائيا خاصا بل يكفى أن يتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروطه . وأنه لاجناح على الحكم أن يتحدث استقلالا عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة طالما أن المتهم لم يجادل فى شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

(نقض ١٦ مايو ١٩٦٦ مجموعة أحكام

النقض من ١٧ رقم ١١٣ ص ٦٣٢)

٢- متى كانت الجرائم التى ارتكبتها الطاعن والمستوجبة لعقابة وهى إحراز جواهر مخدر « حشيش » بقصد الاتجار وإحراز سلاح نارى مششخن « مسدس » بغير ترخيص وإحراز ذخائر مما تستعمل فى هذا السلاح والتعدى على رئيس مكتب مخدرات المنصورة ووكيل هذا المكتب وضابط مباحث قسم أول المنصورة ومقاومتهم بالقوة والعنف حالة كونهم من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها وإهانة رئيس مكتب المخدرات أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقضى على الطاعن بعقوبة واحدة بعد أن طبق فى حقه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما مفاده أن الحكم قد اعتبر أن هذه الجرائم قد ارتكبت لغرض واحد وأنه قضى بالعقوبة المقررة لأشدها ولا يؤثر فى سلامته أنه أغفل ذكر أن العقوبة التى أوقعتها هى عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(نقض ٤ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٩ رقم ٥٦ ص ٣٠٠)

٥ أحكام النقض

٣- لاجلوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على الطاعن وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخله فى حدود العقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجرمة التعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن المقاومة عاهة مستديمة ، كما أن العقوبة الموقعة على الطاعن مقررة أيضا لجرمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التى دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجرملة الأشد وهى جرملة إحراز المخدر بقصد الاتجار .

(نقض ١٦ يونيه سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٠ رقم ١٨٠ ص ٩٠٢)

٤- لما كان الحكم قد أورد فى مدوناته - وهو فى معرض نفى قصد القتل عن المظعون ضده - أنه لم يعتد على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحا ويحدث بهم الاصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية إلا بقصد الخلاص من جرملة إحراز المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض على نحو يقتضى إعمال حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والاكتماء بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهى العقوبة التى قضى بها الحكم المظعون فيه عن جرملة التعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام مكافحة المخدرات ، مما يؤذن لهذه المحكمة بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم تقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبتى السجن والغرامة فقط عن جرملة إحراز المخدر موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بالفاهما .

(نقض ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض م ٢٣ رقم ٨٨ ص ٣٩٩)

• العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليست بمخالفة حملة لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدي .

(نقض • ابريل ١٩٧٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٩٣ ص ٤٣٩)

٦- إذا كان الحكم قد دلل على قيام القصد في قوله « وقد تعد المتهم التعدي بالسلاح الذي يحمله على ضابط الواقعة بعد معرفته لكنيته وأنه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وتحقيق المهمة التي يقوم بها » فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا القصد تدليلاً سائفاً واضحاً في الثبات توافره .

(نقض • ابريل ١٩٧٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٩٣ ص ٤٣٩)

٧ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك في عبارة واضحة وصریحة بعدم علمه أن المجهني عليه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي أن تتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجنائي لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة ولما كان يصح استخلاص القصد الجنائي العام - مادام المتهم لم يجادل في توافره كما هو الحال في هذه الدعوى - من واقعة الدعوى إذا كان ما أثبتته الحكم عنها يكشف عن توافره

• احكام النقض •

لديه وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة على النحو السالف بما تكشف عن توافره لدي الطاعن فإنه لا محل للنمى على الحكم فى هذا الخصوص ولا جناح من بعد - على الحكم إن هو لم يتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم انطباق أحكام المادة ١/٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة وأطرحه بقوله « أن تلك المادة تنص على معاقبة كل من تمضى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين وكان قائماً على تنفيذ هذا القانون وقاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، ولما كان العريف السرى المجنى عليه من الموظفين العموميين وكان قائماً على تنفيذ هذا القانون وقت ذهابه لحراسة الشقة حتى تنتهى النية العامة من معاينتها فى جريمة الإتجار بالمخدرات التى يجرى تحقيقها ضد صاحب الشقة وهو ... فإذا وجد هذا العريف السرى متهماً مطلوباً للقبض عليه فى جنابة مخدرات وصدر الحكم ضده من محكمة جنابات فى جنابة مخدرات وهم بالتبض عليه وهو المدعو المصروف له شخصياً وتصدى له التهم المائل وقاومه بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته فإن نص المادة ٤٠ - ١ يكون هو الواجب التطبيق ، وكان ما أورده الحكم صحيحاً فى القانون ، وهو كاف سائق فى دحض دفاع الطاعن بأن المجنى عليه لم يكن قائماً على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث فإن منعاها بخطأ الحكم فى تطبيق القانون أو قصوره فى التسيب فى هذا الصدد يكون غير صحيح .

(نقض ٨ فبراير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٤ رقم ٤٠ ص ٢١٤)

٨- لما كان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجموعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من ضبط المطعون ضده محرراً جوهراً

مخدرا ومقاومته رجال الشرطة القائمين بالضبط واعتدائه على الضابط والشرطى السرى بالمطواة المصبوطة معه وقت الحادث أن الجرائم الثلاث المسندة إلى المطعون ضده قد ارتكبت لغرض واحد وبأنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، الأمر الذى يوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، وكان تقدير توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمراً يدخل فى سلطة محكمة الموضوع مادامت تفيق قضاءها على ما يحمله قانونا وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره .

(نقض ١٦ مايو سنة ١٩٨٤ طعن)

رقسم ٧٥٤٦ سنة ٥٣ قضائية)

٩ - إيراد الحكم فى مدوناته - وهو فى معرض نفى قصد القتل عن المطعون ضده - أنه لم يعند على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات، حالة كونه يحمل سلاحا ويحدث بهم الاصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية الا بقصد الخلاص من جريمة إحراز المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض عني نحو يقتضى أعمال حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والاكفاء بالعقوبة المقررة لأشدها ، هى العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه - الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه - عن جريمة التعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات مما يؤذن لهذه المحكمة - محكمة النقض - بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبتى السجن والغرامة فقط عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد - موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بالغائهما .

(نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٨٥)

طعن رقم ٣٠٥٤ سنة ٥٤ قضائية)

الفقه

مادة (٤١) (١)

يعاقب بالاعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

الفقه

١- أركان الجريمة :

تقوم هذه الجريمة على ركنين ، الأول : ركن مادي ، الثاني : ركن معنوي . وسوف نتناول فيما يلي كل منهما .

٢- (أولاً) الركن المادي :

يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في نشاط مادي إيجابي يقوم به الجاني ويتكون من العناصر الآتية :

٣- (أ) فعل الإعتداء على الحياة :

وهو سلوك مادي يتوصل به الفاعل لتحقيق النتيجة المعاقب عليها ، ولا يشترط أن يتم القتل بوسيلة معينة ، ولكن في الغالب تكون وسيلة القتل مادية كاستعمال سلاح ناري أو قاطع أو واخذ ، أو الخنق أو القاء المجنى عليه من مكان مرتفع (٢) ويستوى أن تكون وسيلة القتل صالحة بطبيعتها لحدوث النتيجة كالأسلحة النارية

(١) ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) انظر في مدى جواز استعمال الحجارة في القتل : نقض ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام محكمة النقض س ١١ رقم ١٠٠ ص ٥٢١ .

أو غير صالحة لذلك الا فى نظر الجانى (٣) . ولا يشترط أن يصيب الجانى بفعله جسم الجنى عليه مباشرة ، بل يكفى أن يهين وسيلة القتل ويتركها تحدث اثرها بفعل الظروف . فيتوافر السلوك الاجرامى لدى من يحفر حفرة حتى اذا مر عليها رجال الضبط القضائى وقعوا فيها وماتوا ، أو كمن يوصل سور المكان الذى يخفى فيه المخدرات أو يختئ فيه بالكهرباء حتى إذا لامسه رجال السلطة العامة ماتوا على الفور .

٣- (ب) ازهاق الروح :

تعد وفاة الجنى عليه النتيجة الاجرامية فى القتل ، ولا يشترط ان تتحقق هذه النتيجة اثر نشاط الجانى ، فيصح أن يكون بين سلوك الجانى وحدث الوفاة فاصل زمنى لا يمنع من مساءلة الفاعل عن قتل عمد متى توافرت علاقة السببية .

٤- (ج) رابطة السببية بين فعل الاعتداء على الحياة ووفاة الجنى عليه :

تعتبر رابطة السببية قائمة إذا كانت النتيجة التى حدثت محتملا توقعها وفقا لما تجرى عليه الأمور عادة . فتقدير توافر السببية يقوم على عنصرين : عنصر مادى وعنصر معنوى . فالعنصر المادى قوامه العلاقة المادية التى تصل ما بين الفعل والنتيجة ، وهى علاقة تقرر - فى تطبيقها على القتل - ان فعل الجانى كان أحد العوامل التى اسهمت فى إحداث الوفاة . أما العنصر المعنوى فان علاقة السببية تقف عند النتائج المألوفة للفعل الذى يجب على الجانى أن يتوقعها (٤) .

وتأسيماً على ذلك فإن رابطة السببية مسألة موضوعية بحتة ، منزوعة لقاضى

(٣) قضت محكمة النقض بأن العضا الرفيعة وإن كانت لا تستخدم عادة فى القتل إلا ان استعمالها يكون عنصر النشاط الإجرامى فيه .

(انظر نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٩ ص ٥٦٢)

(٤) انظر نقض ٦ مارس سنة ١٩٧٨ مجموعة احكام محكمة النقض ص ٢٩ رقم ١٨٧ ص ٩٠١

٢٦٦ مارس سنة ١٩٧٩ ص ٣٠ رقم ٧٩ ص ٣٨١ .

الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى فصل في شأنها الثبات أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل في أن أمراً معينا يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح (٥) .

٥ - (د) ان يقع فعل القتل على احد الموظفين أو المستخدمين القائمين على تنفيذ احكام قانون المخدرات أثناء الوظيفة أو بسببها :

مفاد نص المادة ٤١ من القانون ان فعل الاعتداء أو المقاومة يجب أن يقع على أحد الموظفين أو المستخدمين المخوط بهم تنفيذ قانون المخدرات ، وقد سبق لنا أن بينا عند التعليق على المادة ٤٠ من القانون المقصود بعبارة « الموظفين أو المستخدمين » ، ويقضى القول بأن الاعتداء الذي يؤدي الى الوفاة ينبغي أن يحدث حال تأدية أعمال الوظيفة أى أثناء التحرر عن الجناة أو أثناء ضبطهم أو ترحيلهم ، أو بسبب أعمال الوظيفة ، فلا تتوافر هذه الرابطة اذا وقع القتل نتيجة لخلاف بين الجاني واحد المكلفين بأعمال الضبط نتيجة لخلاف شخصي بينهما .

٦ - (ثانيا) الركن المعنوي :

ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤١ من قانون المخدرات عمدية ولذلك فإنه يلزم ان يتوافر لها القصد الجنائي ، ويكون هذا بانصراف ارادة الجاني وعلمه الى عناصر القتل العمد .

ولذلك فإنه يتعين ان يعلم الجاني انه يوجه فعله الى جسد حى ، وأن يتوقع وفاته أى « نية ازهاق الروح » ويستوى أن تتوافر هذه النية لحظة الإقدام على الفعل أو قبل ذلك بقليل .

وغنى عن البيان أن انصراف ارادة الجاني إلى ازهاق روح انسان بعينه تتساوى مع

(٥) أنظر نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٥ ص ١٣٧٠

نقض ٢٥ فبراير ١٩٧٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٤ رقم ٥٤ ص ٢٤٣ .

انصراف ارادته الى ازهاق روح أى انسان أو أكثر ، وذلك كمن يطلق رصاصاً من سلاح نارى على قوة من مأمورى الضبط القضائى حلال القبض عليه فيقتل البعض منهم ، أو كمن يلقي بقبيلة على قوة تهاجم الوكر الذى يحتوى به ويمارس فيه تجارة المخدرات فيقتل أحد أفراد القوة فإنه يسأل عن القتل العمد بغض النظر عن شخصية من قتله (٦) .

كما يسأل الجانى اذا كان قصده قد اتجه صوب حصول الوفاة كاتر ممكن لفعله يحتمل فى تقديره أن تحدث أو الاتحدث ، ولكنه رغب بحدوثها قطعاً أن الجانى قد توقع الوفاة كاتر ممكن لفعله يحتمل فى تقديره ان تحدث أو الاتحدث ولكنه رغب باحتمال حدوثها فإن قصد القتل بتوافر فى جانبه (٧) .

٧- العقوبات :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الإعدام وغرامة لاتقل عن مائة ألف جنيه ولاتتجاوز مائتى ألف جنيه ، ويلاحظ على هذا النص أن المشرع لم يشترط توافر احد ظرفى سبق الاصرار أو التردد للحكم بالإعدام كما هو الحال فى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات .

(٦) انظر نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماه س ٩ رقم ٢٠٤١٠٦ نوفمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٩ ص ١٢٥ .

(٧) انظر نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٣٥ ص ١٦٨ .

الفقه

مادة (٤٢) (١)

مع عدم الاخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر الخدرة والنباتات المنبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبلورها وكذلك الأموال المتحصلة من الحريرة والأدوات ووسائل النقل المنبوطة التي استخدمت في ارتكابها ، كما يحكم بمصادرة الأرض التي زرعت بالنباتات المشار إليها اذا كانت هذه الأرض مملوكة للجاني ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فان كان مجرد حائز لها حكم بانتهاء سند حمايته .

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها (٢) .
ويجوز ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحريرة اذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات (٣) .

الفقه

١- تعريف المصادرة :

هي نقل ملكية مال الى الدولة بدون مقابل (٤) . ويحدد هذا التعريف خصائص للمصادرة فهي عقوبة مالية ، وهي عقوبة عينية ، أى ترد على مال معين ، وهي عقوبة

(١) المادة ٤٢ (فقرة أولى) معجلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) ، (٣) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٤٢ مضافان بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) انظر الدكتور على فاضل حسن : نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن . رسالة دكتوراه

، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٢ .

تكميلية .

كما أنها فى احدى حالتها جوازية ، وفى الثانية وحيوية . وحين تكون المصادرة وجوبية تكون لها خصائص التدابير الاحترازية ، وقد تكون المصادرة فى حالة ثالثة بمثابة تعويض (٥) .

ولانكون المصادرة عقوبة تبعية ابدأ ، ولذلك فانه لايجوز تنفيذها إلا اذا نص الحكم عليها .

٢- المصادرة فى قانون المخدرات :

حظر الدستور المصرى فى المادة ٣٦ المصادرة العامة للأموال ، ولذلك فإن المصادرة ، وفقاً لقانون المخدرات « خاصة » ، وهى عقوبة تكميلية لا يحكم بها إلا الى جانب عقوبة اصلية ، كما أنها وفقاً لقانون المخدرات عقوبة وجوبية أى يجب على القاضى أن يحكم بها ، ونست له السلطة الإغفاء منها (٦) . فإذا أغفل الحكم النص عليها كان مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون ويجوز الطعن عليه بالنقض ، فإذا لم يطن عليه اصبح باتاً وجاز عندئذ مصادرتها بالطريق الادارى .

(٥) انظر الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات « القسم العام » القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ص ٦٨٧ .

(٦) تفرق المصادرة عن الغرامة فى أنه على الرغم من أنهما عقوبتان مالتان فإن المصادرة عقوبة عينية ، بينما الغرامة عقوبة نقدية ، كما أن المصادرة عقوبة تكميلية فحسب ، بينما الغرامة عقوبة أصلية ، وقد تكون استثناء عقوبة تكميلية ، كما أن المجال الرئيسى للمصادرة هو الجنائيات والجنح ، بينما مجال الغرامة هو المخالفات والجنح ، كما أن المصادرة قد تكون تديراً أو تعويضاً بينما الغرامة عقوبة دائماً .

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات « القسم العام » . القاهرة ، دار النهضة العربية ، بند ٨٦٩ ، ص ٧٦٧ .

٣- مراعاة حقوق الغير حسن النية :

نظراً لأن الحكم بالمصادرة قد يؤدي الى إلحاق الضرر بالغير ، لذلك فقد نص المشرع على عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية ، وعليه فإذا تعلق بالأشياء المضبوطة حق عيني لغير من ساهم في الجريمة بوصفه فاعلاً أو شريكاً فإنه لا يجوز مصادرة تلك الأشياء ، ولكن يجب أن يكون حق الغير ثابتاً على الشيء ، أما مجرد المنازعة في ملكيته - ولو كانت جدية - فلا تحول دون مصادرته .

٤- الأشياء محل المصادرة :

أ - الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها :

مفهوم نص المادة ٤٢ من قانون المخدرات أن مصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها واجبة في جميع الأحوال ، سواء كان الحكم بالبراءة أو بالإدانة أو بانتزاع الدعوى الجنائية لوفاء المتهم أو بمضي المدة أو لأي سبب آخر (٧) .

ولا يجوز الحكم بالمصادرة إذا كانت حيازة الجواهر المخدرة مباحة للمالكها أو حائزها الأصلي ، ولكنها تشكل جريمة بالنسبة لمن ضبطت معه . فمن يختلس جواهر مخدرة من طبيب أو صيدلي مصرح له بحيازتها بموجب ترخيص فإن هذه الجواهر ترد إلى حائزها الأصلي برغم إدانة من ضبطت معه . كما أنه إذا كان الحكم قد صدر بالبراءة لأن المتهم الذي ضبط حائزاً للمادة المخدرة من الأشخاص المرخص لهم في حيازتها ، فإنه لا يجوز - من باب أولى - الحكم بالمصادرة لأن فعل المتهم لا يشكل جريمة ومن ثم فلا يجوز مصادرة مادة

(٧) بل إن المصادرة تكون واجبة بمعرفة النيابة ، ولو لم تقدم الدعوى إلى المحكمة أصلاً ، وتعد عندئذ تدبيراً وقائياً صرفاً .

أنظر الدكتور رؤوف عبيد : المرجع السابق ، ص ٧٦ .

حيازتها مشروعة .

ب - الأموال المتحصلة من الجريمة :

ان القاعدة العامة وفقا للمادة ١/٣٠ من قانون العقوبات ان مصادرة الأعياء المتحصلة من الجريمة ومنها الأموال جوازبة للقاضى . إلا أن المشرع قد آثر الخروج على الأصل العام فى المادة ٤٢ من قانون المخدرات وجعل مصادرة الأموال المتحصلة من جريمة المخدرات وجوبية ، ويشمل ذلك النقود أو غيرها من البضائع التى يكون الجانى قد حصل عليها مقابل بيع الجواهر المخدرة أو نتيجة الإتجار فيها .

ج - الأدوات ووسائل النقل المخبوطة التى استخدمت فى إرتكاب الجريمة :

ويقصد بالأدوات كل أداة أو شئ استخدم فى إرتكاب الجريمة ، ومن ذلك ادوات تقطيع المواد المخدرة أو وزنها أو انتاجها أو تماطئها (٨) . أما وسائل النقل فيقصد بها المركبات أو السفن التى استخدمت فى نقل المواد المخدرة أو بيعها أو توزيعها .

ومفاد نص المادة ٢٤ من قانون المخدرات أن المصادرة فى هذه الحالة وجوبية (٩) متى ثبت انها استخدمت فى إرتكاب الجريمة وذلك حتى لو امتنع عقاب المتهم لأى سبب من الأسباب ، كما أنها واجبة فى حالة الحكم بالبراءة مادامت قد استخدمت فى إرتكاب الجريمة ، والنص على هذا النحو يشكل خروجاً على القاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، والقاعدة الأصولية ان الخاص يقيد العام ، ومن ثم فقد وجب تطبيق نص المادة ٤٢ من قانون المخدرات .

(٨) أنظر الدكتور عوض محمد : المرحع السابق ، بند ٧٠ .

(٩) وقد ذهب جانب من الفقه صوب عدم حوار الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل المخبوطة إذا حكم ببراءة المتهم ، لأن حيازة هذه الأعياء مشروعة فى ذاتها ، وهو رأى لا يتفق وصراحة نص المادة ٤٢ من قانون المخدرات .

أنظر الدكتور دؤوف عبيد : المرحع السابق ، ص ٧٧ .

الفقه

وتسرى قاعدة عدم المساس بالغير حسن النية فيما يتعلق أيضاً بالأسوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة ، فلا يجوز مصادرتها اذا تعلق بها حق عيني لغير من ساهم في الجريمة بوصفه فاعلاً أو شريكاً .

د- الأرض التي زوعت بالنباتات الواردة في الجدول رقم (٥) :

استحدث هذا النص لأول مرة في القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وذلك لخطورة الجرائم المتعلقة بزراعة النباتات المخدرة . والأرض الزراعية محل الجريمة إما أن تكون مملوكة للجاني أو مستأجرة من مالك آخر ، وفي حالة ملكية الأرض للجاني فإنه يحكم بمصادرتها سواء كانت قد اشترت بعقد ابتدائي أو أن يكون وراثياً لم يشهر عقد إرثه بعد . أما اذا كان الجاني مستأجراً فعندئذ لا يحكم بالمصادرة لأنها سوف تضر بالغير حسن النية ، وإنما يحكم بانتهاء سند حيازة للمستأجر .

احكام النقض

١- المصادرة عقوبة تكميلية وهى هنا وجوبية يتمين القضاء بها متى توافرت شروطها ويقتضيها النظام العام بالنسبة للجواهر المخدرة والنباتات التى أشار إليها النص لتعلقها بشئ خارج عن دائرة التعامل فهى تدير وقائى لامر من اتخذه فى مواجهة الكافة وجعل المصادرة وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهى بحسب الشروط الموضوعة لها فيه لايجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٧ رقم ١٢٢ ص ٤٢٢)

٢- عقوبة المصادرة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات الا اذا كان الشئ قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررأ ، وكان القول يوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشئ المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مالا يمكن التسليم به أو تصور اجازته. ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد جانب التطبيق السليم للقانون .

(نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٣ رقم ٢١٣ ص ٨٨٠)

٣- يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات

« أحكام النقض »

التي تحمى حقوق الغير حسن النية .

(نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ١٨ رقم ٣٧ ص ١٨٦)

٤- اذا تم استخدام الجمال في نقل المواد المخدرة فتحيز من وسائل النقل ويشملها نص المادة ، فاذا تم ضبطها وثبت أنها استعملت في نقل المواد المخدرة فانه يتمين على الحكم مصادرة ثمن تلك الجمال المضبوطة .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ١٩ رقم ١٠ ص ٤٧)

٥- كان من واجب محكمة الموضوع ، وقد حكمت ببراءة التهم للشك في صحة اسناد التهمة إليه ، أن تقضى بمصادرة التلفزيون الذي كانت بداخله المادة المخدرة ، إلا أن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ، ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من اخطاء في القانون ؛ الا ان يكون ذلك لمصلحة التهم الامر المتفق في هذه الدعوى .

(نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٦ رقم ٧٧ ص ٣٣١)

٦- لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع الطاعن - الى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية والليبية والانجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة

٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يمتنع منه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المخدرة المضبوطة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٨ رقم ٢٠٢ ص ٩٨٧)

٧- من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا اذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - والتي طبقها الحكم سليماً في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة. فإن المحكمة اذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدرات له في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شراثة بقصد الاتجار لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها مانعاً الطاعن من دعوى التناقض .

(نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٥١ ص ٢٥٨)

« أحكام التقض »

٨ - لما كانت المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والمنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لامفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتى لم يثبت لها استخدامها فى ارتكاب الجريمة ، لأنكون قد جانب التطبيق القانونى الصحيح وينحصر عن حكمها مانعاً الطاعن عن دعوى التناقض .

(تقض ١٠ مايو سنة ١٩٨١ طعن)

رقم ٢٦٧٠ سنة ٥٠ قضائية)

٩ - لما كان الحكم فيما اعتقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوطة والغير مدرج بالمداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحاً أكبر وكان قانون العقوبات قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه « يجوز للقاضى إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اختلال بحقوق الغير حسن النية ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة تلك الحبوب والتى ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده وأستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالأقراص المخدرة واتجاره فيها ويغلو النعى عليه فى هذا الخصوص غير شديد .

(نقض ٣١ مايو سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٢ رقم ١٠٤ من ٥٨٦)

١٠- لما كان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعده المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى تحمى الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة ، فإنه لا يصح قانوناً ، القضاء بمصادرة ماله ، واذا كان ماتقدم وكانت السيارات غير محرم احرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرمت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما اذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى اسند اليه وحده قصد الاتجار ، أم لقائلها الذى اسند اليه مطلق الاحراز المجرد عن أى قصد ، أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يحجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم ، وهو ما يوجب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الاحالة

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٨٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٣ رقم ٤٠ من ٢٠١)

١١- لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده إلى جانب الجواهر المخدر مبلغ من النقود ومطواه ثبت خلوه نصلها من أى أثر لمادة مخدرة ، وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فإنه

« أحكام النقض »

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الجوهر المخدر المضبوط .

(نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٢ طعن)

رقم ١٠٦٣ سنة ٥٢ قضائية)

١٢- لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه تم ضبط مخدر الأفيون بيد أنه أغفل القضاء بمصادرته على الرغم من وجوبها قانوناً باعتبار أن المصادرة - في الدعوى المطروحة - وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيحه والقضاء بمصادرة المخدر المضبوط .

(نقض ٤ مارس سنة ١٩٨٤ طعن)

رقم ٦١٧٧ سنة ٥٣ قضائية)

١٣- لما كان نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تدلّوه بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصبغ قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ماتقدم ، وكانت

مدونات المحكم قد اقتصر على واقعة ضبط المخدر بالسيارة رقم ملاكى اسكلرية التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، دون استظهار المالك لها وهل هو المطعون ضده أم شخصا آخر حسن النية لاصلة بهذه الجريمة ، وكان هذا القصور من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى المحكم ، وهو عيب يتسع له وجه الطعن ، ويستوجب نقض المحكم مع الاحالة .

(نقض ٨ مارس سنة ١٩٨٤ طعن)

رقم ٦٥٩٢ سنة ٥٣ قضائية)

١٤- من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على حدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - أما إذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه - وإذا كان مانعاً وكانت السيارة المضبوطة غير محرمة حيازتها وكان المحكم المطعون فيه قد البت من واقع المستندات التى ارفقتها النيابة العامة بالدعوى أن السيارة التى ضبط بها المخدر مملوكة لسيدة من الغير حسنة النية ليست فاعلة أو شريكاً فى الجريمة فإنه إذ لم يقض بمصادرة السيارة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعميه عدم الاستعلام من الجهات الرسمية عن ملكية السيارة لما هو مقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية من أن القاضى الجنائى يحكم فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه فى الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين فى الالبات إلا إذا استوجب القانون أو حظر عليه طريقاً معيناً فى الإثبات - وإذا كانت المحكمة قد عولت فى استظهار ملكية السيارة على المستندات المقدمة فى الدعوى - فإن النقص على المحكم المطعون فيه بالقصور يكون غير شديد .

(نقض ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ طعن)

« أحكام النقص »

رقم ٦٦١٥ سنة ٥٣ قضائية)

١٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعن قد تم ضبطه بنقل العقار المخدر مستخدماً في ذلك السيارة رقم وتقل على لسان الشاهد أنه أبصر الطاعن يهبط حاملاً اللقافة التي تحوى زجاجات العقار المخدر وذلك من السيارة المذكورة التي كان يقودها ثم أسس قضاءه بمصادرة تلك السيارة على قوله وحيث أنه لما كان من الثابت من الواقعة التي اطمأنت إليها المحكمة أن المتهم استخدم السيارة المضبوطة في نقل المخدر بما يستوجب القضاء بمصادرتها استناداً إلى المادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن نازع في ملكية السيارة التي ضبطت في حوزته وخلت مدونات الحكم بما يفيد أنها مملوكة لغيره ، فإنه لا يقبل منه حديث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقص لأنطوائه على منازعه تستلزم تحقيقاً تحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(نقص ٢٠ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقص من ٣٦ رقم ٧٢ من ٤٢٤)

١٦ - لما كانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الفرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ... وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجناح والمخالفات إلا اذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لامر من اتخاذه في مواجهة الكافة . وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات لاتوجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة والنباتات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع المحكوم عليه إلى جانب المواد المخدرة والأدوات المستخدمة في الجريمة مبلغ ٣٤٠ جنيهاً فلأن الحكم إذ أطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرته من مواد مخدرة ونباتات

وأدوات مما يكون قد استخدم فى الجريمة ، ومالا يوجب مصادرته من مضبوطات لم تستخدم فى الجريمة فإنه يكون قد جانب التطبيق القانونى السليم . لما كان ذلك وكان العيب الذى ثساب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون فإنه يتعين إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض القضاء بتصحىحه بقصر عقوبة المصادرة على الجواهر المخدرة والأدوات المضبوطة والتي استخدمت فى ارتكاب الجريمة .

(نقض ١٠ ديسمبر ١٩٨٥ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٣٦ رقم ٢٠١ ص ١٠٩٥)

١٧ - لما كانت الدرجات البخارية غير محرم إحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هذى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الخير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرما تدلوه بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدرجة البخارية محل الطعن ودون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثانى الذى كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيا منهما وصلته بجريمة إحراز المخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صادر إثباتها فى الحكم والتقيرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن - لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٦ إبريل سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٤١١٤ سنة ٥٦ قضائية)

« احكام التقض »

١٨ - بعد ان أورد الحكم الأدلة التي اقام عليها قضاؤه بإدانة المطعون ضده ، عقبه بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق لمجازته المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وأمر بمصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من ذات القانون ، وأورد في أسبابه بشأن عدم مصادرة السيارة المضبوطة قوله « أما السيارة فلا ترى المحكمة محلاً لمصادرتها » .

ذلك لأنه لم يثبت على وجه اليقين أن المتهم استعملها لذاتها في حيازة المخدر وإنما جاء ذلك عرضاً - شأنها شأن ما يستخدمه في قضاء أغراضه الخاصة من مسكن وملبس وخلافه لا تكون محلاً للمصادرة لو أخفى فيها مخدر - لما كان ذلك ، وكانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذ في مواجهة الكافة ، وإذا كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الواردة ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة « يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة تلك الأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي يستفيد من امكانياته لتنفيذ الجريمة أو تخطي عقبات تعترض تنفيذها - وكان تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيساً على ما استظهرته من أنه لم يكن لها دور أو شأن في ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جازت التطبيق القانوني الصحيح ويكون

الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ٣ يونيه سنة ١٩٨٧ طعن رقم ٢٦٦ سنة ٥٦ قضائية)

١٩ - لما كانت السيارة غير محرم إحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تدلوه بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لمصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار صلة ضبط السيارة التى كان الطاعن الأول يستعملها فى ترده على دائرة قسم العاصرية ويقوم الطاعن الثانى بقيادتها ، بالمخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يمجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يكون معيا بالقصور . بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٨٨ طعن رقم ٤٤٧٣ سنة ٥٧ قضائية)

مادة (٤٣) (١)

مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له في الاتجار في الجواهر الخدرة أو حيازتها ولم يسك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ من هذا القانون أو لم يقيم بالقيد فيها .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه كل من يحول إدارة صيدلية أو محل مرخص له في الاتجار في الجواهر الخدرة ولم يقيم بإرسال الكشف المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ٢٣ الى الجهة الادارية المختصة في المواعيد المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز من الأشخاص المشار اليهم في الفقرتين السابقتين جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي :

(أ) ١٠٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام واحد .

(ب) ٥٪ في الكميات التي تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٥٠ مستجرام .

(ج) ٢٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام .

(د) ٥٪ في الجواهر الخدرة السائلة أيًا كان مقدارها .

وفي حالة العود الى ارتكاب إحدى الجرائم المبينة في هذه المادة تكون العقوبة الحبس ومثل الغرامة المقررة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

١ - الجرائم التى تضمنتها المادة ٤٣ :

تضمنت المادة ٤٣ من قانون المخدرات ثلاث جرائم هى عدم امساك الدفاتر أو عدم القيد فيها ، أو عدم إرسال الكشوف المتصوص عليها فى المواد ١٣ ، ٢٣ من قانون المخدرات الى الجهة المختصة فى المواعيد المقررة ، أو تجاوز فروق الاوزان . وتتميز هذه الطائفة من الجرائم بأنها لاتقع الا من الأشخاص المرخص لهم فى الاتصال بالمواد المخدرة . وسوف نتناول فيما يلى كل من هذه الجرائم .

٢ - (أولاً) عدم إمساك الدفاتر أو عدم القيد فيها :

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة أركان : صفة الجانى ، وركن مادى ، وركن معنوى وسوف نتناول كل من هذه الأركان ثم العقوبة المقررة للجريمة .

٣ (أ) صفة الجانى :

ينبغى أن يكون مرتكب هذه الجريمة ممن أقرهم القانون بواجب إمساك دفاتر قيد الجواهر المخدرة أو القيد فيها . وهؤلاء الأشخاص هم بطبيعة الحال ممن رخص لهم من الجهة الادارية المختصة بحيازة الجواهر المخدرة إما لصرفها للمرضى أو لتصنيع المستحضرات الطبية .

٤ (ب) الركن المادى :

يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بإحدى صورتين ، اما عدم امساك الدفاتر أو عدم القيد فيها .

• عدم امساك الدفاتر :

ورد الالتزام بامساك الدفاتر المنظمة لحركة تداول الجواهر المخدرة فى المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ ، من قانون المخدرات ، ونظراً لأن المشرع قد نظم أسلوب أمساك الدفاتر وحدد

« الفقه »

الوسيلة التي من شأنها تسهيل الرقابة على القيد فيها وذلك بترقيم صفحاتها ونحتها بخاتم الجهة الادارية لذا فإن أى إخلال بهذا الالتزام يشكل الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون ، ومن ذلك عدم إمساك الدفاتر أصلاً. ولا يقدح في ذلك إمساك أو تنظيم أى نوع آخر من الدفاتر بديلاً عما ألزم المشرع بإمساكه . كما يعتبر إخلالاً بهذا الالتزام عدم ترقيم الدفاتر ، أو عدم ختم الصفحات على النحو الذي أوجبه القانون ، وذلك لأن هذه النصوص واجبه الالتزام على النحو الواردة به في القانون (٢) .

• عدم القيد في الدفاتر :

تقع هذه الجريمة بسلوك سلبى يتمثل في عدم القيد بالدفاتر المخصصة لذلك ، كما تقع هذه الجريمة بالقيد في الدفاتر ولكن على نحو مخالف لقواعد القانون ، ومن ذلك قيد بعض البيانات الخاصة بموارد الجواهر المخدرة دون قيد المنصرف منها .

• - الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة عمدية ، ويمكن لوقوعها توافر القصد الجنائى العام بشقية العلم والارادة . فيجب ان يتوافر لدى الجانى ارتكاب الفعل المكون للجريمة ، وان تكون ارادته معتبرة قانوناً مع انصراف علمه الى ارتكاب جريمة عدم امساك الدفاتر أو امساكها وعدم القيد بها على النحو الذى يقرره القانون .

٦ - العقوبة :

رصد المشرع عقوبة الغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه لمن يمتنع عن إمساك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢، ١٨، ٢٤، ٢٦ من هذا القانون أو لم يقم بالقيد فيها .

(٢) أنظر الدكتور ادوار غالى الدهى : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

أما إذا شكل الفعل جريمة أخرى فقد وجب توقيع العقوبة المقررة لها . وإذا كانت الجريمةان ترتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فقد وجب معاقبة الجاني بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وفى حالة العود تشدد العقوبة لتصبح الحبس والغرامة التى لا تقل عن النفى جنييه . ولا تجاوز ستة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

٧ (ثانياً) تجاوز فروق الأوزان :

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة إركان :

١ - صفة فى الجاني .

٢ - الركن المادى .

٣ - الركن المعنوى .

٨ - صفة الجاني :

مفسد نص المادة ٣/٤٣ من قانون المخدرات ان هذه الجريمة لاتقع إلا من أحد الأشخاص الذين يجوز لهم حيازة أو إحراز الجواهر المخدرة أو التعامل فيها ، وقد نص المشرع على هؤلاء الأشخاص فى السواد ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٤ ، ١٩ من قانون المخدرات

٩ - الركن المادى :

إن الأصل هو أن يتوخى الأشخاص المصرح لهم بحيازة أو إحراز الجواهر المخدرة أو التعامل فيها الدقة البالغة فى عمليات الوزن وذلك حرصاً على عدم تسرب أى قدر مهمما كان ضئيلاً من هذه الجواهر المخدرة الى من ليس له الحق فى حيازتها أو إحرازها أو التعامل فيها . إلا ان المشرع قد راعى أن عمليات الوزن لا تخلو من فروق طفيفة تزيد معها الكمية أو تنقص عن القدر المحدد ، ولذلك فقد رأى المشرع أنه من العدالة التغاضى عن هذه الفروق

• النقص •

وفقا للنسب الى وردت بالمادة ٤٣ من القانون (٣) .

ويلاحظ ان نسبة الفروق المتسامح فيها تزداد كلما قلت الكمية الموزونة ، وعلى العكس تقل كلما زادت الكمية الموزونة ، وعله ذلك ترجع الى ان فروق الوزن تبدوا كبيرة كلما كانت كمية المخدر ضئيلة بينما تبدوا هذه الفروق أقل إذا كانت الكمية الموزونة كبيرة . وقد سوى المشرع بين ما اذا كانت الفروق تزيد على النسبة المقررة فى النص أو تقل عنها ، و على ذلك فإن كل من الزيادة والنقص تشكل سلوكا مؤثما معاقبا عليه .

١٠ - الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة من جرائم الخطأ غير العمدى . ولذلك فإن الركن المعنوى فيها يقوم على خطأ من جانب الفاعل يتمثل فى وجود فروق فى الوزن تزيد على النسب المقررة أو تنقص عنها . ويفترض الخطأ ان هذه الفروق سواء بالزيادة أو النقص راجعة إلى أفعال أو عدم دقة من الفاعل ، إذ أن توافر علم الفاعل بهذه الفروق فى حالة الزيادة إذا كانت الكمية التى صرفها أقل من الكمية المطلوبة مع احتفاظه بالفرق يؤدى الى اعتباره مرتكباً لجريمة حيازة المخدر بدون ترخيص ، أما اذا كانت الفروق بالنقص فإن هذا يعنى أنه صرف كمية تزيد على الكمية المحددة وبعد مرتكباً لجريمة تصريف فى المادة المخدرة على خلاف مقتضى القانون وفقاً لكل حالة (٤) . ولذلك فإنه يشترط للتجاوز عن فروق الاوزان وفقاً للنسب المحددة فى القانون أن يكون القائم بالوزن مجهول وجودها .

وينطبق على فروق الوزن المسموح بحيازتها فى حدود النسب التى حددها نص المادة ٤٣ / جـ نفس القواعد التى تطبق على الحيازة أو التماسل فى الجواهر المخدرة ، فيجب قبحها فى الدفاتر المخصصة لذلك ، واختبار الجهات الادارية المختصة ، أما اذا تصرف الحائز فى

(٣) أنظر الدكتور فوزية عبدالستار : المرجع السابق ، بند ١٥٩ ، ص ١٤٩ .

(٤) أنظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٩٠ .

الكميات الزائدة بها على خلاف القواعد التى قررها المشرع للتصرف فى الجواهر المخدرة فإنه يعتبر مرتكباً لجناية تصرف فى الجواهر المخدرة فى غير الأغراض المخصصة لها .

١١ - العقوبة :

يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالغرامة التى لا تقل عن ألفى جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه . وفى حالة العود إلى ارتكاب هذه الجريمة يعاقب الجانى بالحبس والغرامة التى لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٢ (ثالثاً) عدم إرسال الكشوف إلى الجهة الادارية المختصة فى المواعيد المقررة :

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة اركان : صفة الجانى ، الركن المادى ، الركن المعنوى .

١٣ - صفة الجانى :

اشتراط المشرع ان يكون مرتكب هذه الجريمة احد مديرى المجال المرخص لها بالانتجار فى الجواهر المخدرة ، أو احد مديرى الصيدليات .

١٤ - الركن المادى :

يتخذ السلوك المادى المؤثم فى هذه الجريمة عدة صور ، منها عدم إرسال الكشوف المنصوص عليها فى المادتين ١٣، ٢٣ إلى الجهة الادارية المختصة ، أو إرسالها إلى جهة أخرى غير المنصوص عليها فى القانون ، أو إرسال الكشوف إلى الجهة المختصة فى غير المواعيد التى حددها المشرع .

١٥ - الركن المعنوى :

قد تقع هذه الجريمة عمداً أو أهماًلاً ، وفى الحالة الاولى يتحقق القصد الجنائى العام بشقيه العلم والارادة ، وذلك بأن تنجى ارادة الجانى صوب عدم إرسال الكشوف إلى الجهة المختصة برغم علمه بوجوب إرسالها فى المواعيد المحددة

الفقه

اما في الحالة الثانية أي اذا وقعت هذه الجريمة اعمالا ، فإن الركن المعنوي فيها يتحقق بوافر الخطأ غير العمدى المتمثل في أفعال الجاني لإرسال الكشوف في مواعيدها المقررة الى الجهة الادارية المختصة .

١٦ - العقوبة :

رصد المتسرع لهذه الجريمة عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه . وفي حالة العود إلى ارتكاب الجريمة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

أحكام النقض

١- ان المادة ٢٦ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والتصرف فيها عامة النص فهى تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات والقصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر المشار اليها فى المادة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو باى عذر آخر دون الحادث القهرى .

(نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٤١٤ ص ٥٢٤)

٢- ان امساك الطبيب دفترا مبصوما بختم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه والعقاب على التفريط فى هذا الواجب أمر لا مفر منه . والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بما يوجه القانون من امساك الدخر وليس يشفع فى هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث القهرى ..

(نقض ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ مجموعة

القواعد القانونية جـ ٣ رقم ٤٧٤ ص ٦٠٣)

٣- للطبيب أن يتصل بالمخدر الذى وصفه للمريض لضرورة العلاج .

وهذه الأجازة تقوم فى الواقع على أساس من القانون العام وهو سبب الإباحة المبني على حق الطبيب فى مزاوله مهنته بوصف الدواء ومباشرة اعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام أساسه . فهو وحده لا يخول للطبيب ، بدون ترخيص من وزارة الصحة ، ان يحتفظ بالمخدر فى عيادته لأى سبب من الأسباب ، واذن

• أحكام التقض •

فالتبيب ، غير المرخص له من وزارة الصحة في حيازة المخدر ، ليس له أن يحتفظ بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم ، ولا أن يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذي صرف باسمه . فهو إذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير شرعية معاقباً عليها .

(تقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد)

القانونية جـ ٤ • رقم ٢٢٢ من ٢٣٠)

٤- إن نصوص قانون المخدرات صريحة في أن كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يتقيد بالوارد والمتصرف من هذه الجواهر أولاً فأول في دفتر خاص مختم بختم وزارة الصحة وظاهر من الأعمال التحضيرية أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدخول قوة تثلية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به مما لا يدع أي شك في أن الدخول يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت في النص وإن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدخول بحق عليه العقاب ولا يسفح له إمساك أي دفتر من نوع آخر .

(تقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد)

القانونية جـ ٥ • رقم ٣٩٦ من ٥٠٦)

٥- إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو للتصرف منها يجب قبلها أولاً فأول في دفتر خاص للوارد والمتصرف تكون صفحاته مرقومة ومختومة بختم وزارة الصحة العمومية ، وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على عقوبة كل صيدلي وكلما .. لا يمسك الدخول الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ .. أو يحوز أو يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة أو التي يجب أن تتج من القيد بالدخول المذكورة .. حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن توقع العقوبات المنظمة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلي لم يتقيد

في الدفتر الخاص المذكور أولاً فأول الوارد والمتصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فإن ايجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به ألا القيد فيها على النحر الذي يتطلبه القانون أما اعتبار عدم مسك الدفاتر جنحة ، واحمال القيد فيها عند امساکها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص ، سواء بالنسبة الى الصيادلة أو الى الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في تلك المواد أو في حيازتها ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد اليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور واذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أعمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتفاء العمل فيه ثم استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ بقيد فيه الجواهر المخدرة للتصرف من صيدليته من أول يولييه الى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ - فإن ادائته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد للمواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الاعتماد على الدفتر الذي أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أى تلاعب في المخدرات التي في صيدليته . وذلك لان النص صريح في ايجاب القيد في الدفتر الخاص .

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة)

القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٣٥ ص ٥٦٩)

مادة (٤٤) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المنبوطة .

الفقه

١- مناط التجريم في المادة ٤٤ من قانون المخدرات :

حدد المشرع الجواهر المخدرة في الفصل الأول من قانون المخدرات ، ثم نظم جلب وتصدير ونقل الجواهر المخدرة في الفصلين الثاني والثالث ، ثم حظر المشرع إنتاج بعض المواد غير المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها ، وأحال في ذلك إلى الفصل الثاني في شأن تنظيم جلبها وتصديرها وكيفية التصرف فيها .

٢ - محل الجريمة :

إن المواد المدرجة بالجدول رقم ٣ الملحق بقانون المخدرات هي مواد ذات تأثير تخديري ضئيف ، ولذلك فقد أثار المشرع أن يفرد لها جدولاً خاصاً بها حتى تكون لها أحكامها وتنظيمها الذي قد يختلف في بعض جوانبه عن أحكام الجواهر المخدرة المدرجة بالجدول رقم (١) .

٣ - الركن المادى :

يتحقق الركن المادى في هذه الجريمة بإرتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٤٤ من قانون المخدرات ، وهى الجلب أو التصدير أو الإنتاج أو

١ - معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الاستخراج أو الفصل أو الصنع أو الحيازة . وقد سبق لنا أن بينا المقصود بكل فعل من هذه الأفعال عند شرح المادة الثانية من قانون المخدرات فيرجى الرجوع إليها منعاً من التكرار . ويلاحظ أن وقوع أى فعل آخر لا يتحقق به الفعل المادى .

٤ - الركن المعنوى :

إن هذه الجريمة عمدية ، يلزم لقيامها توافر القصد الجنائى الخاص ، متمثلاً فى اتجاه ارادة الجانى صوب مقارفة النشاط المادى للكون للجريمة ، مع انصراف علم الجانى الى عناصر الواقعة الإجرامية ، كما يجب أن يتجه قصد الجانى إلى الاتجار فى المواد المدرجة بالجدول رقم (٣) .

وتأسيساً على ذلك فإن عدم توافر قصد الاتجار يؤدى إلى انتفاء وجود الركن المعنوى ، ومن ثم فإن توافر قصد التعاطى ينفى توافر أركان الجريمة ، مما يؤدى إلى امتناع العقاب عن الفعل الذى وقع .

• - العقوبة :

رصد المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن ستة ولا يتجاوز خمس سنوات ، والغرامة التى لا تقل عن ألفى جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه ، والجمع بين عقوبتى الحبس والغرامة وجوبى عند الحكم بالادانة . وذلك فضلاً عن توقيع عقوبة مصادرة المواد المضبوطة وهى عقوبة تكميلية وجوبية .

« أحكام النقض »

أحكام النقض

حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩ بدلالة قسم كرموز محافظة الاسكندرية

(١) احرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً «هيروينا» في غير الاحوال المصرح بها قانوناً .

(٢) احرز بقصد الاتجار مادة فلونيترا زيام في غير الاحوال المصرح بها قانوناً .

واحالته إلى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٩ جنابات مخدرات كرموز (٩٧٤ كلى مخدرات)، طالبه معاقبته بالمواد ١/٧.٢.١/٣٤٠/١ بند ١، فقرة ٢ بند ٤٤.١/٤٢.٦ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، والبند ٢ من القسم الاول من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشرواليه والمستبدل بالقانون الاخير، والفقرة ٢ من البند (د) من الجدول رقم ٣ الملحق بالقرار بقانون السالف الاشارة اليه والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩، وبجلسة ١٧ ابريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنابات الاسكندرية تأجيل نظر القضية إلى جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٩٠ وصرحت له بإتخاذ إجراءات الطعن بعدم دستورية القانون المذكور فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن البين من استقراء احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية، أنه ادخل تعديلاً جوهرياً على بعض احكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، وذلك بأن استعاض عن بعض مواده بنصوص أخرى، فضلاً عن اضافة نصوص جديدة اليه، واحلال جدول جديد يتضمن تعريفاً بالمواد المعترية جواهر مخدرة

محل الجدول رقم (١) للملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث أن الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع وقد رأت جديده قد انصب على احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازما في الطلبات المرتبطة بها المطروحة امام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة الى المدعى وهي احرازه بقصد الاتجار - وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا - جوهرًا مخدرًا « هيرونا » واحرازه بذات القصد مادة فلونيترا زيما ، فان المصلحة الشخصية والمباشرة للمدعى في الدعوى الماثلة تنحصر في الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من احكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لاصلة لها بها ، كتلك المتعلقة بانتاج الجواهر المخدرة أو استخراجها أو نقلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطي ، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراعية بالطعن على البند أ من الفقرة الاولى من المادة ٣٤ والبند السادس من فقرتها الثانية والفقرة الاولى من المادة ٤٢ ، ونص المادة ٤٤ ، والبند ٢ من القسم الاول من الجدول رقم (١) للملحق بالقرار بقانون المشار اليه والمستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وذلك دون المواد ١/٧.٢.١ والفقرة ٢ من البند (د) من الجدول رقم (٣) الملحق بذلك القرار بقانون ، وهي النصوص التي وأن تضمنها قرار الاتهام في الدعوى الموضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوبة إلى المدعى اتزانها الا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد اليها - في الدعوى الماثلة - ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا

• احكام التقضى •

للاوضاع المنصوص عليها فى المادة ٢٩/ ب من قانونها وحيث أن المدعى ينمى على النصوص سالفه البيان بطلانها من الناحية الشكلية بمقولة أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه ادخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى اصدره رئيس الجمهورية اعمالا لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التى توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقا لحكمها على مجلس الأمة فور انعقاده لاتقرارها أو الاعتراض عليها ، هو مالم يتحقق بالنسبة إلى ذلك القرار بقانون ، بما يؤدى إلى بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض احكامه والذى يدور وجودا وعلما وصحة وبطلانا مع القانون الاصلى كما ينمى على النصوص المطعون عليها مخالفتها احكام المواد ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٧ من الدستور على سند أن مجلس الشعب الذى اقراها باطل التكوين تربيا على عدم تنفيذ الاحكام الصادرة من جهة القضاء الادارى بوقف تنفيذ ثم بالغاء قرار اعلان نتيجة انتخابات هذا المجلس فيما يتضمنه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم - وعددهم على حد قول المدعى خمسة وسبعون - بمضوجه ، ليفقد المجلس بذلك ولايته التشريعية .

وحيث أن هذه المطاعن جميعها سبق أن تناولتها هذه المحكمة بالنسبة إلى النصوص المطعون عليها فى الدعوى الماثلة عند نص المادة (٤٤) السالف الاشارة اليها ، واصدرت المحكمة فى شأنها بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية «دستورية» متهمية إلى رفضها موافقة النصوص المطعون عليها لاحكام الدستور ، وقد نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩١ .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى الدعوى المقدمة - إنما يحوز حجية مطلقة تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو اعادة طرحه من جديد على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - إنما توجه إلى النصوص التشريعية المدعى مخالفتها الدستور ، ولا يعتبر قضاء المحكمة باستيفاء النص التشريعى لا وضاعه الشكلية التى يتطلبها الدستور أو بتوافقه أو بتعارضه مع الاحكام

الموضوعة في الدستور ، منصرفا لحسب إلى الخصوم في الدعوى التي صدر فيها بل متعديا إلى الكافة ومنسجبا إلى كل سلطة في الدولة يرددها عن التحلل منه أو مجاوزة مضمونه ، ومتى كان ذلك فإن المصلحة في الدعوى الماثلة - في ثبوتها الخاص بالظن على البند أ من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) والبند السادس من فقرتها الثانية ، الفقرة الأولى من المادة ٤٢ ، والبند رقم (٢) من القسم الأول من المجدول رقم (١) المشار اليه - تكون قد انتفت مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها في هذا الشق وحيث أن المادة (٤٤) المشار اليها تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في المجدول رقم (٣) وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وفي جميع الاحوال بحكم بمصادرة المواد المضبوطة » وكان المدعى ينمي على هذا النص بطلانه بمقولة بطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي تضمنته على سند من أن هذا القانون صدر معدلا للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي لم يعرض على مجلس الأمة فور اتصافه لاقراره أو الاعتراض عليه ، بالمخالفة لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ ، وكان النص المطعون عليه قد حل محل النص المقابل له الذي تضمنته القرار بقانون المشار اليه وقد عمل بالنص الجديد اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ومن ثم يكون ملفيا لما يقابله من احكام تضمنتها التشريع السابق ويكون مستقلا عنها ، ذلك أن الاصل في النصوص التشريعية هو صيرانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها مالم يلغها المشرع بتشريع لا حق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وكانت النصوص البديلة التي أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - منها النص المطعون عليه - محل النصوص السابقة عليها كتتظيم جديد لموضوعها ، وهي التي جرى تطبيقها - واعتبار أن تاريخ العمل بها - في شأن الواقعة الاجرامية المنسوبة إلى المدعى ، فإن أي عوار يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد بالتالي إلى النص المطعون عليه في الدعوى الرأية ، وذلك أيا كان وجه الرأي

« احكام التقضى »

فى شأن الآثار التى يترتبها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التى يصدرها رئيس الجمهورية وفقا للمادة (٥٣) منه على مجلس الأمة فور انعقاده ، ومن ثم يكون هذا النعى فاقدا لستلذه .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦ مايو سنة ١٩٩٢ - الدعوى رقم ٩٠ قضائية دستورية - منشور بالجريدة الرسمية ، العدد ٢٣ فى ٤ يونية سنة ١٩٩٢)

مادة (٤٥) (١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويحكم بالإغلاق عند مخالفة حكم المادة (٨) .

الفقه

١ - حلة نص المادة ٤٥ من قانون المخدرات :

حرص المشرع فى قانون المخدرات على سد كافة الثغرات التى يمكن أن ينفلذ منها أى مخالف لنصوص أحكامه . ولذلك فقد وضع هذا النص الاحتياطى بقصد استكمال حلقات تجريم كافة الأفعال المخالفة لقانون المخدرات التى لم يشملها نص تجريم فى هذا القانون .

٢ - الركن المادى :

يتسع نص المادة ٤٥ من قانون المخدرات ليشمل كثير من الالتزامات التى أوجبهها المشرع ولم يرصد لها عقوبة . وعلى سبيل المثال ، فقد أوجب المشرع على الصيدلة ألا يصرفوا تذاكر طبية تحوى على جواهر مخدرة بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها (المادة ١٦) ، كما أزم الصيدلة بعدم رد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ، وحظر استعمالها أكثر من مرة . كما أوجب تدوين تاريخ صرف الدواء ورقم القيد فى دفتر التذاكر الطبية (المادة ١٧) . ومن ثم فإن نص المادة ٤٥ يسرى على أية مخالفة لم يرصد لها المشرع عقوبة (٢) .

(١) المادة ٤٥ معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) أنظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، بند ١٩٩ ، ص ١٠٤ .

٣ - الركن المعنوي :

يمكن أن تقع هذه الجريمة عمداً أو أفعالاً ، وفي الحالة الأولى فإن المطلوب هو توافر القصد الجنائي العام ، بشقية العلم بإركان الواقعة الإجرامية وإرادة أرتكابها .

أما في الحالة الثانية ، فإن المطلوب توافره هو خطأ غير عمدى يتمثل في أى صورة من صوره ، فيؤدى إلى وقوع النتيجة الإجرامية المتمثلة في مخالفة النص القانونى ، وإن توافر رابطة سببية بين الخطأ والنتيجة الإجرامية .

٤ - العقوبة :

رصد المشرع لمركب هذه الجريمة عقوبة الحبس الذى لا يقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألفى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

كما قرر المشرع توقيع عقوبة تكميلية وجوبية هي الأغلاق عند مخالفة المادة (٨) التى تقضى بأن « لايرخص فى الأنجار فى الجواهر المخدرة الا فى مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديرينات وقواعد المناطق والمراكز فيما عدا محافظات ومراكز الحدود . ويجب ان تتوفر فى هذه الأماكن الأستراطيات التى تحدده بقرار من الوزير المختص . ولايجوز ان يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولايجوز ان تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك على أنه يجوز الجمع بين الأنجار فى الجواهر المخدرة والأنجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد » .

أحكام النقض

١ - هذا النص يتعلق بمقوبة المخالفات التى يرتكبها من يرخص له فى الاتجار فى المخدرات ولا ينصرف ألا إليها .

(نقض ٢٤ يونيه ١٩٥٨ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٩ رقم ١٨٠ من ٧١٦) .

٢ - وإذ كان الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ماتحتمل وأنه فى حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأليم . والأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . كما كان ما تقدم وكان يبين من استقراء نصوص المواد الأولى ٢٩ ، ٣٧ ، ٣٨ جميعا أن الشارع قد أفصح فى المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهى التى أتم الاتصال بها فى المادة ٣٨ المار ذكرها عند انعدام القصد من هذا الاتصال أما احراز النباتات المذكورة فى المجدول رقم ٥ بغير قصد والمخطور بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - وهو الواقعة المستوجبة للعقوبة فى الدعوى - فإن المشرع قد رصد لها بمقتضى المادة ٤٥ أنفة البيان عقوبة المخالفة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن : تلتفى عقوبة الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع فى كل نص ورد فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر ، وفى هذه الأحوال تضاعف عقوبة الترامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات وبحد أقصى مقداره مائة

• احكام النقض •

جنه • . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأنزل بالحكوم عليه عقوبة تجاوز العقوبة المقررة للجريمة التي أثبتها في حق المحكوم عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٣٥ رقم ١٣٦ ص ٦١٧)

مادة (٤٦)

لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

وفى جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنحة واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على لفظة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعينها .

الفقه

١ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة :

إن القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه « يجوز للمحكمة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من اخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنة أو الظروف التى أرتكبت فيها الجريمة ما يثبت على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون .

ويجب ان تبين فى الحكم أسباب إيقاف التنفيذ ، ويجوز أن يجعل الأيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم » .

ويشترط ألا يكون فى القانون المنطبق على الواقعة نص يمنع من وقف تنفيذ العقوبة ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٦ من قانون المخدرات التى تقضى بعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويشترط لحرمان المحكوم عليه بعقوبة الجنحة من مزايا وقف التنفيذ أن تتوافر الشروط الآتية :

أ - أن يكون المحكوم عليه عائداً . أى أن يكون قد سبق الحكم عليه فى إحدى جنائيات ، أو جنح قانون المخدرات . ولا يشترط أن تكون الجريمة الجديدة أو الجريمة السابقة أرتكابها من جرائم المخدرات ، إذ يكفي أن تكون من بين الجرائم المنصوص عليها فى قانون المخدرات ويستوى فى ذلك أن تكون الجريمة عدم امساك الدفاتر أو عدم التقيد فيها أو التصدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

ب - ان يكون الحكم السابق مازال قائماً . فإذا كان قد زال وجوده القانونى بالمعفو الشامل أورد الاعتبار ، أو انقضت مدة وقف التنفيذ دون أن يلقى الوقف فإنه يعتبر كأن لم يكن .

٢ - وجوب تنفيذ عقوبة الجنحة فوراً :

إن الأصل المقرر فى المادة ٤٦٠ لجرائم جنائية ان الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية لا تنفذ الا اذا صارت نهائية مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وتعتبر الأحكام قبل صيرورتها نهائية غير قابلة للتنفيذ هذا الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف فتكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها ، وكذلك الأحكام الصادرة بالمحبس فى سرقة أو على متهم عائد أو ليس له محل إقامة ثابت بمصر .

وقد خرج المشرع فى المادة ٤٦ من قانون المخدرات على هذا الأصل العام فأوجب تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة فى جرائم المخدرات ولو مع حصول استئنافه ، ويشمل هذا النفاذ الفورى للعقوبة كافة العقوبات الأصلية والتكميلية .

ومفاد نص المادة ٤٦/١ من قانون المخدرات أن الأحكام الجنائية القابلة للمعارضة فى جرائم المخدرات تخضع للقاعدة العامة المقررة فى المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ،

وهى انها لاتكون قابلة للتنفيذ الفورى الا متى صارت نهائية ، ومؤدى ذلك أنه لايجوز تنفيذ الحكم التبايل للمعارضة أثناء ميعاد المعارضة ونظرها .

٣ - نفي الحكم :

اجازت المادة ٤٦ من قانون المخابرات للمحكمة ان تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه فى ثلاث جرائد يومية تعينها . وقد راعى المشرع فى هذا النص ان نشر الحكم قد يكون ذا فائدة من حيث الردع بالنظر لمركز المحكوم عليه فى الهيئة الاجتماعية . ويشترط القانون أن يكون الحكم نهائيا أى صادراً من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح المستأنفة أو من المحكمة الجزئية بشرط أن تنص فى الحكم على أن يتم النشر بعد صيرورة الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه من ذوى الشأن (١) .

والأمر بالنشر جوازى للمحكمة ، ومتى أمرت به فإنه ينفذ فور صدوره بصرف النظر عن الطعن بطريق النقض ، لأن القاعدة ان الطعن بالنقض أو عدم فوات ميعاده لايقف تنفيذ ما قضى به نهائيا الا فى حالة واحدة وهى حالة الحكم بالأعدام (المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض) .

ويلاحظ ان النشر يتم على نفقة المحكوم عليه ، ويكون ذلك فى ثلاث جرائد يومية تمنحها المحكمة . ويتم النشر مرة واحدة ، فلا يجوز للمحكمة أن تأمر بالنشر أكثر من مرة (٢) .

(١) أنظر الدكتور فوزية عبدالستار : المرجع السابق ، بند ١٨٥ ، ص ١٦٥ .

(٢) أنظر الدكتور ادولر غالى الذهبى : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

• أحكام النقض •

أحكام النقض

١ - متى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى وخلو صحيفة التهم الجنائية من السوابق ، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه لا أصل لما أورده الحكم بشأن صحيفة حالة التهم الجنائية ، لخلو الأوراق منها ، بل ان الثابت منها يتقضى بما قرره التهم في التحقيق من سبق الحكم عليه لاحترازه مادة مخدرة فإن المحكمة تكون قد أقامت حكمها المطعون فيه على غير الثابت من الأوراق وعلى خلاف القانون مما يحية بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ مجموعة

أحكام محكمة النقض س ٢٢ رقم ١٣٤ ص ٥٥) .

٢ - لما كان الثابت ان صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التي كانت مطروحة أمام المحكمة تضمنت سبق الحكم على التهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضوريا بالحبس ستين مع الشغل وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه لاحتراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فإن المحكمة اذ انتهت في قضائها الى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة احتراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دأته بها وفقا لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يحية ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصححيه بالغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ هاتين العقوبتين .

(نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٩٢ ص ١٣٠١) .

٣ - لما كان الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس

لها أن تقيم قضائها على أمور لاسند لها من الأوراق المطروحة ، وكان من المقرر أيضا أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المتعرف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظن من صدقة وتطرح سواء مما لا تتق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . لما كان ذلك ، وكان منعى النيابة العامة مؤسسا على أن المطعون ضده قد أعترف فى التحقيقات بأنه سبق الحكم عليه فى جريمة احرار مخدرات دون أن تقدم ما يثبت صحة ذلك إذ أنها قد طلبت تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإنه لا يقبل منها تعيب الحكم بأنه التفت عما تضمنه اعتراف للمتهم فى هذا الشأن ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم للمطعون فيه من استبعاد ظرف العود المانع من الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة - يكون صحيحا لا مخالفا فيه للقانون أو الثابت فى الأوراق ، ويكون الظمن على غير أساس متعينا رفضه .

(تقضى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام)

محكمة التقضى س ٢٧ رقم ١٧٥ ص ٨٥٠)

٤ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أنه « لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون » وكان الثابت من الاطلاع على المقررات المضمومة لتحقيقا لوجه الظمن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أُرقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه فى جناية لاحرازه مواد مخدرة - بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - فإن المحكمة إذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة احرار جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دانت بها وفقا لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها

• احكام النقض •

أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته .

(نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٠ رقم ٢١٠ من ١٩٧٧)

٥ - متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أمر بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة استنادا الى ظروف الدعوى وإلى عدم ثبوت وجود سوابق للمتهم ، ولبت من المفردات أنها لم ترفع بها صحيفة حالة للمتهم الجنائية وأنه أنكر في التحقيقات سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات وأن أورد الضابط في محضره وأقواله بالتحقيقات أن المطعون ضده قد سبق اتهامه والحكم عليه في عدة قضايا مخدرات . لما كان ذلك ، وكانت النهاية العامة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا النظر من الأوراق أو تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(نقض ١٢ مايو سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣٠ رقم ١١٧ من ١٩٧٢)

٦ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الممنوحة علي من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، وكان الشائب من الأطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضوريا بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة قدرها خمسمائة جنيه لإحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر فإن المحكمة إذ أنهت

فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنحة على المظنون ضده عن جريمة إحراز جواهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دانت بها وقفا لأحكام ذلك القانون وما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التى كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم التى نص عليها فى القانون ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٥ إبريل سنة ١٩٨٢ طعن)

رقسم ١٠٩٠ سنة ٥٢ قضائية)

٧ - أ - الثابت من الأطلاع على المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمظنون ضده لم ترفق حتى الآن . وبالتالي لم تكن تحت نظر المحكمة وأن الورقة المرفقة من سوابق واتهامات المظنون ضده صادرة من مكتب مكافحة المخدرات والتى لا تتضمن تاريخ صدور الحكمين المثبتين ولا تدل على صيرورتها نهائين حتى يعتد بهما فى إثبات توافر الظروف المشددة المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

ب - الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضائها على أمور لا استد لها من الأوراق المطروحة عليها : وكان من المقرر أيضاً أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدللية على المعترف فلها ان تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظن من الى صدقه وتطرح سواء مما لا يتفق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .

لما كان ذلك وكانت النيابة العامة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل فى الدعوى بصحيفة الحالة الجنائية للمظنون ضده أو تطلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة إذ

• احكام النقض •

قضيت فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لانتكون قد خالفت القانون فى شئ .

(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض م ٣٥ رقم ٨ ص ٥٠)

٨ - لما كان الثابت من الأطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أنه قد أرفق بالأوراق قبل الدعوى كشف سوابق التهم صادر من مكتب مكافحة المخدرات بمقتضى غمر - بلد المظنون ضده - ومختوم بخاتم المكتب ومليل بتوقيع رئيسه ويتضمن سبق الحكم عليه بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٩ فى الجنابة رقم ١٥٦٢٧ لسنة ١٩٧٨ فى مخدرات بالحبس سنة مع الشغل وعمسامة جنه ، كما حكم عليه بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧٥ فى الجنابة رقم ١٦٦٢ سنة ١٩٧٢ ميت غمر فى مخدرات بالحبس سنة شهور مع الشغل وغرامة خمسمائة جنه ، وتأيد بما أقر به المتهم فى تحقیقات النيابة عند سؤاله عن سوابقه بأنه حبس مرتين فى قضيتى مخدرات - فإن المحكمة إذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنحة على المظنون ضده عن جريمة إحراز جواهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً التى دانت بها وقضت بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها دون أن تعنى يبحث توافر شرط وقف التنفيذ من عدمه رغم أن الثابت فى الأوراق من شأنه ان يثير الشبهة فى عدم تحقيق شرطه لسبق الحكم على المظنون ضده فى جرميتى مخدرات فإن حكمها يكون من هذه الناحية قد صدر دون تمحيص لشرط - وقف التنفيذ - منطوقاً على القصور والخطأ فى تطبيق القانون مما يمين معه نقضه والأحوال .

(نقض ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ طعن رقم ٥٦٦١ سنة ٥٣ قضائية)

٩ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه « لايجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى

هذا القانون وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمونة ان مذكرة سوابق المظعون ضده قد أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضوريا فى جنايتين لاحرازه مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر كما أقر المظعون ضده بتحقيقات النيابة بهاتين السابقتين ، فإن المحكمة اذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة الى توقيع عقوبة الجنحة على المظعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى ادانته بها وفقا لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها ان تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما انه قد تبين لها من مذكرة سوابق التهم التى أقر بها بالتحقيقات والتى كانت مطروحة أمامها - انه سبق الحكم عليه فى احدى الجرائم التى نص عليها فى القانون ذاكه .

(تقضى ١٥ مارس سنة ١٩٨٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض س ٣٥ رقم ٦٢ ص ٢٩٦)

مادة (٤٦ مكرراً)^(١)

كل من توسط في ارتكاب إحدى الجنايات المبينة في هذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة لها .

الفقه

١ - الوساطة في ارتكاب جنايات المخدرات :

حظرت المادة الثانية من قانون المخدرات على أى شخص ان يجلب أو يصدر أو يتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عنها بأية صفة أو أن يتدخل بصفته وسيطاً فى شئ من ذلك الا فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة فيه .

وبرغم ان المشرع قد نص على تجريم فعل الوساطة حسبما ورد بنص المادة الثانية سالفة الذكر ، إلا أن نصوص المواد الخاصة بالعقاب على جرائم المخدرات فى المواد ٣٣ وما بعدها كانت قد دخلت من نص صريح للعقاب على فعل الوساطة ، مما أدى الى انقسام الفقه حول تكهيف هذا الفعل ومدى اعتباره جريمة متميزة من عدمه فذهب رأى إلى أن فعل الوساطة لا عقاب عليه فى ظل نصوص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره جناية متميزة ، وأن كان من الجائز المعاقبة على الوساطة إذا أنطبق عليها وصف الاشتراك فى جريمة من جرائم البيع أو الشراء أو الاتجار أو غيرها ، وفى هذه الحالة لا يكون الوسيط فاعلاً أصلياً فى جريمة متميزة ، وإنما يكون اجرامه مستعاراً من إجرام الفاعل الاصلى ، فإذا لم تقع الجريمة الاصلية فلا عقاب على الوسيط بوصفه شريكاً وفقاً للقواعد العامة (٢) ، بينما ذهب رأى آخر صوب اعتبار فعل الوساطة ضمن صور التعامل التى يجب العقاب عليها كفعل أصلى شأن باقى الصور الأخرى

(١) المادة ٤٦ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) انظر الدكتور عوض محمد : المرجع السابق ، بند ٢٩ ، ص ٥٠ وما بعدها .

النصوص عليها في المادة الثانية من قانون العقوبات (٣). بيد أن قضاء النقض قد استقر منذ عام ١٩٨٠ على اعتبار الوساطة من صور المساهمة المعاقب عليها ولذلك فقد أثر المشرع ان ينص على ذلك في المادة ٤٦ مكرراً تقنياً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض (٤).

(٣) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، بند ٦٢٣ ، ص ٧٢٧ .

- الدكتور رؤف عبيد عبيد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

- الدكتور ادولر غالى الذهبي : المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٤) انظر الأعمال التحضيرية لقانون مكافحة المخدرات ، سالف الإشارة إليه ، ص ١٠١٩ .

• احكام النقض •

احكام النقض

١ - إن المادة الثانية من القانون حددت الامور المحظور على الأشخاص ارتكابها وهي الجلب والتصدير والاتاج والتملك والاحراز والبيع والشراء والتنازل بأبه صفة كانت عن أى مادة مخدرة أو التدخل بصفة وسيط فى شئ من ذلك ، فسوى هذا النص بين الوساطة وغيرها ، ثم جاءت المادة ٣٤ ناصة على عقاب الحالات التى عهدها فيها ، وإن أغفل النص ذكر الوساطة فإنه قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات فى المادة ٢ فتأخذ حكمها ، ولو قبل بنهر ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة ٢ والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه التشريع .

(نقض ٢٤ يولية سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٩ رقم ١٨٠ ص ٧١٦)

٢ - وإن كان نص المادة ٣٤ قد أغفل ذكر الوساطة الا انه فى حقيقة الامر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التى حظرها فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ، ولو قبل بنهر ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينزه عنه التشريع ، ثم أضافت ، ذلك لأن التدخل بالوساطة فى حالة من حالات المحظر التى عددها تلك المادة والمجرمة قانونا ، لا يملو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الاجرامى فيها ونتيجته برابطه السببية ، وبعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٠ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ٣١ رقم ٥٢ ص ٢٦٢)

٣ - إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات قد عدت الامور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي

الجلب والتصدير والاتساج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا فى شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه فى حقيقة الأمر قد سلوى بينهما وبين غيرها من الحالات التى حظرها فى المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة فى المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عمما يمتزعه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات الحظر التى عدتها تلك المادة والمجرمة قانونا لا يحدو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكا فى الجريمة تقع عليه عقوبتها .

(نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٣٦ رقم ١٦ ص ١١٧)

الفقرة

مادة (٤٦) مكرر - (١)^(١)

لا تنقضى بمعنى المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الجنابة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون .

كما لا تسرى على المحكوم عليه في أى من الجنايات المبينة في الفقرة السابقة أحكام الافراج تحت شرط المبينة في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

ولا تسقط بمعنى المدة ، العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

الفقه

١ - تمهيد وتقسيم :

رأى المشرع في نطاق فلسفته التي قامت على أن تشكل مدة العقوبة قوة ردع في الجبلولة دون وقوع الجريمة ذاتها ، النص على عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيه ، حتى لا يفلت الجاني من العقاب ، وأن يخرج كذلك المحكوم عليهم في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون من سريان أحكام الافراج تحت شرط المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، حتى يكون في العلم العام بأن المحكوم عليه في إحدى هذه الجرائم سيقضى كامل مدة العقوبة

(١) المادة ٤٦ مكرراً (ج) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

المحكوم بها ضلحه ما يجسد حول العقوبة ذاتها وعلى ذلك فقد تضمنت المادة ٤٦ مكرراً (١) ثلاثة موضوعات متميزة ، سوف نتناول كل منها على حدة ، وذلك على النحو التالي :

٢ (أولاً) : عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :

تأخذ أغلب الشرائع المقامية بنظام انقضاء الدعوى المسمومة بمضى مدة معينة تحقيقاً لاعتبارات متعددة ، منها أن مضي المدة يعتبر قرينة على نسيان الجريمة ، أو لصعوبة إثباتها لضياح معالها بفوات الوقت ، أو رغبة من المشرع على حث السلطات للمبادرة إلى تعقب الجناة وتقديمهم إلى المحاكمة (٢).

وقد اعتمد المشرع المصري بهذا تقادم الدعوى كقاعدة عامة (٣) ، فقد نص في المادة ١٥ إجراءات جنائية على أن تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجرح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

يعد أن المشرع قد خرج على هذه القاعدة العامة في المادة ٤٦ مكرراً (١) من قانون المخدرات ، فقرر عدم تقادم الدعوى الجنائية في بعض جرائم المخدرات إذا توافرت الشروط الآتية :

أ - أن تشكل الدعوى الجنائية وصف الجنائية، ومن ثم فإن جلا النص لا ينطبق على

(٢) انظر الدكتور أحمد ضحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية - الجزء الأول والثاني . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، بند ١٠٨ ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٣) خرج للمشرع على هذه القاعدة العامة إذ نص في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكرراً و ٣٠٩ مكرراً (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضي الدعوى الجنائية التابعة عنها بمضي المدة .

انظر الدكتور رؤوف عبيد : مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري . القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٣٥ وما بعدها .

الجنح المنصوص عليها فيه (٤) .

ب - ان تكون الجهة قد وقعت بعد العمل بالقانون . ويخبر هذا النص تطبيقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من الدستور المصري التي تنص على انه لا عقاب الاعلى الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون . وتطبيق هذا المبدأ يقضى بعدم امكان توقيع عقوبة على المتهم اشد من تلك التي كان يمكن توقيعها عليه وقت وقوعه ، أو تطبيق قوانين تنسئ الى مركزه (٥) .

ج - استثناء نص المادة ٣٧ من قانون المخدرات من نطاق تطبيق المادة ٤٦ مكرراً (٦) .

مفاد نص المادة ٣٧ من قانون المخدرات هو المعاقبة على افعال المجازاة والاحراز والشراء والاتاج والاستخراج والفصل والصنع للجواهر المخدرة أو زراعة أي من النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ أو حيازته أو فرائه بقصد التصايل أو الاستعمال الشخصي في

(٤) العبارة في المجلد نوع الجريمة هي بما تراه المحكمة ، وليس بما ذهبت اليه النهاية العامة حين رفضت الدعوى ذلك أن الوصف الذي تسببه النهاية على الواقعة هو مجرد رأي لأحد اطراف الدعوى ، فلا تنطبق به المحكمة التي هي صاحبة الرأي الاخير في تكيف الواقعة المطروحة امامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، ومن ثم كانت قواعد التقادم غائضة لما تقررره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

انتظر نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام محكمة النقض ص ١٩ رقم ١٧٧ ص ٨٩٦ .
(٥) طبقاً للمادة ١٨٨ من الدستور تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا حددت للملك مهلة آخر . واذا لم ينشر القانون خلال الاسبوعين المحددين في الدستور ، وكان اصالح للمتهم فله ان يتمسك به . وذلك بحسب الفقرة السائدة في القانون الادلري ، اما اذا كان اسوأ له فلا يمكن على اى حال أن يطبق عليه ، سواء تم نشره في الجريدة المحدد أم لم يتم حتى وقت الجريمة قبل نفاذه .

غير الاحوال المصرح بها .

وقد قدر المشرع ان الافعال المتصلة بالتصاطي والاستعمال الشخصي لا تنبئ عن عطفورة اجرامية تقتضي الخروج على القواعد العامة الخاصة بتقادم الدعوى الجنائية وهو اتجاه محمود . في رأينا - وان كنا نرى انه كان احرى بالمشرع ان يستثنى من تطبيق المادة ٤٦ مكرراً (أ) من يرتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٨ / ١ من قانون المخدرات وذلك لاتحاد العلة .

٣) ثانياً (عدم تقادم العقوبة بمضى المدة :

نصت المادة ٤٦ مكرراً (أ) في الفقرة الثالثة على انه لا تسقط بمضى المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة .

والشروط التي تضمنتها هذه الفقرة هي :

أ - ان تكون العقوبة قد حكم بها بعد العمل بهذا القانون . ويفترض تقادم العقوبة صلور حكم واجب النفاذ فيها ، بحيث يشأ عنه الالتزام بالتفيذ ، والى هذا الالتزام ينصرف تأثير تقادم العقوبة . وللمقصد بالحكم الواجب التنفيذ بالحكم البات ، اى الذى صار باتاً حائزاً لقوة الأمر المقضى به ، باستفاد للمارضة والاستئناف والنقض ، أو بفوات مواعيد الطعن . اما الحكم غير حائز لقوة الأمر المقضى به فيسقط بمدة تقادم الدعوى ، لا بمدة تقادم العقوبة .

ب - ان تكون العقوبة محكوم بها في جنابة منصوص عليها في هذا القانون :

ويسرى على هذا الشرط نفس القواعد السالف ذكرها سابقاً بشأن تقادم الدعوى الجنائية .

٤ (ثالثاً) عدم سرمان احكام الافراج تحت شرط :

الافراج تحت شرط نظام يسمح باطلاق سراح المحكوم عليه بحقوقه ساليه للحرية قبل انقضاء كل مدة عقوبته ، وذلك بشرط التزامه بحسن السير والسلوك اثناء وجوده في السجن ، وذلك تشجيعاً للمحكوم عليه على الالتزام بسلوك حسن اثناء تنفيذ العقوبة ، وحسباً لغيره من السجناء على الاقتداء به للاستفادة من هذا النظام . واذا لم يلتزم المفرج عنه بالالتزامات المفروضة عليه ، يجوز الغاء هذا الافراج واعادته الى سجنه اذا ما ساء سلوكه اثناء مدة معينة ، وهذا هو السبب في تسمية هذا النظام « الافراج تحت شرط » أو الافراج الشرطي .

وينظم قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في المواد من ٥٢ الى ٦٤ منه القواعد الخاصة بنظام الافراج تحت شرط .

والاصل ان نظام الافراج تحت شرط ينطبق على كافة الجرائم التي يتوافر فيها شروط تطبيقها ، الا ما استثنى بنص خاص . ومفاد نص المادة ٤٦ مكرراً (أ) في الفقرة الثانية هو عدم سرمان احكام الافراج تحت شرط على جنابات المخدرات المنصوص عليها في هذا القانون ، ماعدا جنابات المادة ٣٧ من القانون . وبذلك فإن المحكوم عليه بحقوقه الممنوحة يظل معصماً بكافة قواعد نظام الافراج تحت شرط .

مادة (٤٧)

يحكم باغلاق كل محل يرخص له بالتجار فى الجواهر المخدرة أو فى سمارتها أو
أى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى اذا وقعت فيه إحدى الجرائم المنصوص
عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

ويحكم بالاغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة اذا ارتكب فى
المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٨ وفى حالة المود يحكم بالاغلاق
نهائيا .

الفقه

١ - الطبيعة القانونية لعقوبة الغلق :

يخبر الغلق عقوبة تكميلية وجبرية وفقا لنص المادة ٤٧ من قانون المخدرات ، ولذلك
فإنه يجب الحكم بها بالإضافة الى العقوبة الأصلية .

وتسرى عقوبة الاغلاق على جميع المحال غير المسكونة أو المعدة للسكنى حتى تشمل
كلية المحال الخاصة كالمخازن التى لا يرتادها الجمهور ولا تعد للسكنى (١) .
ويمكن التمييز فى هذا الصدد بين الاغلاق النهائى والاغلاق المؤقت .

٢- (اولا) الاغلاق النهائى :

يحكم بالاغلاق النهائى اذا توافر شرطان :-

أ - ان تكون الجريمة التى وقعت بالمحل هى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد
٣٣ و ٣٤ و ٣٥ وهى تتضمن كافة جنايات المخدرات بقصد الاتجار -

(١) انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

ب - ان تكون الجريمة قد وقعت في محل مرخص له بالاتجار في الجواهر المخرقة أو في حيازتها ، أو في اى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى ، وذلك كالمحال العامة التي يرتادها الجمهور ، أو المحال الخاصة التي لا يرتادها الجمهور كالمخازن . ولا يدخل ضمن هذا النص المحال المسكونة أو المعدة للسكنى ، ومن ثم فإنه لا يجوز الحكم باغلاقها .

٣- (لأنها) الاخلاق الموقوت :

يحكم بالاغلاق الموقوت اذا توافر شرطان :

أ - ان تكون الجريمة التي وقعت بالمحل هي احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨ من قانون المخدرات ، وهي جنایات المخدرات التي يتفق فيها لدى الفاعل قصد الاتجار وقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي (٢) .

ب - ان تكون الجريمة قد وقعت في محل مرخص له بالاتجار في الجواهر المخرقة أو في حيازتها ، وذلك على النحو السالف بيانه في حالة الاخلاق النهائي .

ويلاحظ ان الاخلاق الموقوت لا تقل مدته عن ثلاثة اشهر ولا تزيد عن سنة ، وتشدد هذه العقوبة لتصبح الاخلاق النهائي اذا عاد الجاني الى ارتكاب الجريمة في المثل الذي سبق الحكم عليه باغلاقه ، ويستوى في حالة العود ان يكون الجاني قد عاد الى ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ على السواء .

ويلاحظ انه اذا كان المثل عاماً فإن المشرع قد نص على عقوبة الغلق وجوباً في المادة ٢٩/٤ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وذلك بقرار من جهة الادارة أو ضبطه في حالة تعذر اغلاقه وذلك في حالة بيع المواد المخرقة أو السماح بتداولها أو تعاطيها داخله . الا انه يجوز لملك المثل المحكوم باغلاقه متى ثبت عدم مسؤوليته عن الجريمة ان يطلب من الجهة الادارية تمكينه من استعمال الرخصة التي تخول له مزاوله عمله متى استطاع اثبات نفي شبهة الاهمال في سلوكه والذي أدى الى وقوع الجريمة .

(٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد : شرح قانون العقوبات التكميلي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

احكام النقض

١ - ان القانون اذ نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه الجريمة ، لم يشترط أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذى ارتكب فيه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى ، لأن الاغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعه على من ارتكب الجريمة دون غيره ، وانما هو فى حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيفها أن تكون آثارها متعددة الى الغير .

(نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٦٩ ؛ نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٢ رقم ٦٤ ص ١٦٠)

مادة (٤٨)

يعلن من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من يادر من الجناة
بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .
فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ
فعلا الى ضبط باقي الجناة .

الفقه

١ - الطبيعة القانونية للاعفاء من العقاب :

يشكل نص المادة ٤٨ من قانون المخدرات مانعاً من موانع العقاب ، او علماً معنياً
من العقاب . ويتترض هذا المانع أو العذر المفي من العقاب أن الجريمة قد تكاملت أركانها
وتوافرت فيها شروط المسؤولية الجنائية ، وحق العقاب على الجاني أو الجناة وشركاؤهم .
ولكن المشرع وهو بصدد تقييم فائدة العقاب وما تقتضيه اعتبارات المنفعة الاجتماعية ،
قد يرى ترجيح تشجيع الأدلاء بالمعلومات الخاصة بكشف هذه الجرائم مقابل ما يقدمه الجاني
من خدمة للعدالة تتمثل في ضبط باقي الجناة على أنزال العقاب به .

٢ - نطاق الاعفاء من العقاب :

ان الاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون المخدرات مقصور على
الإبلاغ عن الجنايات المنصوص عليها بالمواد (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) منه . والعلة في ذلك ترجع
الى ما تتميز به هذه المجموعة من الجرائم على توافر مجموعة من الجناة على اقترافها في
الغالب من حالاتها . ذلك ان مناط الاعفاء الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة
المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أم شركاء ، وورود الإبلاغ على غير شخص المبلغ .

ويتطلب ذلك ان تقوم المحكمة بأسباغ الوصف القانوني الصحيح على واقعة
الدعوى ، فإن كانت مما تطبق عليه احدى هذه المواد جاز الاعفاء اذا توافرت شروطه .

٣ - حالتى الاعفاء من العقاب :

قرر المشرع اعفاء الجانى من العقاب فى حالتين هما :

٤ - (اولا) ابلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها :

ان شرط الاعفاء فى الحالة الاولى ان تكون هناك مبادرة من الجانى بابلاغ السلطات العامة بوقوع الجريمة قبل علمها بها ، ويقتضى ذلك ان يكون الجانى فى موقف المبلغ عن الجريمة ، لا موقف المعترف بها .

ولم يشترط المشرع ان يتم الابلاغ بطريقة معينة ، فيمكن ان يقع شفاعة ، أو كتابة . كما لم يشترط المشرع ان يحصل الابلاغ الى جهة معينة ، وإنما اشترط ان يقدم الى السلطات العامة ، وتشمل هذه الصارة كافة الجهات التى يصدق عليها هذا الوصف ، ومنها النيابة العامة والشرطة وسلاح الحدود والجمارك (١) .

ويشترط ان يتم الابلاغ قبل علم السلطات العامة بالجريمة ، وعلى ذلك فإن الجانى لا يستفيد من الاعفاء اذا كان مسبقا للسلطات العامة أن علمت بتفاصيل الجريمة ، وان كان من الممكن أن يستفيد الجانى من الاعفاء اذا توافرت شروط الحالة الثانية .

ولا يشكل الباعث على الابلاغ عن الجريمة أية أهمية ، فلا يهم ان يكون الباعث هو الرغبة فى تحقيق نفع مادى أو الانتقام من الشركاء فى ارتكاب الجريمة أو الندم على ارتكابها ، فالأبلاغ ينتج اثره فى الاعفاء من العقوبة فى كافة هذه الحالات .

٥ - (ثانيا) ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها :

اشترط المشرع لحوال هذه الحالة ما يأتى :

أ - ان يكون الإبلاغ جدياً : وذلك بأن تكون المعلومات التى افضى بها الجانى الى

(١) انظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

السلطات العامة صادقة وصحيحة . ولذلك فإن ابلاغ الجاني عن متهمين نسب اليهم زوراً لتركاب الجريمة ، لا يؤدي الى استفادة الجاني من الاعفاء (٢) .

ب - ان يؤدي البلاغ الى ضبط باقي الجناة : ومفاد هذا الشرط ان تكون المعلومات التي ابلغ بها الجاني ذات قيمة وتؤدي الى ضبط باقي الجناة أو الشركاء ، على أن يلاحظ أن عدم ضبط الجناة اذا كان راجعاً الى تقاعس السلطات عن ملاحظتهم لا يؤدي الى حرمان الجاني المبلغ من التمتع بالاعفاء . ويستوى في هذا الشأن ان تكون المعلومات التي أنضى بها السجاني المبلغ الى السلطات العامة هي وحدها التي ادت الى ضبط باقي الجناة أو الشركاء ، أو كان هذا الضبط راجع الى معلومات اخرى تحصلت عليها اجهزه الشرطة من عمليات البحث والتحرى .

وبكيفية أن يكون البلاغ قد أدى الى ضبط باقي المتهمين أو بعضهم ، ولذلك فلا يشترط ادانتهم ، فإذا تبين أن المحكمة قد أنهت الى بطلان اجراءات القبض أو التفتيش أو عجزت اجهزة التحقيق عن حشد الأدلة في مواجهة المتهمين فترتب عليها البراءة ، فإن المتهم يتمتع مع ذلك بالاعفاء من العقاب .

جـ - ان توافر رابطة سببية بين الابلاغ والضبط : ويقصد بهذا الشرط ان يكون الابلاغ هو الذي أدى الى ضبط باقي الجناة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، اما اذا انتفت علاقة السببية بين البلاغ وضبط الجناة فلا يكون للمتهم الحق في التمتع بالاعفاء من العقاب (٣) .

٦- وجوب الاعفاء من العقاب :

اذا طلب المتهم الحكم ببراءته استناداً الى توافر شروط الاعفاء فقد وجب على المحكمة

(٢) انظر الدكتور فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، بند ١٢٨ ، ص ١٢٣ .

(٣) انظر الدكتور ادوار غالي الدحي : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

ان ترد على هذا الطلب ، لأنه دفاع جوهرى ويحتمع الجانى بهذا الاعفاء اذا تمسك به فى اى مرحلة من مراحل الدعوى ، ويظل متمتعاً به حتى لو عدل عنه كله أو بعضه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

ويجوز لسلطات التحقيق أن تصدر قراراً بالأوجه لاقامة الدعوى متى تبين لها توافر شروط الاعفاء ، ولا يلزم الانتظار لحين تقديم المتهم للمحاكمة للحكم ببراءته لتوافر شروط الاعفاء من العقاب (٤) .

وتحيز المسائل المتعلقة بالبلاغ المقدم من المتهم الى السلطات العامة ، وما اذا كان ينطبق عليه وصف البلاغ وتوقيت تقديمه من المسائل الموضوعية التى يجوز لمحكمة الموضوع أن تقررها دون رقابة عليها من محكمة النقض ، أما التقدير بتحديد طبيعة الاعفاء ونطاقه وشروطه فهى من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

(٤) انظر الدكتور عصام أحمد : المرجع السابق ، بند ٣٢٦ ، ص ١٧١ .

• أحكام النقض •

أحكام النقض

١ - إذا توافرت شروط الاعفاء تمتع به المتهم وجوباً ، فليس للمحكمة خيار في تقديره . ومن ثم فإذا طلب المتهم الحكم ببراءته لتوافر شروط اعفائه من العقاب وجب على المحكمة الرد على هذا الطلب لأنه دفاع جوهري وإلا كان حكمها بالادانة معيباً بالتقصير في التسيب .

(نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام)

محكمة النقض من ١٦ رقم ١٣٨ من (٧٣١)

٢ - تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو أعتفاء مقوماته إما يكون بعد أسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى أسباغ وصف الاحراز بغیر قصد الاتجار أو التعاطي على الواقعة وأحملت في حق الطامن أحكام للمادتين ١/٣٧ و ٣٨ من القانون المشار اليه وأطرحت لذلك ما تمسك به الدافع عنه من أفادته من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ منه قولاً منها بأن هذا الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سديلاً يحول بينها وبين بحث قيام أو انتفاء حالة الاعفاء ويدفع عنها مظنة الاختلال بحق الدفاع .

(نقض ٣ يناير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض من ١٧ من (٥)

٣ - لما كان مؤدى ما حصله الحكم أن المظنون ضده أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلى القبض على المتهم الثاني ، فيكون مناهل الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن أسر المتهم الثاني كان معلوماً لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات مادام إقرار المظنون ضده

قد أضاف جديدا الى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض عليه . والفصل فى ذلك من خصائص قاضى الموضوع ، وله فى ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ماينتجه من عناصر الدعوى .

(نقض ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ١٨ رقم ٢٨ من ١٥٣)

٤ - هذا الاعفاء مقصور على جنائيات معينة هى التى نصت عليها المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات دون سواها من الجنائيات الأخرى .

ومادم المشرع قد قصر الاعفاء على الجرائم المعاقب عليها بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون المخدرات ، فيجب على القاضى - قبل أن يقرر الاعفاء - أن يسيغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩ مايو سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٠ رقم ١٤٦ من ٧٢٢)

٥ - نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه : « يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من يادر من الجناة بالبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل البلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة ، تعين أن يوصل البلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » . ومفاد هذا النص فى صريح لفظه أن الأعفاء من العقوبة لايجد منده التشريعى الا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، وهى جرائم التصدير والجلب والانتاج بقصد الاتجار وزراعة نباتات المجدول رقم (٥) والتقديم للتعاطى الى غير ذلك من الجرائم المشار إليها على سبيل الحصر فى المواد سالفة الذكر . ولما كان الاحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون المنزه عنه أنفا لايندرج تحت حالات الاعفاء المشار إليها على سبيل الحصر فإن

١- أحكام النقض .

الحكم المطعون فيه اذ قضى باعفاء المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٩ طعن رقم ١٥٧٣

سنة ٣٩ قضائية س ٢٠ ص ١٣٠٧)

٦- مطاع الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يحقق به حكمه التشريع هو تعدد الجناة الساعين في الجريمة قاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها اذا كان الابلاغ قد وصل فضلاً إلى ضبط باقي الجناة هذا فضلاً عن الاعفاء الولد تلك المادة قاصر على العقوبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد فتح باباً ما يؤيد صدق اخبار المطعون ضدهما عن الشخص للقول أنه تشتري لهما المخدر ورتب على مجرد الاخبار أثره من اعفائهما من العقوبة دون أن يعنى بأستظهار سائر مقومات الاعفاء التي يحقق بها حكم القانون من تقصى صلة ذلك الشخص بالجريمة وأثر الاخبار في تمكين السلطات من ضبطه باعتباره مساعداً في ارتكابها ومدى انطباق للواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر على واقعة الدعوى ، فإن ذلك مما يهيم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار البتة في الحكم بما يوجب نقضه .

(نقض أول مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢١ رقم ٧٧ ص ٣١٢)

٧- إذا كان الثابت من الأوراق أن اعتراف المطعون ضده - بعد ضبطه محرراً للجواهر المخدرة - بشرائها من آخر لم يوصل إلى أي دليل قبل هذا الأخير ، ولم يؤد إلى تمكين رجال السلطة العامة من ضبطه محرراً أو حائزاً لمخدر بعد تفتيش مسكنه ، بل أن اعترافه لم يمتد مجرد ادعاء وقول مرسل عار من الجدية وغير متج ، إذ لم يسهم في ضبط

مهري المخدرات أو يساعد فى الكشف عن الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون ، ومن ثم فإن ذلك الإبلاغ لا يتحقق به موجب الاعفاء من العقاب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعفاء المطعون ضده من العقاب قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويتمين لذلك نقضه .

(نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢١ رقم ٢٨٩ ص (١١٩١)

٨ - تفرق المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين ، الأولى : اشترط القانون فيها فضلاً عن المبادرة بالاعخبار أن يصدر هذا الاعخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، والثانية : لم يستلزم القانون فيها للمبادرة بالاعخبار بل اشترط فى مقابل القسحة التى منحها للجاني فى الاعخبار أن يكون اعباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناه مرتكبى الجريمة ، فالمقصود بالمبادرة فى الحالة الأولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها ، وذلك يقتضى أن يكون الجاني فى موقف المبلغ عن الجريمة لاموقف المتعرف بها حين يستجوب أو يسأل فيجزي على كشفه عن مرتكبى تلك الجرائم بالاعفاء من العقاب . أما فى الحالة الثانية فإن موجب الاعفاء يتوافر إذا كان اعباره السلطات بالجريمة - وبعد علمها بها - هو الذى مكنتها من ضبط باقى الجناة . وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تغياها الشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الاعخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتراف الجريمة فلا يكتفى أن يصدر من الجاني فى حق آخرين قول مرسل عار من الدليل والا انفسح المجال لاصاق الاتهامات بهم جزافاً بغية الافادة من الاعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع ، فإذا كان ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها ، فلا حق له فى الاتفاح بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ مجموعة احكام)

محكمة النقض س ٢٢ رقم ٣٥ ص (١٤٤)

٥ أحكام التقض :

٩- محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينص علي حكمها بإعفائه التحدث عنه ، وإذا كان من الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة أصلاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة التقض .

(تقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام)

محكمة التقض س ٢٣ رقم ٢٣٥ من ١٠٥٢)

١٠ - جرى قضاء محكمة التقض على أن مناط الإعفاء الذي تحقق به حكمه التشريع وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ هو بقدرة الجناة للمساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حين يتوافر موجب الإعفاء يجب أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في ارتكاب الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم بالإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات العامة من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون . فإذا لم يحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين - ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا أعفاء لاعتفاء مقومات وعدم تحقق حكمه التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يحجز القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات من تلك الجرائم الخطيرة . وإذا كان ذلك وبغرض حصول ضبط محروزة لأثار مخدرة حسبما يقول الطاعن ليس معناه قيام صلتها بالجوهرين المقتدرين للضبطيين مع الطاعن مما يكون اتهامها بأنها مصدر هذين الجوهرين قد جاء مرسلاً على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التلوع بنص المادة ٤٨ سابقة الذكر وإعفائه من العقاب .

(تقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة)

أحكام محكمة التقض س ٢٥ رقم ١٥٧ من ٧٢٧)

١١ - لما كان الحكم الملعون فيه قد استلزم - لكي يتحقق الاعفاء - اعتراف الجاني بالجريمة التي اقترفها ، فإنه يكون قد استحدث شرطاً للاعفاء لم يوجبه القانون .

(نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة

أحكام محكمة النقض من ٢٥ رقم ١٩٣ ص ٨٨٧)

١٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ترتب الاعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي يوصل البلاغ فعلا الى ضبط بالي الجناة ، وكان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعنة بشأن إعفائها من العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سائلة الذكر ورد عليه بأن زعمها تسلمها الانايب المضبوطة من آخر عيته لم يتحقق صدقه ، وبالتالي لم يوصل الى اتهامه وضبطه ، إذ أنها أهدت راية كانت معها في الباغرة على واقعة التسليم هذه فلم تولدها ، فإنه لا يكون له محل لتعيب الحكم في هذا الصدد .

(نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٧ ص ٧٥٧)

١٣ - لما كان الاصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص الى أن احراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار والتعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وأعمل في حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن دعوى الاعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النى على الحكم بمقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد

(نقض ٣ أبريل سنة ١٩٧٧ مجموعة أحكام

محكمة النقض من ٢٨ ص ٤٤١)

• أحكام النقض •

عن هذه الجريمة الأخيرة من انقضاء مسؤوليته الجنائية عن الفعل بأوصافه كافة ونتائج جميعها ، ويكون منى النهاية في هذا الصدد ، على غير سند .

(نقض ١٣ مارس سنة ١٩٨٥ مجموعة احكام

محكمة النقض ص ٣٦ رقم ٦٤ ص ٣٧١)

١٨ - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الاعفاء الذى تحقق به حكمه التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود البلاغ على غير مبلغ والمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين الأولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالاعخبار أن يصدر هذا الاعخبار قبل علم السلطات بالجريمة واشترط في الثانية والتي يتم فيها الاعخبار بعد علم السلطات أن يكون الاعخبار هو الذى يمكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، وإذ كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تفهاها الشارع في هذه الحالة ، فإنه يلزم أن يكون ذلك الاعخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل الى ضبط باقى الجناة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اتزم هذا النظر ورد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بقوله : « وإذ كان الثابت أن رجال مخبرات سلاح الحدود علموا بالجريمة وباشتراك المتهمين من الأول الى التاسع فيها قبل ضبط المتهم الأول وإرشاده عن الاطارات الهبابة في البحيرة في ١٩٨٤/٢/١١ وأنه في ١٩٨٤/٢/١٠ تم ضبط المتهمين من السادس الى التاسع وأقروا بمشاركة باقى المتهمين المذكورين معهم في الواقعة عدا المتهم الثانى وأن ضبط المتهم الثانى تم أيضا قبل القبض على المتهم الأول من إرشاده على نحو ما هو ثابت بمحضرى الضبط المؤرخين ١٠ ، ١١ / ٢ / ١٩٨٤ ومن ثم فإن اقرار المتهم الأول - للشاهدين من بعد ذلك بما نسب إليه أو إرشاده عن كمية من المهدرات المجلوبة والتي كانت مخبأ في شاطئ بحيرة ادكو لا يوفر في حقه أى موجب للاعفاء مما يتعين معه طرح هذا الدفاع » وكان رد الحكم على هذا النحو كافيا وسائفا لاطراح دفاع الطاعن بشأن تخمعه بالاعفاء من العقوبة ، فإن

مستاء فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(تقضى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ طعن

رقم ٢٨٩١٧ سنة ٥٩ قضائية)

١٩ - لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال الطاعن من أنه لم يحدد أسماء الأشخاص الذين سلموه المضبوطات ، له أصله الثابت فيما قرره بالتحقيقات ، فقد انحسرت عنه بذلك قالة خطأ التحصيل ، فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن من أنه أدلى بأسماء الأشخاص الذين اعطوه المهدر المضبوط ، وأنهم كانوا قادمين معه على متن ذات الطائرة ، مما كان يسهل على السلطات معرفتهم ، هو فى حقيقته دفع بالإعفاء من العقاب ، ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يحمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له من بعد أن ينمى على حكمها إغفاله التحدث عنه ، ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يحمسك لدى محكمة الموضوع بحقه فى الإعفاء من العقاب إعمالاً للمادة ٤٨ من قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة التقضى ، ويكون ما ينمى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متصفاً برفضه موضوعاً .

(تقضى ٣ فبراير سنة ١٩٩٣ طعن رقم ٢٠٠١٤ سنة ٦٠ قضائية)

مادة (٤٨ مكرراً) (١)

تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون :

١ - الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدّد بقرار من وزير الداخلية .

٢ - تحديد الإقامة في جهة معينة .

٣ - منع الإقامة في جهة معينة .

٤ - الإعادة إلى الوطن الأصلي .

٥ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

٦ - الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات . وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس .

الفقه

١ - شروط توقيع التدبير في حالة سبق الحكم على الشخص أكثر من مرة :

أولاً - أن يكون قد سبق الحكم على الشخص مرتين فأكثر في إحدى الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات : ويستوى أن تكون الأحكام قد صدرت كلها بتوقيع

(١) المادة ٤٨ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

العقوبة ، أو يكون احدهما بتدمير الابداع ، ذلك أن العبرة فى توافر هذا الشرط هو سبق الحكم أكثر من مرة دون أن يشترط الحكم بعقوبة معينة . ولذلك فإن هذا النص ينطبق على المدمن على تعامله المواد المخدرة الذى يودع مرتين فى إحدى المصححات للعلاج .

ثانياً - يجب أن تكون الأحكام باقية : فلا يمتد بالحكم القابل للطعن أو المعلن فيه فعلاً ولم يفصل فى الطعن بعد ، وذلك لاحتمال الغائه من المحكمة المختصة ومن البدهى أن الحكم بالبراءة لا يمتد به فى حساب السوابق مهما كانت أسباب البراءة (٢) .

ثالثاً - يجب ان يكون الحكم متجنباً لإكثاره القانونى : ولذلك فإنه لا يمتد بالحكم الذى سبق صدور عفو عام عنه ، أو الذى قام المحكوم عليه برد اعتباره عنه إما بقوة القانون ، أو بحكم قضائى ، وذلك لزوال الآثار القانونية للحكم فى هذه الحالات .

٢- شروط توقيع التدبير فى حالة اتهام الشخص أكثر من مرة :

أولاً - أن يكون قد سبق اتهامه فى إحدى الجنايات المنصوص عليها فى قانون المخدرات :

وينطبق على هذا الشرط ما سبق ان توضحناه سلفاً بالنسبة لسابقة الحكم على الشخص مرتين فأكثر .

ثانياً - ان يكون الاتهام جدياً : ويقصد بهذا الشرط أن تكون السلطات المختصة (الشرطة - أو النيابة العامة) قد وجهت اليه الاتهام بعمل من اعمال الضبط القضائى ، أى من طريق جمع الاستدلالات أو تحقيقات النيابة العامة ، أما مجرد تقديم بلاغ أو عمل تحريات أو الاستماع الى اقوال الشهود دون توجيه اتهام فلا يكفى لاعتبار الشخص متهماً .

(٢) أنظر الدكتوروة : فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ، بند ١١٧ ، ص ١١٥

٣- إجراءات توقيع التدبير :

يقدم طلب الحكم بأحد التدابير الوقائية من النهاية العامة المختصة الى المحكمة الجزئية المختصة . وعلى المحكمة أن تفحص الطلب للتأكد من توافر شروط توقيع التدبير ، وفي حالة توافر شروطه يجب على المحكمة أن تحكم به ، وللمحكمة أن تختار من التدابير مآثره ملائماً لكل حالة . ولا يجوز الحكم بأكثر من تدبير واحد على الشخص الواحد، وتحير هذه الجريمة من الجنح لأن مدة العقوبة لا تقل عن سنة ، وبالتالي يكون الحكم الابتدائي الصادر فيها جائزاً استئنافه (٣) .

٤- مدة التدبير :

لا تقل مدة التدبير عن سنة ، ولا تزيد عن عشر سنوات ، ويجب على المحكمة ان تحدد في حكمها مدة التدبير .

٥- جزاء مخالفة التدبير :

يجوز للنهاية العامة اذا خالف المحكوم عليه التدبير المحكوم به عليه ان تحرك الدعوى الجنائية ضده ثم تقوم المحكمة بعد التحقق من توافر شروط مخالفة التدبير بالحكم على المخالف بعقوبة الحبس .

(٢) أنظر الدكتور :محمود مصطفى ، المرجع السابق ، بند ٦٣٦ ، ص ٧٣٨ .

أحكام النقض

١ - التدابير التى نصت عليها المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، هى قيود تحد من حرية المحكوم عليه ، ويطلب الايلاء فيها على العلاج ، بما يجعلها تدبيراً تحفظياً لا علاجياً ، ومن ثم فهى عقوبات جنائية بالمفهوم القانونى ، وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، ما دامت القوانين العقابية ، قد نصت عليها لصنف خاص من الجناية جعلت من خطورتهم الاجرامية جريمة فى ذاتها رغم أنها لم تقض بعد الى جريمة بالفعل ، ورتبت لها جزاء يقيد من حرية الجاني ، وإذا كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن سنة فهى عقوبة جنحة ، ومن ثم فإن الواقعة المسندة الى المظنون ضده وهى أنه « عد مشتبهاً فيه إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على الاتجار بالمواد المخدرة » تعتبر جنحة يكون الحكم الابتدائى الصادر فيها بما يجوز الطعن عليه بالاستئناف .

(نقض ٤ يناير سنة ١٩٧١ مجموعة احكام)

محكمة النقض ص ٢٢ رقم ٦ ص ٢٣)

٢ - من حيث إن الحكم للطعن فيه قد صدر حضورياً فى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢ من محكمة كفر الشيخ الابتدائية متعقدة بهيئة استئنافية مؤبداً للحكم الابتدائى الذى دان الطاعن بجريمة اعتبار « مشتبهاً فيه لوجود أسباب مقبولة تدعو الى الاعتقاد على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار فى المخدرات وقضى بمنع من الإقامة بهيئة مركز البرلس عملاً بالمادة ٤٨ مكرراً / ٢-٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، قرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ وقدم مذكرة بأسباب طعنه فى ٩ مايو سنة ١٩٧٢ موقفاً عليها من محام مقبول لدى محكمة النقض .

وحيث إن الجزاء الجنائى المقرضى به هو من التدابير الوقائية التى رتبها القانون لفئة

« أحكام النقض »

خاصة من اللجنة بيد أنه ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص عليها القانون ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا لإبداء الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام)

محكمة النقض ص ٢٤ رقم ١٩٩ ص ٩٥٨)

٣ - من التدابير التي أجازت المادة ٤٨ مكرر للقاضي توقيها لإعادة إلى الموطن الأصلي ، ٤٤ يقتضى الحديث عن هذا التدبير لخطورة نتائجه ، فالقانون المدني عرف في المادة ٤٠ منه الموطن الأصلي بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، ويشترط لأصهار المكان موطناً فسرطان : أولهما - مادي وهو الإقامة الفعلية . وثانيهما - معنوي وهو الاستقرار ويقصد بالشرط الأخير استمرار الإقامة والاعتقاد عليها ولو تخللتها فترات غيبة سواها كانت بعيدة أم قريبة . ولا شك أن المشرع عندما هدف إلى إبعاد المتهم من المكان الذي يمارس فيه انحرافه بارتكاب جنایات المخدرات أو التعدي ، لم يقصد إبعاده إلى أى مكان بل اشترط أن يكون هذا الإبعاد إلى موطن الشخص الأصلي ، وهذا يستوجب في المكان المبعّد إليه المحكوم عليه أن يكون له به صلة أى أن تكون بلدته أو بلدة أخرى سبق له أن اتخذها داراً للإقامة والتوطن فيها وله فيها أهل وعشيرة بحيث لو عاد إليها يشعر أنه بينهم وليس غريباً عنهم وله فيها موطن إقامة ، فإذا ما تخلف هذا الشرط نتجته الانقطاع وعدم وجود صلة فلا يعتبر بذلك موطنه الأصلي بل أضحي مكاناً غريباً فلا يصح اعتباره موطناً أصلياً وإبعاده إليه ، كما أن واقعة الميلاد في مكان لا تعتبر دليلاً على الموطن إنما قد تصلح قرينة معززة ، وتقدير توفر الموطن الأصلي من الأمور الواقعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع باعتبارها مسألة تقديرية ويعتبر أن يكون استخلاصه في ذلك سابقاً وله مأخذه من الأوراق . ولا سيما عند منازعة المتهم في شأن موطنه المطلوب إعادته إليه فإنه يعد دفاعاً جوهرياً يضمن على المحكمة أن تعرض له ما دام الدفاع يقوم على أساس

جدى وعلى ذلك فإن دفاع الطاعنة أنها تقيم فى القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً وأن جميع أولادها قد ولدوا فيها وقدمت شهادات ميلادهم ووثيقة زواج ابنتها تدليلاً على ذلك ، بعد دفاع الطاعنة فى صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً لو صح تغير وجه الرأى فيها فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحقق أو ترد عليه بأسباب سائغة .

(نقض ٧ يونيه سنة ١٩٧٦ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٧ رقم ١٣٦ ص ٦١٧)

مادة (٤٨ مكرراً - أ) (١)

تسرى احكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و (ب) و (ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

الفقه

٩ - الاجراءات التحفظية التي يجوز اتخاذها في مواجهة المتهم :

تنص المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) من قانون الاجراءات الجنائية على انه : يجوز للنائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبلغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تمويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم ولولاده القاصر ضمانا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تمويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت اليهم من غير مال المتهم . ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الادارة أن يبين لادارة الأموال وكيفا ، يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

(١) المادة ٤٨ مكرراً (أ) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

٢ - التظلم من الاجراءات التحفظية :

تنص المادة ٢٠٨ مكرراً (ب) على أنه يجوز لكل ذى شأن أن يتظلم من الأمر المشار اليه فى المادة السابقة الى المحكمة المنظور أمامها الدعوى التى اتخذ الاجراء ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به فيها ، أو الى محكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بحسب الأحوال ، كما يجوز للنائب العام فى كل وقت العلول عما أمر به أو التعديل فيه .

ويجب فى جميع الأحوال أن يبين الأمر الصادر بالتصرف فى الدعوى الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يتبع فى شأن الاجراء الصادر بالمنع من التصرف أو الادارة . ولايجب عند تنفيذ الحكم الصادر بالفرامة بأى عمل قانونى يصدر بالخالفة للأمر المشار اليه من تاريخ قيد هذا الأمر فى سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

٣ - جواز الامر بتنفيذ الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر :

تقرر المادة ٢٠٨ مكرراً (ج) أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب النيابة العامة أن تأمر بجواز تنفيذ الحكم فى أموال زوج المتهم وأولاده القصر ، ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال المتهم .

٤ - محكمة النص :

مفاد النصوص سالفة الذكر أن المشرع قد اتخذ بعض التدابير الوقائية التى تهدف الى المحافظة على الأموال العامة أو ما فى حكمها ، ومن ذلك الأموال التى يمكن ان تؤول للدولة كغرامات ، وخاصة تلك التى يمكن للمتهمين ان تصرفوا فيها بطرق غير شرعية فى خلال المدة بين ضبط الواقعة وصدور حكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى به .

٥ - طبيعة الاجراءات التحفظية :

إن الاجراء الذى يتخذه النائب العام وهو الأمر بمنع التصرف فى الأموال يعتبر اجراءاً من اجراءات التحقيق ، ولذلك فهو يفترض تحقيق مفتوح ، وإن كان لايشترط سيره شوطاً معيناً وعلى النائب العام أن يتحقق من وجود دلائل كافية على جدية الاتهام . وموضوع

« الفقه »

المنع هو اموال المتهم نفسه وأموال زوجته وأولاده القصر ، مالم يثبت أن هذه الأموال قد آلت اليهم من غير مال المتهم . ونطاق المنع هو أعمال الادارة والتصرف ، ويجب على النائب العام اذا أمر بمنع المتهم من ادارة أمواله أن يمين لهذه الادارة وكيلاً .

ومن الواضح أن علة النص هو وجود محل ينفذ عليه الحكم بالفرامة أو الرد أو التعويض الذى قد يقضى به .

مادة (٤٩)

يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين والقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع انحاء (الاقليمين) . وكذلك يكون لرؤساء الضابطة الجمركية ومعاونيهم من الضباط وموظف ادارة حصر التبغ والتبناك بالاقليم السورى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع انحاء الاقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

الفقه

١ - مأمورو الضبط القضائى وفقا لقانون الاجراءات الجنائية :

وردت القواعد العامة المنظمة للضبطية القضائية ضمن نصوص الفصل الأول من الباب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية وعنوانه « فى مأمورى الضبط القضائى وواجباتهم » .

وقد تضمنت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية تحديد فئات مأمورى الضبط القضائى ، وقد تم تقسيمهم الى ثلاثة أقسام :-

١ - مأمورى ضبط قضائى ذوى اختصاص نوعى عام فى نطاق اقليمى محدد

٢ - مأمورى ضبط قضائى ذوى نوعى عام فى اقليم الجمهورية كله .

٣ - مأمورى ضبط قضائى ذوى اختصاص نوعى محدود .

والأصل أن تحديد الشارع لصفة الضبط القضائى هو على سبيل الحصر ، الا انه يجوز الاضافة اليهم عن طريق نص قانونى ، ذلك أن هذه الاضافة هى فى حقيقتها تعديل للقانون ، فلا يجوز - وفقا للقواعد العامة - الا بقانون (١) .

(١) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع مؤلفنا « للمشكلات الإجرائية الهامة فى قضايا المخدرات ،

القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٢ ، بند ٤ ، ص ١٨٩ .

٢ - اضافة صفة الضبطية القضائية على ضباط مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات :

نظراً لأن ضباط مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونستبلات والمساعدين لم يكن لهم وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية سوى اختصاص نوعي عام في نطاق اقليمي محدد هو دوائر اختصاصهم ، وحيث أن المشرع يستهدف محاربة تجار وحائزي الجواهر المخدرة في جميع انحاء الجمهورية ، وحتى يتمكن اعضاء هذه الادارات من ملاحقة هؤلاء التجار في أى مكان ، لذلك فقد رؤى النص على ان يكون لهم اختصاص نوعي عام يشمل انحاء جمهورية مصر العربية . ولكن اضافة هذه الصفة عليهم لا يخل بصلاحياتهم كمأموري ضبط قضائي ذوى اختصاص عام في نطاق اقليمي محدد لكل منهم وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية . ولذلك فإنه يكون لهم الحق في مباشره الاختصاصين المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون المخدرات و ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية (٢).

(٢) قضت محكمة النقض بأن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ لم يكن صلبه إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها عن يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها ، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة الضبط القضائي .

انظر مؤلفنا « المشكلات الإجرائية الهامة في قضايا المخدرات » سالف الإشارة إليه ، ص ١٩٥ وما بعدها .

أحكام النقض

١ - أسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأمورى الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يقوم مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى ، ولوجبت المادة ٢٤ من هذا القانون على مأمورى الضبط القضائى وعلى مرسومهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا للمعانيات الأزمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم أو التى يملون بها ، بأية كيفية كانت وأن يتخلوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . ولما كان مفاد ما أثبتته المحكمة بأننا لواقعة الدعوى أن الاجراءات التى إتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها التزاما منهم بواجبهم فى إتخاذ ما يلزم من الاحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصهم بوصفهم من مأمورى الضبط القضائى . فإن ما يتناه الطاعن على الاجراءات التى قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل .

(نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام)

محكمة النقض س ١٧ من ١٣٤)

٢ - تنص المادة ٤٩ من قانون المخدرات على أن يكون لمديرى ادرات مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية ، فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . وهذا النص أملت اعتبارات عملية هامة هى رغبة المشرع فى تمكين إدارات مكافحة المخدرات من محاربة تجار وحائزى هذه

• أحكام النقض •

السموم والحيولة دون انتشارها بكافة الوسائل ، ومن أجل ذلك منح أعضاء هذه الإدارات صفة الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية حتى يتمكنوا من ملاحقة تجار وحائزي المواد المخدرة في أى مكان . وبناء عليه فلا يجدى المتهم أن ينازع في اختصاص من نصت عليهم المادة ٤٩ سائلة الذكر مكانها بضبط جريمة احراز مخدر ، لأن اختصاصهم المكانى يشمل جميع أنحاء الجمهورية .

(نقض ٢٤ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة احكام

محكمة النقض س ٢٠ رقم ٨٠ ص ٣٧٢)

٣ - أذ المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شب البحث الجنائي بمديرية الأمن . لحلة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم . دام أن قانون الاجراءات الجنائية حينما أنقضى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقي ما لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم ، يجعلها قاصرة علي نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط علي جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة ، لما هو مقرر من إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام ... ولما كان اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الأذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . ولما كان الضابط المأفون بالتفتيش وتولى تنفيذ الأذن يعمل بدائرة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، فإنه في تنجبه السيرة المأفون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة الى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له من ملكه قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ينسبط على كل أنحاء

الجمهورية ، ومن ثم يكون غير صحيح التعمى بىطالان الاجراءات فى هذا الصدد .

(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة احكام

محكمة النقض م ٢٣ رقم ٢٩٦ ص ١٣١٧)

مادة (٥٠) (١)

لمفتشى الصيدلة دخول مخازن ومستودعات الاتجار في الجواهر الخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية ومعامل التحاليل الكيميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولهم الاطلاع على الدفاتر والاوراق المتعلقة بالجواهر الخدرة ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بهذه الحال .

ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون في المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية .

ولا يجوز لغيرهم من مأموري الضبط القضائي تفتيش الحال الواردة في الفقرة السابقة الا بحضور أحد مفتشى الصيدلة .

الفقه

١ - امساخ صفة الضبط القضائي على مفتشى الصيدلة :

اسيخ المشرع على مفتشى الصيدلة في المادة ٥٠ من قانون المخدرات صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخازن ومستودعات الاتجار في الجواهر الخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية ومعامل التحاليل الكيميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها . وقد ورد النص مطلقا دون تفرقة بين جرائم المخدرات وغيرها من الجرائم الاخرى .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

النصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر . ويرى جانب الفقه (٢) أن صياغة النص ومقصود الشارع يستفاد منه منح صفة الضبطية القضائية لهؤلاء المفتشين فيما يتعلق بجرائم المخدرات وحدها إلا أننا نرى أن صفة الضبطية القضائية الممنوحة لهذه الطائفة تمتد لتشمل جرائم المخدرات وكافة الجرائم الأخرى المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر وذلك للأسباب الآتية :

أ - أن القاعدة المعمول بها فى التفسير تقضى بأن المطلق يظل على إطلاقه ، وقد ورد لفظ « الجرائم » فى المادة ٥٠ من قانون المخدرات دون تقييده بلفظ آخر .

ب - أن المشرع حينما أراد أن يقصر صفة الضبطية القضائية على نوع معين من الجرائم ، فإنه نص على ذلك فى المادة ٥١ من قانون المخدرات وأورد عبارة فيما يخص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ،

٢ - طبيعة السلطة المخولة لمفتشى الصيدليات :

إن التفتيش المخول لمفتشى الصيدليات والوارد فى المادة ٥٠ من القانون ليس تفتيشاً قضائياً بالمعنى المقهور فى قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو إجراء تحوطى وقائى استهدف به المشرع ضمان تطبيق قانون المخدرات وقراراته المنفذة له .

كما نص المشرع فى المادة ٥٠ / ٣ على أنه لا يجوز للمأمورى الضبط القضائى من غير مفتشى الصيدليات أن يقوموا بتفتيش المحال التى عددتها الفقرة الأولى من نفس المادة إلا بحضور أحد مفتشى الصيدليات ، ويترتب على مخالفة هذا النص بطلان التفتيش وعدم الاعتداد بالدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل .

أما فى حالة التلبس فإنه يجوز للمأمور الضبط القضائى - من غير مفتشى الصيدليات - أن يقوم بضبط الجريمة التلبس بها دون اصطحاب مفتش الصيدليات معه ، وذلك لأن التقييد الوارد فى الفقرة الثالثة مقصور على حالة التفتيش الوقائى فقط دون أن يمتد لضبط الجرائم التى تكون فى حالة تلبس .

(٢) انظر الدكتور إدوار غالى الدحسى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

مادة (٥١)

يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين الماعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائي فيما يخص بالجرائم التي تقع باختلاف الأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ .

الفقرة

١ - اسباغ صفة الضبط القضائي على مفتشى وزارة الزراعة
اضفت المادة ٥١ من قانون المخرات صفة الضبطية القضائية على مفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين الماعدين والمعاونين الزراعيين وذلك فيما يخص بالجرائم التي تقع باختلاف لاحكام المادتين ٢٨ ، ٢٩ . والجرائم المنصوص عليها في هاتين المادتين هي زراعة النباتات المخرية المبينة بالمجدول رقم (٥) وجلبها وتصديرها ونقلها وتملكها وأحرازها والتعامل فيها .

٢ - نطاق سلطة الضبط القضائي الممنوحة لمفتشى وزارة الزراعة :

تقتصر صفة الضبطية القضائية للممنوحة لمفتشى وزارة الزراعة ومن في حكمهم على الجرائم المنصوص في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من قانون المخرات فقط ، وعلى ذلك فلا يدخل في اختصاصهم باقى الجرائم الاخرى الواردة في هذا القانون ، ويمكن تصنيف هذه الفقرة من مأمورى الضبط القضائي بأنهم من ذوى الاختصاص النوعى المحدود ، ولذلك فإن صلاحياتهم تقتصر على جرائم معينة بحكم طبيعة وظائفهم والجهات التي يتمون إليها ، فلا يجوز لهم تجاوز حدود هذا الاختصاص .

مادة (٥٢)

مع عدم الاعلال بالحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائى المنصوص عليه بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامها وجميع أرواقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية .

الفقه

١ - السلطات التى يباط بها قطع الزراعات المنوعة بمقتضى قانون المخدرات :
إن خطاب الشارع الوارد فى المادة ٥٢ من قانون المخدرات موجه الى مأمورى الضبط القضائى الذين منحوا هذه الصفة بمقتضى المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ وهم ضباط مكلفحة المخدرات أو مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة أو مفتشى وزارة الزراعة .

وقد أوجبت هذه المادة قطع الزراعات المنوعة والاحتفاظ بها فى مخازن وزراعة على ذمة المحاكمة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى ، ومن ثم فإنه لا يجوز التصرف فى هذه الزراعات أثناء نظر الدعوى سواء يبيعها أو يهدمها قبل ذلك . وترجع الملة فى ذلك الى أن المشرع قد قدر أنها قد تكون محل منازعة أثناء نظر الدعوى بزعم أنها ليست نباتات ممنوعة ، حيث أنه لا يمكن الجزم بنوعها وطبيعتها إلا بعد ورود التقرير الفنى بشأنها بعد أخذ عينات من هذه الشجيرات وعرضها على جهة الاختصاص . ويقتصر القطع على النباتات المنوعة أى المنوع زراعتها قانوناً ، أما النباتات الأخرى المختلطة بها أو الملاصقة لها غير المحرم زراعتها فلا يجوز المساس بها .

أحكام النقض

أحكام النقض

١ - إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الإدارة بناء على طلب وزارة الزراعة بأعدام كل زراعة حشيش قائمة أو مقلوعة وتحصيل نفقات ذلك بالطريق لا دوى لا شأن له بالمحاكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون وإذن فإنه يكون في غير محله الدفع بطلان الإجراءات المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأموري الضبطية هم الذين قاموا بأعدام زراعة الحشيش المضبوطة .

(نقض ٢١ يولية سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام

محكمة النقض ص ٥ رقم ٢٥٨ ص ٧٩٦)

مادة (٥٢) مكرراً (١)

استثناء من حكم المادة السابقة . يكون للنائب العام أو من يفوضه أن يطلب الى المحكمة المختصة ، اذا ما دعت الضرورة الى ذلك إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان دواعيه والاجراءات التى أتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها هى واحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها ، وتفصل المحكمة فى هذا الطلب منقذة فى غرفة المشورة بعد اعلان ذوى الشأن وسماع أقوالهم .

الفقه

١ - المحكمة من النص :

تحير المادة ٥٢ مكرراً استثناء من حكم المادة ٥٢ من قانون المخدرات إذ أن القاعدة العامة هى التحفظ على الزراعات المنوعة المضبوطة لحين الفصل النهائى فى الدعوى وذلك بحسبانها جسم الجريمة ودليها ، ويأتى هذا الاستثناء استجابة لحل مشكلة تكديس الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة ، وخاصة فى القضايا التى تصدر فيها أحكام غيائية إذ قد تمتد الفترة الواجب الاحتفاظ بهذه المواد فيها الى سنوات عديدة مما حدا بالمشرع الى محاولة تحقيق التوازن بين الضرورات العلمية ، وبين الاعتبارات القانونية ، فكان نص هذه المادة الذى جعل بمقتضاه سلطة طلب اعدام هذه المواد للنائب العام أو من يفوضه ، وأن

(١) المادة ٥٢ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفقه

يكون الطلب للمحكمة المختصة ، وهى التى تنظر الدعوى العمومية إذا كانت قد احيلت إليها ، أو المحكمة التى أصدرت الحكم إذا كان قد صدر فى الدعوى حكم ، أو المحكمة التى كانت تختص بنظر الدعوى لو كانت قد احيلت إليها وذلك إذا كان قد صدر امر بالآ وجه لأقامتها .

وقد تضمنت الفقرة الثانية بياناً بالضمانات التى تكفل المحافظة على قوة الدليل المستمد من هذه المواد ، وأناطت بالمحكمة الفصل فى الطلب متقدمة فى غرفة المشورة بعد إعلان ذوى الشأن وسماع اقوالهم .

مادة (٥٣)

تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة .

الفقرة

١ - الاداة التشريعية التى يحدد بموجبها تقدير مكافآت ضبط الجواهر المخدرة :

نظراً لأن موضوع المكافآت التى تصرف لمن وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة تتغير بحسب الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة . لذا فقد رأى المشرع ترك تنظيم هذه الموضوع بقرار جمهورى يصدر بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، وحسب فعل المشرع .

وبناء على نص المادة ٥٣ من قانون المخدرات فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ فى سنة ١٩٧٧ فى شأن تحديد مكافآت ضبط الجواهر المخدرة ، وقد تضمن القرار فى مادته الاولى ان تصرف هذه المكافآت بالطرق الادارية وحسب خمس فئات لصرف هذه المكافآت .

٢ - قواعد صرف المكافآت لمن يضبط جواهر مخدرة :

نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن تصرف للضابطین نصف قيمة المكافأة المستحقة فور الضبط ، أما النصف الباقى فيصرف لهم بعد صدور الحكم النهائى فى

القضية بالإدانة ، فإذا حفظت القضية أو قضى فيها بالبراءة فلا يصرف لهم هذا النصف الباقي ، وتضاف قيمته نهائيا لحسابات الأمانات تحت الأمر. أما مكافآت المرشدين فتصرف لهم بالكامل بمجرد ثبوت أن المضبوطات من المواد المخدرة بغض النظر عن الفصل في القضايا . كما تضمنت المادة الثانية النص على أن تصرف للعاملين المدنيين الذين قد يشتركون في الضبط ذات الحصص المقررة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية .

مادة (٥٤)

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص .

الفصل

١ - القرارات التنفيذية لقانون المخدرات :

نصت للمادة ١٤٤ من الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها .

وتأسيساً على ذلك فقد أصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ قانون المخدرات ويطلق على هذه القرارات « اللوائح التنفيذية » وهى تلك اللوائح التى تصدر تنفيذاً لنص قانونى معين ، ويجب أن تصدر فى حدود القوانين التى تنفذها ، والهدف منها وضع المبادئ التى تتضمنها القوانين موضع التنفيذ ، وتفصيل ما أوجزه القانون ، ولا يجوز للامحة التنفيذية أن تتضمن تعديلاً فى احكام القانون أو إرجاعاً لتطبيق نصوص وردت فيه أو إعفاءً من تنفيذها ، وإن كان من الجائز أن تتضمن الامحة حكماً جديداً له علاقة مباشرة بنصومه ، بشرط أن تكون متفقة مع الاغراض التى من اجلها صدر القانون (١) .

(١) انظر الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى : القضاء الإدارى ومجلس الدولة ، الإسكندرية ١٩٦٦ ، ص ٤٥٩ وما بعدها .

مادة (٥٥)

يلغى المرسوم بقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٥٦)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

أحكام النقص

١ - الفصل في دستورية القوانين واللوائح مقصور على المحكمة الدستورية العليا . المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة غير متعلقه بالنظام العام . أساس ومودى ذلك . عدم آتارة الطاعن دفعا بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ لبطلان تشكيل مجلس الشعب الذى وافق عليه . النص على الحكم تطبيق أحكام ذلك القانون على الدعوى غير مقبول .

(نقض ١١ أبريل سنة ١٩٩١ طعن

رقسم ٣٧٢ سنة ٦٠ قضائية)

الجدول الملحقه بالقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
الجدول رقم (١)
المواد المعتبرة مخدرة

القسم الأول

(١) كوكايين :

Cocaine

Methyl ester of benzoecgonine

امستر مثلى لبنزويل أكجونيون

كافة مستحضرات الكوكايين الممرجة أو الغير ممرجة فى دساتير الادوية والتي تحصى على أكثر من ٠,١ ٪ من الكوكايين سواء صنعت من أوراق الكوكا (غلاصتها السائلة أو صيغتها) أو من الكوكايين مخففات الكوكايين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

Heroin :

(٢) هيروين :

Diacetylmorphine:

ثنائى ستيل مورفين

Acetomorphine-diamorphine

بذاته أو مخلوطا أو مخففا فى أى مادة كانت تركيزه وبأى نسبة .

القسم الثانى

Etorphine

(١) اتورفين

٨ ، - ثنائى ايندر - ٧ ألفا - (١ آر) - ايندروكس - ١ - مثيل ييوتيل أرثر - مثيل -

١٤,٦ ألدو إيثانومورفين .

7,8- dihydro -7 alpha - (1(R) - hydroxy -1-methylbutyl) -0-methyl-6,14- endoethcnoripine.

أو :

رباعي إيدور ٧- ألفا (١) - إيدروكسي - ١ - ميثيل بيوتيل - (١٤,٦ - ألدو إيثانو - اوريفافين .
Etrahydro-7 alpha-(1- hydroxy -1-Methylbutyl) - 6, 14 -
Endoethenooripavine.

أو :

١,٨,٣,٢,١ - سداسي إيدرو - ٥ - إيدروكسي - ٢- ألفا - (١) (آر) - إيدروكسي - ١ - ميثيل
بيوتيل - ٣ - ميثوكسي - ١٢ - ميثيل - ٩و٣ - إيثنو - ٩,٩ ب - إمينو - إيثانو فينانشرو (٥,٤) -
ت ج د (فيوران .

1,2,3,3a,8,9,- hexahydro -5 - hydroxy - 2 alpha - <<1(R) hy-
dorxy-1-methylbutyl >>-3 - methoxy-12- methyl-3,9.a -
etheon-9,9 b-imino-ethano-phenanthro<<4,5 bed>> furan. مثل

Immobilon - M 99

:

Ethylmethylthiambutene: ٢ إيثيل ميثيل الثيامبيوتين :

(٢) إيثيل ميثيل إمينو - ١ - ثنائي (ثيبتيل) - ١ بيوتين

3-dimethylamoin-1,1-di-(2-thienyl)1-butene.

Emethibutin - ethylmethiambutene.

مثل :

Acetylmethadol

(٣) استيل ميثادول :

٣ - استيوكسي - ٦ - ثنائي ميثيل إمينو - ٤,٤ ثنائي فثيل هيتان .

3-Acetoxy-6dimethylamino-4,4-diphenylheptane.

Amidon acetate-methayl acetate

مثل :

Acetorhine:

(٤) أسيتورفين :

أرثو ٣- أسيتيل - ٨,٧ ثنائي إيدرو - ٧ ألفا - (١) - إيدروكسي -

١ - ميثيل بيوتيل) - أرثو ٦ - ميثيل ١٤و٦ - ألدو إيثانومورفين .

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

O6 - acetyl - 7,8 dihyrro - 7 Alpha - 1 (R) - hudroxy - 1 - methyl butyl - O6 - methyl - 6,14- endoethenomorphine.

أو :

٣ - أرثو - استيل رباعي ايدرو - ٧ ألفا - (١ - ايدروكسى - ١ - مثيل بيوتيل) - ١٤.٦
- اندوثينو - أوربيافين .

3 - O - acetyltetrahydro - 7 Alpha - (1 - hydroxy - 1 - methylbutyl) - 6,14- endoeteno - oripavine.

أو :

٥ - استيوكسى - ١،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤ - سداسى ايدرو - ٢ ألفا - (١ - آر) - ايدروكسى -
١ - مثيل بيوتيل) - ٣ - ميثوكسى - ١٢ - مثيل - ٩،٣ - ب - اينو - ٩،٩ - أ - امينو
اثانوفيناثرو (٥،٤ - ب ج د) فوران .

5 - acetox - 1,2,3,3a,8,9, - hexahydro - 2 Alpha - 1 (R)- hydroxy - 1 - methylbdtyl -3 methoxy - 12 - methyl- 3,9
a - etheno - 9,9b - iminoethanophenathro (4,5 - bed) furan.

M 188.

مثل :

Ecgonine

(٥) السجوتين :

(-) - ٣ - ايدروكسى تروبان - ٢ - كاربوكسيلات .

(-) -3- hydroxytrop -2- carboxylate. Leave - ecgonine.

Oxycodone

(٦) أوكسيكودون :

١٤ - ايدروكسى ثاى ايدرو الكودينون

14- hydroxydihydrocodeinone.

أو :

مثال ثاى ايدرو ايدروكسى كودينون Dihydrohydroxycodeinone.

Codeinon - Dihydrone - Eucodal.

Oxymorphone

(٧) أوكسيمورفون :

١٤ - أيدروكسي ثنائي أيدرو مورفينون

14- hydroxydihydromorphinone.

Dihydrohydroxy- morphinone. أو ثنائي أيدروكسي مورفينون

مثل : Numorphan - 5501 (٨)

Morphine - N - Oxide: أكسيد - ن للمورفين :

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ .

مثل Genomorphine.

وكذلك المشتقات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ

مثل : Codeine - N - Oxide - Genocodeine.

(٩) الأفيون : Opium

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المخضر بجميع مسمياتهم . وكافة

مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوى على

أكثر من ٠.٢٪ من المورفين .

ومخففات الأفيون في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

(١٠) ألفا برودين : Alphaprodine

ألفا - ٣,١ ثائي مثيل - ٤ - فيل - ٤ - بروبيو نوكسي بيريدين .

Alpha - 1,3- dimethyl - 4 - phenyl - 4-propionoxy- piperi-

GF 21 - Nisentil - Prisolidene. دine. مثل :

(١١) ألفا ستيل ميثادول : Alphacetylmethedol

ألفا - ٣ - استيركسي - ٦ - ثاني مثيل امينو - ٤,٤ - ثائي فيل هيثان

Alpha - 3- acetoxy - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphen-

ylheptane

مثل : N . I . H . 2953.

(١٢) ألفا ميرودين : Alphameprodine

• الجدول للملحقة بقانون المخدرات •

ألفا - ٣ - إيثيل - ١ - ميثيل - ٤ - فنيل - بروميوكسي بيريدين .
Alpha - 3 - ethyl - 1 - methnyl - 4- phenyl - 4-
propionoxypiperidine.

Nu 2 - 1932

مثل :

Alphamethadol

(١٣) ألفا ميثادول :

ألفا - ٦ - ثنائي ميثيل أمينو - ٤, ٤ - ثنائي فنيل - ٣ - هبتانول .
Alpha - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanol

Allylprodine

(١٤) الليل برودين :

٣ - الليل - ١ - ميثيل - ٤ - فنيل - بروميوكسي بيريدين
3- allyl - methyl - 4 - phenyl - 4 - propionxypiperidine

Alperidine - N . I . H . - 7440

مثل :

Imphetamine

(١٥) أمفيتامين :

() - ٢ - أمينو - ١ - فنيل بروبان .

(+, -) 2- amino - 1- phenylpropane.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

Anorexine - Actedron - Benzedrin - Aktedron. مثل :

مع ملاحظة ان ليفوا مفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة .

Amobarbital

(١٦) أموبار بيئال :

٥ - إيثيل - ٥ - (٣ - ميثيل بيوتيل) حمض باربيتيوريك .

5 - ethyl - 5 - (3 - methylbutyl) barbituric acid.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

Amytal

مثل :

Anileridine

(١٧) أنيليريدين :

١ - بارا - أمينوفين اثيل - ٤ - فنييل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استر ايثيلي
1-para -aminophenthyl -4 -phenulperidine - 4 carboxylic
acid ethyl ester

أو :

١ - (٢ - " بارا - أمينوفيل " - اثيل) - ٤ - فنييل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك
استر ايثيلي .

1 - (2 - " para - aminophenyl " - ethyl) 4 - carboxylic
acid ethyl ester

lertie - nk - 98 -win13707.

مثل :

Etodine:

(١٨) ايتوكسيريدين :

١ - (٢ ايتوكس االكس) اثيل - ٤ - فنييل - بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك
استر ايثيلي .

1 - << (2 - hydroxethoxy) erthl >> - 4 phenylpip eridine - 4
carboxylic acid ethyl ester.

مثل :

Atenotax - atenos - carbtdine - U .C.2072.

Atonitazane:

(١٩) ايتونيتازين :

١ - ثنائي اثيل أمينواليل - ٢ - بارا - اوكس بنزيل - ٥ - نيتروبنزيميدازو

1 - Diethyelminoethyl - 2 - para - ethoxybenzyl - 5 - nitro -
benzimzole. ††††

مثل :

N. I . H . 7607.'

(٢٠) ايدروكودين :

Hydromorphinol :'

ثنائي ايدر كودينون .

Dihydromorpinol :'

Ambenyl - calmodid - eicodid : مثل

Diconone - biocodone .

Hydroxypethidine : (٢١) ايدروكسى پيثيدين :

٤ - ميتا - ايدروكسى فيل - ١ - ميثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك امثروايللى .

4 - Metra - hydorxyphenyl - 1- methylperidine - 4- carboxylic acid ethyl ester,

: مثل

Bemidone - hydropethidine - oxy - dolantin

(٢٢) ايدروكسى - ٢ - اوكسى - ٢ - اثيل - ١ - فيل - ٤ - بروميونيل - ٤ - بيريدين .

Hydrox - 2 - ethoxy 2 - ethyl 1 phenyl - 4 propionyl - 4 - piperndin.

(٢٣) ايدرومورفون :

Hydromorphone:

ثنائى ايدرومورفينون .

Dihydromorphinone.

: مثل

Dihydromorphinone.

Laudain - dilauidide - dimorphone.

(٢٤) ايدروكسى ثنائى ايدرومورفين .

Hydroxmorphiniol:

١٤ - ايدروكسى ثنائى ايدرومورفين .

14 - Hydroxydiydromorphine.

: مثل

N .I .H. - 7472 .

(٢٥) ايزومثادون :

Isomethadone:

٦ - ثنائى ميثيل امينو - ٥ - ٤ - ٤ - ثنائى فيل - ٣ - هيكسانون

6 - dimethylamino - 5 methyle - 4,4 - diphenyl - 3 hexanoe.

مثل :

Isoadanon - isoamsone - N . I . H . - 2880 .

(٢٦) بئيدين :

Pethidine:

١ - مثيل - ٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيلين استرايلي .

1 - Methyl - 4 - phenylpiperidine - 4 -carboxylic acid ethyl ester.

مثل :

Dolantin - demerol - dolosit.

(٢٧) بئيدين وسيط أ :

Pethldine - Intermediate - A

٤ - سيانو - ١ - مثيل - ٤ - فثيل بيريدين .

4 - cyano - 1 methyl - 4 phenlpiperidine.

أو :

١ - مثيل - ٤ - فثيل - سيانوبيريدين .

1- Methy -4 -pheny - 4 - cyanopiperidine.

مثل :

Pre - pethidine.

(٢٨) بئيدين وسيط ب :

٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استرايلي .

4 -Phenylpiperidie - 4 carbocylic asid ethyiester.

أو :

اثيل - فثيل - ٤ - بيريدين كاربوكسيلات .

Ethyl - 4 -phenye - 4 -piperdinecarboxylate.

مثل :

Meperidinic acide.

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

(٣٠) بسيلوسين :

Psilocybine.

٣ - (٢ - ثنائي مثيل أمينو ايثيل) اندول - ٤ - يل ثنائي ايدروجين فوسفات
3 - (2 - dimethylaminoethyl) indol - 4 yl dihydrogen phosphate.

(٣١) بروبيريدين :

Propiridine:

١ - مثيل - ٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسليك ايسر يوزوبرويلي
1 - nethyl - 4 - phenylpiperidine - 4 - carboxylic acid isopropyl ester.

مثل :

(٣٢) بروميتازين .

Prohepotazine

٢ ا - ثنائي مثيل - ٤ - فثيل بروبيونوكسي ارسيكلون هيتان .
1,2 - dimethyl - 4 phenyl - 4 propinoxyazocycloheptane.
أو :

٣ ا - ثنائي مثيل - ٤ - فثيل - ٤ - بروبيونوكسي سداسي مثيل الهيمين .
1,3 - dimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxyhexameth-
leneimine

مثل :

Dimepheprimine - HY - 727.

(٣٣) بيريتراميد :

Piritramide :

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ ثنائي فثيل برويل) - ٤ - (١ - بيريدينو) بيريدين - ٤ - حمض
كاربوكسليك اميد .

1 - (3 - Cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 - (1 - piperidino)
piperidine - 4 - carboxylic acid amide.

أو :

٢٢ - ثنائي فثيل - ٤ - (١) - ٤ - كاربامويل - ٤ - بيريدين) - (بيوترونيتريل -
2,2 - diphenyl - 4 - <<1 - (4 - carbamoy - 4 - piperidino) ->>
butyronitrile.

مثل :

Dipidolor - R. 3365 - piridolan

(٣٤) بتراميد :

١ - (٣ - سيانو - ٣ر٣ - ثنائي فثيل برويل) - ٤ - (٢ - أوكسو - ٣ برويونيل - ١ -
بنزيميلز ولثيل) - بيريدين .

1 - (3 - cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 - (2 - ox prpisnyl
benzomidazolinyl) - piperidine.

مثل :

R .4845 .

(٣٥) بنزثيدين :

Berzathidine:

١ - (٢ - بنزيل أوكسي اليل) - ٤ - فثيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيلك استرالي
1 - (2 - benzyloxyethyl) - 4 - phenylpiperidin -4- carboxyik
acid ethyl ester.

(٣٦) بنزويل مورفين :

Benzoylmorphine:

(٣٧) بنزيل مورفين :

Benzoylmorphine:

٣ - بنزيل مورفين :

3 - Benzylmorphine.

مثل :

peronine.

(٣٨) بيتا استيل ميثادول :

Betacetylmethadol:

بيتا - ٣ - استوكسي - ١ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ - ٤ - ثنائي فيل هيتان .

Beta - 3 - acetoxy - 6 - dimethylameno - 4.4 - diphenylhe-
pane.

مثل :

Betacernethadone.

(٣٩) بيتا برودين :

Betaprodine:

بيتا - ٣ - ١ - ثنائي - ٤ - فيلي - ٤ - بروميونوكسي بيريدين .

Beta - 1,3 - dimethyl - 4 - propionoxyjjpiperidine.

مثل :

NU - 1779.

(٤٠) بيتا ميرودين :

Betameprodin:

بيتا - ٣ - ايل - ١ - مثيل - فيل - ٤ - بروميونوكسي بيريدين .

Beta - 3 - ethy - 1 methyl - 1 - methyl - 4 - phenyl - propio-
nox - ypiperidine .

(٤١) بيتا ميثادول :

بيتا - ٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ - ٤ - ثنائي فيل - ٣ ميثانول

Beta - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptaonl

(٤٢) بيتا مينودين :

Piminoidine:

٤ - فيل - ١ - (٣ - فيل امينو برويل) بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استر ايلي .

4 - Phenyl - 1 - (3 - phenlaminopropyl) piperidine -4-
caboxylio acid ethyl ester.

مثل :

Alvcidine - anopridine - cimadon.

(٤٣) بوتاليتال :

Butalbital:

٥ - الليل - ٥ - ايزوبوتيل حمض باربيتوريك .

5 - Allyl - 5 - isobutyl barbitpric acid.

بذلكه واسلاحه بلفتها فى جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة

مثل :

Allylbarbital - sandoptal - Tetrallobarbital.

(٤٤) ثلاثى ميريدين :

Trimeperidine:

١،٢،٥ - ثلاثى مثيل - ٤ - فليل - ٤ - بروميونوكسى بيريدين .

1,2,5 - Trimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxypiridine.

مثل :

Isopromedol - promedol

(٤٥) ثلاثى اثيل الليمونين :

Dietdhyllthialmbutene:

٣ - ثلاثى اثيل ليمون - ١،١ - ثلاثى - (٢ - ثينيل) - ١ - بوتين .

3 -Diethylamino - 1,1 - di- (2 - thienyl) - 1 - butene.

مثل :

Diethylamino - N. I . H. - 4185 - themalon.

(٤٦) ثلاثى اوكسافيتيل بيوتيرات :

Dioxaphetyl butyrate:

اثيل - ٤ - مورفولينو - ٢،٢ - ثلاثى فليل بيوتيرات .

Ethyl 4 - morpholino - 2,2 - diphenylbutyatl.

مثل :

Amidalgon - spasmoxale .

(٤٧) ثنائي يانون :

Dipipamone:

٤ر٤ - ثنائي فيل - ٦ - بيريدين - ٣ - هيانون .

4,4 - diphenyl - 6 - piperidine - 3 - heotanone .

مثل:

I enpidon - pamedone - diconal.

(٤٨) ثنائي ايدرومورفين :

Dihydromorphine:

مثل:

Paramorfan.

(٤٩) ثنائي فنيو كسلات :

Diphenoxylate:

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ - ثنائي فيل برويل) - ٤ - فيل بيريدين - ٤ - حمض

كاربو كسيليك استريلي .

1 - (3 - cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 - phenylpiperidine
- 4 - caboxjtic acid ethyl ester.

أو:

٢ر٢ - ثنائي فيل - ٤ (٤ - كاربتيوكسي - ٤ فيل) بيريدينول (بيوترونيتريل)

2,2 - diphenyl - 4 << (4 - carbehoxy - 4 - phenyl) piperidinol
butyronitril.

مثل:

Diphenoxyle - R.1132 - 15920

وكذلك مستحضراته التي تزيد عن المادة في الجرعة الواحدة فيها عن ٢ر٥ ملليجرام
مسحوبة كقاعدة وتحتوى على كمية من مملفات الانثروين تعادل على الاقل ١٪ من جرعة
ثنائي الفينوكسيلات .

(٥٠) ثنائي فينوكسين :

Dkfenoxin:

١ - ٣ - سيانو - ٣.٢ ثنائي فينيل بروبيل (- ٤٠ - فينيل حمض ايزونيكونيك
1 - (3 - oyano - 3,3 diphenylpropyl - 4 - phenyl iaonip ecotic
acid.

وكذلك مستحضراته التي تحتوي الجرعة الواحدة منها على أكثر من ٥٠. مللجرام من المادة
ومخلوطة مع سلفات الأتروپين بكمية تعادل ٥٠٪ على الأقل من كمية مادة ثنائي
الفينوكسين .

(٥١) ثنائي مثيل الثيامبيوتين :

Dimethylthiambutene:

٣ - ثنائي مثيل امينو - ١ - ثنائي - (٢ ثيبتيل) - ١ - بيوتين .
3 - dimetthylamino - 1,1 di - (2 - thienyl - 1 - butene.

مثل :

Aminobutene - dkmetthibutin.

(٥٢) ثنائي مفيثانول :

Dimepheptanol:

٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤ - ثنائي فينيل ٣ هيبانول
6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanol.

مثل :

Amiidol - methamol - N.I.H.2933.

(٥٣) ثنائي مينو كسادول :

Dimenoxadol:

٢ - ثنائي مثيل امينواثيل - ١ - ائوكسي - ١ - ثنائي فينيل استيات
2 - dimethylamino ethyl - 1 - ethoxy - 1,1 - diphenylacetate.

أو :

ثنائي مثيل امينواثيل - ١ - ائوكسي - ١ - ثنائي فينيل استيات .

Dimethylaminoethyl - 1 - ethoxy - 1,1 - diphenylacetate

أو :

ثنائي مثيل امينو اثيل ثنائي فثيل - الفا - ايثوكسي استيات .

Dimethylamino ethyl diphenyl - alpha - ethoxyacetate.

مثل :

Lokarin.

(٥٤) ثيباكون :

Thebacon:

استيل ثنائي ايدرو كودينون

Acetyldihydrocodeinone.

أو :

استيل ديمثيلو ايدرو ثيباين

Acetyldemethylo dihydrothebaine.

مثل :

Acedincon - novocodon

(٥٥) ثيباين :

Thebeine:

مثل

paramorphin - 1686'

Glutethimid

(٥٦) جلوتيميد :

٢ - اثيل - ٢ - فثيل - جلوتاريميد

2 - Ethyl - 2 - phenylglutarimide.

Dromine - doriden - alfimid.

مثل :

Cannabis

(٥٧) حشيش :

بجميع أنواعه ومسمياته مثل الكمنجة أو البانجو أو المارجوانا أو غير ذلك من الاسماء

التي قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سيقان أو راتنج نبات القنب الهندي (كنباس ساتيفا) ذكرنا كان أو أنثى .
 المستحضرات الجالينوسية للقنب الهندي (الخلاصة والصيغة) .
 المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي .
 مستحضرات راتنج القنب الهندي (أى كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الهندي الفعال أى الراتنج بأى نسبة كانت)
 خلاصة النبات أو أى جزء منه مثل زيت الحشيش .
 البودرة المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش مثل بودرة الحشيش أو فى أى خليط آخر .
 الراتنجات الناتجة من النبات سواء كانت فى صورة نقية أو على شكل خليط أى كان نوعه .

(٥٨) ديكسامفيتامين :

(+) Dexamphetamine

٢ - امينو - ١ - فثيل بروبان .

(+) - 2 - Amino - 1 - phenyl propane.

بذاته واملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلانية المخططة .

Maxiton - Dexedrine

مثل :

Dextromoramide

(٥٩) دكستروموراميد :

(+) - ٤ - ٢ - مثل - لوكسوا - ٣,٣ - ثاى - فثيل - ٤ - (١ - بيروليداتيل) بيوتيل [

مورفولين .

(+) - 4 - 2 - methyl - 4 - Oxo 3,3 - diphenly - 4 - (1- pyrro
lidinyl) butyl morpholkn

أو :

(+) - ٣ - مثيل - ٢,٢ - ثاى - فثيل - ٤ - مورفولينو بيوتيريل - بيروليدين .

(+) - 3 - methyl - 2,2 - diphenyl - 4 - morpholino butyryl-

pyrrolidine.

مثل :

Pyrrolamidol - N .I.H. 7422 - SKFO - 5137'

(٦٠) دروتيانول :

Drotebanol

٤ و ٣ - ثنائي ميثوكس - ١٧ - ميثيل مورفينان - ٦ ب و ١٤ - ديول

3,4 - dimethoxy - 17 - methyl morphinan - 6B,14 - diol.

Diampromid.

(٦١) ديامبروميد :

٥ - [(٢ - ميثيل فين اثيل أمينو) برومیل] بروميونانيليد .

N-[(2-methyphenethylamino)propyl] propionainilide.

Desomorphine

(٦٢) ديرومورفين :

Dihydrodeaxymorphine

ثنائي ايدرودي أوكسي مورفين .

أو :

٤ ره ايدوكسي - ٣ - ايدروكسي - ٥ - ميثيل مورفينان .

4,5 epox - 3 - hydroxy - N - methylmorphinan.

مثل :

Diampromide

Diphydrodesoxymorphine - Permonid.

Racemoramide

(٦٣) راسيموراميد :

(+) - ٤ - [٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣,٣ - ثنائي فليل - ٤ - (١ - بيروليدينيل بيوتيل]

مورفين .

(-) 4 - [2 - methyl - 4 - oxo - 3,3 -diphenyl - 4 - (1- pyrrolidinyl) butyl] morphine.

أو :

(+) - ٣ - ميثيل - ٢,٢ ثنائي فليل - ٤ - مورفولينو بيوتيريل - بيروليدين .

(٤) 3 - methyl - 2,2 diphenyl - 4 - morpnolino - butyryl

pyrrolidine.

N.I.H. - 7421 - SKF 5137

مثل :

Racemorphan.

(٦٤) راسيمورفان :

(+) - ٣ - إندروكسي - ن - مثيل مورفينان .

(-) - 3 - hydroxy- N - methylmorphinan.

Citarin - Methorphan - 1-5431

مثل :

Racemethorphan

(٦٥) راسيميثورفان :

٣- - إندروكسي - ن - مثيل مورفينان .

(-) - 3 - methoxy - N - methylmorphinan.

Methorphan - Ro . 1 - 5470 '

مثل :

ويلاحظ أن : ديكسترو ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة .

Secobarbital

(٦٦) سيكوباربیتال :

٥ - اليل - ٥ - (١ - مثيل بيوتيل) حمض باربيثوريك .

5- allyl - 5 - (1 - methylbutyl) barbituric acid.

بذاته واملاحه بذاتها في جميع اشكالها الصيدلانية المختلفة .

Seconal - Quinalbarbital.

مثل :

phenadoxonp.

(٦٧) فينادوكسون :

٦ - مورفولينو - ٤٤ - ثنائي فيل - ٣ - ميتاتون .

6 - morpholion - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanone

C.B.II- Heptalgin.

مثل :

phenazocine

(٦٨) فينازوسين :

٢ر - إندروكسي - ٩٥ - ثنائي مثيل - ٢ - فين أثيل - ٧٦ - بنزومورفان .

2 - hydroxy - 5,9 - dimethyl - 2 - phenethyl - 6,7 - benzo-morphan.

أو :

١٢٣٤٥٦٧ - هيكساهدور - ٨ - ايدروكسي - ١١٦ - ثنائي ميثيل - ٣ - فين ايثيلي -
٦٢ - ميثانو - ٣ - بنزازوسين .

1,2,3,4,5,6 - hexahydro - 6,11 - dimethyl - 3 - phenethyl-
2.6.- methano - 3 - benzazocine.

Narcidine - Prinadol - N.I.H. - 7519. مثل :

Phenampromide. (٦٩) فينامبروميد :

ن - (١ - ميثيل - ٢ - بيريدينو ايثيل) بروميونانيليد .

N _ (1 _ methyl _ 2 _ piperidinoethyl) propionanilide.

أو :

ن - [٢ - (١ - ميثيل بيريد - ٢ ويل ايثيل) بروميونانيليد] .

N-[2-(1 methylpiperid-2,yl)]propionanilide

Fentanyl (٧٠) فيتانيل : مثل :

١ - فين ايثيل - ٤ - ن - بروميونيل ايثيل بيريدين .

1 _ phenethyl _ 4 _ N _ Propionylanilinopiperidine.

R.4263 _ Thalamonal. مثل :

Phenoperidine (٧١) فينوبريدين : مثل :

١ - (٣ - ايدروكس - ٣ - فينيل بروميد) - ٤ - فينيل - بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك
استر ايثيلي .

1 - (3 - hydroxy -3- phenylpropyl)-4 -phenylpiperidine _ 4 _
carboxylic acid ethyl ester.

أو :

١ - فينيل - ٣ - (٤ - كاربيثوكسي - ٤ - فينيل بيريدين) - بروبانول .

1 - Phenyl - 3- (4 - carbethoxy - 4 - phenylpiperidine) propa-
nol.

Phenopropidine - R . 1406 مثل :

(٧٢) فينومورفان :

Phhenomorphan

٣ - إيدروكسي - ن - فين إثيل مورفينان .

3- hydroxy - N - phcnethylmorphinan.

Furethidine (٧٣) فيوريثدين :

١ - (٢ - تتراهيدوفيريل أوكسي إثيل) - ٤ - فيل بيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك
إستر إيثيلي .

1 - (2 - tetrahydro furyloxyethyl) 4 - phenylpiperidine - 4 -
carboxylic acid ethyl ester.

TA 48. مثل :

Clonitazene. (٧٤) كلونيتازين :

٢ - بارا - كلور بنزيل - ١ - ثنائي إثيل امينو إثيل - ٥ - نيترو بنزيميدازول .

2 - para - chlorbenzyl - 1 - diethylaminoethyl - 5 -
nitrobenzimidazole.

Codoxime: (٧٥) كودوكسيم :

ثنائي إيدرو كودينون - ٦ - كاربوكس ميثيل أوكسيم .

Dihydrocodeinone - 6 - carboxymethyloxime.

Ketobemidone: (٧٦) كيتوبيميدين :

٤ - ميتا - إيدروكسي فيل - ١ - ميثيل - ٤ - بروبيونيل بيريدين .

4 - meta - hydroxyphenyl - 1 - methyl - 4 - propionylpiperi-
dine.

أو :

٤ - (٣ - إيدروكسي فيل) - ١ - ميثيل - ٤ - بيريديل إثيل كيتون .

4 - (3 - hydroxyphenyl) 1- methyl - 4 - piperidyl ethyl ke-
tone.

« الجداول الملحق بقاتون المخدرات »

أو :

١ - ميثيل - ٤ - ميتا ايدروكسي فثيل - ٤ - بروبيونيل بيريدين .

1 - methyl - 4 - metahydroxypheny - 4 - propionyl piperidine
Cliradon - ketogon - k 4710

مثل :

(٧٧) (+) - ليسار جيد :

Lysergide

(+) (+) - ن ، ن ثنائي اليل ليسار جاميد :

(+) - N.N - diethyllysergamide

أو :

د - حمض ليسارجيك ثنائي اليل أميد

d - lysergic acid diethylamide.

مثل :

LSD - LSD - 25 - Delysid.

(٧٨) ليفورفانول :

Levorphanol

(-) - ٣ - ايدروكسي - ن - ميثيل مورفينان .

(-) - 3 - hydroxy - N - methylmorphinan.

مثل :

Aromarone - levorphan - Dromoran - N .I. H. - 4590'

ويلاحظ أن :

ديكستروفان لا تعتبر مادة مخدرة .

(٧٩) ليفوفينا سيل مورفنان :

Levophenacetylmorphinan - ٤ - (-) - ٣ - ايدروكسي - ن - فيناسيل مورفنان .

4(-) 3 - hydroxy - N - phenacetylmorphinan.

مثل :

Ro - 4 - 0288 - N.I.H. - 7525

Levomoramide

(٨٠) ليفوموراميد :

(-) - ٤ - ٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣,٣ - ثنائي فيل - ٤ - (١ - بيروليدينيل
بيوتيل [مورفولين .

(-) - [2 - methyl - 4 - oxo - 3,3 - diphenyl - 4 - (1 - pyrrolid-
inyl) butyl] morpholine.

أو :

(-) - ٣ - ميثيل - ٢,٢ - ثنائي فيل - ٤ - مورفولينو - بيوتيريل - بيروليدين .
(-) - 3 - methyl - 2,2 - diphenyl - 4 - morpholino - butyryl-
pyrrolidine.

Levomethorphan:

(٨١) ليفوميثورفان :

(-) - ٣ - ميثوكسي - ٥ - ميثيل مورفينان .
(-) - 3 - methoxy - N - methylmorphinan.

مثل :

RO1 - 5470 / 6

ويلاحظ أن :

ديكستر ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة

6-Metyhldihydromorphi

(٨٢) ميثيل ثنائي الهيدرومورفين .

٦ ميثيل ثنائي الهيدرومورفين .

- methyldihydromorphinl.

مثل :

2178

Methyl-desorphine

(٨٣) ميثيل ديزورفين .:

٦ - ميثيل - ديتا ٦ - دي أوكسي مورفين .

6 - methyl - deta 6 - deoxymorphine.

مثل :

Methyldesomorphie - MK 57

(٨٤) مستخلصات قش الخشخاش :

Concentrate of poppy straw:

المادة الناتجة من عملية تركيز قلوبات قش الخشخاش .

the material arising when poppy straw has entered into a process for the concentration of its alkaloids when such material is made available in trade.

(٨٥) موراميد وسيط :

Moramide - intermediate:

٢ - ميثيل - ٣ - مورفولينو ١,١ ثنائي فثيل بروبان حمض كاربوكسيليك .

2 - mehyl - 3 - morpholino - 1,1 diphenylpropane carboxylic acid.

أو : ١ - ثنائي فثيل - ٢ - ميثيل - ٣ - مورفولينو بروبان حمض كاربوكسيليك .

1- diphenyl - 2 - methyl - 3 - morpholinoproane carpoxylic acid.

مثل :

Pre - moramide.

(٨٦) مورفيردين :

Morphiredine:

١ - (٢ - مورفولينوإثيل) - ٤ - فثيل بيسفيردين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استرأثيل .

1- (2- morpholinoethyl) - 4 - phenylpiperdine - 4 - carpoxylic acid ethly ester.

مثل :

Morphoinoethylonrpethidine - T A I.

(٨٧) مورفين :

Morphine:

كافة مستحضرات المورفين المدرجة والغير مدرجة في دساتير الادوية والتي تحتوى على أكثر من ٠,٢ ٪ من المورفين .

مخلفات المورفين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

(٨٨) ميتازوسين :

Metazocine:

٠,٢ - أهدروكس - ٩,٥,٢ - ثلاثى ميثيل - ٧,٦ - بنزومورفان
أو :

2- hysroxy - 2.5.9 - trimethyl - 7.6 - bvenzomorphan.

١,٢,٣,٤,٥,٦ - هيكسا أهدرو - ٨ - أهدروكس - ١١,٦,٣ - ثلاثى ميثيل - ٦,٢ - ميثانو - ٣ - بنزازوسين .

1,2,3,4,5,6 - hexahydro - 8 - hydroxy - 3,6,11 - tri
methyl - 2,6 methyano - 3 - benzazocine.

مثل :

Methobenzorphan - N.I.H. - 7410'

(٨٩) ميتوبون :

Metopon:

٥ - ميثل ثنائى أهدرومورفينون .

Methldihydromorphinone - 1586'

(٩٠) ميثادون :

Methadone:

٦ - ثنائى ميثيل أمينو - ٤,٤ - ثنائى فيل - ٣ - هيثانون .

6 - dimethulamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanone.

مثل :

Amidone - Heptanon - Polamidom Dolophin - physeptone.

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

(٩١) ميثادون وسيط :

Methadone - Lintermediate:

٤ - سيانو - ٢ - ونثاكي مثيل أمينو - ٤,٤ - نثاكي فنيل بيوتان .

4- cyano - 2 - dimethuylamino - 4,4 - dipyenybutane.

أو :

٢ - نثاكي مثيل أمينو - ٤ - نثاكي فنيل - ٤ - سيانوبيوتان .

2- dimethuylamino - 4 - diphenyl - 4 - dipheeryl - 4- cyano butane

مثل :

Pre - methadone.

(٩٢) ميثامفيتامين :

Methamphetamine:

(+) - ٢ - مثيل أمينو - ١ - فنيل بروبان .

(+) - 2- methylamino - 1- phenylpropane.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

مثل :

Methedrine.

(٩٣) ميثاكوالون :

Methaqualome:

٢ - مثيل - ٣ - ١ - ثوليل - ٤ (٣ هـ) كوينازولينون .

2- methul - 3 - a - toyl - 4 (3 H) - quinozo linone.

Revonal.

(٩٤) مثل فنيديات :

Methulphenidate:

٢ - فنييل - ٢ - (٢ - بيريديل) استر مثيلي حمض الخليك .

2 - phenul - 2 - (2 - piperidyl) acetic acid methyl ester.

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

مثل :

Ritalin.

(٩٥) مروفين :

Myrophine:

ميريسثيل بنزيل مورفين

Myrisryl benzyl morphine.

مثل :

Myristyl peronine - N.I.H.5986 A.

(٩٦) نور اسبميتادول :

Noracymethadol:

(±) - ألفا - ٣ - استوكس - ٦ - ميثيل أمينو - ٤,٤ - ثنائي فيل هيبتان .

(±) alpha - 3 - acetoxy - 6 - methylamino - 4,4 - diphenyl-heptane.

مثل :

N.I.H. - 7667

(٩٧) نور بيانون :

Norpipanone

٤,٤ ثنائي فيل - ٦ - بيريدينو - ٣ - هيكسانون .

4,4 - diphenyl - 6 - piperidio - 3 - hexanone.

مثل :

Hexalgon.

(٩٨) نورليفورفانول :

Norleuorphanol.

(-) - ٣ - أيدروكسي مورفينان :

(-) - 3 - hydroxymerphinan.

مثل :

RO - 1- 7686 - N.I.H. - 7539

(٩٩) نورمورفين :

Normorphine.

دى مثيل مورفين .

Demthylmorphine.

أو :

ن - دى مثيلى المورفين .

N - demthylated morphine.

(١٠٠) نورميثادون :

Normethadone:

٦ - ثنائى مثيل أمينو - ٤,٤ - ثنائى فثيل - ٣ - هيكسانون .

6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - hexanone.

أو :

١,١ - ثنائى فثيل - ١ - ثنائى مثيل أمينو اثيل - بيوتانون - ٢

1,1 - dipheyl - 1 - dimethylaminoethyl - butanone - 2'

أو :

١ - ثنائى مثيل أمينو - ٣,٣ - ثنائى فثيل - هيكسانون - (٤)

1 - dimethylamino - 3,3 - diphenyl - hexanon - (4)

مثل :

Deatussan - extussin - mepidon - veryl - ticarda.

(١٠١) نيكومورفين :

Nicomorphine:

٦,٣ - ثنائى نيكوتينيل مورفين .

3,6 - Dinicotinylmorphine.

أو :

ثنائى حمض نيكوتينيك استر المورفين

Di - nicotinic acid ester of morphine.

مثل :

Nicophine - vendal

(١٠٢) ١ - إندروكسي - ٣ - بنتيل - ٦، ٧، ١٠، ١١ - رباعي إندرو - ٦، ٦، ٩ - ثلاثي مثيل - ٦ - هـ - ثنائي بنزو (ب، د) بيران .

1 - Hyfroxy - 3 - pentyl - 6a ,7,10,10a - tetrahydro

6,6,9 - trimethyl - 6 - H - dibenzo (b,d) pyran.

STP-DOM.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج به

Tetrahydrocannabinols.

(١٠٣) ٢ - أمينو - ١ - (٥، ٢ - ثنائي ميثوكس - ٤ - مثيل) فثيل بروبان

2 - amino - 1 - (2,5 - dimethoxy - 4 - mehyl phenyl

prppane.

STP- DOM

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج به

(١٠٤) ٣ - (٣، ١ - ثنائي مثيل هيبنتيل) - ١ - إندروكسي - ٧، ٨، ٩، ١٠ - رباعي

إندرو - ٦، ٦، ٩، ثلاثي مثيل - ٦ - هـ - ثنائي بنزو (ب و د) بيران .

3 - (1,2 - dimethylheptyl) - 1 - hydroxy 7,8,9,1 -tet

rahy dro - 6,6,9, - trimethyl - 6H - dibenzo (b,d)pyran.

DMHP

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج به

(١٠٥) ٣ - (٢ - ثنائي مثيل امينو أثيل) - ٤ - إندروكسي اندول

3 - (2 - dimethyleaminoethyl) - 4 - hydroxyindole.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج به

Psiocine - psilotsin.

(١٠٦) ٥، ٤، ٣ - ثنائي ميثوكسي فين أثيل أمين

3,4,5 - trimethoxyphenethylamine.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج به

Mescaline.

المجلد للحملة بقانون المخدرات

(١٠٧) ٣ - هيكيل - ١ - ألدور كسي ١٠.٩.٨.٧ - راعي ألدو - ٩.٦.٦ - ثلاثي مثيل ٦
- ثلاثي بنزو (ب، د) بيران .

3 - hexyl - 1 - hydroxy - 6,8,9,10 - tetrahydro 6,6,9, -
trimethyl - 6H dibenzo (b,d) pyran.

المعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج -

Parahexyl.

(١٠٨) ن، ن - ثلاثي مثيل تريبتامين .

N,N diethyltryptamine.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج -

DET.

(١٠٩) ن، ن - ثلاثي مثيل تريبتامين .

N,N -dimethyltryptamine.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج -

DMT.

(١١٠) بنتازوسين

Pentazocine.

وتركيبتها الكيميائية : ١.٢.٣.٤.٥.٦ - سلسلي ألدو - ١١.٦ - ثلاثي مثيل - ٣ - (٣ -

مثيل - ٢ - يوتيل) - ٦.٢ - ميثانو - ٣ - بنتازوسين - ٨ - أول -

1,2,3,4,5,6 - Hezahydro - 6.11-dimethyl - 3- (3 -methyl

2butenyl) - 2,6 - methano - 3 - benzazocin &OL.

والمعروفة تحت اسم سوسيجون نورترال تلوين Sosegon ;fortral; telwin أو أي
مسميات أخرى .

المركبات من ١٠٤ إلى ١١١ لم يصدر لها أسم دولي محرف به الآن .

وكذلك أملاح ونظائر واستيريات وأثيرات وأملاح نظائر واستيريات وأثيرات تلك المواد ما لم
ينص على غير ذلك .

وكذلك أي مستحضرات أو مخلوط أو مستخلص أو أي مركب آخر يحتوي على إحدى

المواد المدرجة في هذا الجدول أر على أحد أملاحها أو نظائرها أو استيراتها أو اثيراتها أو أملاح النظائر والاستيراث والاثيرات لهذه المواد وبأى نسبة كانت ما لم ينص على نسبة محددة .

(O - Chlorphenyl) - 2Methyl - 4 (3H) (١١١) (١)

Quinasolinone

meeloqualone

والمعروفة بالاسم الدولي الثير تجارى

1-1(2- Thienyl) Cyclohexylpiperidene . (١١٢) (٢)

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدررر

T.C.P.

(١١٣) (٣)

1(1-Phenyleylohexyl) pyrrrolidine.

P.H.P.or P.C.P.E,

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدررر

N-Ethyl-1-phenylcyclohexylamine.

(١١٤) (٤)

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدررر

P.C.E

N- Bazyl-Ndedimethy phenethylamine

(١١٥) (٥)

والمعروفة بالاسم الدولي غير التجارى Benzphetamine بذاتها وأملاحها بذاتها فى

جميع أشكالها الصيدالية المختلفة

(٣.٢.١) البنود أرقام ١١١، ١١٢، ١١٣ مضافة بقرار وزير الصح رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ .

(٥.٤) البندين ١١٤، ١١٥ أضيفا بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ .

(١١٦) (٦)

N - (1 2 (4 - ethyl) - 4 , 5 - dihydro - 5 - oxo - lh - tetra-
zol-yl) ethyl) - 4 - (Methoxymethyl) 1 - N - Phenyl -
Alfentanil - R apifen

مثل :

(١١٧) (٧)

Di - Methoxy Bormo Amphetamine. داي ميثوكسى برومو امفيتامين
D . O . B. والمعروف بالاسم غير التجارى :

(١١٨) (٨)

Methylene - Di - Oxy Amphetamine. ميثلين داي لوكسى امفيتامين .
M . D . A. والمعروف بالاسم غير التجارى .

(١١٩) (٩) ألفا ميثيل ثيوفيتيل - بارالفلوروفيتيل - بيتا هيدروكسى - ٣ - ميثيل فنتيل -
ثيوفيتيتيل - ٣ ميثيل ثيو فنتيل - سوفنتيل - فنتلين .

-
- (٦) - البند رقم ١١٦ مضاف بقرار وزير الصحة رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٨٤ ، الواقع
المصرية ، المجلد ٢٤٠ من ٢٣ - ١٠ - ١٩٨٥ .
- (٨ ، ٧) - البنود أرقام ١١٧ ، ١١٨ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٥ ،
الواقع للمصرية ، المجلد ٣ ، فى ٤ يناير سنة ١٩٨٦ .
- (٩) - البند رقم ١١٩ مضاف بالقرار الوزارى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ منشور فى الوقائع
المصرية المجلد ١١٦ فى ٢٣ مايو ١٩٩١ .

الجدول رقم ٢

المستحضرات المستفاه من النظام المطبق على المواد المخدرة

(أ) مستحضرات المورفين :

(١) لبوس يودفورم والمورفين :

(لللبوس واحد)

جرام

٠.٣٢٠

يودفورم

٠.٠١٦

كلوريدات المورفين

زبدية كاكافو - كمية كافية لغاية جرام واحد .

(٢) لصقة الأفيون :

٢٠

رائنج لامي

٣٠

ترينتينا

١٥

جمع اصفر

١٨

مسحوق لبان ذكر

١٠

مسحوق الجالوى

٥

مسحوق الأفيون

٢

بلسم البورو

(٣) لصقة الأفيون :

٢٥

خلاصة أفيون

٢٥

رائنج لامي منقى

٥٠

لصقة الرصاص الصمغية

(٤) لصقة الأفيون

٨

رائنج لامي

١٥

ترينتينا عادة

٥

جمع أصفر

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

٨	لبان ذكر مسحوق
جرام	
٤	جاوى مسحوق
٢	مسحوق الأفيون
٩٠	بلسم البيرو
	(٥) لصقة الأفيون :
٩٠	لصقة رائتجه
١٠	مسحوق الأفيون الناعم
	(٦) لصقة الأفيون (أنظر التركيب تحت رقم ٥) :
مخلوطة بغيرها من اللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة	
البريطاني .	
	(٧) مروج الأفيون :
مليلتر	
٥٠	صبقة الأفيون
٥٠٠	مروج صابونى
	(٨) مروج أفيون (أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٧) :
مخلوط بأحد المروجعات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانى .	
	(٩) مروج الأفيون التالىدى :
جرام	
٣٠	مروج الكافور التوشادى
٣٠	صبقة الأفيون
٥	مروج البلادنا
٥	محلول التشارى للمركز
١٠٠	مروج صابونى كمية كافية لغاية
	(١٠) مروج الأفيون التوشادى :

المستحضرات المستعملة من النظام المطبق على المواد المخدرة

الجدول رقم (٢)

نفس التركيب الوارد تحت رقم ٩ مخلوطاً بأحد المروقات الواردة بالفاروماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية .

(١١) صجلان كاثوية للأعصاب ومستحضرات تحصى - عدا أملاح المورفين أو أملاح المورفين والكوكايين - على ألا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض الزرنخية ويدخل في صنمها كبروزت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

(١٢) حبوب مضادة للاسهال :

جرام

٠.٦٤٨

كافور

٠.٠١٣

محلات الرصاص

٠.١٦٢

تحت تترات البرموت

٠.٠٦٨٤

حمض التتريك

٠.٠٢٠

مسحوق الأفيون

(١٣) حبوب الديجيتالا والأفيون للركبة :

٠.٠٣١

مسحوق لوراك الديجيتالا

٠.٠١٩

مسحوق الأفيون

٠.٠١٣

مسحوق عرق الذهب

٠.٠٧٨

كبريتات الكينين

شراب الجلوكون كمي كافية لعمل ١٢ حبة .

(١٤) حبوب الزئبق مع الأفيون :

٣.٨٩

حبوب الزئبق

٠.١٩

مسحوق الأفيون

لعمل ١٢ حبة .

(١٥) حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون :

جرام

٠.٧٨

مسحوق عرق الذهب بالأفيون

« الملحق بقانون المخدرات »

	(تركيب هذا المسحوق مبن تحت رقم ٢١) .
٠.٧٨	مسحوق الزئبق بالطباشير
كمية كافية	سكر لين
	شراب المجلوكوز كمية كافية لعلم ١٢ حبة .
	(١٦) حبوب عرق الذهب مع بصل المنصل :
جرام	
٣٠	مسحوق عرق الذهب بالأفيون
	(تركيب هذا المسحوق مبن تحت رقم ٢١) .
١٠	مسحوق بصل المنصل
١٠	رائج نوافدي مسحوق
	(١٧) حبوب كلورور الزئبقيك بالأفيون :
٠.١٠	كلورور الزئبقيك المسحوق
٠.٢٠	خلاصة الأفيون
٠.٢٠	خلاصة عرق النجيل
	مسحوق عرقسوس كمية كافية لعلم ١٠ حبات .
	(١٨) حبوب يودور الزئبقوز بالأفيون :
٠.٥٠	يودور الزئبقوز المخلط بالسكر
٠.٢٠	مسحوق الأفيون
٠.٣٠	مسحوق عرقسوس
	صل أبيض كمية كافية لعلم ١٠ حبات .
	(١٩) حبوب الرصاص مع الأفيون :
٨٠	غلات الرصاص المسحوق
١٢	مسحوق الأفيون
٨	شراب المجلوكوز أو كمية كافية
	(٢٠) حبوب التريبتينا المركبة :

المستحضرات المستعملة من النظام المطبق على المواد المخدرة

الجدول رقم (٧)

٠.٥	أفيون
٢.٥	كبريتات الكينين
٢٤٠	مهمة سائلة
جرام	
٨٢٠	تريبتينا
	كربونات المغنسيوم كمية كافية لعمل مائة حبة .
	(٢١) مسحوق عرق الذهب للركب (مسحوق دوفر) :
١٠.٠	مسحوق عرق الذهب
١٠.٠	مسحوق الأفيون
٨٠.٠	مسحوق كبريتات البرتاسيوم
	(٢٢) مخاليط مسحوق دوفر (أنظر التركيب الولد تحت رقم ٢١) مع الزئبق الطباشيري و الاسبرين أو الفيناسيتين أو الكينين واملاحه أو بيكربونات الصودا .
	(٢٣) مسحوق الكينين المركب :
٧٥	مسحوق الكينين
٥	مسحوق الأفيون
٢٠	مسحوق القرفة
	(٢٤) اقماغ الرصاص المركبة :
٢.٤	خلات الرصاص المسحوقة
٨	مسحوق الأفيون
	زبدية كاكاو كمية كافية لعمل ١٢ قمعا زنة كل منها حوالى جرام واحد .
	(٢٥) أقراص مضادة للزكام رقم ٢ :
٤٠٠٤٣	مسحوق الأفيون
٤٠٢٢	كبريتات الكينين
٤٠٢٢	كلوريدات النوشادر
٤٠٢٢	كافور

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

٠٠٤٣	خلاصة أوراق البالدنا
٠٠٤٣	خلاصة جلور خائق الذهب
	(٢٦) أقراص مضادة للأسهال رقم ٢ :
٠١٦	مسحوق الأفيون
جرام	
٠١٦	كانفور
٠٠٨	مسحوق عرق الذهب
٠١١	خلات الرصاص
	(٢٧) أقراص مضادة للدوسنتاريا :
٠١٣	مسحوق الأفيون
٦٤٨	مسحوق عرق الذهب
٠٣٢٤	مسحوق الزئبق الحلو
٠٣٢٤	خلات الرصاص
١٩٤٤	يزموت بنتانا فلول
	(٢٨) أقراص الزئبق مع الأفيون :
٠٦٥	كلورور الزئبقوز المسحوق
٠٦٥	أكسيد الأنتيمون المسحوق
٠٦٥	مسحوق جلور عرق الذهب
٠٦٥	مسحوق الأفيون
٠٦٥	سكر لين
	محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .
	(٢٩) أقراص الرصاص مع الأفيون :
١٩.٤٤	مسحوق خلات الرصاص الناعم
٣.٢٤	مسحوق الأفيون
٦.٤٨	سكر مكرر مسحوق

٣.٦٠	محلول الثيوبرومين الأثيرى
٠.٩٠	كحول
	(٣٠) أقراص الرصاص مع الأفيون .
٠.١٩٥	سكر الرصاص
٠.٠٦٥	مسحوق الأفيون
	محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .
	(٣١) مرهم المنص للركب :
جرام	
٢٠	مسحوق المنص الناعم
٤	مخلصة الأفيون
١٦	ماء مقطر
١٠	الأنسولين
٥٠	برافين أصفر رخو
	(٣٢) مرهم المنص للركب :
	(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ المخلوط بغيره من المراحل والصلقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكوندكس الصيدلة البريطانية) .
	(٣٣) مرهم المنص مع الأفيون :
جرام	
٢.٥	مرهم المنص
٧.٥	مسحوق الأفيون
	(٣٤) مرهم المنص مع الأفيون :
	(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ المخلوط بغيره من المراحل والصلقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكوندكس الصيدلة البريطانية) .
	(٣٥) ياترين — ١٠٥ :
	(حامض يودو أو كسيكينو لايبك سلفونيك) مضافا إليه ٥٪ أفيون .

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

(ب) مستحضرات الديكوديد :

محاليل الكارديازول ديكوديد :

محلول يحتوي على ما لا يقل عن ١٠٪ من الكارديازول وما لا يزيد على ٥،٥٪ من أحد أملاح الديكوديد .

(ج) مستحضرات الأيكودال :

(١) أقراص مضادة للأفيون .

جرام

١

ايكودال

٣٥

مسحوق جنطيانا

٢٠

مسحوق عرق الذهب

٢٠

كبريتات الكينين

٥

كافاين

٢٥

سكر لين

تخلط ويصنع منها أقراص زنة ٥ قسمة .

ملاحظة : يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور باسم مستحضر مضاد للأفيون .

(٢) أقراص ب . ب المركبة :

٠،٠٣٢٤

مسحوق بارباريس عادي

٠،٠٠١٣

جوز مقى

٠،٠٠٣٢

ايكودال

٠،٠٦٤٨

عرق الذهب

٠،٠٠١٣

راوند

٠،٠٣٢٤

مسحوق الثرقفة المركب

٠،٠٠٣٢

عليشير عطري

(د) مستحضرات الكوكايين .

(١) حقن برناتريك :

٠.٣	(أ) بي سيانور الزئبق
٠.١	كوكايين
٠.٣	(ب) سكسيناميد الزئبق
٠.١	كوكايين
	(٢) حقن ستيل :
٠.٠٣	(أ) سكسيناميد الزئبق
٠.٠١	كلوريدات الكوكايين
جرام	
٠.٠٥	(ب) سكسيناميد الزئبق
٠.٠٣	كلوريدات الكوكايين
	(٣) بي يورات الصوديوم المركب مع الكوكايين :
	على شكل أقراص صلبة تحتوي على الأكثر على ٠.٢٪ من أحد أملاح الكوكايين مع ما لا يقل عن ٢٠٪ من البورق ومع ما لا يقل عن ٢٠٪ من الانصهرين أو من غيرها من المواد المسكنة المماثلة وما لا يزيد عن ٤٠٪ من المواد الحسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص عن جرام واحد .
	(٤) عجائن كثيفة للأخصاب :
	مستحضرات تحتوي - على أملاح الكوكايين أو أملاح الكوكايين والمورفين - على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض الزرقية ويدخل في صنعها كبريتات أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .
	(٥) أقراص كوكايين وأتروين تحتوي كل منها على ٠.٠٠٠٣ جرام من أحد أملاح الكوكايين على الأكثر وعلى ٠.٠٠٠٣ جرام من أحد أملاح الأتروين على الأقل .
جرام	
٠.٠٠٠٣	كبريتات الأتروين
٠.٠٠٠٣	كلوريدات الكوكايين
٠.٠٠٣	سكر اللين
٠.٠٠٣٦	زينة القرص الواحد

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

ونسبة الكوكايين فيه ٨.٣٪

(٦) أقراص للصوت :

كلوريدات البوتاس .

يورق

٠.٠٠٠٢٥

كوكايين

٠.٣٣٥

زنة القرص الواحد

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو

صيغة القنب الهندي التي لا تستعمل إلا من الظاهر .

الجدول رقم (٣)
في المواد التي تخضع لبعض
قيود الجواهر المخدرة (١)

(١) للمواد الآتية وكللك مستحضراتها التي تخضع على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ ملليجرام في الجرعة الواحدة ويتجاوز تركيزها في المستحضر الواحد عن ٢.٥ ٪ ما لم ينص على غير ذلك :

1-Ethylmorphine	١ - إيثيل مورفين :
3 - Ethyl - morphine	٣ - إيثيل مورفين
	مثل :
2-Acetyl Dihydrocodeine	٢ - أستيل ثنائي إيدرو كوداين :
	٦ - أسيتوكسي - ٣ - ميثوكسي - ن - ميثيل - ٥.٤ - أبوكسي - مورفينان .
6 - acetoxy -3- methoxy - N- methyl - 4,5 - epoxymorphinan	
Acetico - done	مثل :
Dihydrocofeinc	٣ - ثنائي إيدرو كوداين :
	٦ - إيدروكسي - ٣ - ميثوكسي - ن - ميثيل - ٥.٤ - أبوكسي - مورفينان .
6 - hydroxy -3- methoxy - N metyyl - 4,5 - epoxymorphinan.	
Dihydrin - Paracodin	مثل :
Pholcodine:	٤ - فولكودين :
Morpholinylethyl	مورفولنيل إيثيل مورفين .
morphine	أو :

(١) مواد الجدول رقم ٣ مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

بيتا - ٤ - مورفولين إيثيل أميل مورفين

Beta 4 - morpholinylethyl morphine.

Necodin. مثل :

Codeine: ٥ - كوداين :

3 - methylmorphine. ٣ - مثيل مورفين

Methyl morphine مثل :

Norcodeine ٦ - نور كوداين :

N - demethyl codeine. ٥ - ديمثيل كوداين

Nicodicodine: ٧ - نيكو ثنائي كوداين

6 - Nicotinylidihrocodeine. ٦ - نيكوتيل ثنائي أيدرو كوداين
أو :

استر حمض النيكوتينك لثنائي أيدرو كوداين

Micotinic acid ester of dihydrocodeine.

مثل :

N.I.H. 8238- RC 1740

(ب) المادة الآتية ومسحضراتها التي تحتوى على أكثر من ١٠٠ ملليجرام بالجرعة الواحدة
ع ما يساويها على الأقل من مادة المثيل سليولوز ما لم ينص على غير ذلك .

Propiram - بروبيرام :

Propiram

ن - (۱ - مثل - ۲ - میری نوائے دل - ن - ۲ - میری دلیر پرویو نامید

Algeril.

(ج) كذلك المواد الآتية :

Ethyl - 2 - chlorovinylethynyl carbinol.

Ethinamate:

۱۔ ائینیل میکلوسیکسانول کاربامات

Amphepramon:

۲ - (شاهی اہل امینو) پرویو فہنون .

Barbital.

۵.۵ - ئىلگىرى ئاتىل حمىز پارىتورىك .

Pentobarbital:

• - ائیل - ۵ - (۱ - مئیل بیوتیل) حمض باربیوریک

Pipradol:

۱.۱ - ثنائی فیل - ۱ - (۲ بیربدیل) میثانول .

« الجدول الملحق بقانون المخدرات »

1,1 - diphenyl - 1 - (2 - piperdyl) methanol.

٧ - (-) - أ - ثنائي مثيل امينو - ٢.١ - ثنائي فثيل ايتين .

(-) - 1 - dimethylamino - 1,2 - diphenylethane.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج - S . P . A -

Cyclobarbital: سيكلوباربيتال :

٥ - ٥ - (١ - سيكلوهيكسامين - ١ - يل) - ٥ - أثيل حمض باريتيوريك .

5 - 5 (1 - cyclohexene - 1 - yl) - ethylbarbituric acid.

Phencyclidine: ٩ - فينسايكليدين :

١ - (١ - فثيل - سيكلوهيكسيل) بيريدين .

1 - (1 - phenylcyclo hexyl) piperidine.

Phenmetrazine: ١٠ - فينمترازين :

٣ - مثيل - ٢ فثيل مورفولين .

3 - methyl - 2 - phenylmorpholine.

Phenobarbital: ١١ - فينو باربيتال :

٥ - أثيل - ٥ - فثيل حمض باريتيوريك .

5 - ethyl - 5 - phenyl barbituric acid.

Meprobamate: ١٢ - مبروبامات :

٢ - مثيل برويل - ٣١ - ٣١ بروبانيدول ثنائي كاربامات

2 - methyl - propyl - 1,3 - propanidiol dicarbamate.

Methyl phenobarbital: ١٣ - مثيل فينو باربيتال :

٥ - أثيل - ١ - مثيل - ٥ - فثيل حمض باريتيوريك .

5 - ethyl - 1 - methyl - 5 - phenyl barbitric acid.

Methypylon: ١٤ - مثيريلون :

٣٢ ثنائي أثيل - ٥ - مثيل - ٤٢ - بيريدين - ديون .

3,3 - diethyl - 5 - methyl - 2,4 - piperidine - dion.

المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

الجدول رقم (٣)

Nicocodeine:

١٥ - نيكوكودين :

6 - Nicotiny codeine

٦ - نيكوتيل كوداين

أو :

٦ - (بيريلين - ٣ - حمض كاربوكسليك) كوداين استر .

6 - (pyridine - 3 - carboxylic acid) - codeine ester.

وكذلك أملاح ونظائر واسترات واثيرات وأملاح نظائر واسيرات جميع المواد المذكورة في

هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك .

١٦ - الأفلدين وأملاحها . (١)

١٧ - البيمولين ، بوير نيورفين (٢)

(١) مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠ - منشور في الوقائع المصرية العدد ٤ - في ٥ يناير سنة ١٩٩١ .

(٢) مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ - منشور في الوقائع المصرية العدد ١١٦ في ٢٣ مايو سنة ١٩٩١ .

الجدول رقم (٤)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لا يجوز - للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس - تجاوزه فى وصفة طبية واحدة :

- ١ - الأفيون جرام
٠.٦ ر
- ٢ - المورفين وكافة أملاحه
٠.٦ ر
- ٣ - داي استيل المورفين (استيموفين - ديامورفين ديافورم - هيروين) وأملاحه
٠.٢ ر
- ٤ - بنزويل المورفين وأملاحه وكافة استرات المورفين الأخرى وأملاحه
٠.٦ ر
- ٥ - بنزويل المورفين (يبرونين) وأملاحه وكافة أوكسييدات الأثير المورفينية الاخرى وأملاحها فيما عدا ايثيل المورفين (ديونين) وميثيل المورفين (كودائين)
٠.١ ر
- ٦ - داي هيدروديزوكسى مورفين (ديزومورفين)
٠.٦ ر
- ٧ - الثباين وأملاحه
٠.١٥ ر
- ٨ - ز - أوكسى مورفين (جنو مورفين) ومركباته وكلها المركبات للمورفينية الأخرى ذات الازوت الخماسى التكافؤ
٠.٢٠ ر
- ٩ - داي هيدور أوكسى كودينون وأملاحه (كالايكودال) واستراته وأملاح هذه الاسترات
٠.٦ ر
- داى هيدور كودينون وأملاحه (كالنيكوديد) واستراته وأملاح هذه الاسترات
٠.٦ ر
- داى هيدور مورفينون وأملاحه (كالديلوديد) واستراته وأملاح هذه الاسترات
٠.١ ر
- استيلوداي هيدور كودينون أو استيلوداي ميثيل داي هيدروثباين وأملاحه كالاسيديكون واسترات وأملاح هذه الاسترات
٠.٦ ر

الجدول رقم (٤) : الحيد الأقصى لكميات الجواهر المختبرة الذي لا يجوز تجاوزها في وصفة طبية واحدة

داى هيدرو مورفين وأملاحه (كالباراسورفان) واستراته وأملاح هذه
الاسترات

٠ر٠٦

١٠ - الكوكايين وكافئة أملاحه :

٠ر١٠

للاستعمال الباطنى

٠ر٤٠

للاستعمال الظاهرى

بشرط أن يوصف فى مركب لا تزيد نسبته فيه عن أربعة فى المائة .

٠ر١٠

١١ - الاكجورين وكافئة أملاحه واستراته وأملاح هذه الاسترات

١٢ - استر ايثيلى لحض ميثيل - ١ فينيل - ٤ بيريدين كاربو كليسك - ٤ بيريدين

٠ر٦٥

وجميع أملاحه وهو كذلك (ديمرول ودولاتين)

٠ر٦٠

١٣ - القنب الهندى « كاتابيس ساتيفا »

٠ر٢٠

رائج القنب الهندى

٠ر٢٠

خلاصة القنب الهندى

ملليتر

٠ر٦٠

خلاصة القنب الهندى السائلة

٤ر٠٠

صبغة القنب الهندى

١٤ - ميثيل داى هيدرو مورفين وأملاحه المعروف باسم كلوريدات الميثيون أو بأسماء

٠ر٣٠

أخرى

جرام

١٥ - داى فينيل - ٤ر داى ميثيل أمينو - ٦ هيتانون - ٣ ومعروف أيضا تحت اسم داى

ميثيل أمينو - ٦ داى فينيل - ٤ر هيتانون - ٣ ميثادون « وجميع أملاحه وهو أيضا فيزيتون

٠ر١٢٥

وبولاميدون

١٦ - داى فينيل - ٤ر مورفولينو - ٦ هيتانون - ٣ (ومعروف أيضا تحت اسم موفولينو -

٦ ادى فينيل - ٤ر هيتانون - ٣ فينادكسون « وجميع أملاحه وهو أيضا

٠ر٢٥٠

هيتالجين)

الجدول الملحق بقانون المخدرات :

- ١٧ - أمبول ماكسيون (Maxtion Amp .) عدد ٦ أمبول .
١٨ - أقراص ماكسيون (Maxtion Tab) عدد ٣٠ قرص .
١٩ - أقراص أكترون (Aktedron Tab .) عدد ٣٠ قرص .
٢٠ - أقراص دوريدن (Dariden Tap) عدد ٣٠ قرص .
٢١ - أمبول امورياليتال صوديوم (Amtyol amp .) عدد ٦ أمبول .
٢٢ - أقراص لو كسول امورياليتال مثل (Amytal cap - tab) عدد ٣٠ قرص .
٢٣ - أمبول مثل فينيدات مثل (Ritalin amp .) * أمبول .
٢٤ - أقراص مثل فينيدات مثل (Ritalin Tab .) ٣٠ قرص .
٢٥ - أقراص سيكو باريتال مثل (Seconal Cap .) ٣٠ قرص .
٢٦ - أمبول ميثامفيتامين مثل (Metheldrin amp .) * أمبول .
٢٧ - أقراص ميثامفيتامين مثل (Methedrin tap .) ٢٥ قرص .
٢٨ - (٣) البنتازوسين (١٥٠ ملجرام) .
وتصرف هذه المستحضرات في عبواتها الأصلية .

١- البنود ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ وقد توضح قرين كل منها الحد الأقصى المسموح بصرفه في الوصفة الواحدة حسب نص المادة الأولى من القرار المذكور .

٢- البنود من ٢١ إلى ٢٧ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقد توضح قرين كل منها الحد الأقصى المسموح بصرفه في الوصفة الواحدة حسب نص المادة الأولى من القرار المذكور .

٣- مادة البنتازوسين مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ وتحدد الكمية القصوى المصرح بصرفها بالوصفة الواحدة بمائة وخمسون ملجرام .

الجدول رقم (٥) النباتات المتنوع زراعتها

- ١ - القنب الهندي « كاتابيس ساتيفا » ذكرًا كان أو أنثى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .
- ٢ - الخشخاش « بابافير سومنيفيرم » بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النور أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .
- ٣ - جميع أنواع جنس البانفير .
- ٤ - الكوكا « ايروثروكسيلوم كوكا » بجميع أصنافه ومسمياته .
- ٥ - القات بجميع أصنافه ومسمياته .

الجدول رقم (٦)

أجزاء النباتات المستقاة من أحكام هذا القانون

- ١ - الباف سيقان نبات القنب الهندي .
- ٢ - بلور القنب الهندي المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها .
- ٣ - بلور الخشخاش المحموسة حمسا يكفل عدم انباتها .
- ٤ - رعوس الخشخاش المهرجة الحالية من البلور .

قرار وزير الصحة
رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥
في شأن تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية
المؤثرة على الحالة النفسية (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له والمنفقة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والالتزام فيها والقرارات المنفذة له ؛

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية والقرارات المكملة والمعدلة له لرقم ٣٧٢ ، ٥٨١ ، ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ والقرار رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٣ والقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار لجنة المخدرات والأمن للتحفة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٧ بإدراج بعض المواد في الجدول الرابع من المعاهدة النفسية عام ١٩٧١ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول لبعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ؛

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / رئيس الادارة المركزية للشئون الصيدلانية ؛

قرر

مادة ١ - تحبر مواد مؤثرة على الحالة النفسية في تطبيق أحكام هذا القرار المواد والمستحضرات المبينة بالجدول المرفقة لهذا القرار .

(١) منشور بالوقائع المصرية - المجلد ٣ لى ٤ يناير سنة ١٩٨٦ .

٥ المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ،

مادة ٢ - تلتزم مصانع الأدوية بإخطار الادارة المركزية للشؤون الصيدلانية بوقت كاف قبل البدء في تصنيع كل تشغيلة من مستحضرات الجدول الأول ، وعلى هذه الادارة مراقبة جميع مراحل التصنيع والتخزين بهذه المصانع .

مادة ٣ - يحظر بيع أو توزيع هذه الأصناف إلا عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وفروعها وعلى الشركات المنتجة لهذه الأصناف تحويل كل انتاجها للشركة المذكورة ، وعلى مستوردي هذه الأصناف تسليم كل الكميات المستوردة للشركة المذكورة .

مادة ٤ - تقوم المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية لتجارة الأدوية بتقيد هذه الأصناف بدفتر محتمل ومرقوم من الادارة المركزية للشؤون الصيدلانية تبين به الكميات الواردة وكذلك المنصرفة الى فروع الشركة وفروع تجوين المستشفيات مع ذكر تاريخ الورد أو المنصرف والأصناف الواردة أو المنصرفة كما ونوعا .

مادة ٥ - يحسب كل فرع من فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية أو تجوين المستشفيات دفترا مستحفا ومرقوما من ادارة الصيدلة بملحمة الشؤون الصحية المختصة ويكون هذا الدفتر والأدوية عهدة صيدلى ويقيد به أولا بأول الورد والمنصرف من هذه الأدوية كما ونوعا .

مادة ٦ - تصرف الصيدليات العامة من الفرع التابعة له الحصة التالية من المواد والمستحضرات الواردة بالجدول الأول .. المرافق لهذا القرار كحد أقصى شهريا :

أ - عشرة جرامات من المواد الواردة به .

ب - عشرة عبوات من أمبر أو أقل العبوات المسجلة للمستحضرات من الامبولات والأقراص والكبسولات واللبوسات والأشرطة والنقط .

ج - مائة وخمسون أمبول الفاكامفين .. مائة متيجتر ستادول .

مادة ٧ - يصرح لصيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتجاوز هذه الكميات - كما يصرح لصيدليات الخدمة الليلية بتجاوز هذه الكميات بحد أقصى ثلاث مرات حصة الصيدلية العامة .

مادة ٨ - يصرف للمستشفيات الخاصة المرخص بها حصة محددة بمعرفة ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية المختصة ووفقا للقواعد التي تضعها الادارة المركزية للشؤون الصيدلية بالامتراك مع الادارة المركزية المختصة بالوزارة ، وتكون هذه الاصناف عهدة بصيدلية المستشفى .. وفي حالة عدم وجود صيدلية بالمستشفى تكون عهدة طبيب تخصصه ادارة المستشفى وتخطر باسمه ادلة الصيدلية المختصة .

مادة ٩ - تمسك كل مؤسسة صيدلية (صيدلية عامة أو خاصة) أو مستشفى خاص بدون صيدلية تصرف لها مستحضرات صيدلية مؤثرة على الحالة النفسية واردة بالجدول الأول دحضاً لقيده هذه الأصناف محملاً ومرفوماً من ادلة الصيدلة المختصة يكون به تاريخ الورد والصرف كما ونوعاً وتلتزم هذه الجهات بالاحتفاظ بالدفاتر والتذاكر الطبية المنصرفة بموجبها هذه الأصناف مدة خمس سنوات تكون خلالها عهدة مدير الصيدلية أو الطبيب الذي يمينه ادارة المستشفى بحسب الأحوال .

مادة ١٠ - لا تصرف مواد ومستحضرات الجدول الأول من الصيدليات العامة الا بموجب تذكرة طبية من التذاكر المدموغة لاتحاد نقابات المهن الطبية مستقلة تسحب من المريض وتقيده بدفتر المواد النفسية المذكور في المادة (٩) .

لا تصرف مواد الجدول الثاني الا بموجب تذكرة طبية من تذاكر اتحاد نقابات المهن الطبية المدموغة مستقلة أو متضمنة أدوية أخرى ويتم نخمها بخاتم الصيدلية لعدم تكرار الصرف .

على ألا تتعدى الكمية الموصوفة والمنصرفة من المواد المؤثرة على الحالة النفسية لكميات المذكورة بمقدمة الجداول المرافقة .

د المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ،

مادة ١١ - يجب أن يبين بالتذكرة الطبية المخصصة لصرف هذه المستحضرات اسم المريض وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية أو اسم وعنوان ورقم البطاقة الشخصية أو العائلية لمن تولى الصرف .

ولا تصرف هذه التذاكر بعد مضي خمسة أيام على تحريرها أو إذا وجد بها كشط أو شطب أو تصحيح .. ويجب ألا تتعدى الكمية الموصوفة الكميات الواردة بالجدول المراقبة .

مادة ١٢ - علي المؤسسات الصيدلانية عند استلام هذه الأصناف من الشركة المصرية لتجارة الأدوية أن تقدم طلبا مختوما بخاتم الصيدلية (سبوم) موقعا عليه من مدير الصيدلية ويقوم فرع الشركة المذكورة بتحرير فاتورة بيع بالأجل ويحظر البيع نقدا وعلى الصيدلية عند استلام هذه الأصناف اعتماد صورة من فاتورة البيع يتم توقيعها من الصيدلي المدير ويتم الاحتفاظ بها بالصيدلية لمدة خمس سنوات كما يتم حفظ صورة الفاتورة المختومة بفرع الشركة لنفس المدة برفقة طلب الصرف .

مادة ١٣ - ترسل فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية كشفا شهريا بالتصرف من هذه المستحضرات الى ادارة الصيدلية بمديرية الشؤون الصحية المختصة يبين به أسماء المؤسسات الصيدلانية والمستحضرات المنصرفة كما ونوعا ووصيدا كل نوع في نهاية الشهر من كل نوع ، وترسل صورة الى الادارة المركزية للشؤون الصيدلانية للمتابعة .

مادة ١٤ - تلتزم صيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتوفير أصناف المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية .

مادة ١٥ - يراعى تطبيق أحكام هذا القرار عند تسجيل مستحضرات جديدة تحتوي على إحدى المواد المبينة بالجدول المراقبة .. ويتم إدراجها بالجدول المناسب بناء على قرار من اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية .

مادة ١٦ - على اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية مراجعة ملفات تسجيل المستحضرات المسجلة المختوية على مواد واردة بهذا القرار بما يضمن عدم اساءة استعمالها وذلك على النحو الآتي :

- أ - تعديل الكمية بالصورة السابق تسجيلها .
- ب - اضافة التحذيرات اللازمة بالنشرة أو البطاقة أو العبوة .

ج - نقل أى مادة أو مستحضر من جدول إلى آخر .
 مادة ١٧ - لا يجوز توزيع عينات طبية مجانية من المواد والمستحضرات الواردة
 الجداول المرافقة لهذا القرار ، ويتم حصر الكميات الموجودة وقت العمل بأحكام هذا القرار
 أى من المكاتب العلمية أو الشركات وتسلم الى الادارة العامة للتأمين الطبى بالوزارة .
 مادة ١٨ - يجوز بقرار من رئيس الادارة المركزية للشعون الصيدلانية بناء على عرض
 ادارة الصيدلة المختصة وقف صرف الحصة المقررة للمؤسسات الصيدلانية من المواد والأدوية
 المؤثرة على الحالة النفسية فى حالة ثبوت عدم انتظام القيد بالدختر المخصص لهذا الغرض أو فى
 حالة فقدته أو عدم الاحتفاظ به أو ضياع التذاكر المنصرفة بموجبها هذه الأدوية وذلك إلى
 حين زوال الأسباب .
 مادة ١٩ - تسرى العقوبات المنصوص عليها فى القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ على
 المخالفين لأحكام هذا القرار وتخطر النقاية المختصة بالمخالف .
 مادة ٢٠ - يلغى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المعدلة له والمكملة له والقرار
 الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .
 مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ صدوره .
 صدر فى ١٠ / ٧ / ١٩٨٥

وزير الصحة

أ . د / حلمى الحليدى

الجدول الأول

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة فى الجدول تخضع لأحكام جميع بنود القرار ولا يجوز
 أن تحصى التذاكر الطبية المنصرف بموجبها مواد ومستحضرات هذا الجدول الا على علة
 واحدة لصنف واحد من أصغر العيوات المسجلة بوزارة الصحة من صنف واحد فقط :
 (أ) المواد الأتية وكذلك المستحضرات التى تحتوى على أى مادة من هذه المواد
 بكمية تزيد عن ١٠٠ ملهجرام فى الجرعة الواحدة أو يتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد

٥ المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ،

٢,٥ ٪ .

Ethyl Morphine

١ - ٣ ايثيل مورفين

Ethyl Morphine as dionin

ايثيل مورفين - مثل ديونين

٢ - ٦ استيوكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٤,٥ - أبوكسى - مورفينان - استيل داي هيدروكوداين .

6 - Acetoxy - 3 - methoxy - N - methyl - 4.5 - epoxy - morphinan - Acetyl dihydrosodien . -

٣ - ٦ هيدروكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٤,٥ - أبوكسى - مورفينان - (داي هيدروكوداين) .

6 - Hydroxy - 3 - Methoxy - N - methyl - 4.5 epoxy - morphinan Dihydro codein.

Morpholinyl ethyl morphine

٤ - مورفولينيل ايثيل مورفين

- pholcodin as Necodin

فولكودين - مثل نيكودين

3 - Methyl morphine Codein

٥ - ٣ - ميثيل مورفين كوداين

N - Eomothyn codein (Norcodein)

٦ - ن - ديمثيل موداين

(نوركودين)

6 - Nicotinyl dihydrocodein

٧ - ٦ - نيكوتينيل ثنائي ايدروكوداين

(Nicodicodein)

(نيكوكوداي كوداين)

6 - Nicotinylcodein (Nicocodein)

٨ - ٦ نيكوتينيل

نيكوكودين

وأملاحها ونظائرها .

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التى تحتوى على أكثر من ١٠٠ مليجرام بالجرعة الواحدة مع وجود ما يساويها على الأقل من مادة الميثيل سيليلوز .

ن - (١ - ميثيل - ٢ - بيريدين نو ايثيل) - ٥ - ٣ - بيريديل يو تاميد برويرام مثل الجيريل

N - (1 - methyl - 2 - piperidinoethyl) - N - 2 - pyridylpro-
pronamide proiram as Algeril

(ج) للمواد الآتية ومستحضراتها بأى نسبة كانت ما عدا المستحضرات الصيدلانية الواردة
فى الجدول الثالث من هذا القرار .

١ - ٣ - ميثيل - ٢ - فينيل مورفولين .

3 - Methyl - 2 - phenylmorpholine

Phonmertazine as Obosan

(فينمترازين) مثل ابوزان

٢ - (+) - ٣,٤ - داي ميثيل - ٢ - فينيل مورفولين .

(+) 3,4 - dimyethyl - 2 - pheniyilmorpholine
phendimetrazine.

فيند يمترازين .

a - a dimetny phencthyl

٣ - X - داي ميثيل فينيل ايثيل امين

amine phentormine as mirapront

مثل ميرابرون

٤ - ٥ - (ب - كلوروفينيل) - ٢ - ٥ - داي هيدرو - ٣ - ه . اميلازو

(١,٢ - X - ايزندول - ٥ - اول .

مازندول . مثل تيروناك .

5 - (P - chlorphenyl) - 2.5 - dihydro - 3 - imibazo (2,1 - a
) isoindol - 5 - ol mazindol as teronac

٥ - ٥ - ايثيل - ٥ - (١ - ميثيل بوتيل) حمض باريتيوريك بتوبارميتال

5 - ethyl - 5 - (a - methyl)barbituric acid pntobarbital

١ - ١ - (١ - فينيل سيكلو هيكسيل) بيريدين .

1 - (1 - phenylcyclohexyl) piperidine

فسيكليدين

pheneceyclidine

٧ - ٥ - ٥ - (١ - سيكلو هيكسين - ١ - يل) - ٥ - ايثيل حمض باريتيوريك

« المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية »

ميكلورباريتال مثل فانودرو - فالامين .

5 - 5 - (cylohexene - lyl) - 5 ethyl barbituric acid
Cyclobarbital as phanodoorm, valamin

٨ - (ثنائي ايثيل امينو) - بروبيوفيتون .

2 - (diethylamino) proiophenone امفيجرامون مثل ايسيت
Amphepramon as spisat

٩ - ٥ - اليل - ٥ - (١ - ميثيل بيوتيل) حمض

باربيتوريك سيكو باريتال

††† 5 - Allyl - 5 - (1 - methyl) barbituric acid secoborbital
١٠ - ٥ - بنزيل - ب X - داي ميثيل ايثيل فينا ثيلامين بنزفثامين

N - benzyl - na dimethylphenethylamine benzphotamine

١١ - X - (+) - ٤ - داي ميثيل - امينو - ٢١ - داي فينيل - ٣ - ميثيل - ٢ - بيتانيل

بروبيونيت

ديكستروبروبوكسيفين مثل الحافان - دولوكسين - داي انتالفيك - بروبو كسين

X - (+) - 4 - dimethylamino - 1,2 - diphenyl - 3 - methyl - 2 -
butanyl propionate dextropropoxyphene as algaphan, dolox-
an, diantalivc, propoxin

١٢ - ٥ - (و - فلورو فينيل - ٣١ - داي هيدرو - ١ - ميثيل - ٧ - نيترو - ٢ - ه - ١٥ -
بنزوديازيبين - ٢ - لون .

فلونتر ازيما مثل روهينول

5 - (o - fluoropheny) - 1,3 - dihydro - 1- methyl 7 nitro 2 H
- 1,4 qenzodiazepine - 2 one flunitrazepam as rohypol.

١٣ - ٣١ - داي هيدرو - ٧ - نيترو - ٥ - فينيل - ٢ - ه - ١٤ - بنزوديازيبين - ٢ - اوننترازيبام
مثل موجدون .

1 - 3 - Dihydro - 7 - nitro - phenyl - 2 H - 1,4 - benzodiazep-
pine - 2 - one nitrazepam as mogadon.

(د) المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على أكثر من ٢٠٠ ملجرام (مائتا ملجرام) في الجرعة

الواحدة من مادة :

٢ - ميثيل بروبيل - ٣ اربو بروباندول داي كاربامات .

(مبروبامات) مثل كويتان وترانكيلان وبرترانكيل

2 - Methyl - propyl - 1,3 - propandiol dicarbamate meproba-
mate as quitan, tranqiuilan, perteraquil

(هـ) للمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على أكثر من ٧٠ ملجرام في الجرعة الواحدة من مادة :

• - الليل - • - ايزوبوتيل حمض باربيتوريك

بيوتالبيتال 5 - allyl - 5 - isobutyl barbituric acid butalbital.

(ز) كذلك المواد والمستحضرات الصيدلانية الآتية بأشكالها الصيدلانية المختلفة مالم ينص على تحديد

شكل صيدلي بملائه :

Tr . opii camphorata

صبغة الكافور المركبة

Dover 's powder

مسحوق دوفر

chlordin

نقط كلورودين

Alphacamphine

الفاكامفين

Diocamphine

ديوكامفين

Neocodin

نيو كودين

Pracodin

باراكودين

Codinal

كودينال

Codinal aphedrine

كودينال افيدرين

Codien phosphate tab

أقراص كودين فوسفات

Broncholase tab

أقراص برونكسولاز

Codipront caps

كبسولات كوديبرون

Vesparax

فسباراكس

Lemonal

ليمونال

Salmonal

سالمونال

« المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية »

Phenobarbiton 0,1 gm	فينوباربيتون ١ر. جرام
Barbi 2	باربي ٢
Dormil	دور ميل
Serpatonil	سرباتونيل
Plimazin	بليمازين
Satdol vial	فيال ستادول
Reactivan	رياكثيفان
Paracodin ret caps.	كبسولات بارامودين ريتارد

الجدول الثاني

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد الواردة في هذا الجدول ومستحضراتها بأى نسبة كانت يسمح بوصفها وصرفها فى حدود علاج شهر واحد وبعد أقصى صنفان فقط فى التذكرة الطبية الواحدة .

- جميع مشتقات الديازيبام (بنزوديازيبينز) .

١ - ٨ كلورو - ١ - ميثيل - ٦ - فينيل - ٤ - هـ . س . ترايازولو

(٤٣ - أ) (١٤) بنزوديازيبين - ميرازولام .

8 - Chloro - 1 - methyl - 6 - phenyl - 4 H - S - triazolo(4,3 -
a) (1,4) bezodiazopine alprazolam

٢ - ٧ - برومو - ٣ - ١ - داي هيدرو - ٥ - (٢ - بيريديل) - ٢ - هـ - ١ - ٤ بنزوديازيبين - ٢ - أون
برومازيپام مثل ليكوتانيل .

7 - bromo - 1,3 - dihydro - 5 - (2 - pyridyl) - 2 H 1,4 ben-
zodiazepine - 2 - one bromazepam as lexotanil

٣ - ٧ - كلورو - ٣ - ١ - داي هيدرو - ٣ - هيدروكسى - ١ - ميثيل - ٥ - فينيل - ٢ - هـ -
١ - ٤ بنزوديازيبين - ٢ - أون - داي ميثيل كاربمات (استر) كامازيبام

7Chloro - 1,3 - dihydro - 3 - hydroxy - 1 - methyl - 5 phenyl
- 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one - dimethyl carbamat
(oster) camazepam

٤ - ٧ - كلورو - ٢ - (ميثيل امينو) - ٥ - فينيل - ٣ - هـ - ١ - ٤ بنزوديازيبين - ٤ - أكسيد
كلوريديتريوم مثل ليبريوم - ليبران - ليبرتان .

7 - Chloro - 2 - (methylamine) - 5 - phenyl - 3H - 1,4 - ben-
zodiazepine - 4 - oxide chlridiaxepoxide as libran,
librium,libertan

٥ - ٧ - كلورو - ١ - ميثيل - ٥ - فينيل - ١ - هـ - ١ - ٥ بنزوديازيبين - ٢ - ٤ (٣ - هـ - ٥ - هـ)
دايون كلوبازام مثل فيروزيوم .

• المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية •

7 - Chloro - 1 - methyl - 5 - phenyl - 1H - 1,5 - benzodiazepine - 2,4 (3H,5H) - dione clobazam as fresium

٦ - ٧ - كلورو - ٣,٢ داي هيدرو - ٢ - ايسو - ٥ - فينيل - ١ هـ - (١٤) (بنزوديازيبين - ٣ كلورو) كاربو كسيليك اسيد كلورازيبات مثل ترانكسين .

7 - Chloro - 2,3 - dihydro - 2 - oxo - 5 - phenyl - 1 H 1,4' - benzodiazepine - 3 - carboxylic acid clorazenate as tranexene.

٧ - ٥ (و - كلورو فينيل) ٧ اثيل - ٣,٢ داي هيدرو - امثيل - ٢ هـ - ثينو - - (٣,٢ اي) ١٤,١ ديازيبين - ٣ اون .

كلوتيازيبام

5 - (0 - chlorophenyl) - 7 - ethyl - 1,3 dihydro - methyl 2H - thiene (2,3 - e) - diazepine - 2 - one
Clotiazepam

٨ - ١٠ - كلورو - ١١ ب (و - كلورو فينيل) - ٢,٣ و ١١,٧ ب - هرا هيدرو - اكرازولو (٣,٣ د -) (١٤) بنزوديازيبين - ٦ (٥ هـ) لوئو

كلوكازولام

10 - Chloro - 11 b (0 - chlorophenyl) - 2,4,7,11b - tetrahydro - oxazolo (3,2 - d) (1,4) benzodiazepine - 6 - (5H) - one
Clloxazolam

٩ - ٧ كلورو - ٥ (و - كلورو فينيل) ٣,٢ داي هيدرو - ٢ هـ - (١٤) بنزوديازيبين ٢ اون .

ديلورازيبام

7 - Chloro - 5 - (0 - chlorophenyl) - 1,3 - dihydro - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one delorazepam.

١٠ - ٧ كلورو ٣,٢ داي هيدرو - ١ - امثيل - ٥ - فيل - ٢ هـ - ١٤,١ ديازيبين ٢ اون ديازيبام مثل فاليم - سستوليد - سيدوكسين - فالتيل - كاليم - ديازيبام .

7 - Chloro - 1,3 - dihydro - 1 - methyl - 5 - phenyl 2H 1,4 - benzodiazepine - 2 one diazepam as valium, stesolid, seduxin, seduxin, valinil, calium, diazepam

١١ - ٨ - كلورو - ٦ فينيل - ٤ هـ - ك - ترايا زولو (٤ - ٣ - أ) (١٤) بنزوديازيبين استازولام

8 - Chloro - 6 - phenyl - 4 H - s - triazolo (4,3 - a)
(1,4)benzodiazepine estazolam

ایستال - ۷ - کلورو - ۵ - (۰ - فلوروفینیل) ۳،۲ - دای هیدرو - ۶ - اوكسو - ۱ - ه - ۱۴
بنزودیازپین - ۳ - کاربوکسیلات .

اییل لوفلازپام

Ethyl 7 - chloro - 5 - (0 - fluorenyl) - 2,3 - dihydro - 2 -
oxo - 1H - 1,4 - benzodiazepine - 3 - carboxylate
Ethylloflazepate.

۱۳ - ۷ - کلورو - ۵ - (۰ - فلوروفینیل) ۳،۲ - دای هیدرو - ۱ - میتیل - ۶ - ه - ۱۴
بنزودیازپین - ۲ - اون فلودیازپام .

7 - Chloro - 5 - (0 - fluorenyl) - 1,3 - dihydro - 1 - me-
thyl - 2 H - 1,4 benzodiazepine - 2 - one fludoazepam

۱۴ - ۷ - کلورو - ۱ - (۲ - دای ایستیل امینو) ایستیل - ۵ - (۰ - فلورو
فینیل) ۳،۲ - دای هیدرو - ۶ - ه - ۱۴ - بنزودیازپین - ۲ - اون

فلورازپام

7 - Chloro - 1 - (2 - diethylamino ethyl) - 5 - (0 - flu-
rophenyl) - 1,3 dihydro 2H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.
Flurazepam

۱۵ - ۷ - کلورو - ۳،۲ - دای هیدرو - ۵ - فینیل - ۱ - (۲،۲ - ترای فلوروایلیل) - ۶ - ه -
۱۴ بنزودیازپین - ۲ - اون .

هالازپام

7 - Chloro - 1,3 - dihydro - 5 - phenyl - 1 - 1 - (2,2,2-
- trifluoroethyl) - 2h - 1,4 Bezodiazepine - 2- One

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية :

Halazepam.

١٦ - ١٠ برومو - ١١ ب - (و - فلوروفينيل) - ١١ر٢ر٣ر٤ر١١ب - كترأيد رو كسازولو (٢ر٣ - ٥) (١ر٤) بتزوديازيبين - ٦
(٥٥) - لون

هالوكسازولام

10 - Bromo - 11 b - (0 - fluorophenyl) - 2,3,7,11b - tetrahydroxazolo (3,2 - d)

(1,4) - benzodiazepine - 6 (5H) - one Haloxazolam

١٧ - ١١ - كلورو - ١٢ر٨ ب - داي هيسرو - ٨.٢ داي ميثيل - ١٢ب - فينيل - ٤ هـ -
(٣ر١) - او كسازينو (٢.٣ - ٥) (٤.١) بتزوديازيبين - ٧ر٤ - (٦ هـ) - ديون .

كيتازولام

11 - Chloro - 8,12b - dihydro - 2,8 - dimethyl - 12b - phenyl - (1,3) - oxazino.

† - (3, 2 - d) (1,4) benzodiazepine - 4,7 (6H) - dione

Ketazolam

١٨ - ١٦ - (و - كلور فينيل) - ٤.٢ - داي هيسرو - ٢ - (٤ - ميثيل - ١ - بربازين - ١ - هـ)
ميثيلين (٨ - نيترو - ١ هـ - اميدازول) (٢ر١ - ١)
(٤ر١) بتزوديازيبين - ١ - اون .

لوبرازولام

6 - (0 - chlorophenyl) - 2,4 - dihydro - 2 - (4 - methyl pi-perzinyll) (methylene) - 8 - nitro - 1H - imidazo (1,2 - a)

(1,4) benzodiazepine - 1- one Loprazolam.

۱۹-۷ کلورو - ۵ - (و - کلورو فینیل) ۳۱ - دای هیدرو - ۳ - هیدروکسی - ۲ - ه -
۴۱ - بنزودیازپین - ۲ - لون . (لورازپام) مثل اتیفان .

7 - Chloro - 5 - (0 - chlorophenyl) 1,3 - dihydro - 3 - h
droxy - 2H - benzodiazepene - 2- one Lotazepam as Ativan.

۲۰-۷ کلورو - ۵ - (و - کلورو فینیل) ۳۱ - دای هیدرو - ۳ - هیدروکسی - ۱ - مینیل
۲ - ه - ۴۱ - بنزودیازپین - ۲ - لون لوزمیتازپام مثل نوکامید ولورامیت

7 - Chloro - 5 - (0 - chlorophenyl) 1,3 - dihydro - 3 - ,
hydroxy - 1 - methyl - 2H - 1,4 - benzodiazepine - 2- one
Lormetazepam as Noctamide, Loramet

۲۱-۷ کلورو - ۳۲ - دای هیدرو - ۱ - مینیل - ۵ - فینیل - ۱ - ه ۱ × ۴۱ بنزودیازپین .

میلتازپام مثل نوپروم

7 - Chloro - 2,3 - dihydro - 1 - methyl - 5 - phenyl 1H 1,4'
benzodiazepine Medazepam as Nobrium

۲۲ - ۳۱ - دای هیدرو - ۱ - مینیل - ۷ - نیترو - ۵ - فینیل - ۲ - ه ۴۱ بنزودیازپین .

نیمیتازپام .

1,3 - Dihydro - 1 - methyl - 7 - phenyl - 2H - 1,4 - ben zo-
diazepine - 2 - One Nimetazepam.

۲۳-۷ - کلورو - ۳۱ - دای هیدرو - ۵ - فینیل - ۲ - ه - ۴۱ - بنزودیازپین - ۲ -
لون .

• المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية •

نوردازيبام مثل مادار ومادار نوتى

7 - Chloro - 1,3 - Dihydro - 5 - phenyl - 2 H - 1,4 benozdiazepine - 2 - one Nordazepam as Madar , Madar notte

٢٤ - ٧ - كلورو - ٣ - ١ - داي هيدرو - ٣ - هيدروكسى - ٥ - فينيل - ٢ - هـ - ١ - ٤ - بنزوديازيبين
٢ - اون .

او كازيبام مثل سيريلاكس .

7 - Chloro - 1,3 - dihydro 3 - hydroxy - 5 - phenyl - 2 H - 1,4 benzodiazepine - 2 - one Oxazepam as Serepax

٢٥ - ١٠ - كلورو - ١١٧٣ر٢ - ب - هيدروكسى - ٢ - ميثيل ١١ - ب - فينيل او كازولو (٢٣ - ٢ -
(٤ - ١) بنزوديازيبين - ٦ (٥ - هـ) - اون .

او كازولام .

10 - Chloro - 2,3 , 7 , llb - tetrahydro - 2 - methyl - llb-phenyloxazol (3,2 - d) (1,4) benzodiazepine - 6 (5 H) - one

Oxazolam

٢٦ - ٧ - كلورو - ٣ - ١ - داي هيدرو - ٥ - فينيل - ١ - (٢ - بروميد) - ٢ - هـ - ١ - ٤ - بنزوديازيبين - ٢ - اون .

بينازيبام .

7 - Chloro - 1,3 - dihydro -5 - phenyl -1 - (2 -propenyl) - 2H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one pinazepam.

٢٧ - ٧ - كلورو - ١ - (سيكلو بروميد ميثيل) - ٣ - ١ - داي هيدرو - ٥ - فينيل - ٢ - هـ - ١ - ٤ - بنزوديازيبين - ٢ - اون .

پرازپام مثل دیمترین .

7 - Chloro - 1 - (cyclopropyl methyl) - 1,3 - dihydro
- 5 - phenyl - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.

Prazepam as Demetrin.

۲۸- ۷ کلورو - ۳ا - دای هیدرو - ۳ - هیدروکسی - ۱ - میثیل - ۵ - فینیل - ۲ ه -
۴ا - بنزودیازپین - ۲ - لون تیما زپام مثل نورمیزون ولیفا نکسول

7 - Chloro - 1,3 - dihydro - 3 - hydroxy - 1 - methyl - 5 -
phenyl - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.

Temazepam as Normison. Lovanixol .,

۲۹- ۷ کلورو - ۱۵ سیکلو هیکسان - ۱ - یل - ۳ا - دای هیدرو - ۱ - میثیل - ۲ ه -
۴ا - بنزودیازپین - ۲ - لون .

تترازپام

7 - Chloro - 5 - (cyclohexen - 1 - y 1) - 1,3 - dihyrdo
- 1 - methyl - 2 H - 1,4 - benzodiazepine - 2 - one.

Tetrazepam.

۳۰- ۸ کلورو - ۶ - (و - کلورو فینیل) - ۱ - میثیل - ۴ ه - س - تراپازولو (۳ا - ۱)
۴ا (بنزودیازپین

تراپا زولام مثل هالسیون

8 - Chloro - 6 - (o - chlorophenyl) - 1 - methyl
- 4H - S - triazolo (4,3 - a) (1,4) benzodiazepine.

Triazolam as Halion.

• المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية •

الجدول الثالث

المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة في هذا الجدول يجب أن تصرف من الصيدليات بموجب تذكرة طبية معفاة من شرط سحب التذكرة الطبية من المريض ومن الحد الأقصى للتذكرة الواحدة .

١ - كبسولات كورفاس Carovas Caps

٢ - أقراص مجرانيل Migranil Tab

٣ - لبوس كافرجوت

٤ - مادة : ٥ - (و - كلوروفينيل) - ٣١ - داي ميديرو - ٧ - نيترو - ٢ هـ - ٤١ -
بنزوديازيبين - ٢ - لون .

كلونازيبام مثل ريفوتريل - أقراص - نقط .

- (o - Chlorephenyl) - 1,3 - dihydro - 7 - nitro - 2H

- 1,4 - Benzodiazopino - 2 - one

Clonazopam as Rivotril Tab . Drops.

٥ - لبراكس أقراص .

الملاحق

- ١ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .
- ٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة .
- ٣ - المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٤ - للمذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٥ - مذكرة ايضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٦ - تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكاتب لجان الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف والدفاع والأمن القومى والصحة القومية والشؤون الصحية والبيئة والشباب عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
- ٧ - فتوى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المخدرات .
- ٨ - قرار وزير الصحة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بخصوص تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
- ٩ - قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالشروط الواجب توافرها فى المخزن والمستودع المعد للاتجار فى الجواهر المخدرة وبيانات طالب الترخيص والأوراق والرسوم المرافقة لها .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠

بإنشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس

القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ؛

وعلى اللائحة الداخلية للسجون الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ ؛

وبناء على ما اقترحه المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ؛

وبناء على ما أقره مجلس الدولة ؛

قـــــرر :

مادة ١ - تنشأ سجون خاصة لتنفيذ العقوبات المحكوم بها فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المشار إليه .

وتحدد بقرار من وزير الداخلية الجهات التى تنشأ فيها هذه السجون .

مادة ٢ - تخصص - بقرار من وزير الداخلية - بعض السجون الخاصة المشار إليها في المادة السابقة أو أجزاء منفصلة منها ، لإيداع المحكوم عليهم في الحناية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات المشار إليه الذين تأمر المحكمة بتنفيذ العقوبة الموقعة عليهم في السجون الخاصة .

ويجوز عند الاقتضاء إيداعهم في أماكن تخصص لهم في المؤسسات العقابية الأخرى ، على أن تعزل هذه الأماكن في متنها وإدلتها عن غيرها .

مادة ٣ - فيما عدا المحكوم عليهم بعقوبة الحبس يعامل المحكوم عليهم الذين ينفلون العقوبة بالسجون الخاصة على أربع درجات هي الرابعة ، والثالثة ، والثانية ، والأولى ويبدأ تنفيذ العقوبة بالدرجة الرابعة ثم ينقل تبعاً إلى الدرجات الأعلى ومع مراعاة أحكام المادة ٤ تحدد مدة بقاء المسجون في كل درجة على النحو التالي :

(أ) المحكوم عليه بالأشغال الشاقة بنوعها :

ربع مدة العقوبة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أيهما أقل .

(ب) المحكوم عليه بالسجن :

ربع مدة العقوبة المحكومة بها أو ستين أيهما أقل .

مادة ٤ - تشكل لجنة في كل سجن خاص برئاسة مديره أو من يقوم مقامه وعضوية كل من الطبيب والأخصائي الاجتماعي للسجن وأخصائي نفسي وتخصص بما يأتي :

أولاً - نقل المحكوم عليه من درجة معاملة إلى درجة أعلى على النحو الآتي :

(أ) قبل استيفائه مدة بقاءه في الدرجة بمراعاة سنة أو لظروفه الصحية بناء على ما يقترح طبيب السجن .

(ب) بعد فوات نصف المدة المقررة له في درجة معاملة إذا كان حسن السير والسلوك ، ويجوز في هذه الحالة إعادة المحكوم عليه إلى درجته السابقة لاستكمال مدته فيها إذا خالف ،

اللوائح أو التعليمات .

ثانياً _ إعفاء المحكوم عليه من العمل لظروفه الصحية وذلك بناء على ما يوصى به طبيب السجن .

وللنائب العام أو من يفوضه من أعضاء النيابة العامة من درجة محام عام على الأقل مراجعة أعمال هذه اللجنة وإنهاء أو تعديل قراراتها دون أن يخل هذا بحق مدير مصلحة السجن في إلغاء أو تعديل قرارات اللجنة المشار إليها ، مالم يصدر قرار في هذا الشأن من النائب العام أو من يفوضه .

مادة ٥ _ لا يجوز السماح بزيارة المحكوم عليه في السجن ، قبل مضي ستة أشهر من بدء التنفيذ أو مضي نصف المدة المحكوم بها عليه أيهما أقل ، إلا بموافقة لجنة إدارة السجن .

مادة ٦ _ يوقع الكشف الطبي وتجرى التحاليل الطبية اللازمة للتحقق من عدم تناول أى من المحكوم عليهم للمودعين لأية مادة مخدرة وذلك بصفة دورية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

وإذا ثبت من الكشف الطبي أو التحاليل تعاطى السجين لأية مادة مخدرة تعين على مدير السجن تحرير محضر بالواقعة ورفع الأمر إلى النيابة العامة .

مادة ٧ _ تصدر اللائحة الداخلية للسجون الخاصة بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل وبعد موافقة النائب العام وأخذ رأى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

ويجب أن تتضمن هذه اللائحة الحدود الدنيا والقصى لمستوى ونوع المعيشة بالسجن ، ونوع الأعمال التى تفرض على المحكوم عليه ، ونظام الزيارات والمراسلات وما يماثلها ، وذلك لكل درجة من درجات المعاملة .

وتسرى أحكام اللائحة المذكورة على الأماكن المشار إليها فى المادة الثانية من هذا القرار المخصصة للمحكوم عليهم فى الحماية المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من قانون المخدرات

وتطبق عليهم فى هذه الأماكن أحكام المادتين ٥ ، ٦ من هذا القرار .

مادة ٨ - تسرى أحكام اللائحة الداخلية للسجون وغيرها من القرارات المنفذة لقانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار أو فى القرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام المادة (٧) .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ شوال سنة ١٤١٠ (٧ مايو سنة ١٩٩٠)

حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧

في شأن مكافآت ضبط الجواهر المخدرة (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها
والإتجار فيها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافآت ضبط الجواهر
المخدرة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قـــــرر :

مادة ١ - تصرف بالطرق الإدارية مكافآت لكل من وجد أو أُرشد أو ساهم أو سهل
أو اشترك في ضبط جواهر مخدرة بالنفقات الآتية :

(أولا) الجواهر المخدرة المنصوص عليها في البندين ١ ، ١٢ من الجدول رقم
(١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(٥) الجريدة الرسمية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٣٧ .

مليم	جنيه	
٦٠٠	—	عن كل جرام من العشرة جرائم الأولى .
٤٥٠	—	عن كل جرام من التسعين جرما التالية .
١٥٠	—	عن كل جرام من التسعمائة جرائم التالية .
٠٦٠	—	عن كل جرام من التسعة كيلو جرائم التالية (٥) .
٣٠	—	عن كل كيلو جرام بعد ذلك .

وذلك كله بشرط ألا يقل نصيب الضابطون عن جنهين ولا يزيد مجموع المكافأة عن ثلاثة آلاف جنيه في القضية الواحدة .

(ثانيا) الجواهر المشفرة الأخرى :

مليم	جنيه	
٣	—	عن كل جرام من الـ ٢٠ جرام الأولى .
١ ٥٠٠	—	عن كل جرام يزيد على الـ ٢٠ جرام الأولى حتى ١٠٠ جرام
٧٥٠	—	عن كل جرام يزيد على المائة جرام الأولى لغاية كيلو جرام واحد .

— ١٥٠ عن كل كيلو جرام يزيد على الكيلو جرام الأولى .
وذلك كله بشرط ألا يجاوز مجموع المكافأة في القضية الواحدة ثلاثة آلاف جنيه .

(٥) العبارة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤١

(ثالثا) زراعة النباتات الواردة بالجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه :

ملهم جنيه

١٠	—	عن كل ١٠٠ متر مربع مزروعة أو جزء منها الى الـ ٤٠٠٠ متر الأولى أما اذا ضبطت شجيرات متفرقة بين زراعات
		لدى زارع واحد ، تجمع الشجيرات وتحسب المساحة على أساس أن كل ١٠٠ متر تستوعب ٣٥٠ شجرة .
١٠	—	عن كل ١٠٠٠ متر مربع بعد الـ ٤٠٠٠ متر الأولى الى الـ ٤٠٠٠٠ متر التالية .

• — عن كل ألف متر تزيد على ذلك .

(رابعا) نبات الحشيش الجاف أو المعجون بالماء أو بأى مادة أخرى المعروفة باسم الفولقة أو بأى اسم آخر وكذلك رؤوس الحشيش الجاف المجرححة والتي يمكن استخلاصها منها بواسطة غليها فى الماء أو بأى طريقة أخرى :

ملهم جنيه

٢٠٠	—	عن كل جرام من الـ ١٠٠ جرام الأولى .
٥٠	—	عن كل جرام من الـ ٩٠٠ جرام التالية .
١٠	—	عن كل كيلو جرام من الـ ٩ كيلو جرامات التالية .
•	—	عن كل كيلو جرام يزيد عن ذلك .

وذلك كله بشرط الا يجاوز مجموع المكافأة فى القضية الواحدة (ألف جنيه) .

(خامسا) المواد المخدرة السائلة :

يحسب الستمحتر المكعب من هذه المواد على أساس أنه يساوى فى الوزن جراما واحدا ، وتصرف مكافآت ضبط هذه المواد جميعها بذات الفئات المقررة فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ - يكون تقسيم مبالغ المكافأة بين المرشدين والضابطون بالنسب الآتية :

١٠ ٪ لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠ ٪ للمرشدين - ٤٠ ٪ للضابطون .

وفي حالة عدم وجود إرشاد يضاف (١٠ ٪) من نصيب الإرشاد الى نسب الضابطون ويضاف الباقي (٤٠ ٪) لحساب الأمانات تحت الأمر .

وبذلك تكون نسب التوزيع كالآتي :

٥٠ ٪ لحساب الأمانات تحت الأمر - ٥٠ ٪ للضابطون .

وتصرف للضابطون نصف قيمة المكافأة المستحقة فور الضبط ، أما النصف الباقي فيصرف لهم بعد صدور حكم نهائي في القضية بالادانة ، فاذا حفظت القضية أو قضى فيها بالبراءة فلا يصرف لهم هذا النصف الباقي وتضاف قيمته نهائيا لحساب الأمانات تحت الأمر .

أما مكافآت المرشدين فتصرف لهم بالكامل بمجرد ثبوت أن المضبوطات من المواد المخدرة بغض النظر عن الفصل في القضايا .

مادة ٣ - توزع المبالغ المستحقة للضابطون بالحصص الآتية :

أربع حصص للضابط من أي رتبة .

ثلاث حصص للأمين أو المساعد .

حصتان للصف والجنود المكلفين بالبحث والمكافحة .

حصاة للصف والجنود النظاميين .

وتصرف للعاملين المدنيين الذين قد يشتركون في الضبط ذات الحصص المقررة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسمة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٩٧ (٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٧) .

**المذكرة الايضاحية للقرار بقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .**

شغلت آفة الادمان على المخدرات والاتجار فيها بال ولاية الأمور أمدا طويلا ، لما تجره من تدهور فى الصحة العامة والأخلاق ، وتسطيل القوى البشرية فى الوطن ، فأصبح تهريبها داخل البلاد سلاحا يلجأ اليه العدو لتحطيم القوى العاملة فيها .

ونظرا لتقسام الوحدة بين (مصر وسوريا) ، ومتاخمة الاقليم السورى لاسرائيل واشتراكه فى الحدود مع بعض الدول المصدرة للمخدرات ، فقد رعى أنه من الضرورى وضع قانون موحد فى الاقليمين المصرى والسورى يهدف الى مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، بما يكفل زجر الجناة وردع كل من يسير فى طريقهم واتاحة الفرصة للمدمن للشفاء من مرضه ، وحماية رجال السلطة للكلفين بتطبيق هذا القانون وتوفير الضمانات الكافية لهم ، لأداء مهمتهم على غير وجه وتسهيل القبض على عصابات مهربي المخدرات وتجارها .

وقد أتجهت بذلك الفرصة لتعديل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعمول به فى الاقليم المصرى بما يتفق والأهداف التى رعى اليها فى الوقت نفسه معالجة ما كشف عنه التطبيق العملى له من قصور ، وقد أبقى المشروع على كثير من أحكام هذا المرسوم بقانون ، وتناول التعديل بعض مواده على النحو التالى :

١ - عدلت المادة ٧ إذ أضيف اليها بعض الجرائم التى تدل على أن مرتكبها لا يؤمن على الاتجار فى الجواهر المخدرة ، وروى فى ذلك الجرائم التى نص عليها قانون العقوبات السورى - والتي تقابل الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة .

٢ - كما عدلت المادة ٨ بحيث يمكن تطبيقها على الاقليم السورى بالجهات المماثلة للتقسيم الادارى فى الاقليم المصرى .

٣ - رعى على سبيل التيسير على الصيادلة فى أداء مهمتهم الاكتفاء منهم بتقديم

كشف تفصيلي عن الولاد والمصرف والباقي من الجواهر المهدرة مرتين كل عام شهري يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) بدلا من أربع مرات مع المساح للمهلة خمسة عشر يوما ، الأولى من الشهر الواجب لرسال الكشف خلاله بدلا من الأسبوع الأول . كما كان مقررا في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

٤ - واخطط المشروع عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها تبعا لخطورة الجاني ودرجة الية ومدى تردده في هوة الاجرام ، فنصت المادة ٣٣ على عقوبة الأفعال الشاقة المؤبدة لمن صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ ، وكلما لمن أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا ، وكان ذلك بقصد الاتجار .

ونصت المادة ٣٤ على عقوبة الأفعال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لفئة أقل خطورة من لفئة المشار إليها في المادة السابقة ، وهي فئة للتجدين في المواد المهدرة وزارعي النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) والتجدين فيها ، وكلما من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معية وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض ومن أذروا أو أعدوا أو حياوا مكانا لتسليط المهدرات .

وأخيرا تعرضت المادة ٣٥ إلى حالة تقديم جواهر مخدرة للتسليط بخير مقابل أو تسهيل تعاملها ، وقررت لها عقوبة أعنف نوعا ، وهي عقوبة الأفعال الشاقة المؤقتة .

ولذا وقد نص في الفقرة الأخيرة لكل من هذه اللوات الثلاث على تشديد العقوبة في حالة المورد أو اذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المتورط بهم مكافحة المواد المهدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يكون لهم صلة بهذه المواد من أى نوع كان .

٥ - ونظرا إلى خطورة فئة اللجنة المشار اليهم في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ ، فقد رُمي أن ينص في المادة ٣٦ على عدم جوار تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري أو المادة

٢٤٣ من قانون العقوبات السوري على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيها .

٦ - ونص في المادة ٣٧ على استعمال الرأفة مع المجرم بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وجعلت العقوبة السجن أو الغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه مصرى أو من خمسة آلاف ليرة الى ثلاثين ألف ليرة سورية ، مع النص على حد أدنى لعقوبة الحبس فى حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات مصرى أو المادة ٢٤٣ عقوبات سورى ، هو الحبس لمدة ستة أشهر - وقد روى فى توقيع الغرامة عليه ردع أشاله بجعلهم أمام خطر فقد أموالهم فضلا عن إبداعهم فى السجن لملهم يثرون الى رسلهم فيحرصون على عدم تعاطي المخدرات .

وأعلا بوجاهات الأمم المتحدة وأسوة بما هو متبع فى بعض البلاد المتقدمة ، وعطفا على مرضى الايمان على المواد المخدرة والعمل على علاجهم من هذا الداء ، استحدثت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ونص على جواز أن تأمر المحكمة بالإداع من ثبوت ادمائه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها ، وذلك بدلا من العقوبة المقررة لجريمته ، كما رعى تشجيعا للمسلمين على الاكبال على هذا العلاج عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عليه اذا ما تقدم من تلقاء نفسه للعلاج بالمصحة .

ولما كان من دخل المصحة وعاد بعد مغروجه منها الى استعمال المخدرات قبل انقضاء خمس سنوات على ذلك أو من دخلها أكثر من مرة هو فى غالب الأمر شخص لم يجد العلاج معه فقد نص على أنه فى هذه الحالة لا يجوز أن يودع المصحة ثانية .

٧ - واستحدثت المشروع فى المادة ٣٨ نصا جديدا يتناول عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى . وذلك حتى يحيط القانون بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملا . وقد بقلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب .

٨ - كما استحدثت المشروع في المادة ٣٩ نصا يعاقب بالحبس كل من ضبط في مكان أعد أو هي لتعاطي المخدرات وكان يجرى فيها تعاطيها مع علمه بذلك . ذلك أن هؤلاء الأشخاص وأن لم يثبت تعاطيهم المخدرات إلا أن وجودهم في مثل هذه الأماكن التي يجرى فيها تعاطيها يرميهم لذلك رضى وضع عقوبة مخففة لها حتى يحجموا عن ارتيادها أو التواجد فيها .

ونظرا لأن الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع من أعد أو هي المكان الذي يجرى فيه تعاطي المخدرات قد تضطربهم حيلة القربى الى التواجد فيه دون رغبة في مشاركة الحاضرين أئمتهم ، فقد رضى النص على أعفائهم من حكم هذه المادة .

٩ - ولضمان سلامة تطبيق القانون ، وحماية لرجال السلطة القائمين على تنفيذه ، لما لوحظ من تعرضهم للخطر أثناء القيام بواجبهم في ضبط جرائم المخدرات ، رضى تشديد العقوبة على كل من يتعدى عليهم أو يقاومهم بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، فنصت المادة ٤٠ على عقوبة السجن لمجرد التعدي وعلى عقوبة الأفسغال الشاقة المؤقتة اذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو جرح تشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وعلى عقوبة الأفسغال الشاقة المؤبدة اذا أفضى الضرب أو الجرح للذكور الى الوفاة ، ونصت المادة ٤١ على عقوبة الأعدام في حالة القتل العمد . كما حرص المشروع على تشديد العقوبة اذا وقعت جريمة التعدي البسيط أو التعدي الذي تشأ عنه عاهة مستديمة من أحد رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن وهو ما قد يحدث بسبب محاولته تمكين اللجنة من الفرار وكلنا اذا كان الجاني يحمل سلاحا .

١٠ - وأضاف المشروع في المادة ٤٥ تعديلا يقضى بأن يرد الاخلاق في جميع المحال غير المسكونة أو المعدة للسكنى بدلا من قصره على المحال التي يدخلها الجمهور ، كما كان الحال في المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ حتى تشمل جميع المحال الخاصة كالمخازن التي لا يرتادها الجمهور ولا تعد للسكنى .

١١ - واستعملت المادة ٤٨ حكما جديدا بقصد تسهيل القبض على مهربى المخدرات ورغبة فى الكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى هذا القانون فنص على أنه يحق من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بالإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة .

١٢ - نصت المادة ٤٦ على عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ لمن سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ذلك أن مثل هذا الشخص الذى يعود الى مخالفة هذا القانون بأية صورة كانت لا يستأهل أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالعقوبة عليه .

١٣ - وأتممنا جمع المشروع فى الجدول المرفقة أنواع الجواهر المخدرة المحظورة حيازتها أو احرازها على أى وجه كان الا فى الأحوال والشروط التى نص عليها . وخول فى المادة ٣٢ - للوزير المخصص أن يعدل فيها بالحدف أو الاضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

ويتشرف وزير الداخلية ، بعرض مشروع هذا القانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الداخلية (المذكرى)

المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

تقوم مشكلة المهدرات أساسا على جلبها من الخارج ويزداد نشاط المهربين فى المناطق الساحلية الصحراوية مثل المناطق الواقعة فى محافظات سيناء والبحر الأحمر والسويس وبور سعيد والاسماعيلية ودمياط والدقهلية والاسكندرية ومطروح وكفر الشيخ ، وقرب هذه المحافظات من الدول المنتجة للمواد المهدرة يساعد المهربين على الاتصال بشبكات التهريب المنتشرة بتلك الدول ، كما أن درايتهم بدروب المناطق الصحراوية ومسالكتها تسهل لهم الهرب من القوات المكافحة واختيار الأماكن المحصنة طبيعيا للاعتداء منها على أفراد القوة أثناء عمليات الطاردة ومن هذه المحافظات تنسرب المهدرات الى داخل البلاد .

وقد نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المهدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على عقوبة الأفعال الشاقة المؤبدة والغرامة للجرائم الجلب والتصدير والاتاج على النحو الوارد بها ، كما حددت للمادتين ٤٠ ، ٤١ العقوبات الخاصة بالجرائم التى تقع على الموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكامه أثناء أو بسبب تأدية وظيفتهم .

وقد ظهر من التطبيق العملى لهذا القانون أن العقوبات المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ منه لم تردع مهربى المواد المهدرة ، فمكاسبهم الباهظة التى يحققونها من تهريب المهدرات والاتجار فيها تجعلهم يستهينون بمصلحة الوطن وأرواح جنوده المنوط بهم حماية أمنه فى الخارج والداخل وهم فى سبيل تحقيق هذه المكاسب يستخفون بالعقوبات المفيدة للحرية التى نصت عليها هذه المواد .

لذلك رأت وزارة الداخلية تعديل القانون المذكور بإضافة مادة جديدة برقم ٣٨ مكررا تقضى بعقوبة الاعدام لكل من ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥ ، ٣٨ سائلة الذكر اذا وقعت الجريمة فى احدى المناطق التى يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحرية وهى المناطق الساحلية والصحراوية وغير الآهلة بالسكان التى يسهل منها تهريب المهدرات على أن ينشر هذا القرار بصفته مكملا للقانون

فى الجريدة الرسمية ويحل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ هذا النشر ، كما رعى تعديل المادة ٤٠ بتشديد العقوبات الواردة بها وهى الخاصة بجرائم الاعتداء على أفراد القوة المنوط بهم تنفيذ أحكام القانون والتى تستل إلى عقوبة الاعدام اذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه فى هذه المادة إلى الموت . وذلك بما يتناسب مع جسامة هذه الجرائم وبما يكفل فى ذات الوقت حماية هؤلاء الأفراد من اعتداء المهربين ؛ حتى يمكن تطهير الوطن من أخطر ما يهدد كيانه ويوق تقدمه .

وتشرف وزارة الداخلية بعرض القانون المرافق مفرغا فى الصيغة القانونية التى وافق عليها مجلس الدولة بكتابة رقم - للورخ / / ١٩٦٦ على مجلس الوزراء .

رجاء استصدار القرار الجمهورى بإحالة إلى مجلس الأمة ،

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

مذكرة ايضاحية

للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

تفاقت مشكلة المخدرات في السنوات الأخيرة ، على المستويين الدولي والمحلي ، تفاقما خطيرا ، حيث اتحمت مبادئها ترويجا واتجاراً وتهدد قواعد عديدة كان من أبرزها المصائب الدولية القائمة على شبكات محكمة التنظيم ، مزودة بامكانيات مادية هائلة ، مكتسها من اغتراق البلاد بأنواع من هذه المخدرات ، بالفسر انتشارها آثاره المدمرة على المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاعات هامة من أفراد الشعب ، بحيث أصبحت مجابهة هذه الموجة التخريبية منسوبة بملها واجب المحافظة على قيم وطاقات شعب يتطلع الي البناء والتطور وواجب حفظ قدرات وحيوية شبابيه ، وهم دعامة هذا البناء ، من أنظر أشكال الدمار الانساني . واذا كانت هذه المجابهة تسمع لتشمل جهودا في مبادئ شتى منها الثقافي والديني والتعليمي والاقتصادي والصحي والأمني ، فانه يبنى التشريع ميدانا من أهم ميادين هذه المجابهة ، حيث يقوم تأميم الأعمال المتصلة بهذا النشاط والمقاب عليها ، بدوره كقوة الردع الأساسية في درء هذا الخطر .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق ، ليرد كتعديل على أحكام القانون القائم رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وكانت المحاور التي قادت عملية التعديل هي :

أولا : تأميم أعمال لم يكن يتناولها القانون القائم بالتأميم ، واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الاغلظ .

ثانيا : تشديد العقوبات في مختلف الجرائم المعاقب عليها في القانون ، سواء ، بتقرير

عقوبة الاعدام لأفعال لم يكن معاقبا عليها بالاعدام ، أو تشديد العقوبات المقيدة للحرية ، أو زيادة العقوبات المالية أو امتداد المصادرة لتشمل الأرض التي زرعت بالنباتات المخدرة .

ثالثا : وضع تنظيم متكامل لعلاج المدمنين وتهيئة المناخ للمتعاطين للجواهر المخدرة للاقلاع عن التعاطي ، وذلك في نظرة علمية تقوم على مجابهة الظاهرة طبييا ثم التحقق في أسبابها نفسيا ، وتبنيها اجتماعيا حتى يتحقق الشفاء الذي يعمد للمجتمع من يتعرض لهذا الداء الويل انسانا سليما ، ومواطننا صالحا .

ومن جهة أخرى تشديد العقوبة على من يعود للتعاطي بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة المقيدة للحرية مع رفع حددها الأدنى - ليتحقق التوازن المطلوب بين فلسفة معالجة المدمن كمرضى عند الحكم عليه للمرة الأولى ومقتضيات الردع بشقيه الخاص والعام لمن سبق الحكم عليه .

١ - ففي مجال تأثيم أفعال لم يكن معاقبا عليها من قبل ، أتم مشروع القانون الأفعال المتعلقة بتأليف عصابة ولو في الخارج ، أو ادارتها أو التداخل في ادارتها أو في تنظيمها أو الانضمام اليها أو الاشتراك فيها ، وكان من أغراض هذا التشكيل المعصاي أن يقوم داخل البلاد بالاتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣٣) من القانون وهي جرائم جلب وتصدير وإنتاج واستخراج وفصل وصنع الجواهر المخدرة وزراعة النباتات التي تستخرج منها هذه الجواهر وتصدير وجلب وحيازة واحراز وشراء وبيع وتسليم ونقل أى من هذه النباتات أو بدورها .

وقد راعى المشروع في ذلك انتقال الثقل في هذا المجال من دائرة النشاط الفردي الى دائرة المنظمات الاجرامية التي تمتد شبكاتها في معظم الأحوال الى عديد من الدول ، فجعل تأليفها والانضمام اليها بأية صورة من الصور التي عندها النص ولو في خارج البلاد ، هو محل التأثيم طالما كان من أغراضها ممارسة أى من الأنشطة الاجرامية التي أوردتها المشروع ، داخل البلاد .

٢ - وفى تقدير من المشروع لخطورة بروز ظاهرة زراعة النباتات المخدرة ، فقد جعل موضع التأنيم على صورها المتعددة ، ضمن الجرائم التى أوردتها حكم المادة (٣٣) من القانون وحى الجرائم المعاقب على ممارستها بالأعظم والغرامة - فضلا عن استحداث عقوبة مصادرة الأرض التى زرعت بالنباتات المخدرة .

٣ - وفى مجال استحداث ظروف مشددة ، يترتب على توافر أحدها تقرير العقوبة الاغلظ ، أوردت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ بياناً بهذه الظروف التى استهدفت فى مجموعها حماية الشباب ومختلف التجمعات ، من هذا الخطر ، والضرب على أهدى من تتوافر لهم سلطات أو تقوم فى شأنهم أوضاع ، بسبب صفاتهم ، فيستغلون هذه الصفات فى سبيل ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومواجهة جسامه عطر بعض الجواهر المخدرة كالهروين أو الكوكايين وهو ما اقتضى تقسيم الجندول رقم (١) للملحق الى قسمين الفرد أو لهما لهذه الجواهر .

٤ - اما فى مجال تشديد العقوبات فقد صارت عقوبة الاعدام هى العقوبة المقررة للجرائم المتعلقة بزراعة النباتات ، وللجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ اذا توافر فى شأن مرتكبها ظرف من الظروف المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة . وكذلك حددت العقوبات المشددة للحرية فى مواضع عدة من القانون ، وزيدت الغرامة على نحو يتناسب وما يستهدف الجناة فى هذه الجرائم ، تحقيقه من ربح حرام .

٥ - وعلى صعيد آخر ، أولى المشروع عناية خاصة بعلاج الممننين ومن فى حكمهم تشجيعهم على التقدم للعلاج ومكن توفيرهم من طلب علاجهم وأوجب لتحقيق هذه الغاية انشاء دور للعلاج بجانب المصحات وجعل للمحكمة الجمار بين بنائى متصددة لمجابهة مقتضيات الحال واستهدف تدعيم اختصاصات لجان بحث حالة المدوعين بالمصحة وتمتددا ، وجعل العلاج شاملا الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية وأحاط المعلومات الخاصة بالمدوعين فى المصحات والمترددين على دور العلاج ، بالسرية الكاملة ، وشمل هذه السرية بالحماية الجنائية ، وأنشأ صندوقاً يتمتع بالشخصية الاعتبارية لمكافحة وعلاج الادمان كفل

له الموارد المالية التي تمكنه من أداء المهام المنوطة به .

وعلى قاعدة من هذه الفلسفة تم إجراء التعديل الذي أحتوته ثلاث مواد .

أولا - استبدلت المادة الأولى بنصوص المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ بقرة أولى ، ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها بنصوص جديدة وذلك على النحو التالي :

المادة ٣٣ - وقد استبقت الأعدام عقوبة لمن يقارف الأفعال المبينة فيها ، ولكنها عدلت بعقوبة الفرامة بزيادة حديدها الأدنى والأقصى الى مائة ألف جنيه وخمسمائة ألف جنيه ، بعد أن كانت ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه ، وذلك في تقدير المشروع لضخامة الكسب الحرام الذي يجنيه مقارفو الأفعال المماثلة عليها في النص ، وأن ردع العقوبة المالية في شأنهم لا يحقق الا اذا أخذ في الاعتبار حجم ذلك الكسب يدفعهم الى ارتكاب هذه الجرائم .

وقد أضيف الى نص المادة ٣٣ بنشان جديدين هما ، البند (جـ) وكان من قبل البند (ب) في المادة ٣٤ ، لتتدرج أفعال زراعة النباتات الوادة في الجدول رقم (٥) أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو إحرازها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها ، أيا كان طور نموها ، وكذلك بلورها ، ضمن الأفعال المماثلة عليها بعقوبة المادة ٣٣ ما دام قد أثمر في هذه النباتات أو بلورها بالفعل أو كان القصد من ارتكاب هذه الأفعال هو الاتجار . وقد راعى المشروع في ذلك ضرورة مجابهة ظاهرة انتشار زراعة النباتات المخدرة داخل البلاد والتعامل فيها أو في بلورها ، وأن هذه الظاهرة أصبحت من الخطورة التي تستوجب تقرير أشد العقوبات لمقارفها .

أما البند الثاني الذي تضمنته المادة (٣٣) وهو البند (د) فيضمن حكما مستحدثا ، يضيف صورة جديدة للنشاط الاجرامي وهو تآليف عصابة أو ادارتها أو التداخل في ادارتها

أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها ، ولو كان ذلك قد وقع خارج البلاد ، متى كان من أغراض هذا التشكيل العصابي الاتجار في الجواهر الهخرة أو تقديمها للتساعلى أو ارتكاب أى من الأفعال الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣٣) داخل البلاد .

وبدیهی أن الفعل المؤثم في هذه الجريمة هو مجرد تكوين التشكيل العصابي ذاته أو ادارته أو التدخل في ادارته أو في تنظيمة والانضمام اليه باستهداف ارتكاب الأفعال المشار اليها في النص سواء تم ارتكاب هذه الأفعال أو لم يتم .

كذلك أضيفت الى هذه المادة فقرة أخيرة مستحددة نصت على أن تقضى المحكمة فضلا عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة بالتصويض الجمرکی المقرر قانونا ، كى لا يكون أعمال حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات سببا في عدم الحكم على مرتكبي هذه الجرائم بالتصويض الجمرکی المقرر كعقوبة تكميلية لجريمة التهريب الجمرکی وفق ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

المادة ٣٤ - وقد تناول التعديل في فقرتها الأولى عقوبة الغرامة فهدت بمثل ما زهدت به هذه العقوبة في المادة ٣٣ وأصبحت بنود هذه الفقرة ثلاثة بعد أن نقل البند (ب) منها والخاص بجريمة زراعة النباتات الهخرة الى المادة (٣٣) ، وعدلت الفقرة (جـ) ليصبح المناط في غضون من أدار أو حيا مكانا لتساعلى الهدرات لحكمها هو ان يكون ذلك بمقابل ، تقنيا لما استقر عليه قضاء النقض واستهدافا من المشروع للفرقة بين ارتكاب الأفعال المذكورة وبين ممارستها بغير مقابل .

وقد أضيفت الى هذه المادة فقرة ثانية مستحددة ، جعلت عقوبة الجرائم التي تضمنتها بنود الفقرة الأولى هي الاعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه اذا اقترن ارتكاب أى منها بظرف من الظروف الآتية :

١ - اذا استخدم الجاني في ارتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو أحدا من فروعه أو من يتولى تربيتهم أو ملاحظاتهم أو له سلطة فعلية في رعايته أو

توجيهه ، وقد راعى المشروع في ذلك أن الجاني يعتمد الى استخدام أشخاص لا تتوافر لهم أرادة حرة في مواجهته اما بسبب صغر السن أو صلة القرابة أو بمقتضى سلطة ولاية التربية أو الملاحظة أو الرقابة أو التوجيه ، وأنه في جميع الأحوال يدفع من أو ثمن عليه بموجب قداسة هذه الصلات الى طريق الجريمة ليستفيد هو منها ، بدل أن يرعى مسئولية عنهم بإعادهم عن هذا الطريق .

٢ - اذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المتورط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تدلونها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأي وجه من الوجوه والعلّة في اعتبار هذا لظرف من الظروف المشددة أن هذه الفئات هي التي حملت أمانة عهدت بها اليها القوانين ، تقوم في جوهرها على مكافحة المخدرات والحيلولة دون تدلونها أو استخدامها في غير الأغراض المصرح بها قانونا ، فاذا عمد البعض من هذه الفئات الى ارتكاب أى من الجرائم المشار اليها ، فإن تشديد العقوبة على من أو ثمن فسخان الأمانة يكون واجبا ، فضلا عن أن هذه الامانة التي عهد بها اليه تجعل له صلة بهذه المواد فيسهل عليه ارتكاب هذه الجرائم .

٣ - اذا استغل الجاني في ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقا للدستور أو القانون ، وقد قصد المشروع من هذا النص أن يشمل من يحملون لدى أفراد أو أشخاص اعتبارية خاصة أو يعملون لحساب أنفسهم ، وتمنحهم مقتضيات عملهم سلطات معينة تمكن من حاد منهم عن جادة الصواب من استغلالها في ارتكاب أى من الجرائم المشار اليها .

٤ - اذا وقعت الجريمة في احدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية (كاللبن الجامعية) أو النوادي أو الحدائق العامة أو أماكن أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو للمسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الأماكن ، ويقوم هذا الظرف المشدد على أن الجاني يستغل طبيعة هذه الأماكن التي يتردد عليها الأفراد ، أو يتواجدون فيها لفترات طويلة أو ثاجة ، فيعمد الى ارتكاب جريمته ، مستغلا هذا التردد أو التواجد ، وهو ما يمكنه فضلا

عن ترويج بضاعته ، من خلق عادة الأدمان لديهم ، وقد اعتبر النص الجوار المباشر لهذه الأماكن كشأن هذه الأماكن لتحقيق الخطورة ذاتها حتى لو لم يلج الجنائي تلك الأماكن لارتكاب جرمه ، وقارقه في جوارها المباشر كمن يقبع مجاور مدرسة أو معسكر أو ناد مستهدفا تقديم الجواهر لطلبة هذه المدرسة أو أفراد المعسكر أو أعضاء النادي .

وجدير بالذكر أن المشروع لا يقصد بالمسكرات ، في هذا الشأن ، تجمعات الأفراد العسكريين فقط ، وإنما يهدف إلى بسط الحماية على أى تجمع منظم ، دائم أو مؤقت ، سواء أكان لمسكرين أم للشباب أم الطلاب أم العمال أو غيرهم .

٥ - إذا قدم المخدر أو سلم أو بيع إلى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعة الجنائي إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو القس أو الترهيب أو الأغراء أو التسهيل وذلك استهدافا لحماية الشباب الذين يستغل اللجنة عدم اكتمال رشدهم ، وقلة خبرتهم لعدم انتهائهم بعد من مرحلة الدراسة الجامعية ، فحينئذ لهم التعاطي ويدفعون بهم إلى الأدمان الذى يودى بشبابهم وطاقاتهم .

٦ - إذا كان محل الجريمة من الهيروين أو الكوكايين أو من المواد الواردة في القسم الأول من المجدول رقم (١) - وقد راعى المشروع خطورة هذه المواد ، وأثارها المدمرة على متعاطيها وسرعة أدمانها .

٧ - إذا كان الجنائي قد سبق للحكم عليه بارتكاب جريمة من الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة أو المادة السابقة وقد قصد أن يكون العود إلى هذه الجرائم ظرفا مشددا مقتضيا أقصى العقوبة .

المادة ٣٥ - تم تعديل حكم هذه المادة بزيادة عقوبة الزمانة المالية ، برفع حدتها الأدنى والأقصى إلى خمسين ألف جنيه ومائتي ألف جنيه بعد أن كانا في القانون القائم ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه كما أضيفت إليه صورة جديدة من صور النشاط الإجرامى هى الخاصة بكل من أدار أو هيا مكانا لتعاطي الجواهر المخدرة بغير مقابل .

المادة ٣٦ - أضيف حكم جديد لها هو عدم جواز النزول بعقوبة الأفعال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات إذا رأت المحكمة استعمال المادة (١٧) عقوبات في شأن الجرائم المعاقب عليها بالأفعال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة . وهي مدة تعادل ضعف الحد الأدنى للعقوبة المذكورة التي يجوز النزول إليها ، كما امتد نطاق سريان هذه المادة لتشمل الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون والتي تعاقب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

المادة ٣٧ - وقد تناول المشروع هذه المادة بتعديل شامل فقي فقرتها الأولى شددت العقوبة المفيدة للحرية بجعلها الأفعال الشاقة المؤقتة بدلا من السجن وزيدت الغرامة في حديها الأدنى والأقصى ، بجعلها عشرة آلاف جنيه وخمسين ألفا بدلا من خمسمائة جنيه وثلاثة آلاف جنيه .

أما الفقرة الثانية فقد أجازت للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، أن تقضى بالإيداع من يثبت ادمانه التعاطي ، إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض .

وتضمن تعديل الفقرة الثالثة وضع حد أقصى لمدة الإيداع المدمن بإحدى المصحات دون تعهيد الإيداع بحد أدنى ، فإذا استدعى الأمر استمرار إيداعه مدة تزيد على سنة كان ذلك بحكم من المحكمة ، بشرط ألا تتجاوز مدة الإيداع في مجموعها ثلاث سنوات .

وقد استحدثت المشروع في الفقرة الرابعة حكما بجواز أن تقضى المحكمة بالزام من يثبت تعاطيه للمواد المخدرة ، بأن يتردد على إحدى دور العلاج المتخصصة إلى أن تأمر اللجنة المختصة بوقف إقامته بهذا التردد وجعل العلاج في هذه الدور شاملا للعلاج الطبي والنفسي والاجتماعي بما يهنيه العلاج الأخير من متابعة حالة المريض اجتماعيا ، حتى يتحقق اندماجه الصحيح في المجتمع ، وتحقيقا لهذا الغرض نص عجز الفقرة على أن يكون

انشاء هذه الدور بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

واستحدثت المشروع حكما فى الفقرة الخامسة قرر بمقتضاه جزاء على مغادرة المحكوم عليه المصححة أو انقطاعه عن التردد على دور العلاج بغير موافقة اللجنة المختصة حيث أناط بالنيابة العامة أن ترفع الأمر فى هذه الحالة الى المحكمة التى تستعيد سلطتها فى توقيع العقوبة عليه وفقا لحكم الفقرة الأولى أو باتخاذ ما تراه من اجراءات مناسبة بما فى ذلك ابداعه أو اعادة ابداعه بالمصححة .

وقد رى أنه مادام قد أثبت للمدمن أو المتعاطى فرصة الاستفادة من المهارات المتاحة للقاضى على النحو الوارد بهذه المادة ثم عاد بعد ذلك الى ارتكاب جنائة من الجنائيات المنصوص عليها فيها ، فانه يكون قد اضاع على نفسه مبرر معاملته بأى من التدابير المنصوص عليها ، وغدا توقيع العقوبة للقيدة للحرية هو الواجب الوحيد المتضمن الرد على اعدائه الفرصة التى أثبتت له ، ومن ثم فانه اذا رأت المحكمة وجها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فانها فى هذه الحالة تنقيد بالحدود الواردة بالمادة ٣٦ ومقتضاها لا تنزل عن عقوبة السجن ولمدة ست سنوات .

وتجدر الاشارة الى أن الأحكام الأخرى التى كان يتضمنها نص للمادة ٣٧ من القانون الحالى قد تمت معالجتها فى النصوص المستحدثة فى المادة الثالثة من المشروع الا ما قصد الى عدم الأخذ منها .

المادة ٣٩ — وقد تم تشديد عقوبة الحبس فيها بجعل حده الأدنى سنة ، بعد أن كان ذلك هو حده الأقصى وزيدت النرامة فى حديها الأدنى والأقصى بجعلها ألفا وثلاثة آلاف جنيه ، بدلا من مائة وخمسمائة جنيه ، واستحدثت التعديل حكما بمضاعفة العقوبة اذا كان الجهر المخدر من الهيروين أو الكوكايين أو من المواد الواردة بالتقسم الأول من الجدول رقم (١) كما أضيف فى حالات الاعفاء من تطبيق هذه المادة من يقيم فى المكان الذى أعد أو هو لتعاطى الجواهر المخدرة تقديرا من المشروع الى أن أزمة الاسكان قد تلجئ البعض الى الإقامة

فى أماكن لا يتوافقون مع شركاء لهم فيها أخلاقها أو اجتماعها .

المادة ٤٠ - تشمل التعديل فى هذه المادة العقوبة المالية ، بزيادة حلها الأدنى فى الفقرتين الأولى والثانية بجملة عشرة آلاف وعشرين ألفا على الترتيب بدلا من ثلاثة آلاف جنيه ، وزيادة الحد الأقصى للغرامة فيهما الى عشرين ألف جنيه وخمسين ألف جنيه على الترتيب بدلا من عشرة آلاف جنيه ، كما أضاف عقوبة الغرامة الى عقوبة الاعدام فى حالة مقارنة الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة ، وجعل الحد الأدنى والأقصى لهذه الغرامة خمسين ومائة ألف جنيه ، كما أضيفت للفقرة الثانية صورتان من صور الأفعال التى تخضع مرتكبها لحكم التشديد الوارد فيها ، وهما خطف أو احتجاز أى من القائمى على تنفيذ هذا القانون ، هو أو زوجة أو أحد أصوله أو فروعه .

وغنى عن البيان أن التشديد أو المقاومة المشار اليهما فى المادة يتسع مدلولهما ليشمل كافة صور الإيذاء من ضرب أو جرح أو غيرهما .

المادة ٤١ - وقد انصب التعديل فيها على إضافة عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائى ألف جنيه ، الى عقوبة الاعدام المقررة لمقارفة الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة .

الفقرة الأولى من المادة ٤٢ - وقد أضافت النصوص المتحصلة من الجريمة والبلور المضبوطة الى الجواهر المخدرة والنباتات والأدوات ووسائل النقل التى يجهز الحكم بمصادرتها ، ولخطورة الجرائم المتعلقة بزراعة النباتات المخدرة رأى أن تشمل المصادرة الأرض التى زرعت بتلك النباتات اذا كان الجاني هو مالكها ، أو كانت له ولو بسند غير مسجل كالمشتري بعقد ابتدائى والوارث الذى لم يشتره حق ارثه -سواء فى ذلك زرع الأرض بنفسه أو بالواسطة أو كان شريكا فى هذه الزراعة بأية صورة من صور الاشتراك - أما اذا كان الجاني مجرد حائز للأرض بسند كمقد ايجار أو عقد مزارعة فإن المحكمة تقضى بانهاء سند حيازته لها - أما كان هذا السند - وذلك كله دون ما احتلال بحق الغير الحسن النية .

المادة ٤٣ - أدمجت الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة فى فقرة واحدة أصبحت
تمسّح جرميى عدم امساك الدفاتر المتصوص عليها فى المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦
وعدم التقيد فيها ، وتقررت لهما عقوبة مالية واحدة هى الغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه ولا
تجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، بدلا من عقوبة الغرامة فى القانون الحالى والتى كان حداها الأقصى
للجريمة الأولى مائتى جنيه ، وللجريمة الثانية مائة جنيه .

ثم أضيفت الفقرة الثانية من المادة فعلا جديدا للأفعال المؤثمة هو عدم قيام من يتولى
ادارة صيدلية أو محل مرصص له فى الاتجار فى الجواهر المقلدة ، بإرسال الكشوف
المتصوص عليها فى المادتين ١٣ و ٢٣ الى الجهة الادارية المختصة فى المواعيد المقررة وجعلت
العقوبة المقررة لهذه الجريمة وهى الغرامة التى لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه .

أما جريمة حيازة الأشخاص المشار اليهم فى الفقرتين السابقتين أو احرازهم كميات
تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة عن عمليات الوزن ، فى حدود النسب الواردة فى النص ،
فقد زيدت الغرامة المعاقب بها من مائتى جنيه كحد أقصى فى القانون الحالى الى الغرامة التى
لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه .

وجعلت الفقرة الأخيرة عقوبة الجرائم المشار اليها فى هذه المادة فى حالة العود الحبس
وضيف الغرامة المقررة أو احدهما .

المادة ٤٤ - شددت عقوبة الحبس فى هذه المادة بجعل حداها الأدنى سنة وحدها
الأقصى خمس سنوات ، بعد أن كانت ستة شهور وزيدت عقوبة الغرامة بجعل حداها
الأدنى ألفى جنيه ، ورفع الحد الأقصى لها الى خمسة آلاف جنيه ، بعد أن كانت خمسمائة
جنيه .

المادة ٤٥ - جعلت تعديل العقوبة المقررة لارتكاب أية مخالفة أخرى لأحكام القانون
هى عقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر بعد أن كانت الحبس الذى لا تزيد مدته
على سبعة أيام ، ورفع عقوبة الغرامة بجعل حداها الأقصى ألفى جنيه بدلا من مائة قرش فى

القانون القائم .

المادة ٥٠ - تقتصر التعديل على استبدال عبارة مفتشى الصبيلة بعبارة مفتشى الإدارة العامة للصيدليات بوزارة الصحة أينما وردت في هذه المادة وذلك تجنباً لأى لبس قد يثور بشأن اختصاص مفتشى الصبيلة الذين يجرون وحلات الإدارة المحلية .

ثانياً : أعملت المادة الثانية من المشروع على المواد المستحدثة الآتية :

المادة ٣٤ مكرر - وتهدف إلى مواجهة اتصال وسائل الإكراه أو الفس في دفع الغير - أياً كان سنه - إلى تعاطي الأنواع الخطرة من الجواهر المخدرة كالمهيروين والكوكايين لحماية المجتمع مما قد يتعرض له من محاولات تدمير قيم وطاقات مواطنيه بدفعهم - ولو بغير قصد الاتجار - إلى تعاطي تلك الأنواع التي يتحقق ادمانها بصورة أسرع كثيراً من غيرها .

المادة ٣٧ مكرراً - وكانت هذه المادة هي إحدى فقرات المادة ٣٧ من القانون الحالي وقد أورد لها للمشروع نصاً مستقلاً بعد أن عدل حكمها بأن جعل الاختصاص يبحث حالة المودعين بالمصححات للجان تشكل في كل محافظة ، واحدة منها ، بدلاً من لجنة واحدة للجمهورية كلها ، وجعل للمشروع رئاسة اللجنة لمستشار بمحاكم الاستئناف على الأقل وأمر بأن تمثل فيها النهاية العامة بعضو بدرجة رئيس نيابة على الأقل ، وذلك ليحقق لها طبيعتها القضائية ، بالإضافة إلى ممثلي الوزارات المعنية وهي وزارات الصحة والدفاع والنفاد والشؤون الاجتماعية ، وقد أجاز النص للجنة أن تسعين بمن ترى الاستعانة به ، تمكيناً لها من عبرات قد تتوافر في جهات أخرى غير تلك الممثلة فيها ، كما أجاز لوزير العدل أن يضم إلى عضويتها آخرين وأناط به إصدار قرارات تشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها .

المادة ٣٧ مكرراً (٢) - وكانت تعالج حكمها الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من القانون الحالي ، وأفرد لها المشروع نصاً مستقلاً جعل بقاء من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج في المصححات أو استمراره في التردد على دور العلاج مرهوناً بقرار اللجنة المشار إليها في المادة

السابقة حتى يجابه بدقة حالة المتقدم من تلقاء نفسه للعلاج ، وتخلق حافزا لتشجيعه على ذلك .

كذلك أضاف النص الجديد « دور العلاج » إلى المصحات ، ليتسق مع حكم المادة ٣٧ فيما أتت به هذه النور من مهام .

المادة ٣٧ مكررا - (ب) وهو حكم مستحدث قصد به التفجيع على العلاج من الامنان والحماطى وذلك بأن أجهز لأى من الزوجين أو الأصول أو الفروع أن يطلب الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكررا علاج زوجة أو فرعه أو اصله الذى ثبت ادمانه أو تعامله المواد المخدرة .

وقد أزم النص اللجنة بأن تفصل فى هذا الطلب بعد سماع أقوال ذوى الشأن ، فاذا رأت أن الأمر يحتاج الى تحقيق ولم تر من الملازمة أن تتولاها بنفسها ، أو بواسطة أحد أعضائها ، كان لها أن تطلب الى النيابة العامة أن تقوم به ، ثم توافيها بأوراقه مشفوعة بمذكرة برأيها فى الطلب .

فاذا رأت اللجنة بعد ذلك الابداع أو الاكزام بالتردد ، ووافق المطلوب علاجه على ذلك ، أمرت بما رآته ، فان لم يوافق ، تعين عليها أن ترفع الأمر - عن طريق النيابة العامة - الى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل إقامة المطلوب علاجه ، لتأمر بالابداع أو بالاكزام بالتردد ان رأت محلا للملك .

وتقديرأ لحالة الضرورة التى قد تستشعرها اللجنة ، وترى بسببها ملازمة وضع المطلوب علاجه تحت الملاحظة الطبية توصلا الى القرار الصحيح بشأنه ، فان المشروع أجاز لها ذلك لمدة محددة لا تتجاوز أسبوعين ، وأجاز ، فى نفس الوقت ، للمطلوب علاجه أن يتظلم من ابداعه ، بطلب يقدمه للنياة العامة أو يقدمه لمدير المكان المودع به اذا تعلم عليه الوصول الى النياة العامة بنفسه أو بوكيل عنه . وقد أوجب للمشروع على النيابة أن ترفع الطلب الى المحكمة ، خلال ثلاثة أيام من وصوله اليها ، وذلك حتى لا يترأى الفصل فيه

من المحكمة اذ لم يكن الایماع مقبولا من المطلوب علاجه .

وقد رأى المشروع أن يطبق على الحالة المروضة فى هذه المادة الأحكام الواردة فى المادة السابقة بشأن العلاج والاقطاع عنه ، حتى يلتزم المطلوب علاجه بقرارات اللجنة ، فاذا ما غادر للصحة أو توقف عن التردد ، التزم بأداء نفقات العلاج - دون أن يطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من القانون .

المادة ٣٧ مكررا (ج) -

وهو نص مستحدث استهدف بث الطمأنينة فى نفوس المدمنين والمتعاطين تشجيعا على تقديمهم للعلاج والاستمرارية فيه ، بأن جعل جميع البيانات التى تصل الى علم القائمين بالعمل فى شؤون علاجهم من الأسرار التى يعاقب على انشائها بالعقوبة المقررة فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وقد حرص النص على جعل الالتزام بالسرية واقعا على القائمين بالعمل فى شؤون العلاج ، ليشمل ذلك جميع الأعمال أى كانت طبيعتها .

المادة ٣٧ مكررا (د) -

وحكمها مستحدث بانشاء صندوق خاص تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة يستهدف مكافحة وعلاج الادمان ، ويصدر بتنظيمه وتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون من بين اختصاصاته انشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة واقامة سجون للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

ونجدد الانساره الى أن المادة ١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون حددت أنواع السجون وأوردت فى البند (د) أن من بينها مسجوناً خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيه فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الافراج عنهم .

كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١ على أنه « ويصدر وزير الداخلية قرار بتعين الجهات التى تنشأ فيها السجون من كل نوع ودائرة كل منها » .

وقد قصد بالحكم توفير الموارد المالية التي تكفل الاستمرار والتوسع في مجالات العلاج والمكافحة وفي إطار هذا الهدف نصت هذه المادة على أن يكون من بين موارد الصندوق الغرامات المقررة بها في الجرائم المنصوص عليها في القانون والنقود التي يحكم بمصادرها ، وهو اتجاه تنهه التشريع المصري ، بخصيص الغرامات التي توقع على مخالفي قانون معين ، لتمويل عمليات اصلاح وعلاج للمشكلات التي تولدت عن مخالفة أحكامه .

وحفزاً للقائمين على تحصيل الغرامات على بذل مزيد من الجهد في هذا المجال فقد خصص المشروع نسبة من الغرامات لا تزيد على ٢ ٪ تخصص لمن أسهم في تحصيلها ، وتجنب هذه النسبة قبل توريد الغرامات الى الصندوق ، ويكون توزيعها وصرفها وفقاً للقواعد والضوابط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل .

المادة ٤٦ مكرراً -

اذ حظرت المادة الثانية من القانون الحالي المتوسط في ارتكاب أى من الأفعال التي عرّضتها ، والتي تشكل جرائم هذا القانون فإن فعل المتوسط لم يقرر له عقوبة خاصة فيما أعقب ذلك من مواد ، ولذا رأى المشروع معالجة ذلك ، ونص على معاقبة كل من توسط في ارتكاب احدى جرائم هذا القانون بالعقوبة المقررة لها ، وهو تقنين لما استقر عليه قضاء النقض .

المادة ٤٦ مكرراً (١) -

رأى المشروع ، في نطاق فلسفته التي قامت على أن تشكل شدة العقوبة قوة ردع في الحيلولة دون وقوع الجريمة ذاتها ، النص على عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فيه ، حتى لا يقلت الجنائي من العقاب وأن يخرج كذلك المحكوم عليهم في الجنابات المنصوص عليها في هذا القانون من سريان أحكام الافراج تحت شرط المنصرم عليها في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، حتى يكون في العلم العام بأن المحكوم عليه في احدى هذه الجرائم سيقضى كامل مدة العقوبة

المقضى بها ضده ما يجسد حول العقوبة ذاتها .

المادة ٤٨ مكرراً (أ) - استحدثت المشروع حكماً بـسريان أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ) و (ب) و (ج) من قانون الإجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون ، وقد استهدف المشروع من ذلك التمكين من التحفظ على أموال المتهمين هم وأزواجهم وأولادهم القصر في هذه الجنايات منذ بدء إجراءات التحقيق وذلك حفاظاً على هذه الأموال وحتى يقتضى منها ما عسى أن يحكم به على المتهمين من غرامات وتعميمات .

ويأثر هذا الحكم ، مع رفع الحد الأقصى للغرامة الى نصف مليون جنيه ، أثراً رادعاً يفوت على مرتكبي هذه الجرائم قصدهم في تحقيق الكسب الحرام من ممارسة تلك التجارة غير المشروعة .

المادة ٥٢ مكرراً - وقد أوردت استثناء على حكم المادة ٥٢ من القانون استهدف به المشروع مجابهة مشكلة تكديس الجواهر المفقرة والتباينات المضبوطة ، حيث يتعين الاحتفاظ بها حتى تنقضى الدعوى الجنائية وذلك بحسبانها جسم الجريمة ودليلها ، وهو ما يخلق مشكلات عملية عديدة ، وخاصة في القضايا التي تصدر فيها أحكام غيابية إذ قد تمتد الفترة الواجب الاحتفاظ بهذه المواد فيها الى سنوات عديدة مما ألجأ الى تنظيم يحقق التوازن بين الضرورات العملية ، وبين الاعتبارات القانونية ، تضمنه نص هذه المادة ، جعل بمقتضاه سلطة طلب اعدام هذه المواد للنائب العام أو من يفوضه ، وأن يكون الطلب للمحكمة المختصة ، وهي المحكمة التي تنظر الدعوى العمومية اذا كانت قد أحيلت اليها ، أو المحكمة التي أصدرت الحكم ، اذا كان قد صدر في الدعوى حكم ، أو المحكمة التي كانت تختص بنظر الدعوى لو أحيلت وذلك اذا كان قد صدر أمر بالاوجه لاقامتها .

وقد تضمنت الفقرة الثانية بياناً بالضمانات التي تكفل المحافظة على قوة الدليل المستمد من هذه المواد ، وأنطقت بالمحكمة الفصل في الطلب متقدمة في غرفة مشورة بعد

اعلان ذوى الشأن وسماع اقوالهم .

ثالثا : المادة الثالثة :

أوردت حكما خاصا باستبدال جدول آخر بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون وهو ما اقتضاه تشديد العقوبة اذا ما كان محل الجريمة من جواهر مخدرة معينة ذات خطورة رعى جمعها في القسم الأول من الجدول المستبدل واشتمل القسم الثانى على باقى الجواهر الواردة بالجدول القائم .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية بعد مراجعته فى قسم التشريع بمجلس الدولة ، رجاء التفضل فى حالة الموافقة باحالته الى مجلس الشعب .

تحريرا فى ١٩٨٩

المستشار

وزير العدل

(فاروق سيف النصر)

تقرير اللجنة المشتركة

من : لجنة الشئون الدستورية والتشريعية
ومكاتب لجان : الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف
والدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية
والشئون الصحية والبيئة ، والشباب
عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٩ ، الى لجنة مشتركة من
لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ، ومكاتب لجان : الشئون الدينية والاجتماعية
والأوقاف ، والدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية ، والشئون الصحية والبيئة ، والشباب ،
مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، فقادت اللجنة اجتماعا نظره في ذات التاريخ ،
حضره السيد المستشار وزير العدل .

وبعد أن تدارست اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية ، واستمادت نظر
قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وقانون الإجراءات الجنائية الصادر
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٦
في شأن تنظيم السجون ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة
١٩٨٦ بإنشاء المجلس القومي لمكافحة وعلاج إدمان المخدرات ، كما استمادت اللجنة
محاضر اجتماعات اللجنة الخاصة التي سبق أن كلفها المجلس ببحث ودراسة هذه الظاهرة

واستتمت الى الايضاحات التي أهدتها الحكومة ، تبين لها : أن قضية تعاطي وادمان المخدرات والاتجار فيها أصبحت حديث الرأى العام فى المجتمع المصرى ومن ثم فهى مشكلة قومية يتعين لمواجهتها تضافر جميع الأجهزة السياسية والتشيلية لاييجاد الحلول التي من شأنها القضاء على هذه الظاهرة ، ولذا فقد رأت اللجنة قبل أن تعرض مشروع القانون أن تلقى الضوء على ابعادها المختلفة بفرض الوصول الى الحلول التي من شأنها محاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها .

لقد واجهت مصر فى السنوات الأخيرة ظاهرة انتشار تعاطي وادمان المخدرات وخاصة الكوكايين والهيروين والاقراص والمخدر ولقد استهدفت هذه الموجة الدخيلة على مجتمعنا النفاذ الى قطاع الشباب والاحداث أغلى ثروات مصر ومستقبلها فى المدارس والجامعات والأندية الرياضية وذلك بعد أن كانت هذه الظاهرة قاصرة فى وقت ما على بعض الحرفيين و فئة محدودة من الشعب .

وفى الوقت الذى تكثف فيه الدولة جهودها لدفع عجلة الانتاج لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على المصاعب التي تواجه الاقتصاد المصرى فقد بات محتما محاصرة هذه الظاهرة من جميع جوانبها والضرب بيد من حديد على من تسول له نفسه الترويج لتجارة الموت بتشديد العقوبة على المتعاطين والمتاجرين وان كان ذلك على أهميته ليس سوى حلقة وسطى تسبقها مرحلة الوقاية من خطر المخدرات ثم تتبعها مراحل علاج المدمنين ثم اعادة تأهيلهم .

ان عمليات التهريب وتضخم أحجامها كان وراءها عصابات دولية قائمة على شبكات محكمة التنظيم استطاعت اختراق اجراءات الأمن المعمول بها وأصبحت تهدد قدرة ذات مهمة من القوى العاملة عن الأسهم فى عمليات البناء والتنمية وهناك العديد من الأسباب التي جعلتها اسهمت فى انتشار هذه الظاهرة من اهمها استغلال سياسة الانفتاح الاقتصاد فى ظهور طويقات جديدة حقق بعضها دخولا طفيلية جعلتها المستهلك الرئيسى للسموم بأنواعها المختلفة وبأسعارها الباهظة .

وترد اللجنة التأكيد على أن ظاهرة تعاطى وادمان المخدرات ليست قاصرة على مجتمعنا فقط ، ولكن تعاني منها المجتمعات قاطبة . ومن هنا فأننا يجب أن نضع هذه الظاهرة في مكانها الصحيح بعيدا عن التهويل أو التهويل ، فهناك حالات شاذة قائمة في مجتمعنا كما هي في مجتمعات أخرى ، ولكننا بعيدون عن هذا الخطر بحكم تاريخنا وتقاليدنا التي تعد الدرع الواقى ضد أية انحرافات دغيلة على مجتمعنا ، ومع ذلك فأننا نفرح بما يفرح منه الآخرون ومن ثم يجب ألا نخلط بين الواقع وبين الخطر الذي نريد أن نتحسب له ، وعلينا أن ندق ناقوس الخطر لنتبه الى خطر بدأ ولائمه له أن يستفحل .

والذى لا شك فيه أن هذه الظاهرة قد بشت الذعر والقلق في كل أسرة وفي كل بيت بعد أن استطاع تجار المخدرات اغراق البلاد بأنواع مختلفة من هذه السموم هادفين الى تهديد أمن وسلامة المجتمع واحداث التمزق والتخلف ويعيدون أن يبتوا عروشهم على رماد الأجيال ، خافلين عن أن القيم الدينية وتقاليد وتراث شعب مصر تقف لهم بالمحصار وتتصدى لحملاتهم بالارادة والتصميم الذى يمتزج بالايجابية فى العقول والمشاعر التى لا تهبل موقف المتفرج .

واذراكا من اللجنة أن ظاهرة تهريب وترويج وادمان المخدرات قد ألفت بظلال كثيفة على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة قد رأت عرض الجوانب المختلفة لهذه القضية وذلك على النحو الآتى :

الجانب الصحى والوقائى .

لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تعاطى المخدرات وادمانها يؤدى الى تدمير الفرد صحيا ونفسيا واجتماعيا ، ويؤدى الى تحطيم الثروة البشرية واستنزاف وتمزيق أياصر التآلف والترابط الاجتماعى وينشأ عن ذلك همة مختلة العقل والارادة ، ولقد تبين للجنة أن تعاطى الهيروين ولو مرة واحدة يؤدى الى أمراض خطيرة ومستعصية منها تدمير الجهاز العصبى والاصابة بجلطة فى المخ والتسلل التصفى الأمر الذى يحتم أن تتضافر الجهود على مستوى

الدولة والأفراد لتتشكل هؤلاء المرضى الذين وقعوا فريسة الاحتيال وتشجيعهم على التخلص من
الأدمان والتقدم للروحات العلاجية وغيرها للعلاج والعمل على تأهيلهم وفتح مجال للاسهام
فى انشاء مستشفيات خاصة تسهم فيها الدولة لعلاج هؤلاء المرضى .

الجانب الدينى .

أقامت الشريعة الإسلامية أساس تحريم المخدرات على كل ما يؤدي الى الفساد جسم
وعقل الانسان ويسلبه ما كرمه الله به من عقل ويفسد ما بينه وبين الناس من صلوات وذلك
انطلاقا من قاعدة جلب للمصالح ودرء للمفاسد ، ومن ثم فالها تحرم كل مادة من شأنها أن
تحدث هذه الأضرار سواء كانت سائلا أو جامدا أو مسحوقا أو مشروبا ، ولقد ثبت أن
المخدرات كالخشيش والأفيون والكوكايين والهيروين ومشتقاتها تحدث تأثيرا مدمرا فى الجسم
والعقل ومن ثم فهي محرمة ، وعلى هذا الهدى أيضا نصت آيات الكتاب المقدس فى الديانة
المسيحية على تحريم المخدرات بأنواعها حيث تحدث جميعها تأثيرا قاتلا فى الجسم والعقل .

الجانب الاعلامى والثقافى .

تؤكد اللجنة على أن لنور أجهزة الاعلام والثقافة تأثيرا مهما فى محاصرة ومحاربة
انتشار المخدرات بأنواعها المختلفة باعتبار أن هذه الأجهزة هى المرآة الصادقة التى تعكس قيم
وعادات المجتمع فالصحافة والتلفزيون والسينما والمسرح والكتاب والثقافة الجماهيرية لها
رسالة فى تأكيد قيم الحق والواجب وحماية الشباب من الانحراف وبعث الأمل فى مستقبل
مشرق يتحقق به ومنه كل أسباب الانطلاق الى آفاق رحبة تتسع لطموحات الشباب وتؤكد
دوره فى صنع المستقبل ، ولا شك أن للاعلام دورا مهما فى التنسيق بين مراكزه فى
الحفاظات وبين أجهزة الثقافة الأخرى والعمل على توضيح الأضرار الصحية والنفسية
والاقتصادية للمخدرات .

الجانب الشبابى والاجتماعى .

لقد تبين للجنة أن ظاهرة تعاطى وادمان المخدرات بأنواعها المختلفة وتسربها الى داخل

بنيان الشعب المصرى تهدف فى المقام الأول الى تدمير عصب القوة البشرية وترواها المنتجة بغرض اجهاض آمال الجماهير فى التنمية والرخاء وأن من بين أسباب هذه الظاهرة غياب المتابعة والرقابة اللازمة على الأبناء فى المدرسة والجامعات واقتناع الوزراء الدينى والتوعية الدينية الصحيحة ، خاصة أن كثيرا من ظواهر السلوك العدوانى والجرامى التى انتشرت بين فئات الشباب يرجعه الأطباء النفسيون الى الفراغ وادمان المخدرات ، ويجب لمواجهة هذه السلبية تقوية الجوانب الايجابية لأنها بقدر ما تضعف من العوامل السلبية فى المدرسة والجامعات تنقل شبانا من صفوف المتفرخين الى مواقع المشاركين فى صنع القرار .

الجانب الأمنى .

لقد تأكد للجنة أنه على الرغم من الجهود المخلصة التى تبذلها أجهزة مكافحة فى مواجهة تلك الموجات التى تهدف الى ترويع المخدرات والسوم البيضاء بنية تدمير قوى المواطن المصرى الا أنه ما زالت هناك كميات كبيرة تقلت وهتسرب ورغم الحصار الأمنى ، بالتحايل والتعاون فى أشكال مختلفة تكفل لها الاستمرار والبقاء تارة عن طريق تنوع أشكال التهريب وتارة أخرى عن طريق العقاقير الطبية والمواد الكيميائية الهلثة والمنشطات والمهبطات وأغلبها فى شكل أقراص حُرقت بالأقراص المخدرة والحلن بالماكستون فوروت والهيروين وغيرها من أوان وأشكال المخدرات ولذلك فإنه أصبح محتما ضرورة دعم قوات حرس السواحل بالانثاش السريعة وزيادة الأجهزة الرادارية وعقد بروتوكولات للتعاون فى مجال مكافحة المخدرات مع مختلف الدول ، وإيقاد الضباط المتخصصين للدول التى تعتبر مصدرا لانتاج المخدرات لجمع المعلومات عن الشبكات التى تستصدر الى مصر والمنطقة المحيطة كاجراء وقائى دفاعى لمواجهة قبل وصولها الى المنافذ المصرية ، والعمل على توافر الاحصاءات الدقيقة التى تساعد أجهزة الأمن فى الوقوف على حجم هذه الظاهرة .

الجانب التشريعى .

بدأت مكافحة المخدرات فى مصر منذ أكثر من مائة عام بصور أمر عال عام ١٨٧٩

بتحريم استيراد وزراعة الحشيش وفرض على المخالف عقوبة الغرامة التي لا تزيد على ما يمتد
قرش ثم عدل هذا الأمر العالي عام ١٨٩١ ، فأصبحت العقوبة الغرامة خمسين جنيهًا لكل
فدان أو جزء من الفدان يزرع حشيشًا ، كما جعلها في حالة استيراد الحشيش أو الشروع فيه
عشرة جنيهات للكيلو ، على ألا تقل عن جنيهين مهما قل المقدار المضبوط ورفع الغرامة في
حالة العود إلى ثلاثين جنيهًا للكيلو على ألا تقل عن ستة جنيهات ، وفي عام ١٩١٨ صدر
القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٨ يحظر زراعة الحشيش (مادة يستخرج منها الأفيون) مقررًا
عقوبة الجنحة لمرتكب هذه الجريمة ، وفي ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ صدر مرسوم بوضع نظام
للاتجار بالمسواكر المخدرة ، ثم صدر مرسوم في سنة ١٩٢٥ ، اعتمد لأول مرة احتراز
الأفيون جنحة ، وظل الأمر كذلك إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦ ، بمنع
زراعة الحشيش وكانت العقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين مع اعدام
المضبوطات ، وفي ١٤ من أبريل ١٩٢٨ صدر القانون رقم ٢١ بوضع نظام لاتجار بالمخدرات
واستعمالها ونص المشرع في هذا القانون على عقوبة الجنحة في حالتي الاتجار والتعاطي
وأرسال المذمنين إلى مصحة للعلاج كتدبير لهم فضلًا عن تقرير العقوبات التبعية كالمصادرة
والإغلاق ، كما تقرر لأول مرة في في هذا القانون عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها
في جرائم المخدرات ، إلا أنه كان يقصر هذا الوقف على العقوبات السالبة للحرية دون
العقوبات الأخرى ثم صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بمنع زراعة الحشيش في مصر ،
وأثناء مناقشة هذا القانون أمام مجلس النواب طالبت لجنة الحقانية رفع الجريمة إلى مرتبة
الجنابة ، ثم عدلت عن هذا الرأي بعد ذلك بدعوى أن في ذلك طرفة تشريعية فضلًا عن أن
اعتبار الجريمة جنابة سيصادفها عقوبات كثيرة عند تطبيقها على الأجانب لذلك؛ اكتفت
اللجنة ببقاء الجريمة جنحة مع تشديد العقوبة وعدم جواز وقف تنفيذها وفي ٢٥ من ديسمبر
سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مشددًا العقوبات المقررة في هذا
القانون لتصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونص على عدم جواز تطبيق المادة ١٧ عقوبات
الخاصة بالظروف القضائية المخففة حال الحكم على الجناة أخلا بالشدة مع رفع مقدار عقوبة
الغرامة ، كما قرر عقوبة الجنابة على زراعة المخدرات وسأوى بينها وبين الاتجار في المواد

المخدرة ، وقرر عقوبة المنحة لتعاطي المواد المخدرة ، بيد أنه وضع حدا أدنى للحبس والذي لا يقل عن ستة أشهر ، كما استحدث عدة تدابير عقابية كوقف المحكوم عليه عن مزاوله المهنة مدة مساوية للعقوبة السالبة للحرية ، مع مضاعفتها في حالة العود ، ونشر الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية ، وأبقى على العقوبات التبعية كالمصادرة واغلاق المحال ، ثم صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وهو المعمول به حتى الآن ، ويلاحظ على القانون صالف الذكر أن الشارع قد نص على عقوبة الاعدام في مجال المخدرات لأول مرة وشدد العقوبة في حالة العود وجعل حالة الادمان حالة مرضية أكثر منها اجرامية ، الا أن هذا التشريع لم يحقق كل الغاية المرجوة منه فالاحصائيات تشير الى زيادة قضايا المخدرات على وجه مطرد عاما بعد عام ، فضلا عن زيادة الكميات التي تضبط منها سنويا ، كما عادت ظاهرة تفشى السموم البيضاء وغيرها من المواد المخدرة الى الظهور الى أن وصلت لأعلى معدلاتها في السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب ما تضمنته من ثغرات تساعد المجرم على الإفلات من طائلة العقاب فضلا عن أن الغرامات المقررة أصبحت ضعيفة لا تتناسب البتة مع الثروات التي يحققها تجار المخدرات ، لذا فقد اخذ المشرع بالاتجاه الداعي الى ضرورة تعديل القانون القائم مسارية لهذا الرأي فتقدمت الحكومة بمشروع القانون الذي تضمن تعديل بعض أحكام القانون القائم وذلك على النحو الآتي :

المبادئ التي سار عليها المشروع .

— تأييم أفعال لم يتناولها القانون القائم واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الأشد حيث جرم المشروع تشكيل عصابة في الخارج أو الداخل في ادارتها أو تنظيمها أو الاشتراك فيها اذا كان من بين أغراضها تقديم الجواهر المخدرة داخل البلاد أو جلب أو تصدير أو انتاج أو استخراج أو تصنيع هذه الجواهر ، وكذا زراعة النباتات التي تستخرج منها هذه الجواهر ، كما تضمن مشروع القانون توقيع عقوبة الاعدام على مقترفي أى من هذه الجرائم ردعا لهم وحماية للمواطنين .

- حدد المشرع العقوبات على جميع الجرائم الملقب عليها في القانون القائم سواء بتقرير عقوبة الاعدام لأفعال لم يكن معاقبا عليها بهذه العقوبة أو تشديد العقوبات المقيدة للحرية أو زيادة الغرامات المالية المحكوم بها كذلك اتساع المصادرة لتشمل الأراضي التي زرعت بالنباتات المخدرة - وفي هذا المجال يهدف المشرع الى حماية مختلف التجمعات والنفقات والطوائف من هذا الخطر وتخليط العقوبة على من تتوافر لهم سلطات أو تقوم في شأنهم أوضاع بسبب صفاتهم فيستغلونها في ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في القانون القائم ، وكذلك مواجهة الخطر المهدق الذي يمثّل في انتشار الجواهر المخدرة كالكوكاين والهرويين ولعل مما يميز هذا المشروع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة للجرائم التي تناولها ، وذلك إمعانا في ملاحقة اللجنة مهما مضى الزمن .

- وضع المشروع في احتباره جانبا انسانيا حيث ضمن المشروع تنظيمها معكاملا لعلاج المدمنين وتهمة المخاط للمتعاطلين لمواد مخدرة بغية حثهم على الاقلاع عن التعاطي من خلال نظرة علمية طبية تعالج المدمنين وتصحق في أسباب المشكلة من الناحية النفسية والاجتماعية أملا في أن يتحقق الشفاء ويعود من سلك هذا السبيل الى المجتمع سليما صالحا ، وتحقيقا لذلك فقد كفل المشروع عناية خاصة لعلاج المدمنين وفصمهم على التقدم للعلاج ويمكن للتوهم طلب علاجهم وقضى بالانشاء دور للعلاج بالإضافة الى المصححات العامة وجعل العلاج بها شاملا للجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية ومن جهة أخرى شدد العقوبة على من يعود للتعاطي بعد سبق الحكم عليه بوجوب توقيع العقوبة المقيدة للحرية مع رفع حدتها الأدنى ليتحقق التوازن المطلوب بين فلسفة معالجة المدمن كمرضى عند الحكم عليه للمرة الأولى ومقتضيات الردع لمن سبق الحكم عليه ، واعتبر المعلومات الخاصة بالمودعين في هذه المصححات ودور العلاج من الأسرار التي يعاقب على افشائها كما أنشأ صندوقا يتمتع بالشخصية الاعتبارية يختص بمكافحة وعلاج الادمان كفل له الموارد المالية التي تمكنه من تحقيق هذا الغرض ، وتحقيقا للجدية في تنفيذ هذه الفلسفة ألزم المشرع من طلب العلاج من الادمان أو طلب ذويه ذلك أن يلتزم أسلوب العلاج الذي تقرره الجهات المختصة وشدد

العقوبة على من يستغل هؤلاء المرضى فى ترويج المخدرات .

وتحقيقا لهذه الفلسفة فقد أعد المشروع الذى يتضمن أربع مواد الأولى خاصة باستبدال المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ فقرة أولى، ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

ولقد تضمن تعديل هذه المواد تشديد العقوبة لتصل الى الاعدام على كل من وزع أو صدر النباتات المخدرة أما كان طور نموها وغيرها من الاضال للبيئة فى المادة ٣٣ زيادة حد الغرامة المالية وذلك لمواجهة الكسب الحرام الذى يجنيه مرتكبو هذه الأفعال كما استحدثت المشروع حكما جديدا فى المادة (٣٦) يقضى بعدم جواز التزول بعقوبة الأفعال الشاقة المؤقتة أو السجن عن ست سنوات اذا رأت المحكمة استعمال المادة ١٧ عقوبات بشأن الجرائم المحال عليها بالأفعال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة وهى مدة تعادل مثلى الحد الأدنى للعقوبة المذكورة التى يجوز التزول اليها ، كما امتد نطاق سريان هذه المادة ليشمل الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٣٨) من هذا القانون .

وتناول التعديل اضافة فقرة مستحدثة جعلت عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (٣٤) هى الاعدام وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه اذا اقترن ارتكاب أى منها بظرف من الظروف الآتية :

• اذا استخدم الجانى فى ارتكابها من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو أحد فروعها أو من يتولى ملاحظاتهم وقد راعى المشرع أن الجانى يعمد الى استخدام أشخاص لا تتوافر لهم أرادة حرة فى مواجهته .

• اذا كان الجانى من الموظفين أو المستخدمين العموميين للمكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأى وجه من الوجوه باعتبار أن تشديد العقوبة واجب على من أوتنم فخان

الأمانة .

• اذا استغل الجاني في ارتكابها أو تسهيل ارتكابها السلطة المخولة له .

• اذا وقعت الجريمة في احدى دور العبادة أو التعليم أو النوادي أو الخدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو الجوار المباشر لهذه الأماكن .

• اذا قدم المخدر أو سلم أو بيع الى من لم يبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه الجاني الى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الاكراه أو الغش أو الترغيب .

• اذا كان محل الجريمة من الهيروين أو الكوكايين .

كما تضمنت المادة (٣٩) من هذه المادة تشديد عقوبة الحبس بجعل حدها الأدنى سنة بعد أن كان ذلك هو حدها الأقصى وزيدت الغرامة في حددها الأدنى والأقصى .

وقد أصبحت العقوبة المقررة لارتكاب أية مخالفة أخرى لأحكام القانون هي عقوبة الحبس ، بعد أن كانت الحبس الذي لا تزيد مدته على سبعة أيام مع رفع عقوبة الغرامة بجعل حدها الأقصى خمسمائة جنيه بدلا من مائة قرش في القانون القائم المادة (٤٥) .

وتضمنت المادة الثانية من المشروع إضافة أحكام جديدة أهمها وضع تنظيم يكتل علاج المدمنين ومن وقعوا ضحايا للأدمان بأنشاء دور العلاج بالإضافة الى المصحات العامة وقد أجاز المشروع التقدم للعلاج بها عجائنا عن طريق المدمن ذاته أو أحد أقاربه (المادة ٣٧ مكررا ١٥) .

• أئزم للمشروع المحكوم عليهم في قضايا المخدرات بقضاء العقوبة المقيدة للحرية كاملة وحرمانهم من الاستفادة من ميزة الافراج الشرطى المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون (المادة ٤٦ مكررا ١٥) .

• التحفظ على أموال المتهمين فى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون هم

وأزواجهم وأولادهم القصير منذ بدء إجراءات التحقيق حفاظاً على هذه الأموال واقتضاء لما عسى أن يحكم به على المتهمين من غرامات التضييعات (المادة ٤٨ مكرراً ١) .

ـ أجاز للنائب العام أو من يفوضه طلب اعدام المواد المخدرة والاحفاظ بجزء منها حتى تنقضى الدعوى الجنائية لمواجهة مشكلة تكس المواد المخدرة والمشكلات الناجمة عنها (المادة ٥٢ مكرراً) .

هذا وقد استبدل المشروع فى مادته الثالثة بالجدول رقم (١) للرفق بالقانون جدولاً آخر اشتمل فى القسم الأول منه على المواد المخدرة ذات الخطورة الأشد وتضمن فى القسم الثانى باقى المواد الواردة فى الجدول المستبدل به .

هذا وقد رأت اللجنة ادخال تعديلات لفظية على بعض مواد مشروع القانون وذلك بغية أحكام الصياغة وضبطها ، على النحو التالى :

ـ أجمت اللجنة تعديلات على البند (٦) من المادة المتشار إليها وذلك بتقديم كلمة « الكوكايين » قبل كلمة « الهيروين » حيث جاء ترتيبها كذلك بالقسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق بهذا المشروع .

ـ أجمت اللجنة تصحيحاً لغيرها على الفقرة الثانية من المادة (٣٩) حيث استبدلت بعبارة « وتضاعف العقوبة الى مثلها » عبارة « وتزداد العقوبة بمقدار مثلها كما قدمت كلمة « الكوكايين » قبل كلمة الهيروين لذات العلة السابق الإشارة إليها .

ـ أجمت اللجنة تعديلاً لفظياً على المادة ٣٧ مكرراً (د) وذلك احكاماً للصياغة على النحو الوارد بالجدول .

واللجنة توافق على مشروع القانون ، وترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة المشتركة

حلمى عبد الآخر

فتوى فضيلة

مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المخدرات

الادارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بالقاهرة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

اطلعنا على كتاب الادارة المحرر فى ١٩٧٩/٢/٥ المطلوب به بيان الحكم الشرعى فى

المسائل الآتية :

- (١) تعامل المخدرات .
 - (٢) انتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها على اى وجه كان
 - (٣) من يادى الصلاة وهو تحت تأثير المخدر .
 - (٤) الربح الناتج عن التعامل فى المواد المخدرة .
 - (٥) التصديق بالأموال الناتجة عن التعامل فى المواد المخدرة .
 - (٦) تعامل المخدرات للعلاج .
 - (٧) التواجد فى مكان معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاملها .
- ونفهد :

ان الشريعة الاسلامية جاءت رحمة للناس . اتجهت فى احكامها الى اقامة مجتمع فاضل تسوده المحبة والمودة والعدالة والمثل العليا فى الأخلاق والتعامل بين أفراد المجتمع ومن أجل هذا كانت غايتها الأولى تهذيب الفرد وتربيته ليكون مصدر غير للجماعة وشرعت المعاهدات سما الى تحقيق هذه الغاية والى توثيق العلاقات الاجتماعية كل ذلك لصالح الأمة وغير المجموع .

والمصلحة التي اجتازها الاسلام وتضافرت عليها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تهدف الى المحافظة على أمور خمسة يسميها فقهاء الشريعة الاسلامية الضرورات الخمس وهي الدين والنفس والمال والعقل والنسل ، اذ الدين والدين وخاصة من خواص الانسان ولا بد أن يسلم الدين من كل اعتداء ومن أجل هذا نهى الاسلام عن أن يقتل الناس في دينهم واعتبر الفتنة في الدين أشد من القتل قال الله سبحانه (١) (والفتنة أشد من القتل) ومن أجل المحافظة على الدين وحماية الدين في نفس الانسان وتحصينها شرعت المبادات كلها والمحافظة على النفس تقتضي حناتها من كل اعتداء بالقتل أو بتر الأطراف أو الجروح المسممة والمحافظة عليها من اعداء كرامتها بالامتنان كالقذف وغير هذا مما يس كرامة الانسان وصون ذاته عما يؤدي بها من المهلكات سواء من قبل ذات الفرد كتحريض نفسه للعداء بالمهلكات المادية والمعنوية أو من قبل الغير بالاعتداء ، والمحافظة كذلك على العقل من الضرورات التي حرص الاسلام على تأكيدها في تشريعه وحفظ العقل من أن تنال آفة تجعل فاقده مصدر ضرر وأذى للناس وعيبا على المجتمع ومن أجل هذا حرم الاسلام وعاقب من يشرب الخمر وغيرها مما يطفئ العقل ويخرج الانسان عن إنسانيته وكما قال الامام الخزالي (٢) (أن جلب للفتنة ودفع للضرر مقاصد الحق ومصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم) لكننا نرى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ومقصود الشرع من الخلق خمس وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقائهم وتسليمهم ومآلهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة .

ولقد حرص الاسلام على حماية نفس الانسان وقدمها على أداء الصلاة المكتوبة من وقتها بل وعلى صوم يوم رمضان ومن أنشطة هذا ما أورده البر بن عبد السلام تقريراً لتقديم واجب على واجب لتفاوت المصلحة منها قوله (٣) (تقديم اقتاد الفرقى على أداء الصلوات

(١) من الآية رقم ١٩١ من سورة البقرة .

(٢) المستصفي للخرالي ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الانام ج ١ ص ٦٣ .

ثابت لأن انقاذ الغرقى المصومين عند الله أفضل والجمع بين المصلحتين ممكن ، بأن ينقل الغريق ثم يقضى . ومعلوم أن ما فاتته من أداء الصلاة لا يقارب انقاذ نفس مسلمة من الهلاك وكذلك لو رأى في رمضان غريقاً لا يمكن تخليصه إلا بالقطر فرائه يقطر وينقله وهذا أيضاً من باب الجمع بين المصالح لأن في النفس حقاً لله وحقاً لمصاحب النفس فقدم ذلك على أداء الصوم دون أصلت أي دون أصل الصيام لأنه يمكن القضاء .

وإذا كان من الضرورات التي حرص الإسلام على المحافظة عليها حفظ النفس وحفظ العقل فإنه في سبيل هذا حرم الموبقات والمهلكات الملهيات للخطر والمفسدات له فإن أحداً من الناس لا يشك في أن سعادة الإنسان رهينة بحفظ عقله لأن العقل كالروح من الجسد به يعرف الخير من الشر والضر من النافع وبه رفع الله الإنسان فضله وكرمه على كثير من خلقه وجعله به مسؤولاً عن عمله ولما كان العقل بهذه اللقطة فقد حرم الله كل ما يوبقه أو يذهبه حرمة قطعة ومن أجل هذا حرم تعاطي ما يؤدي بالنفس والعقل من مطعوم أو مشروب ومن هذا القبيل ما جاء في شأن للموبقات والحباث : الخمر ، فقد ثبت حرمتها بالكتاب والسنة بالإجماع ففي القرآن الكريم قوله تعالى : (١) يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنعم منتهون . أفادت آيات الأيمان أن الخمر صنو للشرك بالله أنها رجس والرجس لم يستعمل في القرآن إلا عنواناً على ما أفتد فيه وأنها من عمل الشيطان وهذا كناية عن بلوغها غاية القبح ونهاية الشر وأمرنا بالاجتنابها بمعنى البعد عنها بحيث لا يقر بها المسلم فضلاً عن أن يلمسها أو يتصل بها بل فضلاً عن أن يتناولها وسجلت الآية الأخيرة آثار الخمر السيئة في علاقة الناس بعضهم مع بعض إذ يؤدي إلى قطع الصلات وإلى انتهاك الحرمات وسفك الدماء وبعد هذا الضرر الاجتماعي الضرر الروحي إذ تنقطع بها صلة

(١) الأيمان ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة .

الإنسان بربه وتنزع من نفسه تذكرة عظيمة الله عن طريق مراقبته بالصلاة الخاشعة مما يورث قسوة في القلب ودنسا في النفس وجرت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك مبينة هذا التحريم ومن هذا قوله (١) : (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) .

تعاطي الخبذرات :

ومدلول لفظ الخمر في اللغة العربية والشرعية الإسلامية كل ما خامر العقل وحجبه كما قال عمر (٢) ابن الخطاب رضي الله عنه في الحديث المتفق عليه ، دون نظر إلى المادة التي تتخذ منها إذ الأحاديث الشريفة الصحيحة الواردة في الخمر قاطعة بهذا المعنى (كل مسكر حرام) وهكذا فهم أصحاب الرسول رضوان الله عليهم وقال عمر هذه المقالة المبينة للمقصود بهذا اللفظ في محضر كبار الصحابة دون تكثير من أحد منهم ومن ثم فإن الإسلام حين حرم الخمر وقرر عقوبة شاربها لم ينظر إلى أنها مسائل يشرب من مادة معينة وإنما نظر إلى الأثر الذي تحدثه فيمن شربها من زوال العقل الذي يؤدي إلى افساد انسانية الشارب وصلبه منحه التكريم والتي كرمه الله بها بل ويفسد ما بين الشارب ومجتمعه من صلات المحبة والصفاء وقد كشف العلم الحديث عن أضرار جسيمة أخرى يحدثها شرب هذه المفسدات حيث يقضى على حيوية أعضاء هامة في الجسم كالعدة والكبد هذا عدا الأضرار الاقتصادية التي تلحق بالأموال سفها وتبذيرا فيما يضر ولا ينفع هذا فوق امتنان من يشرب الخمر بذهاب الحشمة والوقار واحترام الأهل والأصدقاء هذه الأضرار الجسيمة والآدية والاقتصادية التي ظهرت للخمر وعرفها الناس هي مناط تحريمها وإذا كانت الشريعة إنما أقامت تحريمها للخمر على دفع المضار وحفظ المصالح فإنها تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الأضرار أو أفيد سواء كانت مشروبا سائلا أو جامدا مأكولا أو مسحوقا أو مشموما ومن هنا لزم ثبوت حكم تحريم الخمر لكل مادة ظهرت أو تظهر تعمل عملها يدل لذلك قول الرسول صلى الله عليه

(١) أخرجه مسلم - من شرح سبل السلام على من بلغ ٧ ج ٤ .

(٢) المرجع السابق .

وسلم (١) (كل مسكر حرام) إذ لم يقصد الرسول بهذا إلا أن يقرر الحكم الشرعى وهو أن كل ما يفعل بالإنسان فعل الخمر يأخذ حكمها فى التحريم والتجريم .

وإذا كانت المخدرات كالحشيش والأفيون والكوكايين وغيرها من المواد الطبيعية المخدرة وكذلك للمواد المخلفة تحدث آثار الخمر فى الجسم والعقل بل أقصد فأنها تكون محرمة بحرمة النصوص المحرمة للخمر وبروحها ومعناها والتي استمدت منها القاعدة الشرعية التى تعتبر من أهم القواعد التشريعية فى الاسلام وهى دفع المضار وسد ذرائع الفساد .

ومع هذا فقد أخرج الامام أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه (٢) عن أم سلمة رضى الله عنها قالت (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) والمفتر كما قال العلماء كل ما يورث الفتور الخور فى أعضاء الجسم وقد نقل العلماء إجماع فقهاء المذاهب على حرمة تعاطى الحشيش وأمثاله من المخدرات الطبيعية والمخلقة لأنها جميعها تؤذى بالعقل وتفسده وتضر بالجسم والمال وتحط من قدر متعاطيها فى المجتمع قال ابن تيمية رحمة الله فى بيان حكم الخمر والمخدرات (٣) (والأحاديث فى هذا الباب كثيرة ومستفيضة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع ونوع ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً على أن الخمر قد يصطبغ بها (أى يؤتد) وهذه الحشيشة قد تداف (أى تذاب) فى الماء وتشرب وكل ذلك حرام وإنما يحكم المتقدمون فى خصوصها لأنه إنما حدث أكلها من قرب فى أواخر المائة السادسة أو قريباً من ذلك كما أنه قد حدث الثمرة مسكرة بعد النبى صلى الله عليه وسلم وكلها داغلة فى الكلم الجوامع من الكتاب والسنة) وإذا كان ما أسكر كثيره فقليله حرام كذلك فإنه يحرم مطلقاً

(١) من حديث ابن عمر الذى رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه من كتاب نبل الأوطار الامام

الشوكانى ص ١٧٢ ج ٨ .

(٢) سنن أبى داود ص ١٣٠ ج ٢ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٢٥٧ وكتاب السياسة الشرعية ص ١٣١ .

باجتماع فقهاء المذاهب الاسلامية ما يغتر ويخدر من الأسياء الضارة بالعقل أو غيره من أعضاء الجسد وهذا التحريم شامل كل أنواع المخدرات ما دام تأثيرها على هذا الوجه القليل منها والكثير وقد ذهب بعض الفقهاء الى وجوب حد متاعلى المخدرات كشارب الخمر تماما لانها تدخل فعلها بل وأكثر منها بل قال ابن تيمية (١) (أن فيها أى المخدرات) من المفسد ما ليس فى الخمر فهى أولى بالتحريم ومن استحلها وزعم انها حلال فانه يستتاب فان تاب والا قتل مرتدا لايمضى عليه ولا يثنى فى مقابر المسلمين

ونخلص مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها طبيعية أو مخلقة مسكرة وأن كل مسكر من أى مادة حرام وهذا الحكم مستفاد نصا من القرآن الكريم ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبا تقدم بيانه يحرم تعاطيها بأى وجه من وجوه التعاطى من أكل أو شرب أو شم أو حقن لانها مفسدة ، ودرء المفسد من المقاصد الضرورية للشرعية حماية للعقل والنفس ولأن الشرع الاسلامى احتجى بالتهنيت وفى هذا يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه (٢) اذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه (وفى حديث آخر يقول (٣) (لترك ذرة مما نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين) ومن هنا قال الفقهاء أنه يجوز ترك الواجب دفعا للبسقة ولا تسامح فى الاقدام عن التهنيت محصورا الكبار الا عند الاضطرار على ما يأتى بيانه .

اتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها على أى وجه كان :

ثبت مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها محرمة قطعاً بدخولها فى اسم الخمر والمسكر قبل انتاجها بكافة وسائلها والاتجار فيها وتهريبها والتعامل فيها كذلك يكون محرما ؟

(١) فتاوى ابن تيمية ص ٢٥٧ المجلد الرابع .

(٢ ، ٣) الأسياء والنظائر لابن نجيم المصرى الحنفى فى القاعدة الخامسة .

يتضح حكم هذا اذا علمنا أن الشريعة الاسلامية اذا حرمت شيئا على المسلم :

حرمت عليه فعل الوسائل المفضية اليه وهذه القاعدة مستفادة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ففى القرآن الكريم تحريم الميتة والدم والحمر والخنزير وفى بيع هذه المحرمات يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما رواه الجماعة عن جابر رضى الله عنه (١) (أن الله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير والأصنام) وحين حرم الله الزنى حرم دواعيه من النظر واللمس والحلوة بالمرأة الأجنبية فى مكان خاص لأن كل هذا وسيلة الى الوقوع فى المحرم وهو المخالطة غير المشروعة وفى آيات سورة النور الخاصة بالاستئذان قبل دخول بيوت الغير والأمر للرجال والنساء بغض البصر عن النظر لغير المحارم واعتفاء زينة النساء وستر أجسادهن من كل ذلك بعدا بالمسلمين عن الوقوع فيما لا يحل وحماية لحرمة المنازل والمسكن ومن هنا تكون تلك النصوص دليلا صحيحا مستقيما على أن تحريم الاسلام لأمر تحريم لجميع وسائل ومع هذا فقد أفصح الرسول عن هذا الحكم فى الحديث الذى رواه أبو داود فى سننه كما رواه غيره عن ابن عباس رضى الله عنه (أن من حبس العنب أبام القطاف حتى يبيعه لمن يتخله خمرا فقد تقحم فى النار) وقوله صلى الله عليه وسلم المروى عن أربعة من أصحابه منهم ابن عمر (٢) (لعن الله الحمر وفارسها وساقها وبائنها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وأكل ثمنها وحاملها والمحمولة اليه) صريح كذلك فى تحريم كل وسيلة مفضية الى شرب الحمر ومن هنا تكون كل الوسائل المؤدية الى شرب الخمرات محرمة سواء كانت زراعة وإنتاجا أو تهريفا أو اتجارا فالعامل فيها على أى وجه متدرج قطعا فى المحرمات باعتباره وسيلة الى المحرم ، بل أن الحديثين الشريفين سألنى الذكر نصان قطعيان فى تحريم هذه الوسائل المؤدية الى اشاعة هذا المنكر بين الناس باعتبار أن اسم الحمر بالمعنى السالف (ما خامر العقل كما فسرها سيدنا عمر بن الخطاب) شامل للمخدرات بكافة أسمائها وأنواعها

(١) نيل الأوطار للشوكاتى ج ٥ ص ١٤١ وسبل السلام للصنعمانى ج ٢ ص ٣١٦ .

(٢) رواه أبو داود فى سننه ج ٢ ص ١٢٨ فى كتاب الاشربة وابن ماجه فى سننه .

ولأن في هذه الوسائل اعانة على المصيبة والله سبحانه نهى عن التعاون في المعاصي كقاعدة عامة في قوله سبحانه (١) ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾ وفي انتاج المخدرات والاتجار فيها وتهريبها وزراعة أشجارها اعانة على تعاطيها والرضا بالمعاصي معصية محرم شرعاً قطعاً سيما وأن هذه الوسائل مؤداها ومقصودها تهيبه هذه السموم المخدرة للتداول والانتشار بين الناس فهي حرام حرمه هذه المخدرات لأن الأمور بمقاصدها .

من يؤدي الصلاة وهو تحت تأثير المخدرات :

وصف ابن تيمية المخدرات وأثرها في تعاطيها فقال (٢) (وهي أعبت من الحمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتي يصير في الرجل تخنث ودهالة و الدهوث الذي لا يغار على أهله ، وغير ذلك من الفساد) ولامرأه في أن المخدرات تورث الفتور والخدر في الاطراف وقد قال (٣) ابن حجر للملكي في فتاواه في شرح حديث أم سلمة سألف الذكر (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) فيه دليل علي تحريم الخشيش بخصوص فأنها تسكر وتخلو وتفتر ولذلك يكثر النوم لمعاطيها ، ومن أجل تأثير المخدرات واصابتها عقل معاطيها بالفتور والخدر فانه لا يحسن المحافظة على وضوئه فتفتل بطلته دون أن يدري أو يتذكر ولهذا أجمع فقهاء المذاهب على أن من نواقض الوضوء أن يهيب عقل المتوضئ بجنون أو صرع أو اغفاء أو تعاطي ما يستتبع خيبة العقل من خمر أو خشيش أو أفهون أو غير هذا من المخدرات المغيبات ومتى كان الشخص مخدراً بتعاطي أى نوع من المخدرات غاب عقله او انعدم تحكمه وسيطرته علي أعضائه جسمه وفقد ذاكرته فلم يعد يدري شيئاً وانتقض وضوؤه وبطلت صلاته وهو بهذه الحال ولا فرق في هذا بين عذر وسكر بخمر سائل أو مشحوم أو مأكول فان كل ذلك خمر ومسكر ولقد أمر الله سبحانه المسلمين

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٢٨ في حد الشرب .

(٣) ص ٢٣٣ ج ٤ في باب الأفيونية والمخدرات .

بالا يقرئوا الصلاة حال سكرهم فقال (١) ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقرئوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ . وهذا غاية انتهى عن قربان الصلاة في حال السكر حتى يزول أثره وهو دليل قاطع على بطلان صلاة السكران بمسكر أو بمغتر لأني في كل أحواله انتقض وضوؤه وانتقض عقله أو زال بعد إذ فرت أطرافه وتراعت أعضاؤه واعتلط على السكران أو المتصاطي للمخدر ما يقول وما يقرأ من القرآن الكريم ولذا قال الله في نهيه عن الصلاة حال السكر ﴿ حتى تعلموا ما تقولون ﴾ أي يزوال حال السكر والفتور والخلل .

الربح الناتج عن التعامل في المواد المخدرة :

من الأصول الشرعية في تحريم بعض الأموال قول الله تعالى (٧) (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ...) أي لا يحل لأحدكم أخذ وتناول مال غيره بوجه باطل كما لا يحل كسب المال من طريق باطل أي محرم وأخذ المال أو كسبه بالباطل على وجهين : الأول أخذه على وجه غير مشروع كالسرقة والنصب والمهانة والأعسر أخذه وكسبه بطرق حظرها الشرع كالقمار أو المقود المحرمة كما في الربا وبيع ما حرم الله الاتصاف به كالميتة والدم والخمر وللتناولة للمخدرات بوصفها على ما سلف بيانه فإن هذا كله حرام .

وترتباً على هذا يكون الربح والكسب من أي عمل محرم حرام وبهذا جاءت الأحاديث الكثيرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، منها قوله (٣) (أن الله حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم الخنزير وثمنه) .

وفي هذا أيضاً قال العلامة ابن القيم (٤) (قال جمهور الفقهاء إذا بيع العنب لمن

(١) من الآية رقم ٤٣ من سورة النساء ،

(٢) من الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

(٣) رواه أبو داود في سننه في باب الأثربة جـ ٢ .

(٤) زاد للمد لاين القيم جـ ٤ ص ٤٧٤ .

بعضه حراماً أكل ثمنه بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرام أكل ثمنه وإذا بيع لمن يخرجه به في سبيل الله فثمنه من الطيبات وإذا كانت الأعنان التي يحل الانتفاع بها إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله رأى جمهور الفقهاء وهو الحق تحريم ثمنها بدلالة ما ذكرنا من الإدلة وغيرها عليه كان ثمن المعين التي لا يحل الانتفاع بها كالمخدرات حراماً من باب أولى .

وبهذه النصوص تقطع بأن الاتجار في المخدرات محرم وبيعها محرم وثمرتها حرام وبيعها حرام لا يحل للمسلم تناوله يدل ذلك قطعاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما نزلت آية تحريم الخمر (١) ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ .. ﴾ أمر أصحابه بأراقته ما عندهم من غمور ومنعهم من بيعها حتى لغهر المسلمين بل أن أحد أصحابه قال أن عندي غمر لأقيم فقال له صلى الله عليه وسلم « أحرقها » فلو جاز بيعها أو حل الانتفاع بثمرتها لأجاز لهذا الصحابي بيع الخمر التي يملكها الأيما لاتفاق ثمنها عليهم .

الصدق بالأموال الناتجة عن التعامل في المواد المخدرة :

في القرآن الكريم قول الله تعالى (٢) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَسَبْتُمْ .. ﴾ وفي الحديث الشريف الذي رواه مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً ، أن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال (٣) ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً ﴾ وقال (٤) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِ تَشْكُرُونَ ﴾ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يا رب يا رب ومطعمه

(١) الآية رقم ٩٠ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية رقم ٥١ من سورة المؤمنین .

(٤) الآية رقم ١٧٢ من سورة البقرة .

حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأئى يستجاب له) وفى الحديث الذى رواه الامام أحمد فى مسنده عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (والذى نفسى بيده لا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه ولا يتصدق فيقبل منه ولا يتركه خلق ظهره الا كان زاده فى النار . ان الله لا يمحو السيئ بالسئ ولكن يمحو السيئ بالحسن ان الخبيث لا يمحوا الخبيث) وفى الحديث المروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كسب مالا حراما فتصدق به لم يكن له أجره يعنى أئمة وعقوبته عليه) وفى حديث آخر أنه قال (من أصاب مالا من مائم فوصل به رحمة أو تصدق به أو أنفق فى سبيل الله جمع ذلك جعما ثم قلف به فى نار جهنم) والحديث الذى رواه الطبرى فى الأوسط عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم (اذا خرج الحاج حاجا بنفقة طيبة ووضع رجله فى الفرز (ركاب من جلد فنادى لبيك اللهم لبيك نادى مناد من السماء لبيك وسعدك زادك حلال وراحلتك حلال وحجك مبرور غير مأثور واذا خرج بالنفقة الخبيثة (أى للمال الحرام) فوضع رجله فى الفرز فنادى لبيك ناداه مناد من السماء لالبيك ولا سعدك ، زادك حرام وحجك مأثور وغير مبرور .

فهذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة قاطعة فى أنه تقبل الأعمال الصالحة عند الله من صدقة وحج وعمرة وبناء للمساجد وغير هذا من أنواع القربات لا بد وأن يكون ما يتفق فيها حلالا خالصا لا شبهة فيه واذا كانت الأدلة المتقدمة قد أثبتت أن ثمن الهرمات وكسوبها حرام فلا يحل أكلها ولا التصديق بها ولا الحج منها ولا انفاقها فى أى نوع من أنواع البر لأن الله طيب لا يقبل الا الطيب ، بمعنى ان متفق المال الحرام فى أى وجه من وجوه البر لا ثواب له فيما أنفق لأن الثواب جزاء القبول عند الله والقبول مشروط بأن يكون المال طيبا كما جاء فى تلك النصوص .

تعاطى المخدرات للعلاج .

الاسلام حرم مطعمومات ومشروبات صونا لنفس الانسان وعقله ورفع هذا التحريم فى

حال الضرورة فقال (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) (١) وقال (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم) (٢) وقال (قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) (٣) ولقد استبط الفقهاء من هذه الآيات ومن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضرورة قواعد يأخذ بعضها بحجز بعض فقالوا الضرر يزال والضرورات تبيح المحظورات ومن ثم أجازوا : أكل الميتة عند المحصنة واساغة اللقمة بالحمر والتلفظ بكلمة الكفر عند الاكراه عليهما (الا من اكراه وقلبه مطمئن بالإيمان) (٤) وقالوا أيضا أن الضرورة تقدر بقدرها وما جاز لعلم يعطل بزواله والضرر لا يزال بضرر وقد اختلف الفقهاء في جواز التداوي بالحرم والصحيح من أرائهم هو ما يلتقى مع قول الله في الآيات البيّنات السالفات بملاحظة أن إباحة الحرم للضرورة مقصورة على القدر الذي يزول به الضرر وتعود به الصحة ويتم به العلاج ولتثبت من توالم هذه الضوابط اشترط الفقهاء الذين أباحوا التداوي بالحرم شرطين أحدهم أن يتعين التداوي بالحرم بمعرفة طبيب مسلم مجرب بمهنة الطب معروف بالصدق والأمانة والتدين . والآخر ألا يوجد دواء من غير الحرم ليكون التداوي بالحرم متعينا ولا يكون المقصد من تناوله التحايل لتعاطي الحرم وألا يتجاوز به قدر الضرورة وقد أفتى ابن حجر الملكي الشافعي (٥) حين سئل عن ابتلي بأكل الأفهون والخشيش ونحوهما وصار حالة بحيث إذا لم يتناوله هلك أنفى : بأنه إذا علم أنه يهلك قطعاً حل له بل وجب لاضطراره لابقاء روحه كالميتة للمضطر ويجب عليه التدرج في تقليل الكمية التي يتناولها فيها فشيئا حتى يزول اعتياده وهذا - كما تقدم - إذا ثبت بقول الأطباء الثقات دينا ومهنة أن معتاد تعاطي المخدرات يهلك بترك تعاطيها فجأة وكلية .

(١) الآية رقم ١٧٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية رقم ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٣) الآية رقم ١١٩ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية رقم ١٠٦ من سورة النحل .

(٥) نقل هذا ابن عابدين في حاشيته رد المختار جـ ٥ ص ٤٥٦ في آخر كتاب الحظر والاباحة .

وترتبط علي هذا فاذا ثبت أن ضررا ما حقا محققا وقوعه سيتعاطى المخدرات سواء كانت طبيعية أو مخلقة اذا انقطع فجأة عن تعاطيها جاز ملواته بالشراف طبيب ثقة متدين حتى يتخلص من اعتياده كما أشار العلامة ابن حجرأ في فتواه للشارب اليها لأن ذلك ضرورة ولا أثم في الضرورات متى رويته شروطها المتوه بها أفعالا لتصوص القرآن الكريم في آيات الاضطرار سالفة الاشارة . هذا وأنه مع التقدم العلمى فى كيمياء الدواء لم تعد حاجة ملحة للتلوى بالمواد المخدرة فسرعا لوجود البديل الكيمائى للمباح .

التواجد فى مكان معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها :

كرم الله الانسان ونأى به عن مواطن الريب والمهانة واستدح عبادة الذين تجنبوا مجالس اللهو واللغو فقال سبحانه (والذين هم عن اللغو معرضون) (١) وقال (والذين لا يشهدون الزور واذا مروا باللغو مروا كراما) (٢) وقال (واذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه) (٣) وفى الحديث عن الرسول الاكرم صلوات الله وسلامه عليه (استماع الملاهى معصية والجلوس عليها فسق) وروى أبو طلود فى سننه عن ابن عمر رضى الله عنه قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر ...) والمستفاد من هذه النصوص أنه يحرم مناجاسة مقترفى المعاصى أيا كان نوعها لأن فى مجالستهم اهدوا لحرمان الله . ولأن من يجلس مع العصاة الذين يرتكبون المنكرات يتخلق بأخلاقهم السيئة ويبتدأ ما يفعلون من مآثم كشرب المسكرات والمخدرات كما يجرى على لسانه ما يتناقلونه من ساقط القول ومن أجل البعد بالمسلم عن الدنيا وعن اعتياد ارتكاب الخطايا كان ارشاد الرسول صلى الله عليه وسلم للمسلمين فى اختيار المجلس والمجلس فى قوله (٤) (اما مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كحامل للمسك ونافع الكبر فحامل

(١) الآية رقم ٣ من سورة المؤمنون .

(٢) الآية رقم ٧٢ من سورة الفرقان .

(٣) الآية رقم ٥٥ من سورة القصص .

(٤) من كتاب الترغيب والترهيب ص ٤٩ و ٥٠ ج ٤

المسك أما أن يحذيك (١) ولما أن تتابع منه وأما أن تجدد فيه ربحاً طيباً ونافع الكبر أما أن يحرق ثيابك وأما أن تجدد منه ربحاً خبيثاً (رواه البخارى ومسلم . فالجلس الصالح يهديك ويرشدك ويدلك على الخير وترى منه الحماد والمحسن وكله منافع وثمرات أما المجلس الشرير فقد شبهه الرسول صلوات الله وسلامه عليه بنافخ الكير يضر ويؤذى ويهدى بالأخلاق الرديئة ويجلب السيرة المذمومة وهو باعث الفساد والاضلال ومحرك لكل فنة وموقد نار العداوة والحصام وفي هذا الحديث الشريف دعوة الى مجالسة الصالحين وأهل الخير والمروءة ومكارم الأخلاق والورع والعلم وفيه النهي عن مجالسة أهل الشر والبدع الفجار الذين يجاهرون بارتكاب المنكرات وشرب المسكرات والمخدرات لأن القرين ينسب الى قرينة وجليسة ويرفع به وينحدر وتهبط كرامته بدناوة من يجالسهم . ولقد تحدث القرآن الكريم عن قرناء السوء وحلر منهم ومن مجالسهم وأخبر أنهم سوء وندامة فى الدنيا والآخرة (٢) (ومن يمكن الشيطان له قريناً فساء قريناً) وإذا كان المجلس يقتدى ويهتدى بهجلسة وعليه فأن فى جلوس الانسان التقى البعيد عن اللائم والشبهات فى مجالس الأفك والفحش وتماطى المخدرات يؤذيه ويرديه فى الدنيا بالمهانة وانتراخ المهانة عند عارفيه من الأقارب والأصدقاء لأن المخدرات كما نقل العلامة أين حجر المكي (٣) فى فتاواه الكبرى فيها مضار دينية ودنيوية فهى تورث الفكر وتعرض لبدن لحدوث الأمراض وتورث النسيان وتصدع الرأس وتورث موت الفجأ واختلال العقل وفساده والسل والاستسقاء وفساد الفكر وافشاء السر وذهاب الحياء وكثرة المراء وانعدام المروءة وكشف العورة وعدم الفهرة واتلاف الكسب ومجالسة أهليس وترك الصلاة والوقوف فى المحرمات وإحراق الدم وصفرة الأسنان وثقب الكبد وغشاء العين والكسل والفشل وتميد العزيز ذليلاً والصحيح عليلاً أن أكل لا يمسح وأن

(١) يحذيك بمعنى يعطوك .

(٢) من الآية رقم ٣٨ من سورة النساء .

(٣) ج ٤ ص ٢٣٤ .

أعطى لا يفتح .

ومن هنا كان الانسان أن ينأى عن مجالس الشرب المحرم خمرًا سائلًا أو مخدرات
مطبوعة أو مشروبة أو مسمومة فانها مجالس الفسق والفساد وإضاعة الصحة والمال وعاقبتها
الندم فى الدنيا والآخرة ﴿ ومن يمش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانًا فهو قرين ﴾ (١)
بل أن مصاحبة هؤلاء المارقين على الذين الذين يتعاملون هذه المهلكات أثم كبير لأن الله قد
غضب عليهم وعلى مجالسهم ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم ﴾ (٢)
وفى مصاحبة هؤلاء ومجالستهم معادة المولى سبحانه وتعالى لأمره فقد نهى عن مودة العصاة
﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ﴾ (٣) وهؤلاء قد
استغرقوا فى مجالسهم المحرمة المليقة بالأنعام فالجلوس معهم مشاركة فيما يرتكبون ومودة مع
انهم غير جديرين بهذه المودة لحصانهم أوامر الله ورسوله واستباحتهم ما حرم الله ورسوله
أولئك حزب الشيطان من جلس معهم فقد رضى بمنكرهم وأقر فعلهم والمؤمن الحق مأمور
بازالة الباطل متى استطاع وبالوسيلة المشروعة فإن لم يستطع فعله الاجتماع عن مجالس
المنكرات (٤) ففى الحديث الشريف فى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم
يستطع فليسانه فإن لم يستطع فليقله وذلك أضعف الإيمان .

ففى الحديث النبوى دعوة إلى مكافحة المنكرات ومنها هذه السموم المخدرات بعد أن
بان ضررها وشاع سوء آثارها وكانت عاقبة أمرها خسرًا للانسان والمال بل وفى المال فمن
كان له سلطة ازالة هذه المخدرات والقضاء على أوكارها وتجارتها كان لزاما عليه بتكليف من

(١) الآية رقم ٣٦ من سورة الزمخرف .

(٢) الآية رقم ١٣ من سورة للمتحة .

(٣) الآية رقم ٢٢ من سورة المجادلة .

(٤) الترغيب والترهيب للمنبرى ج ٣ ص ٢٢٣ .

الله ورسوله أن يجد ويجتهد في مطاردة هذه الآفة ومن لم يكن من أصحاب السلطة فإن عليه واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيبين للناس آثارها للدمرة لنفس الإنسان وماله ومن الأمر بالمعروف الإبلاغ السلطات بأحوال تجارها ومتعاطيها فالتستر على الجريمة المجرمة في حق الأمة والساعة للفحشاء فيها وجميع الأفراد مطالبون بالأمر بالمعروف والارشاد عن مرتكبي هذه المنكرات ومروجي المخدرات هذه هي النصيحة التي أمر بها الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن جهم الداري (١) (الدين النصيحة : قال له ثلاثا - قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) وفي الحديث (٢) الذي رواه الترمذي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إن القوم إذا رأوا المنكر فلم يغيروه همهم الله بعقاب) .

والنصيحة لأئمة المسلمين أي للحكام بالارشاد ومعاونتهم على منع المنكرات والآثام لأنهم القادرون على تفسيرها بالقوة فلا تأخذنا رحمة في دين الله إذ التستر على هذه الآثام اعانة لمروجيها على الاستمرار في هذه الملهة الخبيثة .

وبعد : فقد أوضحنا فيما تقدم أجماع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم إنتاج المخدرات وزراعتها وتجارتها وترويجها ومتعاطيها طبيعية أو مخلقة وعلى تجريم أي إنسان يقدم على شيء من ذلك بنصوص صريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأنه لا ثواب ولا مشورة لما يتفق من ربحها فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا أما الكسب الحرام فإنه مردود على صاحبه يطلب به في الآخرة وساعات مصيرا وبينا حكم مدلوله للمدمنين بالشراف الأطباء الثقاتين لمعتهم وقدر الضرورة حتى يزول هذا الالام وأنه لا يحمل التدلوى بالمحرمات إلا عند تعنتها دواء وعلم وجود دواء مباح صوابها كما أوضحنا أن المجالس التي تعد لتعاطي هذه المخدرات مجالس فسق وإثم الجلوس فيها محرم على كل ذي مروءة يحافظ

(١) الترمذي والتهريب للمنزى ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

على سمعته وكرامته بين الناس وعند الله وإن على الكافة إرشاد الشرطة المختصة لمكافحة تجارة هذه السموم القاتلة والقضاء على أوكارها وإن هذا الإرشاد وما سماه الرسول الأكرم بالنصيحة لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم .

وبعد .

فإن الله الذي حرم هذه الموبقات المهلكات للأفئدة والأموال حرم أم الخبيثات الحمر وقد آن لنا أن نخشع لذكر الله وما أنزل في قرآنه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم (إنما الحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس مع عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (١) .

آن لنا أن نجعل هذا الحكم نافذا في مجتمعتنا حماية لأولادنا ونساءنا أولاً وأخيراً طاعة لرئيسنا وفقى الله الجميع للتمسك بدينه والعمل بشريعته وهو حسين بن علي الوكيل (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكيكم الله سبحانه أعلم بالصواب ،

(١) الآية رقم ٩٠ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٢٤ من سورة الأنفال .

وزارة الصحة العمومية

قرار وزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١

بخصوص تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها (١)

وزير الصحة العمومية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وموافقتا على كتاب الادارة العامة - للطب العلاجي بتاريخ ١٩٦١/٤/١ بخصوص ابواء المتقدمين للعلاج من تلقاء أنفسهم من مدمني المخدرات بجناح خاص بمستشفى الامراض العقلية بالمخائكة .

قـسـر

مادة ١ - يخصص جناح بمستشفى الأمراض العقلية بالمخائكة لايواء وعلاج مدمني المخدرات الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم .

ويحزل هؤلاء الممنون عزلا تاما عن باقي المرضى ويولى طبيب أو أكثر من الاختصاصين بالمستشفى علاجهم .

مادة ٢ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخه وينشر بالوقائع المصرية .

تحريرا في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٠ (١٨ ابريل سنة ١٩٦١) .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٦٧ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩

بالشروط الواجب توافرها في المخزن والمستودع المعد للاختبار
في الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص والأوراق
والرسومات المرفقة بها (١)

وزير الصحة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها .

وعلى ما لفته مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص الى منبهيات الشئون الصحية المختصة مشتملا على
البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب كاملا وعنوان منبكه واذا كان الطلب مقدما من احدى شركات
القطاع العام فيجب أن يذكر في الطلب اسم ممثل الشركة .

(٢) بيان كامل عن موقع المخزن أو المستودع المطلوب الترخيص به ورقم المقار واسم
صاحبه واسم الشارع وقسم الشرطة الواقع في حافته هذا المقار واسماء الحائزين للمحال التي
تحد المخزن أو المستودع من الجهات الأربع .

ويرفق بالطلب الأوراق والرسومات الآتية :

(١) اللوائح المصرية العدد ٢٦٧ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

- (١) صحيفة الحالة الجنائية وتغنى منها فركات القطاع العام .
- (٢) ثلاث رسومات هندسية على ورق متين موقعا عليها من أحد المهندسين اعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشتمل الرسم على ما يلى :
- (أ) رسم ارصادى يبين موقع الخزون أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به .
- (ب) مسقط افقى لايقل مقياس رسمه عن ١ : ١٠٠ مبن عليه أبعاد الخزون أو المستودع والمنازل الموجودة فيه والمورد المائى وطريقة صرف المياه اذا كان مزودا بها .
- (ج) قطاع رأسى يبين ارتفاع الخزون أو المستودع .
- مادة ٢ - يجب أن توافرنى الخزون أو المستودع الشروط الآتية :
- (١) أن يكون مبنى الخزون أو المستودع من الدنش أو الطوب الاحمر أو الخرسانة ويكون السقف من الخرسانة المسلحة أو من أية مادة أخرى توافق عليها الجهات المختصة باجراء المعاينة وبارتفاع ٢ر٧٠ متر على الأقل .
- (٢) تكون جميع المباني والأرضيات وغيرها قوية ونظيفة دائما ويمن أسفل الحوائط بالاسمنت الامس السميك بارتفاع ١ر٤٠ مترا على الأقل ثم يدهن بالزيت ويرش ما فوق ذلك بالجير العادى .
- (٣) أن يكون الضوء والتهوية بالخزون أو المستودع كافيين واذا كانت به نوافذ أو فتحات فتوضع عليها قضبان حديدية قوية وثاجة مغطاة بسلك ضيق النسج .
- (٤) أن تغطى أرضية الخزون أو المستودع بمادة غير قابلة لنفاذ السوائل وأن تخلو من الرشح دائما .

(٥) اذا كان الخزن أو المستودع مزوداً بالمياه فيجب أن يكون من المورد العمومي للمياه المرشحة فاذا لم يتوفر هذا المورد أو كان بعيداً عن الخزن أو المستودع بمسافة تزيد على مائة متر فيجوز أن يكون المورد المائي من طلمبة ماصة كابسة على مسافة لا تقل عن ٢٥ متراً من أى مصدر من مصادر تلوث المياه ولا يقل عمقها عن ٢٠ متراً بشرط أن يثبت من تحليل وزارة الصحة أن مياه الطلمبة صالحة للاستعمال الأدمى من الوجهتين الكيميائية والبكتريولوجية ويشترط فى حالة وجود المورد المائي أن يكون بالخزن أو المستودع أحواض غسيل من الصينى أو الفخار المزجج أسفلها يسبقون بشكل حرف (S) يحصل بماسورة لصرف المياه حسب طريقة التصريف المبينة على الرسم الكروكي الهندسى .

(٦) يجب أن يكون الخزن أو المستودع خالياً تماماً من مواسير قذحات . كما يجب ألا تكون تحت أرضية الخزن أو المستودع سوى من هذه المواسير أو الخزانات أو مجارى الصرف .

(٧) يجب أن تعد بالخزن أو بالمستودع دواب ذات أقدام قوية لحفظ الجواهر المهددة

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٧ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

فهرس تفصلى

البند	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	١
	الفصل الأول	
	فى الجواهر المخدرة	
	مادة (١)	
٧	١- تعريف الجواهر المخدرة .	
٧	٢- رأينا فى تعريف الجواهر المخدرة .	
٨	٣ - نطاق تجريم الجواهر المخدرة .	
٨	٤ - بيان كنه المادة المخدرة فى حكم الأدوات .	
٩	٥ - كمية المخدر .	
٩	٦ - تحديد نسبة المخدر .	
١٠	٧ - ضبط المادة المخدرة .	
١١	٨ - أحكام النقض :	
١١	أولاً : المواد المخدرة محددة على سبيل الحصر فى الجدول الملحق بالقانون .	
١٤	ثانياً : القوط بكنه المادة المخدرة لا يصلح فى سوى الدلىل الفنى (التحلىل) .	
١٨	ثالثاً : كمية المخدر .	
٢٠	رابعاً : نسبة المخدر .	
٢١	خامساً : ضبط المادة المخدرة	

مادة (٢)

- ١ - تمهيد ٢٢
- ٢ - مدلول الأفعال المادية المحظور مباحثتها إلا في الأحوال المتصوص عليها في قانون المخدرات والشروط المبينة فيه. ٢٢
- ٣ - (أولاً) الجلب ٢٢
- ٤ - (ثانياً) التصدير ٢٣
- ٥ - (ثالثاً) الاتّاج ٢٣
- ٦ - (رابعاً) التملك ٢٣
- ٧ - (خامساً) الاحراز ٢٤
- ٨ - (سادساً) الشراء والبيع ٢٤
- ٩ - (سابعاً) التبادل ٢٥
- ١٠ - (ثامناً) التنازل ٢٦
- ١١ - (تاسعاً) الوساطة ٢٦
- أحكام التقضى : ٢٧
- أولاً : الجلب ٢٧
- ثانياً : التصدير ٢٣
- ثالثاً : المحازة والاحراز ٣٦
- رابعاً : شراء المخدر أو بيعه ٤٢
- خامساً : الوساطة ٤٣

الفصل الثاني
فى الجلب والتصدير والتقل
مادة (٣)

- ١ - مءلول الجلب ٤٥
• أحكام النقص : ٤٦

مادة (٤)

- ١ - الفئات التى يجوز لها الحصول على أذن بجلب أو تصءير الجواهر المءءرة . ٤٧
• أحكام النقص : ٤٨

مادة (٥)

- ١ - المحكمة من النص ٤٩

مادة (٦)

- ١ - ضوابط تنظم تداول المواد المءءرة ٥٠

الفصل الثالث
فى الإءءار بالجواهر المءءرة
مادة (٧)

- ١ - شروط الترخيص بالإءءار فى الجواهر المءءرة ٥١
• أحكام النقص : ٥٣

مادة (٨)

- ١ - المحكمة من النص ٥٤
٢ - الشروط الواجب توافرها فى أماكن الإءءار بالجواهر المءءرة ٥٤

مادة (٩)

- ١ - طلب الترخيص بمزاولة الإءءار فى الجواهر المءءرة ٥٦

٥٦ ٢ - المستندات المطلوب أرفاقها بالطلب .

مادة (١٠)

٥٧ ١ - تحديد مسؤولية إدارة المحل المعد للاتجار فى الجواهر المخدرة .

مادة (١١)

٥٩ ١ - الفئات التى يجوز لها التصرف فى الجواهر المخدرة .

٦٠ ٢ - القيود الواردة على التصرف فى الجواهر المخدرة .

مادة (١٢)

٦١ ١ - ضوابط القيد فى دفاتر الجواهر المخدرة .

٦٢ ٥ أحكام النقص :

مادة (١٣)

٦٣ ١ - الاغطار عن حركة الورد والمتصرف من الجواهر المخدرة .

الفصل الرابع

فى الصيدليات

مادة (١٤)

٦٤ ١ - الأشخاص الذين يجوز لهم صرف جواهر مخدرة .

مادة (١٥)

١ - الشروط والبيانات الواجب توافرها فى التذاكر الطبية التى توصف

٦٦ بها جواهر مخدرة .

مادة (١٦)

٦٧ ١ - المدة التى يتعين خلالها صرف التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة .

مادة (١٧)

- ٦٨ ١ - ضوابط صرف التذاكر الطبية الخاصة بالجواهر المخدرة .

مادة (١٨)

- ٦٩ ١ - نظام القيد في دفاتر الجواهر المخدرة .

- ٧١ ٥ - أحكام النقض :

مادة (١٩)

- ٧٤ ١ - الحكمة من النص .

- ٧٤ ٢ - نظام صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات .

مادة (٢٠)

- ٧٦ ١ - البيانات الواجب استيفائها في طلب بطاقة رخصة صرف جواهر مخدرة .

مادة (٢١)

- ٧٧ ١ - البيانات التي يلزم إثباتها في بطاقة صرف الجواهر المخدرة .

مادة (٢٢)

- ٧٨ ١ - القيود التي يتعين على الصيدلة الالتزام بها عند صرف الجواهر المخدرة .

مادة (٢٣)

- ٧٩ ١ - الكشف التي يتعين على مديري الصيدليات إرسالها إلى الجهات المختصة .

مادة (٢٤)

- ٨٠ ١ - نظام القيد في دفاتر الجواهر المخدرة .

- ٥ - أحكام النقض :

الفصل الخامس
فى أنتاج الجواهر الخفدرة
وصنع المستحضرات الطبية الخفوية عليها
مادة (٢٥)

- ١ - الافعال المحظورة بمقتضى النص ٨٢
مادة (٢٦)
١ - ضوابط استخدام الجواهر الخفدرة فى مصانع المستحضرات الطبية ٨٣

الفصل السادس
فى المواد التي تخضع لبعض
قيود الجواهر الخفدرة
مادة (٢٧)

- ١ - الافعال المحظورة بمقتضى النص ٨٤

الفصل السابع
فى النباتات المتنوع زراعتها
مادة (٢٨)

- ١ - علة النص ٨٥
٢ - مدلول زراعة النباتات الخفدرة ٨٥
٣ - الجريمة التامة والشرع فيها ٨٦
• أحكام النقض : ٨٧

مادة (٢٩)

- ١ - الافعال المحظورة بمقتضى النص ٩١
• أحكام النقض : ٩٢

مادة (٣٠)

- ١ - الحالات التي يجوز فيها جلب أو زراعة النباتات المخدرة ٩٨

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة (٣١)

- ١ - المدة التي يجب حفظ دفاتر المخدرات خلالها ٩٩

مادة (٣٢)

- ١ - أسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المقارن ١٠٠
٢ - أسلوب حصر المواد المخدرة في التشريع المصري ١٠٠
٣ - مدى دستورية المادة ٣٢ من قانون المخدرات ١٠١
• أحكام التقض : ١٠٣

الفصل التاسع

في العقوبات

مادة (٣٣)

- ١ - تمهيد وتقسيم ١١٤
٢ - (أولاً) أركان الجريمة ١١٤
٣ - الركن المادى ١١٤
٤ - (أ) الركن المادى في جريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص للتصويع عليه في المادة ٣ (الفقرة الأولى من المادة ٣٣) ١١٥
٥ - (ب) الركن المادى في جريمة إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثانية من المادة ٣٣) ١١٨
٦ - (ج) الركن المادى في جريمة زراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥

البند الموضوع الصفحة

- أو تصديرها أو جلبها أو حيازتها أو أحرارها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها أو نقلها وكان ذلك بقصد الاتجار (الفقرة الثالثة من المادة ٣٣) . ١١٨
- ٧ - (د) الركن المادى فى جريمة القيام بتأليف عصابة ولو فى الخارج أو ادارتها أو التدخل فى ادارتها أو فى تنظيمها أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها وكان من أغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطى أو أرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٣ داخل البلاد (الفقرة الرابعة من المادة ٣٣) ١١٩
- ٨ - الركن المعنوى ١٢٢
- ٩ - القصد العام ١٢٢
- ١٠ - الباعث على أرتكاب الجريمة ١٢٣
- ١١ - القصد الخاص ١٢٤
- ١٢ - قصد الاتجار ١٢٤
- ١٣ - (ثانيا) العقوبات ١٢٦
- أحكام النقض : ١٢٨
- أولا - جلب أو تصدير الجواهر المخدرة ١٢٨
- ثانيا - زراعة النباتات المخدرة بقصد الاتجار ١٣٦
- ثالثا - العقوبات ١٤٢

مادة (٣٤)

- ١ - تمهيد وتقسيم ١٤٨
- ٢ - (أولا) أركان الجريمة ١٤٨
- ٣ - الركن المادى ١٤٩
- ٤ - (أ) حيازة أو أحرار أو شراء أو بيع أو تسليم أو نقل أو تقديم جواهر مخدر للتعاطى وكان ذلك بقصد الاتجار وذلك فى غير الاحوال المصرح

البند	الموضوع	الصفحة
	بها قانوناً (الفقرة الأولى من المادة ٣٣)	١٤٩
٥ -	مدلول الحيازة فى قانون المخدرات .	١٤٩
٦ -	مدلول الاحراز فى قانون المخدرات .	١٥١
٧ -	كمية المخدر محل الحيازة أو الاحراز .	١٥٢
٨ -	ضبط المخدر محل الحيازة أو الاحراز .	١٥٢
٩ -	التعامل فى الجواهر المخدرة .	١٥٣
١٠ -	التقديم للتعاطى .	١٥٥
١١ -	التصرف فى الجواهر المخدرة على خلاف للفرض المحدد فى	
	الترخيص بحيازتها (الفقرة الثانية من المادة ٣٣)	١٥٥
١٢ -	إدارة أو تهمة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل .	١٥٧
١٣ -	الركن المعنوى .	١٥٨
١٤ -	(ثانيا) عقوبة الجريمة .	١٥٩
١٥ -	المقوبات الاساسية .	١٥٩
١٦ -	الظروف المشددة للجنابات المنصوص عليها فى المادة ٣٤	
	من قانون المخدرات .	١٦٠
	• أحكام النقص :	١٦٥
	أولاً : مدى دستورية المادة ٣٤ من قانون المخدرات	١٦٥
	ثانياً : حيازة الجوهر المخدر .	١٧١
	ثالثاً : احراز الجوهر المخدر .	١٧٧
	رابعاً : التقديم للتعاطى .	١٨٦
	خامساً : اداة أو تهمة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل	١٨٧
	سادساً : قصد الاتجار .	١٩٣
	سابعاً : العقوبة .	٢٠٩

مادة (٣٤) مكرراً

٢١٣	١ - تمهيد وتقسيم .
٢١٣	٢ - أركان الجريمة .
٢١٣	٣ - الركن المادى .
٢١٥	٤ - الركن المعنوى .
٢١٦	٥ - العقوبة .

مادة (٣٥)

٢١٧	١ - تمهيد وتقسيم .
٢١٨	٢ - (أولاً) أركان الجريمة .
٢١٨	٣ - الركن المادى .
	٤ - (أ) ادلة أو تهمة مكان لتعاملى الجواهر المخدرة بغير مقابل (الفقرة الأولى من المادة ٣٥) .
٢١٨	٥ - (ب) تسهيل أو تقديم جوهر مخدر للتعاملى فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً (الفقرة الثانية من المادة ٣٥) .
٢١٩	٦ - الركن المعنوى .
٢٢٠	٧ - (ثانياً) العقوبة .
٢٢٢	٨ - أحكام النقص :

مادة (٣٦)

٢٢٩	١ - طبيعة نظام الظروف القضائية الخفيفة .
٢٣٠	٢ - قيود تطبيق نظام الظروف الخفيفة فى قانون المخدرات .
٢٣٢	٣ - أحكام النقص :

مادة (٣٧)

٢٣٩	١ - تمهيد وتقسيم .
-----	--------------------

البند	الموضوع	الصفحة
٢ - (أولاً) أركان الجريمة .	٢٣٩	
٣ - الركن المادى .	٢٣٩	
٤ - الركن المعنوى .	٢٤٠	
٥ - (ثانياً) العقوبة .	٢٤١	
٦ - الاحكام الخاصة بإبداع المدمن إحدى المصححات .	٢٤١	
٧ - (أ) حالات الإبداع .	٢٤١	
٨ - (ب) مدة الإبداع .	٢٤٢	
٩ - (ج) إنتهاء الإبداع .	٢٤٣	
١٠ - (د) الحرمان من الإبداع .	٢٤٣	
هـ أحكام النقص :	٢٤٥	
أولاً - قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى .	٢٤٥	
ثانياً - تدبير الإبداع .	٢٤٧	

مادة (٣٧ مكرراً)

١ - اللجنة التى أناط بها المشرع الاشراف على المودعين المصححة .	٢٥٢
--	-----------

مادة (٣٧ مكرراً - أ)

١ - امتناع إقامة الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة للعلاج .	٢٥٤
---	-----------

مادة (٣٧ مكرراً - ب)

١ - ضوابط إبداع المدمنين للمواد المخدرة المصححات أو دور العلاج بناء على بلاغ قوى الشأن .	٢٥٧
--	-----------

مادة (٣٧ مكرراً - ج)

١ - تمهيد وتقسيم .	٢٥٩
٢ - (أولاً) أركان الجريمة .	٢٥٩

البند	الموضوع	الصفحة
٣ - الركن المادى	٢٥٩
٤ - (أ) السر	٢٦٠
٥ - (ب) الاكشاء	٢٦١
٦ - (ج) صفة فى الجمانى	٢٦١
٧ - الركن المعنوى	٢٦٢
٨ - (ثانيا) عقوبة الجريمة	٢٦٢
• أحكام النقض	٢٦٣
مادة (٣٧ مكرراً - ٥)		
٢٦٥		
مادة (٣٨)		
١ - تمهيد وقسيم	٢٦٦
٢ - (أولاً) أركان الجريمة	٢٦٧
٣ - الركن المادى	٢٦٧
٤ - الركن المعنوى	٢٦٧
٥ - (ثانيا) عقوبة الجريمة	٢٦٨
• أحكام النقض :	٢٦٩
مادة (٣٩)		
١ - أركان الجريمة	٢٨٠
٢ - (أولاً) الركن المادى	٢٨٠
٣ - (ثانيا) أن يتم ضبط الجمانى أثناء التعاطى	٢٨١
٤ - (ثالثاً) الركن المعنوى	٢٨٢
٥ - العقوبة	٢٨٢
٦ - الظروف المشددة	٢٨٢
٧ - الاعفاء من العقاب	٢٨٣

البند الموضوع الصفحة

٢٨٣ ٨ - تقويم النص .

مادة (٤٠)

٢٨٥ ١ - علة النص .

٢٨٦ ٢ - أركان الجريمة .

٢٨٦ ٣ - (أولاً) الركن المادى .

٢٨٦ ٤ - (أ) الشرط المفترض .

٢٨٦ ٥ - (ب) مدلول التعدى .

٢٨٧ ٦ - (ج) وقوع التعدى أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة .

٢٨٧ ٧ - (ثانياً) الركن المعنوى .

٢٨٧ ٨ - (ثالثاً) العقوبات .

٢٩٠ • أحكام النقص .

مادة (٤١)

٢٩٥ ١ - أركان الجريمة .

٢٩٥ ٢ - (أولاً) الركن المادى .

٢٩٥ ٣ - (أ) فعل الاعتداء على الحياة .

٢٩٦ ٣ - (ب) أضرار الروح .

٢٩٦ ٤ - (ج) رابطة السببية بين فعل الاعتداء على الحياة ووقوع الجنى عليه .

..... ٥ - (د) أن يقع فعل القتل على أحد الموظفين أو المستخدمين القائمين

٢٩٧ على تنفيذ أحكام قانون المخدرات أثناء الوظيفة أو بسببها .

٢٩٧ ٦ - (ثانياً) الركن المعنوى .

٢٩٨ ٧ - العقوبات .

مادة (٤٢)

٢٩٩ ١ - تعريف المصادرة .

البند	الموضوع	الصفحة
٢	المصادرة في قانون المخدرات .	٣٠٠
٣	مراعاة حقوق الغير حسن النية :	٣٠١
٤	الائتياء محل المصادرة .	٣٠١
٥	أحكام التقضى :	٣٠٤
مادة (٤٣)		
١	المجرائم التي تضمنتها المادة ٤٣ .	٣١٦
٢	(أولاً) عدم أَسْكَات الدفاتر أو عدم التقيد فيها .	٣١٦
٣	(أ) صفة الجاني .	٣١٦
٤	(ب) الركن المادى .	٣١٦
٥	الركن المعنوى .	٣١٧
٦	العقوبة .	٣١٧
٧	(ثانياً) تجاوز فروق الأوزان .	٣١٨
٨	صفة الجاني .	٣١٨
٩	الركن المادى .	٣١٨
١٠	الركن المعنوى .	٣١٩
١١	العقوبة .	٣٢٠
١٢	(ثالثاً) عدم إرسال الكشوف إلى الجهة الادلوية المختصة في	
	لوائح المقررة .	٣٢٠
١٣	صفة الجاني .	٣٢٠
١٤	الركن المادى .	٣٢٠
١٥	الركن المعنوى .	٣٢٠
١٦	العقوبة .	٣٢١
٥	أحكام التقضى :	٣٢٢

مادة (٤٤)

- ١ - مناطق التجريم في المادة ٤٤ من قانون المخدرات . ٣٢٥
- ٢ - محل الجريمة . ٣٢٥
- ٣ - الركن المادى . ٣٢٥
- ٤ - الركن المعنوى . ٣٢٦
- ٥ - العقوبة . ٣٢٦
- أحكام النقض : ٣٢٧

مادة (٤٥)

- ١ - علة نص المادة ٤٥ من قانون المخدرات . ٣٣٢
- ٢ - الركن المادى . ٣٣٢
- ٣ - الركن المعنوى . ٣٣٣
- ٤ - العقوبة . ٣٣٣
- أحكام النقض : ٣٣٤

مادة (٤٦)

- ١ - عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة . ٣٣٦
- ٢ - وجوب تنفيذ عقوبة الجنحة فوراً . ٣٣٧
- ٣ - نشر الحكم . ٣٣٨
- أحكام النقض : ٣٣٩

مادة (٤٦ مكرراً)

- ١ - الوساطة في ارتكاب جرائم المخدرات . ٣٤٥
- أحكام النقض : ٣٤٧

مادة (٤٦ مكرراً - أ)

- ١ - تمهيد وتقسيم . ٣٤٩

البند الموضوع الصفحة

- ٢ - (أولاً) عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ٣٥٠
 ٣ - (ثانياً) عدم تقادم العقوبة بمضى المدة ٣٥٢
 ٤ - (ثالثاً) عدم سريان أحكام الإفراج تحت شرط ٣٥٣

مادة (٤٧)

- ١ - الطبيعة القانونية لعقوبة الخلق ٣٥٤
 ٢ - (أولاً) الاخلاق النهائي ٣٥٤
 ٣ - (ثانياً) الاخلاق للوقت ٣٥٥
 ٥ - أحكام النقص ٣٥٦

مادة (٤٨)

- ١ - الطبيعة القانونية للاعفاء من العقاب ٣٥٧
 ٢ - نطاق الاعفاء من العقاب ٣٥٧
 ٣ - حالات الاعفاء من العقاب ٣٥٨
 ٤ (أولاً) ابلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها ٣٥٨
 ٥ (ثانياً) ابلاغ السلطات العامة بالجريمة بعد علمها بها ٣٥٨
 ٦ - وجوب الاعفاء من العقاب ٣٥٩
 ٥ - أحكام النقص : ٣٦١

مادة (٤٨ مكرراً)

- ١- شروط توقيع التدبير في حالة سبق الحكم على الشخص أكثر من مرة ٣٧٣
 ٢- شروط توقيع التدبير في حالة اتهام الشخص أكثر من مرة ٣٧٤
 ٣- إجراءات توقيع التدبير ٣٧٥
 ٤- مدة التدبير ٣٧٥
 ٥- جزاء مخالفة التدبير ٣٧٥

البند	الموضوع	الصفحة
٣٧٦	• احكام التقضى :	٣٧٦

مادة (٤٨ مكرراً - أ)

- ١- الاجراءات التحفظية التى يجوز اتخاذها في مواجهة المتهم ٣٧٩
- ٢- التظلم من الاجراءات التحفظية ٣٨٠
- ٣- جواز الامر بتنفيذ الحكم فى اموال زوج المتهم ولولاده القصر ٣٨٠
- ٤- حكمة النص ٣٨٠
- ٥- طبيعة الاجراءات التحفظية ٣٨٠

مادة (٤٩)

- ١- مأمورو الضبط القضائى وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ٣٨٢
- ٢- اضعاء صفة الضبط القضائى على ضباط مكافحة المخدرات ومعاونيهم من الكونتستبلات ٣٨٣
- احكام التقضى : ٣٨٤

مادة (٥٠)

- ١- اسباغ صفة الضبط القضائى على مفتشى الصبيلة ٣٨٧
- ٢- طبيعة السلطة المخولة لمفتشى الصبيلات ٣٨٨

مادة (٥١)

- ١- اسباغ صفة الضبط القضائى على مفتشى وزارة الزراعة ٣٨٩
- ٢- نطاق سلطة الضبط القضائى للمنوحة لمفتشى وزارة الزراعة ٣٨٩

مادة (٥٢)

- ١- السلطات التى يناط بها قطع الزراعات الممنوعة بمقتضى قانون المخدرات ٣٩٠
- احكام التقضى : ٣٩١

مادة (٥٢ مكرراً)

- ١- الحكمة من النص ٣٩٢

مادة (٥٣)

- ١- الاداة التشريعية التي يتحدد بموجبها تقدير مكافآت ضبط الجواهر المخدرة . ٣٩٤
- ٢- قواعد صرف المكافآت لمن يضبط جواهر مخدرة ٣٩٤

مادة (٥٤)

- ١- القرارات التنفيذية لقانون المخدرات ٣٩٦

مادة (٥٥)

٣٩٧

مادة (٥٦)

٣٩٧

الجدول الملحق بقانون المخدرات

- ١- الجدول رقم (١) المواد المتعبرة مخدرة ٣٩٩

- ٢- الجدول رقم (٢) المستحضرات المستتة من النظام المطبق على المواد المخدرة ٤٣٠

- ٣- الجدول رقم (٣) في المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة. ٤٤٠

- ٤- الجدول رقم (٤) الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذي لا يجوز -
للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس - تجاوزه

- في وصفة طبية واحدة ٤٤٥

- ٥ - الجدول رقم (٥) النباتات الممنوع زراعتها ٤٤٨

- ٦- الجدول رقم (٦) اجزاء النباتات المستتة من احكام هذا القانون ٤٤٩

قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة

١٩٨٥ في شأن تداول بعض المواد

- والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ٤٥٠

ملاحق الكتاب

- ١- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء وتنظيم
سجون خاصة بالمحكوم عليهم في جرائم المخدرات . ٤٧٠

البنء	الموضوع	الصفءة
٢-	قرار رئس ءمهورفة مصرز العربفة رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن مكافآت ضبط الءواهر المءدرة .	٤٧٤
٣-	المذكورة الإضءاءفة للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافءة المءدرات وتنظفم اسءعمالها والإءءار فىها .	٤٧٨
٤-	المذكورة الإضءاءفة لمشروع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى مكافءة المءدرات وتنظفم اسءعمالها والإءءار فىها .	٤٨٣
٥-	مذكورة لإضءاءفة للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافءة المءدرات وتنظفم اسءعمالها والإءءار فىها .	٤٨٥
٦-	قرار اللءئة المشركة من لءئة الشئون الءسءورفة والنشرفة ومكاتب لءان الشئون الءنففة والإءءماعفة والأوقاف والءفاع والأمن القومى والءعمفة القومفة والشئون الصءفة والبفة والشباب عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .	٥٠٢
٧-	فتوى فضلفة مفتى مصر العربفة فى شأن المءدرات .	٥١٣
٨-	قرار وزفر الصءة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بءصوص تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافءة المءدرات وتنظفم اسءعمالها والإءءار فىها .	٥٣٠
٩-	قرار وزفر الصءة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩ بالشروط الواءب ءوافرها فى المءزق والمسءودع المعد للإءءار فى الءواهر المءدرة وبعناء طالب الترءفص والأوراق والرسوم المرافقة لها .	٥٤١
	فهرس ءفصلفى .	٥٣٥
	للمؤلف .	٥٥٤

للمؤلف

أولاً : الكتب .

- ١ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة - دراسة تحليلية تطبيقية لجرائم الخيانة والتجسس في التشريع المصري والمقارن . رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، حازت على تقدير مرتبة الشرف ، ١٩٩١ . (نقد) .
- ٢ - قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات . القاهرة ، ١٩٩٢ . (نقد) .
- ٣ - المشكلات الإجرائية الهامة في قضايا المخدرات (التلبس - القبض - التفتيش - تسبب الأحكام) . القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٢ .
- ٤ - جريمة التهريب الجمركي . الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ١٩٩٢ . (نقد) .
- ٥ - جرائم العرض . الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ١٩٩٣ .
- ٦ - قانون الأسلحة والذخائر . القاهرة ، ١٩٩٣ .

ثانياً : الأبحاث والمقالات .

- ١ - ضوابط تسبب أحكام البراءة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣١ ، يناير ١٩٩١ ، صفحة ١٧ .
- ٢ - أسرار أمن الدولة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٢ ، أبريل ١٩٩١ ، صفحة ١٧ .
- ٣ - أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩١ ، صفحة ٩٠ .

٤ - أسرار التحقيقات الجنائية . مجلة الأمن العام العدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩١
صفحة ١٣ .

٥ - أسرار المهنة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٢ ،
صفحة ٩٧ .

٦ - مجال رقابة محكمة النقض على توافر الارتباط بين الجرائم فى ظل نظرية
المقصوبة المبررة . مجلة المحاماه ، القاهرة ، العددان الخامس والسادس ، مايو
ويونية ١٩٩١ ، السنة الحادية والسبعون . إصدار نقابة المحامين بمصر ،
صفحة ٤٥ .

٧ - أسرار الاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية . مجلة الأمن العام ، العدد
١٣٧ ، إبريل ١٩٩٢ ، صفحة ١٠٠ وما بعدها .

٨ - منطق الأحكام و فحواها ومطلولها . مجلة الأمن العام ، العدد ١٤٢ ،
يوليو ١٩٩٣ ، صفحة ٨٠ وما بعدها .

تم بحمد الله وتوفيقه



0255542